

غروب الضمير

الدكتور

سعيد إسماعيل علي

أستاذ أصول التربية - جامعة عين شمس

علاء الكتب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

على ، سعيد إسماعيل .
غروب الضمير / سعيد إسماعيل على . - ط ١ . - القاهرة ،
مكتبة عالم الكتب ، (٢٠٠٨) ٢٠٠ ص : ٢٤ × ١٧ سم
رقم الإيداع : ٢١١٧٥ / ٢٠٠٨
تدمك : 4 - 674 - 232 - 977 تصنيف ديوي ٣٧١,٢٠٧
المطبعة : أبناء وهبة محمد حسان
١ - التخطيط التريوي .
أ - العنوان

عالم الكتب

نشره توزع وطباعة

★ الإدارة :
١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : ٢٣٩٢٤٦٢٦
فاكس : ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٩٠٢٧
★ المكتبة :
٢٨ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : ٢٣٩٢٦٤٠١ - ٢٣٩٥٩٥٣٤
ص ب : ٦٦ محمد فريد
الرمز البريدي : ١١٥١٨

حقوق الطبع محفوظة

★ الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

★ رقم الإيداع ٢١١٧٥ / ٢٠٠٨
ISBN: 977-232-674-4

مطبعة أبناء وهبة محمد حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - القاهرة
تليفون : ٢٥٩٢٥٥٤٠

E-mail : hassaanpress@hotmail.com

★ الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com
★ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

مقدمة

تواجه حياتنا التعليمية صوراً من صور الاختلال السلوكي ، على مستويات شتى ، قد لا نستطيع أن نستثني منها مرحلة تعليمية دون أخرى ، فكما أننا نلمس هذه الاختلالات في مرحلة التعليم الأولى ، نلمسها كذلك في مرحلة التعليم الجامعي .

ولا يقتصر الأمر على فئة بعينها من فئات المجتمع التعليمي ، من معلمين وطلاب وإداريين ، وفنيين ، بل انتشر الخلل وكأنه وباء بدأ باعتباره طوفانا يكتسح أمامه أي محاولات للمقاومة والإصلاح ، وهي بطبيعة المرحلة ، والظروف ، والسياقات ، ضعيفة أصلاً فيكون سقوطها سريعاً ، مع رفع الرايات البيضاء .

ولا نريد أن نسوق أمثلة هنا ، فما من كتاب لنا كتبناه إلا ويحمل العشرات من الأمثلة ، إلى درجة قد تصل بها في لاهقيقة إلى إلى المئات ، وإلى الدرجة التي يعتبرنا البعض معها " سوداوي " النظر ، عينانا معلقة فقط بنصف الكوب الفارغ ، وهو ظن حسن في الحقيقة لأننا لو كنا نرى أي سائل في الكوب ، حتى ولو ربعه ، لهان الخطب ، ولفت نظرنا ، لكن المشكلة أن الكوب فارغ تماماً .

وكل هذه الصور من الاختلالات الهيكلية يمكن أن نخترلها في تعبير واحد هو الذي عنونا به الكتاب الحالي (غروب الضمير) ، فالضمير هو " مجمع " لخاصة التجارب التي نمر بها ، وما تلقيناه من مثل ، وما تعلمناه من معايير ، وما تربينا عليه من تعاليم ريبانية ونبوية . . . هو هذا القاضي ، والمرشد ، والموجه والحاكم الذي أودعه الله في أعماقنا من أجل أن نهتدى إلى سواء السبيل ، والصراط المستقيم الذي ندعو المولى عز

وجل في كل صلاة ، عدة مرات مع قراءتنا " الفاتحة " " اهدنا الصراط
المستقيم " ، دون أن نجد أنفسنا قد أصبحنا بالفعل على طريقه .
هل يعنى هذا أننا ، رغم كثرة الدعاء ، لا تلقى دعوتنا استجابة من
المولى سبحانه وتعالى ؟

الحق - فى تصورنا - أن المسألة ليست أن يتلفظ لساننا بعبارات
الدعاء ، ولا أن تهتز قلوبنا به ، ذلك أن هناك مواصفات وشروط وقواعد
لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار ، عملا وتنفيذا ، لا معرفة ووعيا فقط ،
وموقفنا هو أشبه بالتلميذ الذى يدعو الله عز وجل أن يأخذ بيده وينجح فى
الامتحان ، فهل يمكن لأحد أن يتصور إمكان نجاح هذا التلميذ بمجرد
الدعاء مهما اشتدت حرارته وسالت الدموع على الوجنات؟

كلا ، لابد أن تؤتى البيوت من أبوابها ، ولابد من الأخذ بالأسباب ،
وهى فى حالة التلميذ الذى يستعد للامتحان ، التعلم المتقن ، ومتابعة
المذاكرة ، والوعى وحسن الفهم والإدراك لما تعلم .

وما الإنسان ، فى كل مواقف حياته إلا تلميذ فى امتحان . . .
فليس الامتحان فقط هو أن نرى أسئلة مكتوبة على ورق نتطلب منا
الإجابة ، تتعلق بما تعلمنا وذاكرنا ، ولكنه كل موقف حياتى ، له مقاصد ،
يتطلب تحقيقها الاستعداد لها ، بحسن إعداد العدة ، والتحسب ، ورشد
التفكير ، وحسن تقدير العواقب ، ورشد الربط بين العناصر والجزئيات
ربطاً منطقياً .

وعندما يغيب كل هذا ، نستطيع أن نقول أن " الضمير " قد غاب ،
وفى غياب الضمير ، لك أن تتوقع شر الأمور .

خذ على سبيل المثال عملية اختيار القيادات التعليمية ، وخاصة فى
الجامعات والكليات ، والمستويات العليا فى وزارتى التربية والتعليم
والتعليم العالى ، تجد أن العلاقات الشخصية ، والهدايا الضخمة ، العينية ،

والنقدية ، والتوصية ، وربما القرابة ، هي المعيار الأساسى ، بالتعاون مع " الرضا الأمنى " ، وليست الأهلية العلمية والكفاءة المهنية ، والاستقامة الخلقية . وبالنسبة للرضا الأمنى يتعلق بأخلاقيات وانحرافات أخلاقية ، وإنما هو يتعلق فقط بمدى المسايمة للنظام القائم والتزام الطاعة المطلقة ، ولا يهم بعد ذلك ما تكون عليه من أخلاقيات ، بشرط ألا تتورط ، ولا تضبط متلبسا ، تماما كما كان الأمر فى النظام الإسبرطى القديم ، حيث كان يُنزل العقاب بالسارق ، لا لأنه سرق ، ولكن لأنه تم كشفه والقبض عليه متلبسا !

فها هنا نجد أن الباب لا بد أن يفتح على مصراعيه ، لما يصعب حصره من سوء السلوك ، والانحرافات الإدارية والمالية والعلمية

هنا لا بد أن يغيب الضمير ، وعندها يصح لنا أن نتذكر المثل الشعبى الشهير ، المعبر عن هذا الحال : " غاب القط ، إلب يا فار " ، والقياس مع الفارق بطبيعة الحال !!

والدراسات المتضمنة فى الكتاب الحالى ربما لا تضم إلا دراسة واحدة تتناول موضوع الضمير تناولا مباشرا ، لكن ليس معنى هذا أن العنوان قد أقحمناه على بقية الدراسات والمقالات ، فكما أكدنا ، فإن كل نقد وجهناه إلى هذا الجانب أو ذاك هو إشارة إلى غياب ضمير .

حتى هذه الدراسة الأولى عن المرأة موضوعا للتعليم والتعلم ، التى قد تبدو بعيدة عن عنوان الكتاب ، ذلك أن القارئ إذا تأمل جيدا فى الجزء الثانى من عنوان الدراسة (صورة من صور العدل التربوى) فهذا يعنى أن هذا العدل التربوى لا يتوافر إلا بتوافر " الضمير التربوى " أو للضمير المهنى إن صح التعبير .

وأخيرا فإننا نكرر ما أكدناه عدة مرات من حيث ما يغلب على كتاباتنا من حدة ، وغضب ، ذلك أن سوء الحال الذى تعيشه مصر منذ سنوات غير قليلة يكاد يعصر قلب كل غيور على هذا الوطن ومستقبله ، وخاصة

كبار السن أمثالي ممن عاشوا زمنا كان غير راضين عنه ، ألا وهو زمن الملكية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فإذا بسيئاته تتصاغر أمام ما نعيشه اليوم وبعد أكثر من خمسين عاما .

وفى زمن الثورة ، قاسينا كثيرا ، لكننا كنا نشعر بأننا لسنا ذيو لا وأتباعا للأعداء ، حتى بعد أن انهزما فى يونية عام ١٩٦٧ ، وربما كانت ضراوة الحرب التى شنت ، لأننا كنا أمة مستقلة حقا ، رافعة الرأس فعلا وحقيقة . من هنا كان من الطبيعى أن يعيش التعليم أسوأ أيامه ، فهو مجرد " ظل لنظام قائم فقد صلاحيته منذ زمن .

وفقنا الله على طريق الحق والخير ، وسدد خطانا نحو ما يحبه ويرضاه ، إنه نعم المولى ونعم المجيب .

المؤلف

مصر الجديدة فى ١٢/٩/٢٠٠٨

المرأة ، موضوعا للتعلم والتعليم صورة من صور العدل التربوي*

مقدمة

" الصراع " و " التنافس " ، سنتان من سنن الله في خلقه من العسير على أحد أن ينكرها وهو يرصد مسيرة الأمم في مختلف البقاع ، وعبر العصور ، وهل يمكن لأحد أن ينسى ما رواه الله عز وجل في كتابه الكريم مصورا أول صورة من صور الصراع والتنافس شهدها الإنسان بين ابني آدم في سورة المائدة :

(وَإِثْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَسْنَا بِسَطَّاتٍ إِلَيْكَ يَدُوكَ لَأَقْتُلَنَّكَ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣٠)).

والأمم في مسيرتها هذه تنزع إلى التفوق حتى تفوز في حلبة للتنافس والصراع والدفاع . وإذا كان للتفوق أسلحته المتعددة ، فرأس هذه الأسلحة هو امتلاك " القوة " ، والتاريخ حافل بصور يصعب حصرها دالة على ذلك من تصارع بين الفرس والروم ، وبين النازية والفاشستية وبين دول العالم ، وما قامت به دول البغى والاستعمار ضد الدول للصغيرة الضعيفة .

* شاركت الدكتورة هدى حسن في بعض أجزاء هذه الدراسة ، وقد نشرت

بمجلة التربية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٦

وإذا كانت القوة يمكن ترجمتها في بعض المظاهر مثل قوة العضلات ، وفي الأسلحة الفتاكة ، وفي كثرة المال ، إلا أنك إذا تأملت في كل منها وفي غيرها سوف تجد أنها جميعا تقوم على مدى امتلاك المعرفة التي هي أساس كل مظهر من مظاهر الحياة منذ قرون عدة كما تنبؤنا بذلك وقائع التطور البشرى ، حتى في العصور القديمة ، حيث يقرر تقدم المعرفة بالمستوى الحضارى العام القائم فى هذه الفترة وتلك ، ولا يقاس بطبيعة الحال بما نحن عليه الآن .

لكن هذه المعرفة إذا نمت وتطورت فى مجتمع ، فى ظل احتكار طبقة دون غيرها ، أو تمييز لفئة دون غيرها ، أفسحت المجال لأساليب " قهر " و " ظلم " من شأنه أن يبدد الجهد الوطنى ، ويزرع الكثير من الغل والتحاسد والبغضاء ، فإذا بالمعرفة تفقد ميزة أن تكون طريق القوة القائمة على العدل ، وتصبح طريق قوة تقوم على الاستغلال والتمييز .

من هنا أصبح من المهم أن يترافق مع " المعرفة " ، مبدأ " العدل " ، وفقا لكل مجال من مجالات الحياة المجتمعية ، وترجمته فى مجال التعليم أن يكون هناك تكافؤ فى فرص التعلم والتعليم لكل من الذكور والإناث ، لا داخل النظام التربوى فحسب ، بل وكذلك فى جملة السياقات المجتمعية بكل مجالاتها التى هى الحاضن الرئيسى لتوجه التعليم ، إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا .

وجماع فرص التكافؤ بين النوعين فى داخل النظام التربوى ، وما يرافقه ويواكبه من سياقات مجتمعية هو ما نقصده بالعدل التربوى ، لأن " ديموقراطية التعليم " و " تكافؤ الفرص " ينصرفان أكثر إلى ما يتم داخل النظام التربوى وحده ، بينما " العدل التربوى " ، يضيف إلى ذلك مجموعة

من الشروط المجتمعية المتكاملة التي يمكن أن تبدد - أو تعزز - الديمقراطية وتفرغ - أو تقوى - مبدأ التكافؤ من مضمونه .
ومن هنا فليست المسألة مسألة "توسع" في تعليم المرأة ، لأن هذا يمكن أن يوحى بغلبة النظرة العددية للكمية ، وإنما هي - بالإضافة إلى ذلك - نوع هذا التعليم ، وإلى مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه ، وإلى أنه لا يؤدي إلى خطأ محتمل مقابل ، بأن يكون هذا التوسع على حساب تعليم الذكور . إنه "العدل التربوي" بين جميع أبناء الوطن الواحد ، هو المنشود في عملية النهوض الحضاري ، وهو المقصد .

لماذا هذا الموضوع ؟

في الآية الأولى من سورة النساء نقرأ قول للمولى عز وجل :
(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) .

وفي سورة الروم ، آية ٢١ نقرأ قوله سبحانه :
(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) .

وفي سورة الأعراف ، الآية ١٨٩ ، يقول عز من قال :
(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا)

...

في كل هذه الآيات - وهناك غيرها - نجد أصل العلاقة بين المرأة والرجل كما يذكرنا الله عز وجل ، فهي والرجل من نفس واحدة ، مما يؤكد على عدم أفضلية طرف على آخر ، وأن ما يحدث بعد ذلك من تمايز وتفرقة إنما هو أمر "كسبي" ، أي من خلال عمليات تنشئة ثقافية تاريخية طويلة ، بكل ما تحمله الخبرة التاريخية الثقافية من سلبيات وإيجابيات ،

وفقا لمرحلة التطور الحضارى ، حيث تغلب السلبيات فى مراحل التخلف ، وتكثر الإيجابيات فى مرحلة النهوض والبعث الحضارى ، كما تنبؤنا بذلك فلسفة التاريخ واستقراء التطور الحضارى لمختلف الأمم والشعوب ، شرقا وغربا .

ونجد أيضا من الفطرة معنى " السكن " ، نسبة إلى " السكينة " ، والسكينة تتضمن أن الطرف الموصوف بأنه سكن ، تتوافر فيه المودة والاطمئنان وراحة البال والهدوء والثقة ، وفى المعجم الوسيط نجد : " سكن إليه : استأنس به واستراح إليه " ، ومن ثم فإن ما قد يظهر خلاف ذلك إنما هو أيضا أمر " كسبى " ، أى نتاج العملية نفسها التى ينشئها الإنسان بنفسه ويكونها عبر العصور المختلفة .

لكن ظروفًا وامتغيرات تاريخية وثقافية عديدة لا محل للإشارة إليها هنا خلقت فجوة بين " الفطرة " ، أى " الطبيعة الخاصة كما خلقها الله عز وجل " ، وبين " المآل " الذى آل إليه أمر العلاقة بين الرجل والمرأة نتيجة للتشئة ، بحيث تتجه فى غالب الأحوال فى اتجاه سيادة الأول وتبعية الثانى .

فلما بدأ انتشار الوعى والتعليم يؤتى أكله ، ويثمر وينتج ، بدأ عدد من المفكرين ينبه على أصل " الفطرة " ، وأن " التشئة " قد باعدت بين المرأة وبين ما كان يجب أن تكون عليه ، فإذا بكتابات متعددة تسعى أن تثير وتكشف وتحلل وتدرس السبل الكفيلة بالنهوض بالمرأة فى الوطن العربى على وجه العموم ، وفى مصر ، كان كتاب رفاعة الطهطاوى الشهير (المرشد الأمين للبنات والبنين) ، وقبله أشار على مبارك بطرق غير مباشرة فى روايته (علم الدين) ، حيث جعل الحديث عنها من خلال الإشادة ببعض صور التقدم لدى الطرف الإفرنجى ، ومنها بطبيعة الحال ما أحرزته المرأة من مكاسب .

ثم كان الكتاب " القنبلة " الذى أخرجه قاسم أمين بعنوان (تحرير المرأة) ، والذى أتبعه بآخر بعنوان (المرأة الجديدة) ، ونقول للكتاب " القنبلة " ، لأنه بالفعل فجر جدلا طويلا فى مختلف الأوساط لم يقتصر على وقت ظهوره ، بل امتد بعد ذلك سنوات طويلة ، ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا الجدل ما زال مستمرا حتى الآن !

منذ ذلك الوقت ، وأنهر الصحف والمجلات ، ثم موجات الأثير وشاشات التلفاز ، فضلا عن البحوث والكتب ، والمؤتمرات والندوات لا تكاد تنفض ، تدور جميعها ، على وجه التقريب ، حول المرأة تحريرا ومساواة وتكافؤا وحقوقا . بل إن السنوات الأخيرة شهدت على مستوى العالم مؤتمرات دولية محورها جميعا القضايا الخاصة بالمرأة ، وعلى المستوى الوطنى نجد ظهور ما يسمى " بالمجلس القومى للمرأة " !

قضية الدراسة :

والملاحظ من استقراء كل ما قيل وما كتب أن معظمه يركز على قضية " التعليم " بصفة خاصة ، فهى بالنسبة للمرأة تعد القضية الأم . . . القضية المركزية ، باعتبار أن للتعليم هو مفتاح الولوج إلى الكثير من الخطوات ، لو توقفنا عندها لطل بنا الحديث :

فعمل المرأة يحتاج إلى تعليم ،

ومشاركتها السياسية تحتاج إلى تعليم ،

وتطوعها فى الأعمال الخيرية ، يحتاج إلى تعليم ،

ووعيتها بما لها من حقوق وما عليها من واجبات ، يحتاج إلى تعليم ،

... وهكذا فى كل شأن ورجا .

ومن الملاحظ أيضا أن كثيرين اتجهوا إلى أن تحظى المرأة بالتعليم نفسه الذى يحصل عليه الرجل ، كصورة من صور التكافؤ والمساواة ،

حتى لقد رأينا حرصا على إلغاء بعض صور التعليم الذي كانت المرأة تختص به ، بحكم ما تصوره القوم من " طبيعة " خاصة بالمرأة ، وكأن ذلك كان صورة من صور التمييز غير المرغوب فيه .

لكننا هنا نريد أن نلفت النظر إلى جانب مهم يتعلق بالعلاقة بين " التمايز " وبين " المساواة " و " العدل " و " التكافؤ " .

ففي التعليم الثانوى على سبيل المثال ، عندما نفرع فنواته ليكون هناك تعليم زراعى ، وصناعى ، وتجارى ، و عام ، ويتم توزيع الطلاب على هذه القنوات ، هل نمارس لا ديموقراطية وعدم مساواة بين الطلاب والطالبات لأننا " مايزنا " بين تعليم وتعليم ، وبين مريدى تعليم ومريدى تعليم آخر ؟

وفى التعليم الجامعى ، عندما تكون هناك سبل متعددة تتنوع بين تعليم طبى وآخر هندسى ، وثالث زراعى ، ورابع تجارى ٠٠ إلخ ، يتوزع بينها الطلاب ، ويكون هناك تمايز شديد فى مواد التعليم ، هل يعد هذا خروجا عن العدل والديموقراطية والتكافؤ والمساواة ؟
الإجابة ٠٠٠ هى بالنفى !

فسنة الله فى خلقه ، أن يكون هناك " اختلاف " وتباين " بينهم بحيث يُنظر إلى الاختلاف باعتباره " نعمة " لا نقمة :

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (١٣) ، سورة الحجرات .

(وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ (٢٢) سورة الروم .

(وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (١٩) سورة يونس .

(إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ (٦)) سورة يونس .

٠٠٠ وغير هذه الآيات الكريمة ، آيات أخرى كثيرة ، تؤكد على سنة الاختلاف ، كصورة من صور القدرة الإلهية ، وباعتباره "منة" من الخالق على خلقه ، وهذا يؤكد أن الاختلاف ليس شرا في كل الأحوال ، بل هو ضرورة .

وإذا كان الاختلاف سنة كونية مؤكدة ، إلا أن هذا الاختلاف لا يعنى "الصراع" ، كما ذهب إلى ذلك بعض المفكرين وبعض المذاهب ، وخاصة الماركسية (إلياس فرح ، ص ٤٤) ، وإنما مفروض أن يؤدي إلى "التعارف" ٠٠التفاهم المتبادل ٠٠التعايش ٠٠٠ الحوار ، وهو ما أفاض فيه ابن خلدون كثيرا في مقدمته (ص ٣٤٠) ، من حيث أن هذا الاختلاف والتباين هو السبيل الذى يرغب الناس على "تبادل المنافع" ، سواء فى السلع المادية أو السلع الفكرية ، فيكون لديك ما ليس لدى ، ويكون لدى ما ليس لديك ، ويكون هذا مدعاة للتعاون والتفاعل ، وإن كان هذا ، فى غيبة منظومة أخلاقية سوية ، أحيانا ما دفع البعض ، على المستوى الفردى ، وعلى مستوى الدول ، إلى الوقوع فى برائش الصراع والتقاتل .

نقول هذا ونؤكد عليه ، لأن كثيرين مع الأسف الشديد ، فى غمرة حماسهم لأن تتال المرأة ما حرمت منه من حقوق ، اندفعوا لإلغاء التمايز والاختلاف ، فى ظل وهم بأن التمايز يعنى الظلم والقهر بالضرورة .

لكننا هنا إذ نقول بوجود تمايز ، نقول أنه كما التمايز فى القدرات والاستعدادات بين كل الناس ، بما فيهم الرجال بطبيعة الحال ، ومن ثم فلا بأس من وجود ما تختص به المرأة من مواد التطعيم ، فبالى أى حد وعلى أى نحو يمكن أن يكون ذلك ؟

مقصد الدراسة :

بطبيعة الحال ، هناك من سوف يهب معارضا لأن تتمحور قضية الدراسة حول نوعية من التعليم تكون خاصة بالمرأة ، ونذكر هؤلاء بما تخصصه الإذاعات من برامج خاصة بالمرأة ، وكذلك الصحف والمجلات ، فنجد مجلات خاصة بالمرأة ، دون أن يحفل أحد بأن يكون للرجل كذلك مجلة تختص به .

بل وشهدنا منذ عدة سنوات بمجلس " قومي " للمرأة ، كما سبق وأن أشرنا من قبل . . .

وهناك أمر أخير في هذه القضية بالذات ، وهي أن الجهود المبذولة على طريق النهوض بالمرأة ، إنما هي " معركة " ثقافية وتربوية واجتماعية وسياسية ، واقتحام مثل هذه المعارك ، إذا كان يقتضى حسن وعمق ودقة الدراية بأحوال " الآخر " ، سواء تمثل في " أشخاص " أو في " مشكلات " أو في " ظروف وأحوال " أو في " صعاب وعقبات " ، فإنه يتطلب كذلك دراية عميقة وفهما أوسع ، ووعيا أبصر بالذات ، ونذكر هنا صيحة سقراط الشهيرة : اعرف نفسك . . .

كما نذكر بنصيحة رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد : ابدأ بنفسك ثم بمن تعول !

وما معنى هذا ؟

معناه ضرورة أن يكون هناك حرص على أن تتوافر لدى المرأة دراية متعمقة بذاتها . . .

وأن يتوافر لدى المرأة وعى بتكوينها . . . بأحوالها . . . بمشكلاتها . . . بوظائفها . . . بمتطلباتها . . . باحتياجاتها . . .
دراية تعينها على حسن المواجهة ورشد التصرف . . .

ووعيا يساعدها على امتلاك ما هي بحاجة إليه من مهارات وقدرات لازمة لبناء شخصية ذات كفاءة على المستوى الشخصى وعلى المستوى الاجتماعى .

وهذا ما نحاول من خلال للدراسة الحالية أن نتناوله . .

دراسات سابقة :

الحق نقول ، أن من العسير على باحث أن يستقصى كافة للبحوث والدراسات التى أجريت عن قضية تعليم المرأة عامة وما يتصل بشأنها النسوى خاصة ، وخاصة فى السنوات الأخيرة التى شهدت زخما لم يسبق مثله مناقشة وبحثا ودراسة وحديثا عن كل ما يتصل بالمرأة ، ومن ثم فإن الدراسات التى سوف نشير إليها فيما يلى إنما هي أمثلة ونماذج ، ربما تكون هي الأقرب لقضية الدراسة الحالية .

- دراسة زينب محمد فريد : تطور تعليم البنات فى مصر فى العصر الحديث ، وهى رسالة ماجستير تمت فى كلية البنات بجامعة عين شمس سنة ١٩٦١ ، واقتصرت على الفترة الواقعة من حكم محمد على حتى بداية الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ، ومن الواضح أنها وإن تناولت جزءا من الدراسة الحالية ، إلا أن هذا الجزء احتل بضع فقرات تمهيدية لم تدخل فى قلب للقضية تماما .

- دراسة زينب محمد فريد : وهى للخطوة التالية التى حصلت بها الباحثة على درجة الدكتوراه ، من كلية البنات بجامعة عين شمس عام ١٩٦٦ ، وكان موضوعها (تطور تعليم البنات فى مصر من الاحتلال البريطانى ١٩٩٢ حتى عام ١٩٥٢) ، وما قلناه عن الدراسة الأولى هو نفسه يمكن قوله بالنسبة للدراسة الثانية .

- دراسة مصطفى سويف (إشراف) : تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة ، وهو بحث قام به فريق تابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٧٤ ، وربما كانت الدراسة الأقرب للدراسة الحالية هي الدراسة الأولى التي قام بها " عبد الحليم محمود السيد " ، ضمن هذا للفريق ، وكانت عن (تطور تعليم البنات في مصر والمشكلات المصاحبة له) ، حيث أفادتنا بقدر من المعلومات التاريخية ، وإن كانت بحكم وظيفتها لم تتعمق الكثير مما لحق بتعليم المرأة من تطورات .

- دراسة زينب حسن حسن : دراسة وتقويم للجهود المبذولة لمحو أمية المرأة في كل من المجتمعين المصري والسعودي ، وهي رسالة حصلت بها الباحثة على درجة الدكتوراه من كلية البنات بجامعة عين شمس عام ١٩٧٩ ، وهي أيضا لا تقرب إلا قليلا من الدراسة الحالية ، وإن أفادت فيما تضمنته من تأكيد على العلاقة الوثيقة بين تعليم المرأة والتنمية المجتمعية .

- دراسة عبد المنعم حسين شوقي (إشراف) : احتياجات المرأة في صعيد مصر ، دراسة تطبيقية ، وتمت الدراسة في كلية الآداب بجامعة المنيا ، بدون تاريخ ، لكن خطابا مرفقا بالنسخة التي توافرت لدينا يفيد أنها تمت في عام ١٩٨١ ، وكانت العينة من النساء الأميات في الغالب ، ومن أبرز هذه الاحتياجات المشار إليها حاجتهن إلى التعليم .

- دراسة سامية مصطفى الخشاب : المرأة والعمل المنزلي ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، عام ١٩٨٣ ، حيث أشارت الباحثة إلى أن قضية العمل المنزلي للمرأة قد أهملت طويلا من جانب علماء الاجتماع في العصر الحديث حيث تركز جهودهم في

خروج المرأة للعمل ، وهى القضية التى تتصل اتصالا وثيقا بالدراسة الحالية ، وهو ما سوف نشير إليه بشئ من التفصيل فى جزء تال .

- دراسة سعيد عبد الحميد محمود السعنى : دراسة تقويمية لتعليم المرأة فى القطاع الريفى فى ضوء احتياجات للتنمية ، وهى رسالة دكتوراه تمت أيضا فى كلية البنات بجامعة عين شمس ، عام ١٩٨٦ ، حيث اقتصرت كما هو واضح على للقطاع الريفى ، متالوة التعليم بصفة عامة .

- دراسة فاطمة على السعيد جمعة : قضايا تربية البنات وتعليمها عند رائدات الحركة النسائية فى مصر من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢ ، وهى رسالة ماجستير تمت فى كلية التربية بجامعة عين شمس عام ١٩٨٨ ، وقد أفادت منها الدراسة للحالية فى الجزء للخاص بالخبرة للتاريخية المصرية .

- دراسة فتحية عبد الجواد أحمد : مستوى للتعليم وتنمية وعى المرأة بأدوارها فى المجتمع ، وقد تمت فى كلية التربية بجامعة عين شمس ، ونالت بها الباحثة درجة للدكتوراه عام ١٩٩٢ ، حيث أكدت على الارتباط الإيجابى للواضح بين مستوى للتعليم ووعى للمرأة بأدولرها فى المجتمع .

- دراسة نادية عبد الجواد الجروانى : العائد الاجتماعى لبرامج محو أمية للمرأة للعاملة ، دراسة مطبقة على إدارة الجيزة لمحور الأمية وتعليم للكبار ، رسالة دكتوراه من كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان عام ١٩٩٩ ، وهى مقتصرة بذلك على لمرين ، أولهما " المرأة للعاملة " ، والثانى " محور الأمية " ، مما يغيرها عن للدراسة الحالية على حد ما .

- دراسة نعمات عبد الناصر أحمد صالح : أثر التركيب الطبقي على التعليم العالى للمرأة فى جامعة أسيوط ، دراسة ميدانية ، كلية التربية بجامعة أسيوط ، عام ٢٠٠٠ ، وبذلك استهدفت التعرف على مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للإناث فى التعليم العالى بدلالة الواقع التعليمى والتركيب الطبقي لهن .

- دراسة فاطمة مصطفى عبد الجواد : العائد الاجتماعى من تعليم المرأة المصرية ، دراسة ميدانية ، تمت بكلية البنات بجامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ ، حيث سعت إلى الكشف عن واقع العائد الاجتماعى من تعليم المرأة المصرية بانقضاء العقدين الأخيرين من القرن العشرين .

التعليم .. حقا :

لا نريد استفاضة فى بيان ما يمثله التعليم من " ضرورة " و " حق " لا للمرأة وحدها وإنما بالنسبة لكل إنسان ، صغر أو كبر ، فذلك حديث فاضت به الدراسات منذ عشرات السنين ، وإنما نريد أن نوجز فقط ما يتصل بالوجه الدينى بالنسبة للمرأة خاصة ، لا لشئ إلا لأن البعض مع الأسف الشديد ، وخاصة من جانب بعض الغربيين ومن تابعوهم من بنى جلدتنا ، صوروا التخلف التعليمى للمرأة الذى ران على مجتمعاتنا حقباً طويلة ، باعتبارها جزءاً من المسئولية الدينية ، وكان الإسلام كان عقبة أمام المرأة للتعليم والتعليم ، فهذا وهم مؤسف ، والمسألة إنما تعلقت بأوضاع مجتمعية وظروف حضارية ، لا نقول " منعت " أو " حجبت " التعليم عن المرأة ، وإنما نقول " أخرت " و " أبطأت " ..

فى صدر الإسلام كان على نساء النبى صلى الله عليه وسلم مسئولية التعلم والتعليم ، وفى هذا نذكر قول الله تعالى يخاطبهن :

(وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا (٣٤)) سورة الأحزاب .

وآيات الله هنا هي القرآن الكريم ، والحكمة هي سنة للنبي صلى الله عليه وسلم .

وكان بيت رسول الله مدرسة تعاونه فيها نساؤه ، وبخاصة فيما يتعلق بأمور المرأة المسلمة وشنونها الخاصة ، فضلا عن متابعتهم الدقيقة للكتاب والسنة ، وكان للسيدة عائشة في ذلك النصيب الأوفى من رواية الحديث . وكانت رضى الله عنها مرجعا للصحابة في ذلك ، ويروى ابن سعد في طبقاته : عن أبي موسى رضى الله عنه قال : ما كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكون في شئ إلا سألوا عنه عائشة رضى الله عنها فيجيبون من ذلك عندها علما .

وإذا كان الخطيب البغدادي قد روى ما كان للمرأة من جهود تعليمية في القرن الخامس الهجري ، وكذلك ابن عساكر ، فإنها ظلت بعد ذلك تأخذ مكانها في مجالس العلم شيخة تجيز للرجال ، إلى القرن التاسع والعاشر للهجرة . وكانت الأمة تبارك مجالس العلم فتتصدرها شيخات مسلمات يجزن الرجال في مجالس الحديث والرواية ، ففي مشيخة الإمام جلال الدين الأسيوطي ، نجد عشرين شيخة تصدرن للسمع ، أى سماع الأحاديث والدروس (ديموقراطية التربية الإسلامية ، ص ١٠٦) .

وربما يظن أن المتعلمات أو السيدات الراويات كن من الطبقات التي ترتزق بالرواية أو شئ من هذا ، أو ممن لسن في مستوى لفقه الإسلامى للتمثل بمبادئ الإسلام ، فالذى يسجله التاريخ أن الشيخة سارة أم محمد ابنة شيخ الإسلام السبكي كانت إلى ذلك العصر تجيز للرجال وتحضر مجالس السماع وترأسها .

وبين أيدينا كتاب " سراج الدين البلقيني " - وقد كان شيخ الإسلام وحافظ الدين فيه - نجد أن في كل مشيخات العلماء سيدات مسلمات . والتاريخ يذكر أن مالك بن أنس كان يريد أن يتعلم الغناء ، فوجهته أمه إلى الحديث ، وكذلك كانت أم الإمام الشافعي هي التي رعته (المرجع السابق ، ص ١٠٧) .

كذلك يمكن الاستدلال مما ورد في بعض الآيات القرآنية على ضرورة تعلم المرأة للكتابة ، والتي هي المدخل الضرورية للتعلم والتعليم . وإذا كان الخطاب في مثل هذه الآيات بصيغة التذكير ، إلا أنه شامل للنساء إلا بمخصص يخرجهن من نص أو إجماع أو بضرورة طبيعية ، لأن النساء شقائق الرجال في التكليف ، ولا خلاف في أنه إذا اجتمع النساء والرجال ، ورد الخطاب أو الخبر مذكرا على طريقة التغليب (ابن باديس : من هدى النبوة ، ص ١٣٣) .

وتأمل قوله تعالى (وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْسِرْ مِنْهُ شَيْئًا) البقرة / ٢٨٢ ، وقوله في نفس الآية (. . .) واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) ، كيف نص في الثانية على الرجال لما كان مقتضيا لهم ، وأطلق في الأولى ، فدل على أنه لا فرق بين أن يكون الكاتب رجلا أو امرأة ، وهو من الأدلة على وجوب تعلم النساء الكتابة .

وهكذا نجد العديد من الأدلة ، سواء فيما يتعلق بنصوص القرآن الكريم ، أو أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو بعض خبرات الحضارة الإسلامية ، مما ذكرناه موجزا للغاية ، ومما لم نذكره ، أنه لا صحة للزعم بمسئولية الإسلام عما عانتها المرأة من تخلف تعليمي .

والغريب بهذا الخصوص أن ما يتعلق بلباس المرأة يحرص البعض على التحاكم إلى السياقات الحضارية دون النصوص ، فلم لا تكون السياقات الحضارية هي أيضا وراء مثل هذا التخلف الذي ران على عقل المرأة وليس النصوص !؟

إرهاصات الخبرة المصرية الحديثة :

الحق أنه يقابلنا في نشأة تعليم البنات في مصر أمران غريبان بعض الشيء ، قد يبدو بينهما ، لأول وهلة تناقض . .

فتعليم الإناث بدأ أهليا واستمر كذلك قرونا ، ولم تضعه السلطة للقائمة في اعتبارها أبدا ، حتى انقضاء الربع الأول من القرن التاسع عشر .
وفي الوقت نفسه ، فإن الدولة عندما بدأت تقوم بأمر هذا التعليم ، إذا بخطواتها تسبق خطوات الناس أنفسهم ، وعهدنا بحكومات الدول المتخلفة أن تتسم بالمحافظة ، لكن الأمر هنا اختلف ، فالجماهير نفسها هي التي اتخذت مواقف محافظة ، وكانت الحكومات على العكس من ذلك .

وهو الأمر نفسه الذي حدث في المملكة العربية السعودية ، عندما قرن الملك " فيصل " عام ١٩٦١ أن تُنشأ مدارس لتعليم البنات ، فعارضه الناس ، بل ولجأ البعض إلى هدم المبنى ليلا !!

أما تفسير الموقفين ، فهو أن جماهير الناس ، أو بمعنى أصح ، بعض هذه الجماهير ، كانت تعلم بناتها في المنزل ، عن طريق معلم خاص أو معلمة ، تعليما دينيا يقتصر على تحفيظ للقرآن الكريم ، أو بعض أجزائه ، مع القراءة والكتابة ، بالنسبة للفقراء وأوساط الناس ، لكن هؤلاء لم يقبلوا بسهولة أن تخرج البنت إلى مكان غير بيتها تتلقى فيه التعليم ، مما جعلهم يحجمون عنه بالصورة التي قدمتها الدولة . وكانت بعض العائلات الأرستقراطية في مصر تجئ بمعلم أو معلمة لتعليم بناتهن لغة أجنبية أو

الموسيقى أو بعض المعارف والأصول الاجتماعية الحديثة حتى يُحسِنَ التعامل في مجتمع هذه الشريحة الاجتماعية .

وفضلا عن ذلك ، فلا ينبغي أن نغفل عن نوعية الحياة الخاصة بالإناث طوال حقب متعددة ، سواء من حيث " النظرة " إليهن ، أو من حيث المستوى التقنى لما كانت تقوم به من أعمال داخل المنزل .

أما من حيث " النظرة " إليهن ، فقد اتسمت بقدر من الدونية ، لا تتعامل معها من منطلق " الشراكة " الإنسانية عامة ، والشراكة الأسرية خاصة . نظرة حاكم لمحكوم ، وأحيانا نظرة المالك للمملوك ، فضلا عما اتسمت به هذه النظرة من اعتبارها موضعا للمتعة الجنسية بصفة أساسية ، وما يترتب على هذا من حمل وولادة . ومثل هذه النظرة لم تر ضرورة في التنقيف والتعليم والتنوير .

ومن حيث المستوى التقنى للعمل ، فقد استمر حقا طويلة يقف عند حدود دنيا من البدائية ، سواء إذا كان عملا يتصل بالمنزل ، أو يتصل بمساعدة الزوج في الحقل أو المتجر أو أى شأن من الشؤون الاقتصادية ، ومثل هذا المستوى كان يكفى فيه التقليد والمحاكاة ، والاكتفاء بالخبرة ، وندرة الاختياج إلى معرفة القراءة والكتابة .

ولعل أبرز ما يؤكد هذا هو ما جرى بالنسبة للتعليم الصحى أثناء فترة النهوض العلمى فى عهد محمد على ، حيث أدى قيام مدرسة خصوصية للطب على النمط الغربى الحديث أن تلحق بها مدرسة للولادة سنة ١٨٣٢ ، وأن تتم الولادة وفقا للمستوى العلمى الحديث ، على غير ما كان سائدا من الاعتماد على " الداية " ، أو " القابلة " ، فتقدم النوع الأول فرض تعليما للأنثى حيث رؤى أنها أنسب من يقوم بعمليات التوليد .

ومع ذلك فإن محمد على ، الذى لم يكن يابيه بمعارضة الناس ، حتى ولو فكروا فى ذلك ، لم يجزء أن يفكر فى الاعتماد على إقبال العائلات

المصرية لإرسال بناتها للالتحاق بالمدرسة ، فاعتمد على فئات هامشية من أغوات الحرم ومن الجوارى اللاتي يسهل جمعهن وليس لهن من الأهل ما قد ينفون عقبة في طريق الحكومة .

وعندما مر بعض الوقت وأثبتت التجربة قدرا من النجاح بدأت الحكومة تشجع في ضم تلميذات مصريات ، لكنهن أيضا لم يكن من بنات العائلات ، فقد كانت ست فتيات فقيرات يعالجن بمستشفى أبى زعل ، فلما تم شفاؤهن لم يتقدم أحد لتفقدهن أو أخذهن أحد ، إذ كن يتيمات محرومات من الأهل ، فألحقهن كلوت بك بمدرسة الولادة (تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٢٩٧) .

وهكذا غابت الإناث عن حركة النهوض التعليمى الضخمة التى شهدتها مصر زمن محمد على إلا من هذا المنفذ الضئيل المتمثل فى مدرسة الولادة ، واستأثر الذكور بالجهد كله ، فضلا عن أن التعليم التقليدى الذى كان قائما فى الأزهر كان هو بدوره يقتصر على الذكور .

وفى ٢١ مارس سنة ١٨٦٧ ألفت لجنة عهد إليها بدراسة مشروع لتعليم البنات ، وإيداء رأيها فى إنشاء مدرسة خاصة لهن (تاريخ التعليم فى مصر ، ج ٢ ، ص ٣٥٧) ، وتم بالفعل وضع لائحة للمدرسة وبرنامجا للدراسة ، وتقرر أن تتسع لنحو خمسمائة بنت تتراوح سنهن بين التاسعة والحادية عشر ، وتكون مدة الدراسة بها خمس سنوات ، وجرت استعدادات متعددة لتنفيذ المشروع ، لكنه لم ير النور مع الأسف الشديد .

وكان على الإناث أن ينتظرن حتى عام ١٨٧٢ ، عندما أوعز الخديوى إسماعيل إلى إحدى زوجاته - شسما أفت خانم - بأن تكون أول مدرسة إسلامية تفتح فى مصر لتعليم البنات على الطريقة الغربية من عملها ، فاشترت الأميرة سراى قديمة بالسيفوية وجددت بناءها ، فصيرتها مدرسة وفتحت أبوابها للطالبات فى ربيع سنة ١٨٧٢ ، وهى السنة التى

غرقت فيها القاهرة فى احتفالات تزويج إسماعيل لأبنائه الذكور الثلاث :
توفيق ، وحسين ، وحسن •

ولكن ، على الرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية ، وأن
البنات استدعيت إليها من جميع الشرائح الاجتماعية ، بغير تمييز مذهبى أو
اجتماعى ، وعلى الرغم من أن المعيشة فيها جعلت هنيئة فاخرة ، لم يقع
فى خلد أحد من الأهالى فى بادئ الأمر أن يبعث بابنته إليها ، لشدة تسلط
الأوهام الموروثة بغير تفكير ناقد يبدد أسسها الواهية •

ومن هنا لم تجد الأميرة عدد التلميذات اللازم لمدرستها ، واضطرت
إلى أخذ فتيات الجوارى البيض من بيتها وبيوت أميرات الأسرة المالكة
وأسرائها وإدخالهن فيها •

لكن ، لكل ليل آخر ••

فما أن مرت فترة قصيرة بعد ذلك ، حتى وجدنا العيون قد تفتحت ،
والعقول بدأت تزيل ما ران عليها من غبار السنين ، فتشدد الرغبة فى تعليم
البنات من قبل الأهالى من فئات مختلفة ، ويطلبن المزيد ، وتزيد سرعة
عجلة التطور إلى أمام •••

ومما لا بد من التنويه به أن كتاتيب مشتركة قامت فى هذه الفترة ،
إذ كنا لا نملك ما يشير إلى زمن بدايتها ، وقد نص قانون سنة ١٨٩٥
على أن يقبل بكتاتيب نظارة المعارف من الأطفال " سواء من الذكور أو
الإناث " من تجاوز سنه خمس سنوات " •

وتشير إحصاءات سنة ١٩٠٣ إلى أن البنات تواجدن فى ٨٦ كتابا
من ٩٣ كانت تديرها الحكومة ، ولم يتعلمن فى حجرات خاصة بهن إلا فى
١٣ كتابا ، وكان ثلاث من هذه الكتاتيب التى تدخلها البنات بها أكثر من
٦٠ بنتا ، وستة بها أكثر من ٣٠ بنتا ، و ١١ كتابا بها أكثر من عشرين بنتا
(زينب محمد فريد ، ج ١ ، ص ٧٤) •

وكان فى كتاب السيدة عائشة السطوحية الذى كان تابعا لنظارة المعارف وقائما فى ميدان الجمالية سنة ١٩٠٤ ، ثمان وثمانون طفلا من الذكور والإناث ، فى سن يتراوح بين خمس سنوات ، وأربع عشرة سنة ، كلهم يزدحمون فى حجرة واحدة لا تزيد مساحتها عن أربعة أمتار مربعة ، مما يترافق مع هذا من افتقاد شروط للصحة على أقل تقدير .

ومما هو جدير بالنظر حقا أنه كانت هناك ٤٤٧ بنتا عمياء فى الكتاتيب سنة ١٩٠٩ .

وظهر أول كتاب حكومى خاص بالبنات سنة ١٩٠١ ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الكتاتيب الأهلية للبنات أكثر وأسرع نشاطا ، فأمين سامى (مصر والنيل ، ص ٣١) يذكر أنه من بين ٤٦٩٦ كتابا أهليا سنة ١٨٧٥ ، كان منها ١٤ كتابا للبنات فيها ٢١٣ بنتا .

على أن أهم ما تبرزه وثائق تاريخ التعليم ، هو ذلك التمييز الذى استمر طويلا ، بين مناهج تعليم للذكور ، ومناهج تعليم البنات ، فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، حيث كان العبء على البنات أكبر ، لإيجاب تعلمهن مواد لا يدرسها للصبية ، وذلك تحت تأثير فلسفة ترى أن البنات لابد أن تمارس دورا متميزا لا يقوم بها الذكور ألا وهو ما يتصل بشئون المنزل من طهى وكى وغسيل وتنظيف وتربية أطفال ، وغير هذا وذلك مما يتصل بإدارة البيت وتسيير أموره .

وعلى سبيل المثال ، وفى خطة الدراسة بالمدارس الأولية سنة ١٩١٦ ، نجد أن مجموع ساعات الدراسة فى كل مادة ، طوال السنوات الأربع كان كما يلى (تعليم المرحلة الأولى فى مصر ، ص ١٥١) :

جدول رقم (١) يبين خطة الدراسة فى المدارس الأولية عام ١٩١٦

بنات	بنون	
٢١	٣١	قرآن
٧	٨	تعليم دينى
٤١	٤٧	لغة عربية
١٥	٢٢	خط
٢٤	٢٨	حساب
٣	٦	أشياء
٥	٥	تدبير
١	١	جغرافيا
١١	---	أشغال حقل
١٧	---	أشغال إبرة
٦	١	رسم

ولم يتغير هذا التمييز إلا فى عهد ثورة يوليو .
 ونستطيع أن نوجز الصورة العامة لتزايد إقبال البنات المصريات على
 مستويات التعليم المختلفة ، وذلك بأن نقارن - فى وقت واحد - بين أعداد
 البنات فى كل مرحلة من مراحل التعليم (الابتدائى والثانوى والجامعى)
 بنسبة البنات إلى جملة البنات والبنين منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٧٠ كما
 يلى :

جدول رقم (٢) يوضح أعداد البنات ونسبتهن على جملة البنات والبنين

فى مختلف مراحل التعليم من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٧٠

الابتدائى ————— الثانوى ————— الجامعى

السنة	عدد البنات %				
١٩٢٠	٢١٧٤٧	٢٤,٥	٢٨	٠,٨٥	---
١٩٣٠	١٠٩٧١٥	٢٩	٩٢٨	٥,٨٧	١٦
١٩٤٠	٢٧٧٤٩٠	٣٥	٢٥٠٣	٦,٢٩	٣٤١
١٩٥٠	٣٦٨٨٠١	٣٨	١٤٥٢١	١٢,٢٦	١٨٢٤
١٩٦٠	٩٩٧٢٦٦	٣٨	٢٨٧٤٨	٢١,٠	١٢٢٩٤
١٩٧٠	١٤٢٢٢٦٢	٣٨	٩٥٠٧٦	٣٢,٠	٦٠٩٢٣

المصدر : سويف ، ص ٥٧

ومن أبرز الملامح التى تشير إلى تزايد الوعى بضرورة تعليم المرأة ظهور الصحافة النسائية وتركيزها على قضية التعليم ، ونشير على نموذج لهذه الصحافة ، مجلة (المرأة المصرية) (١٩٢٠ - ١٩٣٩) أصدرتها " بلسم عبد الملك " ، التى بدأت حياتها بالتدريس فى المدارس الابتدائية التابعة للجماعات القبطية ، ثم عينت ناظرة لإحدى المدارس فوجهت البنات توجيهها واضحا ، وقوبلت المجلة بترحيب واضح ، حتى لقد قدرت وزارة

المعارف أثرها فاشتركت فيها لمدارسها ، كما ساهمت فى تحريرها فضليات السيدات (زينب فريد ، ج ٢ ، ص ٤٠٦) .

ولعل أهم ما يلفت النظر هو أن الشيخ مصطفى عبد الرازق - أستاذ الفلسفة الإسلامية الشهير - حرص على الكتابة فيها ، وكان مما كتبه مقال عن مركز المرأة فى الهيئة الاجتماعية فى البلاد ، جاء فيه :

" فتر الكلام فى تحرير المرأة لأن المرأة أصبحت حرة بالفعل ، ولا تقف فى سبيل حريتها إرادة الرجل . . . بقى الكلام أيها السيدات فى أمر النهضة النسائية ، ذلك أن الحرية وإن كانت أعز ما يحرص عليه الفرد والجماعة ، فإنها ليست هى الرقى ، ولكنها أساس للرقى " (المرجع السابق) .

والغريب أن وزير المعارف " أحمد زكى ابو السعود ، عندما أصدر قرارا بإحلال مدرسات مصريات مكان مدرسات أجنبيات ، انتقده الدكتور طه حسين على صفحات جريدة (السياسة) ، وذلك بفعل ما كان بين الإثنين من خصومة ليس هنا مكان تناولها ، فإذا ببلسم عبد الملك تنتقد رأى طه حسين وتمتدح قرار الوزير (المرجع السابق ، ص ٤٠٨) .

وإذا كانت أول مدرسة تجهيزية (ثانوية) للبنين قد ظهرت فى قصر العينى فى مصر سنة ١٨٢٥ ، فإن أول مدرسة ثانوية للبنات لم تظهر إلا بعدها بنحو قرن ، وكان التمهيد لظهورها حدث كان مثار قيل وقال ، ذلك أن " نبوية موسى " ، بعد أن تخرجت من المدرسة الابتدائية ، وجدت أن قانون الامتحانات ليس فيه ما ينص على اقتصاره على البنين دون البنات ، فقدمت طلبا بالسماح لها بدخول امتحان الثانوية ، ورفض المستشار الإنجليزي السماح لها بذلك عام ١٩٠٦ ، ثم اضطر إلى القبول عام ١٩٠٧ ، حيث ظهرت قوائم الناجحين من الذكور ، ولأول مرة فى تاريخ التعليم الحديث فى مصر ، تضم هذه القائمة اسما لفتاة .

وتضم مذكرات نبوية موسى (ص ٨٢ وما بعدها) ، الكثير من " المقاومة " الاجتماعية لخطوتها ، سواء من جانب الجهات الرسمية ومن جانب الجماهير نفسها ، من حيث الاستهزاء والسخرية .

وقامت أول مدرسة ثانوية للبنات فى ديسمبر عام ١٩٢٠ بالقاهرة ، وذلك " حتى يفتح أمام خريجات المدارس الابتدائية باب الوصول إلى الاستزادة من العلوم الحديثة واللغة العربية وتحصيل بعض اللغات الحية كالإنجليزية والفرنسية والتجمل ببعض الفنون كالرسم والموسيقى وذلك لإعداد الطالبات للدراسة العالية فى الطب ومهنة التعليم ، إن كن يرغبن فى ذلك ، أو لمجرد ترقية مستواهن الخلقى والعلمى إن رأين الوقوف عند نهاية الدراسة الثانوية " (تقرير يبين حال التعليم الذى تتولاه وزارة المعارف أو تشرف عليه من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٢ ، ص ٣١) .

ويبين هذا النص اختصاص البنات بتعلم عدة مواد معينة ، وأن الهدف " العلمى " من التعليم للبنات هو التهيئة للعمل بالمجال الطبى أو التدريس فقط ، وهذا ليس هو الهدف الأساسى ، لكن الأساس هو "ترقية مستواهن الخلقى والعلمى " .

وكان عدد الطالبات فى العام الأول ٢٨ طالبة قفز إلى ٤٤ فى للعام التالى ، ثم إلى ١٢١ ، مما يبين مدى السرعة فى التغير الحادث من موقف الرأى العام من هذا التعليم .

وإذا ما قفزنا إلى عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فسوف نجد أن قراءة دستور ١٩٥٦ تورد نصوصا واضحة وصريحة تؤكد على كثير من حقوق المرأة ، مثل :

" تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة " ، مادة ١٩

" المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة " ،
مادة ٣١ ،

" التعليم حق للمصريين جميعا " ، مادة ٤٩ .

كذلك فإن ميثاق العمل الوطنى الذى صدر عام ١٩٦٢ ، حمل من النصوص ما يعزز من هذه الحقوق ، خاصة وكان قد مضى من عمر الثورة عشر سنوات ، بلغت خلالها درجة عالية من نضج الخبرة واتساع الأفق ، فمن ذلك :

" فالمرأة وقد كافحت من أجل الحصول على حق الشعب فى الحصول على الحرية والحياة ، فمن حقها أن تسترد حقوقها " .
" والمرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة " .

تعليم نسوى :

وإذا كان التعليم فى مصر قد عرف من قبل ما كان يسمى " بالتعليم النسوى " ، فإن هذا التعليم كان يلقى رواجاً مدهشاً ، وأبرز مظاهره ما كان يسمى بمدارس الفنون الطرزية ، التى بدأ النشاط فيها واسعا فى التعليم " الحر " ، وهو الإسم الذى كان يطلق على التعليم الخاص ، وخاصة فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى ، ووصل عددها فى العام ١٩٥٢-٥١ إلى ثمانى مدارس كان بها ٧٩٦ تلميذة ، وهو عدد كبير بمقاييس هذا الزمان (زينب فريد ، ص ٦٣١)

ولما تبين لوزارة المعارف شدة الإقبال على هذا النوع من التعليم استشعرت شدة الحاجة إلى إيجاد نوع من المدارس للبنات يلتحقن به بعد

إتمام الدراسة الابتدائية بنجاح ، ويتلقون فيه قدرا واسعا من مواد الثقافة النسوية ، وقدرا مناسباً من مواد الثقافة العامة بما يؤهلهم لأن يكن في المستقبل ربات بيوت لهن من الثقافة النسوية ما يساعدهن على الاضطلاع بمهمتهم الخطيرة بدرجة تتفق والرقى الاجتماعى الذى بلغته البلاد ، ولذلك صدر القرار رقم ٤٧١٨ فى يونيو سنة ١٩٣٧ بأن تنشأ مدرسة للثقافة النسوية للبنات بالقاهرة ، تكون مدة الدراسة بها أربع سنوات (المرجع السابق ، ص ٦٣٤) .

وقد كان من الطبيعى أن تحل هذه للقضية مكانة مهمة فى كتابات بعض المفكرين ، وبالذات من النساء أنفسهن ، خاصة وقد كان التقدم الحضارى قد بدأ يزحف ، دافعا للمرأة معه إلى مجالات متعددة من العمل خارج المنزل ، مما فرض تساؤلا : إذا كانت المرأة لم تعد فقط ربة منزل ، فهل يظل هذا التعليم للنسوى قائما ؟

فقد رأت " باحثة البادية " ضرورة الاهتمام بالمجالين معا : المجال النسوى ، والمجال المعرفى العام ، فتكون للفتاة متعلمة منقفة واعية منقنة لأعمال منزلها ، تدبر شئونه بصورة علمية حديثة تختلف عما سلكته نساء الأمس وقبل الأمس (فاطمة على ، ص ١٦٩) .

أما " لبيبة هاشم " فقد كانت لها نظرة أكثر تطورا عن غيرها ، فقد رأت أن المواد النسوية لا تعنى فنون التطريز والحياكة والطهى ، وإنما تطلق عليها " فنون نسوية " ، ويمكن للفتاة أن تتعلمها فى المنزل على يد والدتها أو معلمة لتلك الفنون ، أما للمواد النسوية التى تؤهل للزوجية والأمومة ، فهى " للمواد التربوية " ، فتلقى الفتاة دروسا مختلفة فى التربية الصحية ، وكيف تهتم بصحة أبنائها ونظافتهم ، وكيف تقيهم الأمراض ، لا بالإفراط فى رفايتهم ولا تركهم للقانورلت ، ولكن بالاعتدال والمحافظة

عليهم ، مع التعرض للمؤثرات المختلفة حتى يكتسب الجسم مقاومة ومناعة .

كذلك أكدت لبيبة على أهمية تعليم ما يتصل بالغذاء وتكوينه ، وأفضل أسلوب لتقديمه ، وبذلك أكدت على الأمور البدنية والنفسية لطفلها ، وقدراته وملكاته (المرجع السابق) .

لكن هذا لا يمنع من وجود موقف آخر مضاد ، كذلك الذى نجده عند " إنجى أفلاطون " - وكانت من المتفقات المعروفة باتجاهها اليسارى - التى هاجمت تدريس للفنون والمواد النسوية فى مدارس البنات ، حيث رأت أنها وسيلة لتقييد المرأة ، وحصر دورها فى منزل للزوجية " هذه المناهج وضعت مسبقا لتتوافق مع رغبات الرجل ، ولكى تجبر المرأة على استمرار ممارسة الدور الذى رسمه لها منذ آلاف السنين " (للمرجع السابق ، ص ١٧٢) .

وعرف التعليم المصرى كلية خاصة للبنات ، كانت فى الأصل لمجرد تخريج معلمات ، ثم تحولت كى تكون صورة مصغرة من " جامعة " تضم تخصصات مما يماثل كليات العلوم ، وأخرى مما يماثل كليات الآداب ، وثالثة مما يماثل الأقسام التربوية فى كليات التربية .

ومع ذلك فإن تسمية للكلية بكلية للبنات لم يعن أن تكون مقرراتها مما يخص البنات والمرأة ، وإنما أن من يلتحقن بها هن الطالبات على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ، أما الدراسات العليا فهو مفتوحة لكلا الجنسين ، والكثرة الغالبة من أعضاء هيئة التدريس هن من النساء .

بل إن الكلية كانت تضم قسما خاصا بالدراسات النسائية كان يسمى (الاقتصاد المنزلى) تحول ليكون قسما لدراسات الطفولة ، وصحيح أن هذا مما يتصل بالمرأة اتصالا وثيقا ، لكن لا أحد يجادل فى أنه يعنى - أو المفروض أن يعنى - الذكور كذلك .

وإن نظرة على المقررات الدراسية ببعض الأقسام الأدبية تكشف لنا مدى القصور في هذه المقررات سواء من حيث عددها أو طبيعة الموضوعات التي تدرس ، فقد اتضح أنه ليس هناك من بين الأقسام الأدبية من يهتم بقضايا المرأة سوى قسم الاجتماع بشعبه الثلاث ، وفيه تدرس مقررات موزعة على السنوات الأربع من السنة الأولى حتى الليسانس ، وهي سوسولوجيا المرأة ، المرأة والسياسات السكانية ، تاريخ الحركة النسائية المصرية . هذا علاوة على مادة المرأة والإعلام التي تدرس بشعبة الإعلام . أما على مستوى الدراسات العليا فلا توجد مقررات خاصة بقضايا المرأة على الرغم من أن معظم أطروحات الماجستير والدكتوراه تدور حول المرأة بشكل أو بآخر (عبد الباسط عبد المعطى ، واعتماد علام ، ص ٤٥١) .

ومما يتصل بشأن تربية المرأة النظر بعين الاعتبار إلى عدد من الأمثال الشعبية المصرية المتعلقة بالمرأة ، حيث أن مثل هذه الأمثال تشكل إلى حد بعيد ما يمكن وصفه بـ " المعايير " أو " القيم " ، يهتدى بها كثيرون في حياتهم الاجتماعية وخاصة بين الملايين من بسطاء الناس ، وربما يكون لهذه الأمثال قوة تفوق قوة الكتب المدرسية لتلاميذ المدارس (سلوى محمد فرج ، ص ٥٤) .

ويمكن تقسيم الأمثال المتعلقة بالمرأة إلى أربع مجموعات ، حسب الغرض الإيديولوجي ، فإذا أخذنا مثلا مثل (الرجال غابت والمستات سابت) ، نجده يعتمد على عدد من الأفكار المسبقة من ضمنها أن الرجل هو المسيطر على المرأة ، التي يمكن أن تصبح عرضة للانحلال ، كما يتضح من كلمة " سابت " ذات الإيحاء السلبي ، من دون الرجل ، كما أن المستتج من هذا النص هو أن المرأة لا بد وأن تبقى تحت سيطرة الرجل .

أما المجموعات الأربع فهي :

- ١- قوة وهيمنة الرجل أو الزوج .
 - ٢- اعتمادية المرأة وضعفها .
 - ٣- إلقاء مسؤوليات بعينها على المرأة ، مع التسليم بعدم قدرتها على تحمل المسؤولية .
 - ٤- الحكم على المرأة من حيث المظهر .
- والفكرة الأساسية الكامنة وراء هذه المجموعة ، أن الزوج أو الرجل يملك سلطة الطلاق والتوجيه ، والاستنتاج أن للرجل حق عقاب المرأة :
- اللي يقول لمراته يا عورة تلعب بها الناس الكورة .
 - أخذنتى لحم ورممتى عضم .
 - حماتى مناقرة قال طلق بنتها .
 - لو لسان المرة جهر اقطعه .
 - الرجالة غابت والسنات سابت .
- والفكرة الأساسية فى المجموعة الثانية هى أهمية الزواج للأنثى ، والاستنتاج أن المرأة ضعيفة ولا تستطيع الاستقلال تماما عن الرجل :
- من كتر خطابها بارت مسى عليها الليل واحتارت .
 - مرة من غير راجل زى الطربوش من غير زر .
 - ضل راجل ولا ضل حيطه .
- وتفترض المجموعة الثالثة أن المنزل مسئولية المرأة ، وهكذا نستنتج ميل المرأة للاستهتار واللهو والتبذير :
- فانت عجبتها فى الماجور (الوعاء) وراحت تضرب على الطنبور (آلة موسيقى) .
 - فانت أبنها يعبط وراحت تسكت ابن الجيران .
 - المرة المفرطة عليها قطة مسلطة .

أما المجموعة الرابعة فتركز أساسا على مظهر المرأة ، وتفترض هذه الأمثال أن الرجال يحبون الشقراوات ، والاستنتاج هنا أن جمال المرأة هو طريقها إلى الزواج (المرجع السابق ، ص ٥٥) :

- ياريتتى بيضة وليه ضب والله البياض عند الرجال يتحب .
- خد الجميل واقعد قبالة وإن جعت شاهد جماله .
- يا وحشة كوني نعشة .

تدافع دولى فى الاتجاه المعاكس :

وإذا كنا فى الدراسة الحالية نسعى إلى استعادة الاهتمام بتخصيص المرأة بثقافة تربوية ومعرفية ، لدوافع ومبررات أشرنا إلى بعضها وسوف نتناولها بشئ من التفصيل فى جزء تال ، فإن السنوات الأخيرة عرفت توجهها معاكسا ، لا على المستوى المحلى والإقليمى فحسب ، ولكن على المستوى الدولى كذلك ، أو قل بصراحة أنه بدأ على المستوى الأخير ، ثم كان لابد أن يجر معه المستويين الأول والثانى ، المحلى والإقليمى .

أما هذا الاتجاه المعاكس فهو يتصل بالإلحاح على ضرورة التساوى شبه المطلق بين المرأة والرجل ، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار أن ما أحاط بالمرأة من ظروف قهر وتخلف عبر قرون ماضية كان كثير منه يقع على الرجل أيضا ، وأن التساوى المطلق ، كما سبق أن قدمنا فى الدراسة الحالية ، لا يعنى فى كل الأحوال تحقيق العدل ، بل لربما انطوى على ظلم لكلا الطرفين : الرجل والمرأة .

ويرى البعض أن الحركة النسوية المعاصرة التى بدأت فى الستينيات ما هى إلا امتداد للحركة النسوية فى القرن التاسع عشر ، ويمتد هؤلاء فى دعوهم إلى أن الفكرة الجوهرية لكلتا الحركتين والتى انعكست بوضوح على الفكر النسوى هى مساواة المرأة بالرجل . وحقيقة الأمر أن هناك

اختلافات جوهرية بين الحركتين ، وبين الأسس التي نهضت عليها المطالبة بالمساواة في كل منهما ، ففي حين يرى أغلب أصحاب الاتجاه النسوي من الأمريكيين خلال القرن التاسع عشر أن الاختلافات الشاسعة بين مكانة الرجل والمرأة ترد في المحل الأول إلى الاختلافات البيولوجية بينهما ، أي الاختلاف في " الجنس " ، وهي اختلافات تتفاوت في درجات العمق والسطحية - وفقا لسلوك ومنظور كل منهما - وتعبّر عن نفسها في اختلاف توزيع الأدوار وتقسيم العمل بين الرجل والمرأة ، حيث تختزل أوار ووظائف المرأة الأساسية وتحصرها في العمل المنزلي ورعاية الأطفال ، ومن ثم تصبح تلك الاختلافات هي المسئول الأول عن تلك المعاملة غير العادلة التي تتلقاها الكثرة الغالبة من النساء في المجتمع (المرأة وقضايا المجتمع ، ص ٣٥) .

بيد أن دعاة تحرير المرأة يحاولون محو هذه الاختلافات والقضاء عليها قضاء مبرما ، على نحو ما تطلب الاتجاهات النسوية الراديكالية اليوم ، حيث يبذلون قصارى جهدهم للحيلولة دون تحولها إلى ظلم وتفاوت اجتماعي وإنساني يؤدي إلى توسيع الهوة بين الذكور والإناث ، وفي المقابل يتجاوز أصحاب الاتجاه النسوي تلك الاختلافات البيولوجية حيث يرجعون جزءا كبيرا من الفوارق الملحوظة بين مكانة الرجل والمرأة إلى عملية التنشئة الاجتماعية ، فالخصائص البيولوجية من وجهة نظرهم تلعب دورا محدودا في هذا الشأن . وهكذا فإن مناقشتهم لقضية المساواة تستند إلى اعتقاد بأن الاختلافات البيولوجية ينشأ عنها الاختلاف في الجنس (Sex) ، بينما الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية هي التي تخلق الاختلاف في النوع (Gender) ، ومن ثم فهي التي تضع النساء في وضع اللامساواة ، من خلال الأدوار التي ترسمها لهن باعتبارهن أمهات

وزوجات فقط ، بينما تمنعهن من ممارسة الأوار والوظائف التي يضطلع بها الرجال (المرجع السابق ، ص ٣٦) .

ولا بد أن نعترف بأن ما شهدته الكثرة الغالبة من دول العالم فى العقود الأخيرة من تحول ضخم نحو " للخصخصة " ، وانفتاح الأسواق العالمية أمام بعضها ، ورفع رايات العولمة التي كان من شأنها الاندفاع نحو تغليب نموذج ثقافى بعينه هو النموذج الأمريكى على مختلف الثقافات والمجتمعات ، كان له أثره فى اندفاع ممال على الصعيد الاجتماعى والثقافى فى عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية التي خصت المرأة بالنصيب الأكبر من الاهتمام (أحمد الرشيدى ، ص ٤٣) .

وقد أكدت تحليلات نقدية ما أتاحتها العولمة من فرص ، يعانى خلا فى توزيعه على الصعيد العالمى ، وهو ما ترتب عليه مجموعة من الظواهر والنتائج التي كان نصيب مجتمعات الجنوب من مغارمها كبيرا . لقد رصد باحثون ومحللون من اتجاهات ليديولوجية وفكرية متباينة تأثيرات العولمة على مجتمعات الجنوب التي لم تسر فى خطوات وعمليات تطورها الاجتماعى الاقتصادى فى ضوء قواها للدخلية وظروفها الموضوعية ، حيث تأثرت تاريخيا بعوامل خارجية منذ الاستعمار للتقليدى وحتى عصر العولمة ، ولهذا كانت المصاحبات السلبية للعولمة عندها أكثر تجسدا وجلاء (عبد الباسط عبد المعطى واعتماد علام ، ص ٢١) .

فمن متابعة للمؤشرات الرئيسية التي حملتها تقارير التنمية البشرية الدولية التي يصدرها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، برزت تناقضات صارخة كان من أبرزها :

- أنه مع نهاية التسعينيات أضحت للدول الغنية التي تمثل حوالى ١٤% من سكان العالم أكثر استحوذا على ثلاثة أرباع الناتج الإجمالى العالمى . وإذا كانت العولمة قد عضدت من أهمية للتجارة العالمية ،

فقد زادت تلك التجارة من الفجوة بين المجتمعات الغنية والفقيرة ماديا ، فكل دولار إضافي تصنعه التجارة العالمية يذهب ثلاثة أرباعه إلى الدول الغنية .

- يعانى أكثر من مائة بلد فى الجنوب خلال العقدين الأخيرين من انخفاض معدلات النمو وانخفاض مستويات معيشة سكانها أكثر مما عانته البلدان الصناعية خلال الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينيات من القرن العشرين .

- ارتفع عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد خلال عقد التسعينيات ليصل هذا العدد إلى بليون فرد .

- يعانى أكثر من ٨٠٠ مليون إنسان من الجوع وحوالى ٥٠٠ مليون من سوء التغذية ، ويحدث سنويا قرابة ١٧ مليون وفاة نتيجة أمراض يمكن الشفاء منها .

- وصل معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة فى بعض بلدان الجنوب إلى ٣٨٤ حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية ، وهو معدل يصل إلى اثنى عشر ضعفا لما هو عليه فى بلدان منظمة التعاون والتنمية O.E.C.D (المرجع السابق ، الصفحة نفسها) .

وكان للأزمات الاقتصادية والسياسية التى سببتها النزاعات المسلحة والفصل العنصرى آثارها على الفئات والشريحة المستضعفة فى المجتمع وفى مقدمتها المرأة ، وكان من جراء ذلك عقد مؤتمرات مثل (الأمم المتحدة : ١٩٨٥) :

- مؤتمر مكسيكو سیتی سنة ١٩٧٥ .
- المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والسلام والتنمية ، كوبنهاجن ، يوليو ١٩٨٠ .
- مؤتمر نيروبي ، ١٩٨٥ .

- مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة ، ١٩٩٤
- مؤتمر بكين الذى عقد فى الصين ، عام ١٩٩٥
- مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ، مارس ، كوبنهاجن ، ١٩٩٥

وسرت العدوى إلى الدول العربية ، فإذا بمؤتمرات قمة عربية للمرأة تقودها زوجات الملوك والرؤساء للعرب :

- القمة العربية الأولى للمرأة عام ٢٠٠٠
- القمة العربية الاستثنائية ، ٢٠٠١
- القمة العربية الثالثة للمرأة ، ٢٠٠٢
- وقامت جامعة الدول العربية خطة وتقريراً :
- خطة للعمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ ، القاهرة .
- التقرير العربى الموحد لأوضاع المرأة العربية من عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ ، القاهرة .

ودعم من هذا وذاك أن نقل التكنولوجيا غير الملائمة قد أدى إلى زيادة ظروف عمالة وصحة المرأة سوءاً ، إذ حدث نزوح للأيدى العاملة ، وصاحب هذا النقل نماذج استهلاكية أجنبية ، وفى صناعات كبيرة معينة ، بعضها تديره شركات عابرة للقارات ، وظهرت ممارسات عمالية تمييزية جديدة فى المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ، حيث أن الزيادات التى حدثت فى توظيف النساء فى المناطق الحضرية ترجع إلى زيادة استغلال العمالة الرخيصة شبه الماهرة التى تمثلها النساء غير المتزوجات خاصة .

وكانت القوة المتنامية لقطاع المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما منظمات المرأة والجماعات المناهضة بالمساواة بين الجنسين واحدة من القوى الدافعة للتغيير ، حيث لعبت دوراً كبيراً فى مجال الدعوة لتنفيذ التشريعات

أو إنشاء الآليات التي تكفل تقدم المرأة وفقا للمفاهيم التي روجتها
المؤتمرات والمنظمات الدولية .

ويضاف إلى ذلك أن الدول العربية أصبحت في موضع الدفاع عن
احترامها لثقافة الحوار ، والمفاهيم الإنسانية المشتركة في وجه ما سُمي
بصدام الحضارات ، الأمر الذي حتم عليها بذل الجهود في إعطاء قضية
التحول الديمقراطي والاهتمام بحق الإنسان الكثير من الاهتمام الرسمي
عبر انتهاج استراتيجيات وطنية (وقومية على مستوى جامعة الدول
العربية) للنهوض بالمرأة وتمكينها سياسيا ، حرصت تقاريرها على إبراز
التطورات التشريعية والإجرائية التي بذلتها ما بين ١٩٩٥ و عام ٢٠٠٠ ،
والمسماح بشكل عام بإقامة العديد من المراكز الحقوقية ، والمنظمات المدنية
، بما فيها دول الخليج العربي التي بدأت تعيد النظر في موقفها من الحقوق
السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للإنسان .

ورغم ارتفاع مستويات التعليم خلال العقدين الماضيين في الكثير من
الدول في العالم ، وتضييق الفجوة في التحصيل بين الذكور والإناث إلا أن
هناك ما يقرب من ٣٠١ مليون طفل معظمهم من الإناث ، ٩٠ مليون
محرومات من فرص الحصول على التعليم الابتدائي ، وما زال العجز
المتبع في التعليم الأساسي ومحور أمية الكبار ، ولا سيما تطعيم البنات
والنساء ، يشكل في الكثير من البلدان عقبات أمام التقدم ، بالرغم من
التطورات التي شهدتها العالم منذ أوائل التسعينيات والمتمثلة بالتراكم
المعرفي الرهيب الناتج (تتجدد المعلومات كل ١٨ شهرا) عن اكتشاف
شبكة الاتصالات العنكبوتية الدولية (الإنترنت) التي ربطت للعالم كله ،
وجعلت منه قرية إلكترونية صغيرة ، (طلعت عبد الحميد ، ص ١٤٤) .
وقد دعم من موقف المسائرين على هذا الطريق وجود صور ظلم
وتفرقة لا تتكرر قام الكثير منها في التعليم ، وربما ما زال بعضها قائما ،

ففيما يتعلق بالصورة والأنماط التي يتم تقديمها لكلا الجنسين في التعليم ، فهي ، في الواقع ، صور تركز أدوار الجنسين المرسومة اجتماعيا ، فالصبيان هم الذين يقرأون الكتب ، أو يجلسون أمام الحاسب الآلي ، أما البنات ، فإما يلعبن بالدمى ، أو يساعدن الأمهات في الأعمال المنزلية ، أو يقمن بخدمة الإخوة الذكور . وتقدم النساء اللغات بصفتهم أمهات ، أو زوجات ، أو بنات ، أو أخوات ، أي في الحدود الدنيا التي يرتضيها لهم المجتمع . و" بيت " المنهج رسائل مباشرة وغير مباشرة ، عن أحادية دورها في الحياة كأم ، وزوجة (٠٠) ويحدد أدوار المرأة في أدوار منزلية ، وتعمل زوجته داخل المنزل على راحة ورفاهية أفراد الأسرة ، في روح تضحية سامية ، تتكرر لها أي شخصية أو كيان خارج إطار هذه الأسرة (نولة درويش ، ص ١٤) .

وهناك اهتمام بتحليل محتوى عدد من القصص التي تقدم للأطفال لبيان ما تحمله هي الأخرى من صور تمييز بين الإناث والذكور بصورة تظلم الأنثى وتتجاوز للذكر ، فقد أوضحت دراسة أشارت إليها (نادية الخولى ، ص ٢٥) أن مجموعة كبيرة من القصص تتناول موضوع سلبية النساء والفتيات الصغيرات ودورهن كمتفرجات على الحياة ، بينما توضح قدرة الرجال على الإبداع والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع ، وقد استخدم الرمز كوسيلة لتوصيل هذا المفهوم ، وعلى سبيل المثال ، لا يمكن إحصاء عدد النساء (والفتيات الصغيرات) ، وهن ينتظرن من الشباك (كما هو حالهن في روايات القرن التاسع عشر) . وكذلك الأميرات في أرباع القلاع والمراهقات اللاتي ينتظرن حبيبهن والفتيات الهوائيات والأمهات الحالطات ، جميعهن يتأملن الحياة ، ولكنهن لا يشاركن فيها . أما الشباك ، فهو يحافظ عليهن ويحميهن ، فمن خلاله ترى النساء ما يحدث في الخارج دون أن يتركن المساحة المخصصة لهن داخل المنزل ،

فعلى سبيل المثال ، تكررت هذه الصورة لسلبية الفتاة ، وعدم مشاركتها فى أى عمل إيجابى فى عدد وفير من القصص ، مثل (صمت الأميرة - محمد أحمد برانق - و (الأميرة المسحورة) فى سلسلة بستان الطفل ، و (عروس البحيرة) لعبد الحميد طلبة ، و (البطل والساحرة) ، و (الأمير والفتاة) ليعقوب الشارونى ، وفى هذه القصص قدمت الفتاة كرمز للجمال والرقّة والاستسلام التام لرغبة بطل القصة الذى يقوم بإنقاذ هذه الفتاة الضعيفة والمغلوبة على أمرها .

لكن هذا الغلو وذاك التطرف الذى غلب على كثير من مقررات المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة ، وبصفة خاصة ذلك الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ ، استفز كثيرا من المفكرين والمهتمين بالمنظور الإسلامى للمرأة ، فقد رأى هؤلاء أن الاختلاف بين الذكر والأنثى هو من صنع الله تعالى ، وأنه واقع جاءت به سنن المولى عز وجل ، وعبر القرآن عن ذلك بقوله سبحانه وتعالى :

(وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى) سورة آل عمران : ٣٦

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (١٣)) سورة الحجرات .

(وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٤٥)) سورة النجم .

(فَجَعَلَ مِنْهُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٣٩)) سورة القيامة .

(وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٣)) الليل .

والإسلام يرفض هذا التماثل الذى يلحون عليه ، بل يرى أنه من الظلم القول بأن الجنسين متماثلان ، فالواقع يرفض ذلك ، إذ أين التماثل إذا كانت المرأة تحمل والرجل لا يحمل ، وترضع بينما لا يستطيع الرجل ذلك ، والله قد اختص المرأة بموهبة تربية الجيل الجديد (محمد سليم العوا) .

كما أن ما يعزز هذا الإنكار للتماثل يعنى إنكار وإلغاء أحكام شرعية إسلامية ثابتة بالكتاب والسنة ، كقوامة الرجل على المرأة :

(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) سورة النساء : ٣٤ ،

والشهادة : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) سورة البقرة : ٢٨٢

وكان من الضروري أن تهب معارضة ضد ما نادى به مؤتمر القاهرة من حق الفرد تغيير هويته النوعية (أن تصبح الأنثى نكرا أو أن يصبح الذكر أنثى) ، إلا إذا كانت هناك نواع فسيولوجية يحكم بها الأطباء المتخصصون ، وما يترتب على ذلك من أدوار اجتماعية ، والتنديد بمطالبة المؤتمرات برفع المسؤولية الجنسية عن الشواذ واستنكار اعتراف المؤتمرات بحقوق الشواذ فى زواج المثليين ، وتكوين أسر غير نمطية ، والنظر إليهم وكأنهم ضحايا المجتمع نتيجة ما زعموه من هيمنة نكورية على جسد المرأة .

إن الإسلام يرفض المجتمع وحيد الجنس ، الذى يقوم على التماثل التام ، بل إن القرآن يصف الزوجين بأنهم لباس لبعضهم البعض :

(هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ) سورة البقرة : ١٨٧ ،

كما يجب أن تسود بينهم مشاعر المودة والرحمة والدفء :

(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٢١)) سورة الروم . (الحسينى سليمان جاد ، ص ١٤٦) .

ونبه فهمى هويدى على إهمال المؤتمرات عمدا لكثير من القضايا المهمة التى كان يجب أن تتناولها مثل قضية الطفولة ، وحقوق الطفل تجاه

الأم والعكس ، كما تجاهلت الأم حتى إنها دعت إلى تهيئة المرأة لكل الوظائف والمهن باستثناء وظيفة ربة الأسرة ، والعقل المدبر للبيت ، وكل ذلك مجال على درجة عالية من الأهمية ، ولم يكن ذلك التجاهل مصادفة بطبيعة الحال لأن الوثيقة انطلقت من حقيقة أن المرأة كائن منفصل عن المجتمع ، وأنها مخلوق يستمد مشروعيته ودوره من العمل المأجور خارج المنزل حتى صار البيت فى حقيقة الأمر " نزل أو فندق " وليس سكنا للأسرة وحاضنا لخلية فى المجتمع الكبير .

بل إننا لنجد دراسات لباحثات وفقن بعلمية متعمقة أمام مجموعة من التعميمات المتطرفة التى حرصت على تصوير حال المرأة فى العالم الإسلامى بشكل " ظلامى " مؤسف ، فهذه د. أميرة سنبل ، تصحح الصورة التى رسمتها لنا الاستشراقية التقليدية عن عزل النساء وتخلفهن فى العصور العثمانية ، حيث أثبتت الأبحاث عن إرشفيات ووثائق المحاكم والأوقاف أن المجتمع المصرى ، مثلا ، كان مجتمعا حيويا نشطا ومدنيا بمعنى ظهور تحالفات معينة بين فصائل المجتمع المختلفة ، وكذلك عمليات تطور وتفاعل سياسى واقتصادى واجتماعى بناء على عوامل الاستمرارية و " الجدلية " التاريخية ، التى تجرى فى كل المجتمعات البشرية على السواء ، ولم يكن كما تعودنا قراءته بالمنظار الاستشراقى العنصرى مجتمعا تقليديا ، وبالتبعية ، مجتمعا متأخرا ومتحجرا بلا تطور (أميمة أبو بكر ، ص ٣٩) .

وفيما يخص حياة النساء بالذات فى هذه المجتمعات قبل الحديثة ، فعلى الرغم من أنه من الطبيعى ، مثلها مثل غيرها فى هذه الفترة الزمنية ، أن تكون مجتمعات أبوية فى الأساس ، نرى أن بعض المطلقات والأرامل كان بوسعهن العيش وإدارة منازلهن بمفردهن ، وترصد هذه الدراسات تواجد وظهور النساء بالمحاكم يوميا وبصفة روتينية ، يطلبن

تعويضات أو يسجلن عقوداً أو يفسخنها أو يرفعن قضايا طلاق أو نفقة أو خلع أو حضانة أو وصاية . . . إلخ ، وكذلك انتشارهن بأسواق التجارة والشوارع والأوقاف ، ونقرأ عن حالات كثيرة من الدعاوى التي رفعتها بعض النساء ، تشير إلى تفضيلهن الطلاق على أن تتحملن تعنت الزوج وتشدده في منعهن من الخروج إلى هذه المجالات .

وعملت النساء في عهد الدولة العثمانية في صناعات الغزل والنسيج والصناعات اليدوية وصناعة السجاد والملابس - خاصة في ورش المنازل الصغيرة ، وارتدن الأسواق لبيع البضائع ، بل كان بعضهن يملكن كحاكين وأملاك وعقارات وأراض يتصرفن فيها ، وكن ناظرات للأوقاف . وكانت المرأة تذهب إلى المحاكم بنفسها لمباشرة إجراءات التقاضى والشهادة والتسجيل ، فقد كان استخدام المحاكم متاحاً وميسراً للنساء والبت في القضايا الخاصة بهن سريعاً وغير معقد ، وتظهر أنواع القضايا عدم تردد النساء في المطالبة العلنية بحقوقهن ، سواء في المهور المتأخرة أو النفقة أو المؤخر أو طلب الخلع أو الطلاق أو الحضانة أو إتمام شروط العقد الخاص بالزواج وتسجيلها لضمان الحقوق . . . وهكذا (المرجع السابق ، ص ٤٢) .

نسق معرفى خاص بالمرأة

واتساقاً مع ما سبق أن أشرنا إليه من الجزء الأول من هذه الدراسة ، فإننا نسعى في الجزء الحالى إلى الإشارة إلى عدد من القضايا التى نرى ضرورة أن تعلمها المرأة من خلال نسق معرفى متميز خاص بها يمكن تدريسه فى إحدى مراحل التعليم ، والذي يمكن أن يقتصر على سنة دراسية بعينها أو أكثر ، وإن كان من المفضل أن يكون لسنة دراسية واحدة

، وفي مرحلة التعليم الثانوى ، على سبيل التجريب ، فإذا ما نجحت الفكرة ، يمكن مدها إلى سنوات أخرى .

ونؤكد أيضا على أن ما نعرضه هنا يحتاج إلى " تلاحح فكرى " عبر مشاركة أكثر من واحد ، وخاصة عبر مشاركة نسائية ، حيث أن أمرا مثل هذا من العسير أن نزع لجهدنا الفردى قدرة على القول الفصل فيه .

وجه الحاجة إلى " تعليم نسوى " :

ومن المثير للانتباه حقا ، أن هناك من الغربيين من التفت إلى القضية نفسها منذ وقت مبكر ، ويتبين لنا هذا مما عرضته الدكتورة سامية الساعاتى (ص ١٣٥) مما ورد فى كتاب بعنوان : The Sociology of House Work (سوسولوجيا العمل المنزلى) لمؤلفته (مارتن روبرتسون) Martin Robertson والصادر عام ١٩٧٤ ، وكان من الموضوعات التى تضمنها الكتاب : نظرة النساء للعمل المنزلى ، ونظرتهم إلى أنفسهن كربات بيوت ، ومشاعرهن المختلفة نحو العمل المنزلى ، واتجاهاتهن نحو الأعمال المنزلية المختلفة من طهى وتنظيف . . . إلخ ، ومدة العمل المنزلى الذى تقوم به المرأة محسوبا بالأسبوع ، ومدى أهمية المعايير والروتين كطريقة للتأكد من أن العمل المنزلى يتم على وجه أكمل ، وكأسلوب على مكافأة الذات .

وقد ظهر من خلال فحص أربعين استبار طبقتة الباحثة على ربوات بيوت إنجليزيات حضريات أن هناك مفهوما واضحا للعمل المنزلى كعمل قد بدأ بيزغ ، فالنساء فى عينة البحث يخبرن العمل المنزلى ، ويعرفنه على أنه عمل مماثل لذلك الذى يتطلبه أى موقف عمل ، وقد ارتبطت ملاحظات هؤلاء النساء ارتباطا وثيقا بنتائج علم اجتماع العمل ، فقد كان لمظاهر العمل المنزلى التى أطلق عليها أنها مشبعة أو غير مشبعة نظائر

فى عالم المصنع ، والمكتب • ويتأكد هذا التطابق بوجود ميل لدى النساء لمقارنة انعكاساتهن نحو العمل المنزلى بخبرتهن فى العمل خارج منازلهن (المرجع السابق ، ص ١٣٩) •

وقد كانت هناك أسئلة تكشف عن إيجابيات العمل المنزلى وحسناته كما يفصح عن سلبياته ومساوئه • وقد تبلورت إيجابيات العمل ، كما عبرت عنها الزوجات فى مظاهر كثيرة أهمها الاستقلال والذاتية ، ووجود الأطفال ، وتوفير ظروف العمل الحر ، وعدم الاضطرار للخروج من المنزل ، ووجود الزوج ، وتوفير الحياة العائلية • وقد قصدت عينة الزوجات بالذاتية والاستقلال ، التحرر من الرقابة والقدرة على تحديد إيقاع العمل المنزلى وسرعته •

أما سلبيات العمل المنزلى ، فالحق أنها قد تركزت فى العمل نفسه ، من حيث ما يتضمنه ويتبعه من الرتابة ، والتكرار ، والسأم ، والمسئولية المنزلية المستمرة ، والعزلة والوحدة ، وضرورة الانتهاء من العمل المنزلى والتقييد الشديد بالمنزل •

وقد اقتفت باحثة مصرية (د. سامية الخشاب) أثر الباحثة الإنجليزية فأجرت دراسة على ثلاثمائة امرأة فى محافظة الجيزة ، من مستويات مختلفة لتكشف عن اتجاهاتهن نحو العمل المنزلى ، حيث تبين لها (ص ١٢٧) أنهن لديهن اتجاهات إيجابية بصفة عامة نحو العمل المنزلى ، والمرأة تقبل على هذا العمل من منطلق أنه عمل مقدس وواجب حتمى يجب أن تقوم به المرأة ، وقد تأكد لها هذا الاتجاه الإيجابى فى مواقف عدة :

١- أجابت أكثر من ٨٩ % من أفراد العينة بأنهن يحرصن على تعليم بناتهن الأعمال المنزلية •

٢- احترام المرأة التي تتقن الأعمال المنزلية ، فقد بلغت نسبة اللاتي يحترمن ويكبرن المرأة التي تتقن الأعمال المنزلية ٩٨ % من أفراد العينة .

٣- الاتجاه الإيجابي نحو كلمة " ست البيت " ، حيث كانت نسبة اللاتي لديهن اتجاها إيجابيا نحو هذه الكلمة ٧٨ % من أفراد العينة .
وفي تصورنا أن مثل هذه الدراسة لو أعيدت في أيامنا الحالية لربما حصلت على نتائج أقل من هذا ، فالإلحاح المستمر عبر كافة أجهزة الثقافة والإعلام والتعليم على النظر بغير عين التقدير للعمل المنزلي ، والإلحاح المستمر على الخروج للعمل ، لا بد أن يكون له أثره فى تشكيل وعى المرأة المعاصرة .

الأسس الفكرية :

فإذا كنا نقدم تصورا مقترحا لنسق معرفى يتصل بتعليم المرأة ما تختص به بحكم طبيعتها ووظائفها وأدوارها ، فإن هذا التصور بدوره يقوم على عدد من الأسس التى تشكل " ظهيرا إيديولوجيا " ، نصرح بأنه مستمد من العقيدة الإسلامية بالدرجة الأولى .

ولربما يكون التعبير " بالأسس الفكرية " عاما إلى حد ما وهو الأمر الذى وعينا به ، ذلك أن ما سوف نسوقه من أسس يقوم عليها التصور المقترح ، هى مزيج من أسس مستمدة من كل من الدين ، ومن الفلسفة ، ومن الثقافة ، ومن المجتمع . ولأنها لا تدخل فى تفاصيل هذه المجالات وتقتصر على مجموعة الأفكار الممتدة عبرها ، اخترنا هذا التعبير .

أما هذه الأسس ، فهى مستمدة من عمل علمى وفكرى كبير شارك فيه عدد من أساتذة التربية الإسلامية والفكر الإسلامى ، والعلوم الشرعية بعنوان (ميثاق الإسلام فى الأسرة) ، وتتضمن الأسس ما يلى :

١- تأهيل الإنسان لحمل الرسالة (ص ٩٨) : فتحقيقاً لرسالة الإنسان في الأرض ، وهبه الله من القدرات العقلية والنفسية والجسدية ما يجعله أهلاً لتحقيق هذه الرسالة ، وأرسل إليه الرسل لهدايتِهِ إلى أقوم سبل الرشَد والفلاح في الدنيا والآخرة ، ويؤكد هذا قول المولى عز وجل في كتابه الكريم : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لِيَا تَعْمَلُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٧٨)) سورة النحل : ٧٨ ، كما وهبه الله تعالى القدرة النفسية والجسدية فقال جل شأنه (اَللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ إِنَّكُم لَئِلَىٰ رَبِّكُمْ فَتُبَارَكُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٦٤)) سورة غافر .

٢- التساوى في أصل الخلق وتنوع الخصائص (ص ١٠٠) : فقد خلق الله البشر جميعاً متساوين في أصل الخلق من نفس واحدة ، ويتساوون تبعاً لذلك في الخصائص العامة ، ومع ذلك اقتضت حكمة الله أن يتفاوتوا في بعض الخصائص كالقوة والضعف ، وفي الملكات والقدرات النفسية والعقلية والجسمية ، قال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) سورة النساء : ١ . وهذا التنوع البشرى في بعض الخصائص هو قوام الحياة بالتعارف والتعاون والتكامل بين الأفراد والمجتمعات ، وليس مدعاة والتباغض ، كما أشرنا من قبل إلى الآية ١٣ من سورة الحجرات ، حيث حددت الهدف ألا وهو " التعارفوا " ، وقال (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (٤٦)) سورة الأنفال .

٣- تكامل الزوجين : الذكر والأنثى (ص ١٠١) : فمع وحدة الإنسان في أصل الخلق من نفس واحدة ، فقد خلق الله منها بقدرته زوجين

نكرا وأنتى ، يقول تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا) سورة فاطر : ١١ ، ولا تستمر الحياة وتعمر الأرض ويتكاثر النوع إلا بتلاقيهما وتعاونهما وتكاملهما ، وتلك سنة الله فى جميع الكائنات الدنيوية ، ومن الرابطة بين الرجل والمرأة تتكون الأسرة ، وهى النواة الأولى للمجتمع الإنسانى ، يقول تعالى (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيِّنَ وَحَقْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ (٧٢)) سورة النحل .

٤- وحدة خطاب التكليف والمساواة فى الحقوق والواجبات (ص ١٠٣)
 : فالمساواة بين الرجل والمرأة فى فطرة الخلق الطبيعية تقتضى أمرين : أولهما : المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة فى الأغلب الأعم من شئون الحياة واعتبار كل منهما مكملًا للآخر ومتمما لرسالته وشريكا له فى الحياة الزوجية والاجتماعية عدا بعض الخصوصيات المميزة لكل منهما فى تكوينه البدنى والنفسى فيختص كل منهما بما تميز فيه ، يقول تعالى (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (٣٢)) سورة النساء ، وقال : (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا (١٨٩)) سورة الأعراف . والثانى : اتساقا مع هذا الأصل ، جاء الخطاب الشرعى موحدًا يتناول كلا من الرجل والمرأة فى سائر الأمور التى يتساويان فيها كالتكليف بالأوامر والنواهى ، وفى الحلال والحرام ، والثواب والعقاب ، وفى الحقوق والواجبات الإنسانية العامة ، وفى الكرامة البشرية ، كما جاء هذا الخطاب خاصا بكل منهما فى الأمور الخاصة به ، وتروى

السيدة عائشة رضی الله عنها فی هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : " النساء شقائق الرجال " (حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والترمذی والدارمی والدارقطنی) .

٥- تنوع التخصصات (ص ١٠٦) ، فتمايز كل من الرجل والمرأة بخصائص وملكات وقدرات بدنية ونفسية معينة لا تجعل أحدهما أعلى شأنًا من الآخر ، ولكنه منوط بصلاحيته لأداء وظائف حياتية معينة لا يستطيع الآخر القيام بها ، وهى سنة البشر كافة حتى بين الرجال وبعضهم والنساء وبعضهن . فالمرأة بعاطفتها ورقتها وأنوئتها مصدر الاستقرار والسكن النفسى والاجتماعى للرجل والأسرة ، وبفطرتها وصبرها غير المحدود على مشاق الحمل والولادة والأمومة ترعى أطفالها وتعتنى بهم رضاعة وتربية وتقوم على سائر شئونهم ، والرجل بقوته وجلده وكدحه المتواصل منوط به تحصيل الرزق وتلبية احتياجات أسرته والقيام على رعايتها وحمايتها . فإذا كان سبحانه قد قرر مبدأ القوامة فى الآية ٣٤ من سورة النساء ، فقد أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم أن التمايز فى الخصائص والأدوار لا يعنى أبدا تمايزا فى الحقوق الإنسانية ، ومن هنا قوله فى خطبة الوداع " أيها الناس ، ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربى على أعجمى ، ولا لعجمى على عربى ، ولا لأحمر على أسود ، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى) .

٦- صلاح المجتمع فى الإقرار بالخصائص الفطرية (ص ١١١) ، فالتنكر للفروق سابق الإشارة إليها غير جائز عقلا وطبعًا وشرعًا لما فيه من امتهان للفطرة وإنكار لظواهر طبيعية متجسدة واقعا وعملا ومعلومة للكافة بالعلم اليقيني والمعملى . كما لا يجوز شرعا

التوسع فى أعمال هذه الفروق بمدى خارج نطاق الحالات التى تستوجبها لأن كلا الأمرين غالبا ما يؤدى إلى فساد كبير وخلل مجتمعى وقيمى يهدد بتدمير المجتمع ولو طال الأمد .

٧- أهمية الأسرة وضرورة وجود رئيس لها (ص ١٢١) : فالأسرة كمجموع بشرى وليس الأفراد هى اللبنة الأولى والوحدة الاجتماعية الأساسية للمجتمع ، وتتجسد فيها أركان المجتمع ومقوماته البنائية ، ومهما صغر حجمها أو عدد أفرادها فإنهم يرتبطون بعلاقات عاطفية واجتماعية ومالية وتتظمهم حقوق وواجبات ، فلا يستقيم أمرها دون قيادة تدير شئونها ، وهى إدارة خاضعة للضوابط والأحكام الشرعية فى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فالقوامة المنصوص عليها فى الإسلام هى قوامة شورى ورحمة ومودة وليست رياسة قهر وتحكم واستبداد . . إنها إرشاد إلى الطريق السليم بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهى تقوم أساسا على التشاور ، فالنص القرآنى يقول عن المسلمين (وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) سورة الشورى : ٣٨ ، عام يتخلل مختلف مجالات الحياة .

٨- مسئولية الأمة عن حماية الأسرة ورعايتها (ص ١٣٩) ، حيث تقوم هذه المسئولية على دعامين : الأولى ، أنها تحقق مقصدا شرعيا لأن الإسلام يقضى بأن الأصل فى الزواج التأييد ، وفى الأسرة البقاء والدوام ، وإتماما لواجب التشجيع على الزواج الذى لا يستوفى مقاصد الشرعية إلا ببقاء الأسرة بالذود عنها ورعايتها . الثانية ، أن الأمة عندما تحمى الأسرة من عوامل الانهيار والتفكك إنما تحمى نفسها وقيما الاجتماعية والأخلاقية .

التصور المقترح :

أما التصور المقترح للنسق المعرفى المرغوب فيه ، كى نُعلم للمرأة من خلاله ما يرفع من كفاءتها فى أداء الأعمال المتصلة ببناء الأسرة ، فيتناول خمس مجالات أساسية ، راعينا فيها تناول :

١- ما يتصل بالتكوين الذاتى الفطرى للمرأة .

٢- ما يتصل بالتكوين الذاتى المكتسب من خلال عمليات تنشئة وتربية

ونمو علمى وثقافى

٣- ما يتصل بالعلاقة بالآخر " الذكرى " .

٤- ما يتصل بتكوين أسرة .

٥- ما يتصل بالعلاقة بالمجتمع .

وكل مجال ، يتضمن عددا من القضايا والموضوعات الفرعية .

مع ضرورة الوعى بأن هذا التقسيم أو التصنيف ، لا ينفى للتداخل

والترابط بين كل هذه المجالات ، وما تتضمنه من فروع .

ومن المهم أن ننبه إلى أن الموضوعات والقضايا التى سوف نشير

إليها لم نقصد أبدا " بحثها " وإنما مجرد الإشارة إليها على اعتبار أن تكون

موضوعا للبحث والكتابة والتعليم والتعلم ، وإن اضطررنا أحيانا لشيء من

التوضيح والشرح .

١- التكوين الذاتى الفطرى :

ونقصد به تكوين المرأة كما خلقها الله ، فى حالة الفطرة التى سويت

عليها ، وهذا التكوين الفطرى يشكل ما يمكن تسميته بالبنية الشخصية

للإنسان ، تلك البنية التى تتشكل بناء على أسسها وعناصرها ما تكون عليه

المرأة فى سنوات عمرها المختلفة ، فهذا مما لا بد أن يكون هو الموضوع

الأول الذى لابد من أن تعلم المرأة كل ما يتصل به ، سواء من ناحية التكوين الجسمى أو التكوين النفسى .

صحيح أن هناك فى الدراسات النفسية فرع خاص هو " علم نفس النمو " ، لكنه عادة ما يتناول الجوانب العامة المشتركة بين الذكور والإناث ، وإن كان يشير ، عند تناول فترة المراهقة إلى ما تختص به الإناث من تغيرات جسمية ، لكننا نريد دراسة تنصب جميعها على المرأة ، خاصة وأن التمايز الجسمى بين الجنسين يبدأ ظهوره منذ الميلاد . كذلك ، فمن الملاحظ أن علم نفس النمو ، كما يدرس فى جامعاتنا للطلاب لا يكاد يتناول المراحل المتأخرة من العمر ، وهى فترة مهمة للغاية بالنسبة للإناث من خلال ما هو معروف مما يسمى " بسن اليأس " .

ويرتبط بالتكوين دراسة الناحية التشريحية السطحية الخاصة بشكل الجسم كما يبدو فى نظر الأطفال ، حيث يحدث كثيرا بحكم ثقافتنا أن يتخذ الأطفال الذكور هذا مظهرا لقوتهم ، بعكس الأنثى التى قد ترى فى هذا المظهر علامة ضعف .

كذلك ما يتصل بالتركيب التشريحي الداخلى ، حيث الجهاز التناسلى ، وما يتميز به لدى المرأة من تعقد ودقة تركيب وشمول ، قياسا إلى الجهاز التناسلى لدى الرجل .

والمرأة بحكم تركيبها التشريحي هذا وبحكم وظيفة الحمل مركزة أكثر من الرجل حول نفسها ، وحياتها الجنسية مرتبطة بعدد أكبر من الوظائف أهمها وظيفة تكوين الجنين ووظيفة الرضاعة ، وما يترتب على ذلك من بعض الآثار النفسية الهامة ، فقد تتنازعها أحيانا قوتان متضادتان : الاندفاع الجنى من جهة ، والخوف من الحمل من جهة أخرى ، وقد تتغلب القوة الثانية على الأولى ، وما قد ينتج هذا من بعض المتاعب النفسية (يوسف مراد ، ص ٥٠) .

وهناك ما يتصل بخضوع جسم الأنثى لتغيرات دورية كل شهر هي وظيفة تكوين البويضة . ولا يقتصر أثر تكوين البويضة وما يتبعه من عمليات فسيولوجية على إحداث الشعور بالتعب ، بل هناك آثار أعمق ترجع إلى إفراز الهرمونات الخاصة بالأنثى نون الذكر ، فمثل هذه الأمور لا بد من أن تدرسها الفتاة بقدر من التركيز والتفصيل ، خاصة وأن حدوثها للبنات لأول مرة كثيرا ما يصيبها بالخوف والقلق ، خاصة إذا لم تكن لديها فكرة مسبقة عنها .

وتدرس الفتاة في هذا الموضوع للفروق بين الذكور والإناث بسبب طبيعة الهرمونات التي تفرز في دم كل منهما ، حيث تبين أن هرمون التستوسترون Testosterone هو الهرمون المسئول عن مظاهر الذكورة ، في حين أن هرمون الإستروجين Oestrogen هو الهرمون المسئول عن مظاهر الأنوثة . ويصاحب إفراز كل هرمون في الدم في كل من الذكور والإناث بعض المظاهر الجنسية للثانوية .

وتدرس الفتيات كيف أنه لا يعرف كائن مطلق للذكورة أو كامل الأنوثة ، إذ أن كل كائن يحوى النوعين من الهرمونات ، وإن كانت نسبة أحدهما إلى الأخرى تختلف ، ويتراوح تدريجيا بين الذكورة المطلقة والأنوثة الكاملة ، وهما نهايتان نظريتان فحسب ، ولذا فإن بعض الرجال أشد ذكورة من غيرهم ، أو أضعفها ، وبعض النساء أكثر أنوثة من غيرهن أو أقلها ، وبينهم تسلسل من الدرجات الوسيطة التي لا نهاية لها ، وهذا هو السبب في تخنث بعض الرجال وترجل بعض النساء (رشاد عبد العزيز ، ص ١٣) .

ومما يجب تعلمه كذلك ، أن نوع الجنين ، ذكرا كان أو أنثى يتحدد عند تلقيح البويضة بعدد الكروموسومات التي تضمها ، ولا يمكن تغييره بأية طريقة ، ثم ينمو كل من النوعين للذكر أو الأنثى نموا متشابها كل

التشابه ، إلى أن تظهر الخصية فى الجنين الذكر وتبدأ فى صنع
التستوسترون ، وعندئذ ، وتحت تأثير هذا الهرمون ، تتحول الأعضاء
التناسلية الخارجية إلى شكلها المميز ، كما يظهر المبيض فى الجنين الأنثى
، ويبدأ فى إفراز الإستروجين الذى يصبغ عليها ملامح الأنوثة .

وإذا كانت البنت فى المرحلة السابقة على البلوغ لا تكاد تهتم
بجسمها ، ولا تكاد تعنى بهندامها ، نراها فى مرحلة البلوغ تتصرف إلى
العناية بجسمها ، وتكرس الكثير من وقتها وجهدها لتجميل نفسها .
ونلاحظ أن اهتمام البنت بالمسائل الجنسية قد يفوق اهتمام الفتى ، وربما
كان السبب فى ذلك هو أن المجتمع والمربين والوالدين يشعرون الفتاة منذ
البداية بأن حياتها وثيقة الصلة بالأسرار الجنسية من حيض وحمل ووضع
وأومة وتثنية للصغار . إلخ ، فتبدأ قيود على حركتها ، فى الوقت الذى
ترى فيه الفتى لا يتعرض لمثل هذه القيود ، مما يقر فى ذهنها أن حالتها
الجنسية يمكن أن تكون مصدر مشكلات وباب يمكن أن يذلف منه شيطان
رجيم !!

وإذا كان الشاب قلما يفكر فى وظيفة الأبوة فى فترة المراهقة ، فإن
البنت تعرف مقدما أن مصيرها رهن بالزواج والأمومة . وسواء تلقت
الفتاة تعليمها الجنسى مبكرا أم متأخرا ، فإنها لابد من أن تترك يوما أن
الطفل لا يظهر فى بطن الأم بطريقة سحرية ، وإنما لابد من أن يتعاون
الوالدان على تكوينه .

ومن المهم للغاية أن يتضمن برنامج تعليم المرأة فى هذا المجال ،
دراسة لمرحلة " سن اليأس " ، وهنا يتم تعليم الفتاة أن ما يميز هذه المرحلة
فسيولوجيا هو انقطاع الحيض ، وتوقف تكوين البويضات ، وضمور
الأعضاء التناسلية ، وظهور أعراض الشيخوخة على باقى أجزاء الجسم .
وإذا كان البعض قد أطلق على هذه الفترة من حياة المرأة اسم " المرحلة

الحرجة " ، فذلك لأن للتغيرات الهرمونية التي تطرأ على جسم المرأة آثاراً سيكولوجية تعبر عن أراجاع الأنثى بلإزاء هذا الاتحدار الجسمى ، أو الاتحلل العضوى الذى تتعرض له فيما بين سن ٤٥ و ٥٠ عادة .
ومما يجب أن تتضمنه دراسة هذا الموضوع ، بيان أن لمن اليلس مرحلة تمهيدية (تشبه مرحلة البلوغ بالنسبة لحدور المراهقة) ، وهذه المرحلة تتميز بحدوث اضطرابات فى العادة الشهرية تجئ مصحوبة ببعض حالات الأرق والحصر للنفسى وسرعة التهيج والهبوط للنفسى .
والظاهر أن المرأة فى هذه المرحلة تترك العمليات البيولوجية الباطنة قبل أن تقطن إلى التغيرات العضوية الخارجية ، وهذه الأمارة الباطنة سرعان ما تقترن بإدراك العلامات الأولى للشيوخة ، مما قد يترتب عليها اهتمام البعض منهن بشخصها .

٢- تكوين الذات المكتسبة :

وإذا كان الحديث فى البند السابق خاصا بذات المرأة الجسمية والنفسية ، كما صاغتها فطرة المولى عز وجل ، فإن هذه الذات تمر عب الولادة بما يصعب حصره من عمليات نشئة وتربية ، تتكون من خلالها شخصية الإنسان ، وبالضرورة شخصية المرأة .
ولما كانت الشخصية متعددة الجوانب ، مختلفة المجالات ، كل من الطبيعى أن تتعد " التربيات " - إذا صح هذا التعبير - أو مجالات التنشئة والتكوين ، مما يوجب أن يتضمن النسق المعرفى المقترح جزءا خاصا بكيفية تنمية المرأة لذاتها فى عدد من المجالات . والتنمية هنا يمكن أن تتم " ذاتيا " بجهد خاص من المرأة نفسها وهو أسلوب وصيغة من الصيغ التربوية متعارف عليها ألا وهى " لتعلم الذاتى " ، وذلك عن طريق

المؤسسات التربوية المسئولة عن التربية والتنشئة ، مثل الأسرة والمدرسة ودور العبادة ، خاصة فى سنوات الطفولة ، وحتى المراهقة المتأخرة .

وربما يحتاج تناول هذه القضية صفحات أوسع ، مما يضطرنا إلى سوق بعض الأمثلة ، قاصدين فيها لا أن نتناول " كيفية التربية " فى هذا وذاك ، فليس هذا من مهام الدراسة الحالية ، وإنما هى تقصد أن تكون دليلا ، أو خريطة ، تقترح العناوين ، مقترنة بشئ من الشرح الموجز ، على أساس ، أن التنفيذ لابد أن يسفر عن مثل هذا التفصيل المنشود .

- فهناك على سبيل المثال جانب التنمية العقلية ، والسبل التى ترشد إليها ، خاصة وأن إرثنا الاجتماعى والثقافى يشكك فى هذا الجانب ، وللدكتور يوسف القرضاوى فى مجلديه عن الفتاوى المعاصرة شرح مهم للحديث الشهير عن وصف النساء بأنهن ناقصات عقل ودين ، بما يفيد ارتباط المسألة " بظروف " تختص بها المرأة أحيانا ، وليس انتقاصا من حقها وكرامتها ، وأشار بصفة خاصة إلى الدورة الشهرية وما تؤدى إليه من عدم القيام ببعض الفروض الدينية ، مثل الصلاة والصيام ، مما يعبر عن نقص دينى ، لكنها لا تحاسب عليه . وكذلك أشار إلى غلبة العاطفة فى كثير من الأحيان ، دون أن يعنى هذا أيضا قلة فهم لديها وسوء وعى وإدراك ، مما يؤثر أحيانا على ما قد يصدر عنها من أحكام ومواقف . ومن المعروف أن حياة الإنسان كثيرا ما تكون بأشد الحاجة إلى " بث عاطفى " يربط الحياة ويخفف من وطأة آلامها ومشاقها .

وعلى أية حال ، فإن توجيه الاهتمام إلى تنمية بعض المهارات العقلية من شأنه أن يزيد من فاعلية التفكير ، وربما نخص هنا بالذات الوعى بما يختص بمنطقة العاطفة ، وما يختص بمنطقة العقل ، بحيث لا يجوز المنطق العاطفى على ما لابد أن يحتكم إلى العقل والمنطق ، وهو الأمر الذى نستشعره جميعا - ذكورا وإناثا - عندما يتصل أمر ما بأولادنا

، وبمصالحنا الأسرية والشخصية ، فكثيرا ما نجنح إلى تحكيم العاطفة ،
وننحى المنطق العقلى جانبا ، بل ونسئ استخدامه فى التبرير لما جئنا
إليه وجدانيا .

ونشير أيضا إلى تدريب المرأة على مهارات التفكير النقدى ،
والحرص على طرح التساؤلات ، بحيث لا يتم التسليم دائما بما يقال
ويحدث ، وهذا ما نلمس حرص تقاليدنا الثقافية والاجتماعية السابقة على
حرمان الإناث منه ، مع الأسف الشديد ، بل ولومها إذا لم تسلم بما يقال
على الفور وأخذت تتساعل عن مدى مصداقيته ، بل ويصل الأمر فى
بعض الأحوال إلى النظر إلى الفتاة قليلة السؤال والتعليق والنقد بأن هذا
دليل " أدب " و حسن أخلاق !!

- وهناك أيضا التربية لوقت الفراغ . صحيح أن كثيرات يشكين فى
السنوات الأخيرة من ضيق الوقت وزحمة فى العمل ، نتيجة ما سوف نشير
إليه فيما بعد من تعدد الأوار التى أُلقيت على عاتق المرأة فى العقود
الأخيرة ، لكن هذا يشيع غالبا بين من يعملن خارج المنزل ويكن متزوجات
ولهن أولاد ، لكن : هناك من لا يعملن ، وهناك من يعملن ولم يتزوجن ،
ومن يعملن وتزوجن ولم ينجبن ، وكل فئة من هذه الفئات قد يصل عددها
إلى ملايين ، ، ومن ثم نجد أننا أمام قطاعات عريضة ربما تصل إلى
ملايين بغير مبالغة يواجهن أوقات فراغ ، غالبا ما يقضى فى ثرثرة
ومجرد زيارات وما قد يصل إلى إيمان فى مشاهدة التلفزيون ، لا فى
تقاريره الإخبارية وبرامجه النقاشية ، وحواراته الثقافية ، ولكن ، فى
الغالب ، فى مشاهدة مسلسلات وأفلام متكررة ، وبعضها " يسطح " العقل
حقا ، فضلا عما يرين من برامج تسودها للسذاجة والبدائية فى التفكير .

إننا على وجه العموم ما زلن نتعامل مع " الوقت " بقليل من الرشيد
والتعقل ، مع ما أصبح معروفا فى السنوات الأخيرة بأن إدارة الوقت

أصبحت علما ، لما تبين من أنه " ثروة " تتفرد عن سائر الثروات بأنها غير قابلة للتعويض بعد استهلاكها ، على عكس كافة الثروات الأخرى ، فكيف ، وعلى أى وجه يمكن للمرأة أن تستثمر وقت فراغها فيما هو مفيد لها ولأولادها ، ولأسرتها والمجتمع ؟

- وهناك أيضا التنمية العلمية ، بحيث لا تقف المرأة التى تعلمت تخصصا معيناً عند حدود ما مجالته ينمو نموا مدهلا ، سواء فى المجالات الإنسانية أو الطبيعية والتطبيقية ، وأن الرضا بالتوقف عند حدود سنوات التعليم النظامى إنما هو " تحجر " ، وصورة من صور لا نبالغ إذا وصفناها فى زمننا الحالى بأنها مؤدية إلى شكل من أشكال التخلف .

إننا ينبغى ألا نوجه اللوم إلى خريجينا عندما نراهم يكادون يقذفون بمذكراتهم وكتبهم عرض الحائط معلنين فرحهم بالتخلص منها وانتهاء فترة التعليم ، ونتصور أن ذلك قصور منهم ، وإنما هو نتيجة لأساليب التعليم السيئة التى نمارسها فى مدارسنا وفى جامعاتنا ، وهذا أدعى إلى السعى الحثيث لإقناع المرأة بأن الحفاظ على مكانتها وتقدير الآخرين لها ، وقبل ذلك تقديرنا لنفسها يحتاج منها أن تتابع ، ولو إلى حد ما ، بعض التطورات ، من خلال بعض القراءات .

- أما التنشئة الثقافية ، فهى قضية حيوية لا للمرأة وحدها وإنما لكل مواطن ، لكننا هنا نخصها بالتقدير والأهمية ، نظرا للدور الخطير الذى تقوم به المرأة الأم بصفة خاصة ، إذ مما لا شك فيه أنه كلما اتسعت دائرة الثقافة لدى الأم ، كلما تعمق وعيها ونضج تفكيرها ، وأصبحت ممن يفكرون تفكيراً يوصف " بالحكمة " ورجاحة العقل ، فالتساع دائرة الثقافة يتيح للإنسان رؤية أوسع للأمور ، وتعددا فى جوانبها وتنوعاً فى زوايا الرؤية ، وبالتالي تصبح مرجعاً " حكيماً " لأبنائها ، لا بمعنى أن " تفتى " فى شتى المجالات ، فضلاً عن أن هذا أمر مستحيل واقعا ، ولكن بمعنى

- مرة أخرى - مرونة التفكير واتساع الأفق وسعة الصدر ، وتعدداً في فرص إمكان الإجابة عن بعض التساؤلات التي يطرحها الأبناء ، أو توجيههم إلى بعض الآفاق المعرفية التي تفيدهم أكثر من غيرها ، وتحذيرهم من بعض المجالات التي على العكس من ذلك ، ومزيدياً من القنرة على فحص ما يجئ به الأبناء من مصادر معلومات ، قد تحمل الغث الضار ، وقد تحمل السمين المعين .

٣- العلاقة بالرجل :

فليس معنى إلحاحنا على أن تدرس المرأة كل ما يتصل بتكوينها وحياتها ووظائفها وأوارها أن يقف الأمر عند حدودها الشخصية ، ذلك أن كل ما يتصل بحياتها ، يتصل بالضرورة بالنصف الآخر المكمل وهو الرجل ، فهو أبوها ، وربما يكون لها أخا ، وأحياناً ما يكون لها عما ، وخالا ، فضلاً عن كونه جدا . وهو يكون شريك حياتها عند الزواج ، وهو يزاملها في الجامعة ، وغالباً ما يزاملها في العمل ، وقد يكون رئيساً لها ، أو تكون هي رئيسة له . وفي كل الأحوال فإن هذا يفرض وعياً علمياً وثقافياً ببعض ما يتصل بهذا النصف الآخر .

والأصل العام في الإسلام الذي لا بد أن تستند إليه التربية الأسرية في هذا الجانب ، هو المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة كما أشرنا من قبل ، والاستثناء هو اختصاص كل منهما ببعض الوظائف التي لا يستطيع الآخر القيام بها ، بحكم تكوينه البدني والنفسي وخصائصه الذاتية (ميثاق الأسرة في الإسلام ، ص ١٨٧) . وليس ثمة مانع شرعي من توزيع الأعباء الاجتماعية بين الرجل والمرأة بما يحقق المصلحة العامة .

ومن أبرز القيم المعنوية والأخلاقية بين الزوجين : الشراكة التامة في أمور الحياة الزوجية كل على حسب ما يناسب تكوينه وقدراته ومركزه

القانونى ، وينبغى أن تكون هذه الشراكة قائمة على التراضى والتشاور ، وهو من باب احترام عقل الإنسان واختياراته الشخصية ، قال تعالى : (فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢٣٣)) سورة البقرة .

وتوجب الشريعة الإسلامية على كل من الزوجين واجب احترام الآخر من عدة وجوه :

- فعلى الزوجة أن تحترم زوجها وتقدر متاعبه الحياتية ومراعاة مكانته فى الأسرة وإعانتة على تحمل أعبائه وعلى سائر شئونه واحترام قرابته واعتبارهم فى مكانة قرابته من النسب .
- وعلى الزوج احترام مشاعر زوجته وتجنب كل ما يجرح كرامتها ، سواء فى خلوة أو على ملا من الناس وخاصة أمام أحد من أهله أو أهلها ، كما أن عليه احترام أهلها

كذلك فإن أبرز ما يتصل بالعلاقة بين الذكر والأنثى ، المسألة المتعلقة بالتقافة الجنسية ، صحيح أن العلاقة بين المرأة والرجل لا ينبغى أن تتحور حول الجنس ، لكن الذى لا شك فيه أنها قضية على جانب كبير من الأهمية ، إلى الدرجة التى يؤكد فيها كثير من الاختصاصيين فى مشكلات الأسرة أنها مصدر متقدم فى الأولوية فى الكثير من النزاعات والمشكلات التى تنشأ داخل الأسرة . ولا ندرى حقا ما الذى يؤخر اقتحام هذا المجال ليكون قضية علمية تعليمية ، وهو يتعلق "بغريزة الحياة" نفسها ، وما يتصل باحتياج أساسى لا لكل إنسان ، بل ولكل كائن حى ؟ وليس التنقيف الجنىسى مطلوبا للمرأة لذاتها بحيث تستتير بكل ما يتصل بهذا الجانب ، ولكنه مطلوب كذلك حتى يمكن أن تتقل الضرورى منها إلى الأبناء ، الذين يتساءلون كثيرا عن الموضوعات الجنسية . إننا نسمع كثيرا

من الآباء والأمهات والمربين يتساعلون : هل يجوز لهم مصارحة الولد أو البنت في كل ما يطرأ عليهم من علامات البلوغ ومظاهر المراهقة ؟ وهل لهم أن يحدثوهم عن الأعضاء التناسلية ووظيفتها ، وعن الحمل والولادة وكيفيةها ؟ وهل يجوز مصارحتهم بالأمراض الجنسية وأخطارها وأسبابها ، وكيفية الوقاية منها ؟ وهل يتعارض هذا مع الدين ؟

والرجل في كل مجال من المجالات التي أشرنا إليها يحتاج إلى شكل خاص من التعامل ، وبصفة خاصة في حالة كونه زميلا ، حيث نلاحظ تراوفا فيما يحدث في هذا المجال من حال كانت تعيش فيها في انفصال تام يحيط به جو من الغموض والتحریم ، إلى حال يكاد يسود الآن ، زاد فيه الانفتاح في العلاقات إلى حد يثير القلق حقا ، مما ينتج أحيانا بعض الصور المؤسفة ، لعل أشهرها ما أصبح مؤكدا من وجود حالات زواج سرى ، فما الشكل الذي ينبغي أن تأخذه العلاقة قبل الزواج مع زملاء الدراسة وزملاء العمل ، والجيران ؟

وكذلك العلاقة مع الرجل باعتباره زوجا ، وما قد تحدثه مشكلات الحياة اليومية من غيوم وتوترات ، ربما تؤدي إلى العصف بالحياة الزوجية . وكذلك ما قد يصيب للحياة الزوجية من فتور وملل ، وأيضا ما قد يتعرض له الزوج من انحراف .

٤- التربية الأسرية :

وبداية لابد أن يقوم تعليم الأئني في هذا الشأن على ضرورة قيام الأسرة على مبادئ الدين وقواعده ، وذلك اعتمادا على عدد من النصوص الشرعية فقال تعالى (وَلا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ

وَالْمَغْفِرَةَ بِأُذُنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٢١) وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٢٢٢)) سورة البقرة ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله " لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة خرماء (مقطوعة بعض الأنف ومقوبة الأذن) سوداء ذات دين أفضل " (حديث ضعيف رواه ابن ماجة ، وابن حبان ، والبيهقي ١٠٠) ، فهو وإن كان ضعيفا ، لكن مضمونه يتسق مع تعاليم الإسلام.

فبتأثير التدايعات المختلفة للعلم ، وخاصة منذ " نيوتن " تسيد مفهوم للعالم يركز على أساس مادي بحت ، يتطلب التعامل معه على أساس " كمى " ، مما أفرز منهجا علميا يقوم على تقدير ما يمكن أن يقاس فقط ، وإسقاط ما يصعب على القياس . وها قد تجاوز العلم المعاصر فيزياء نيوتن ، بفعل تطورات فى جوانب علمية شتى ، ليبرهن على أن هذا الذى تدركه حواسنا ، والأجهزة المساعدة ليس هو بالفعل كل ما يوجد . وكان المفهوم السابق لطبيعة العالم ومفهوم العلم قد أخفق فى أن يجلب للإنسان الراحة التى كان ينشدها ، والسعادة التى كان يبتغيها ، رغم الكم الكبير من المخترعات التى توصل إليها . لقد أصبح هذا الإنسان يتوق إلى تلك الجوانب التى افتقدتها طويلا ، والتى تتمثل فى " الحب " و " الحنان " و " الود " و " نداء " العلاقات الإنسانية وما يجرى مجراها من عواطف ومشاعر وأحاسيس ، كانت تقابل من قبل بالسخرية وكأنها مظهر من مظاهر التخلف وأسلوب من أساليب " الإنشاء " !

إن مثل هذه الأمور والجوانب هى " الأسمنت " الذى يشد لبنات البناء الاجتماعى بعضه إلى بعض ليقوم قويا شديدا الأساس ، قوى الجدران ،

وهى من الأمور التى يستحيل ، أو يصعب قياسها وترتيبها واصطناعها ، وإهمالها ، قد ضيع على البشرية الكثير مما يصعب تقديره . إنها نباتات ، لها تربتها الطبيعية وأسمدتها الخاصة ، ومناخها الذى لا تتبث إلا فيه ، ألا وهو الأسرة . الأسرة التى يتواجد أفرادها معا شطرا كبيرا من اليوم وجها لوجه ، لا عن طريق " رنة " أو " رنات " عن طريق " المحمول " وإنما بأن يتفاعل أفرادها معا بطرق مباشرة وشخصية ، ولا يكتفون بمجرد الارتباط القانونى والشرعى ، ثم يظل كل واحد منهم دائرا فى فلكه الخاص معظم ساعات اليوم لا يعرف البيت إلا فى ساعات النوم فقط .

والمرأة ، زوجة ، ولما ، وبنات ، وأختا ، هى النبع الأساسى الذى يمكن أن يفجر طاقات الحب والدفء الأسرى التى أثبتت ، حتى الدراسات الاقتصادية المادية ، أنها ذات أثر مذهل - فى صورتها السوية الصحيحة - على زيادة الإنتاج ، دون أن نقع فى أسر التعبيرات البلاغية وبغير أن نحلق فى أجواء الخيال العاطفى .

ومما يمكن أن يعين على ذلك أن تتعلم المرأة ما نسميه بالتربية الأسرية ، والتى يمكن أن تتضمن عددا من القضايا والفروع ، نسوق منها على سبيل المثال :

- تربية الطفل : تربية الطفل ، فى مهده الأول ، تشكل البنور الأساسية لبنية الشخصية على حد كبير ، طوال الحياة . ولقد بينت دراسات علمية نفسية كثيرة ، أن تنشئة الطفل أطول فترة ممكنة فى السنوات الأولى ، عن طريق أمه ، هو عمل لا يستطيع أن يعوضه الجهد الكبير الذى قد تبذله دور الحضانه والمربيات . وإذا قلنا هذا ، قلنا فى الوقت نفسه ، أن هذه التربية تحتاج إلى تفرغ جزءا من الوقت ، وكذلك تحتاج إلى دراسة " علم " له آفاقه فى دراسات الطفولة . وتشتد الحاجة إلى ذلك اليوم ، حيث - لا بد أن نعترف مع

الأسف الشديد - نلمس كيف تخلت المدرسة عن كثير من جوانب مهمة " التربية " لتكتفى بمهمة " التعليم " ، نتيجة عوامل متعددة لا مكان للإشارة إليها هنا . وإذا كان إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال يتزايد شيئاً فشيئاً ليخفف من أعباء المرأة ، لكن تظل " الأم " هي المصدر الأساسي . ويوجب ميثاق الأسرة في الإسلام في المادة (١١٢) ، ص ٣٣٥ أن يكون من أولويات التربية الأساسية للطفل تعليمه قواعد الإيمان وتدريبه على عبادة الله وطاعته ، وتأديبه بآداب الإسلام ، ومكارم الأخلاق ، وتعويدَه على اجتناب المحرمات ، وسائر السلوكيات والعادات السيئة والضارة ، والبعد عن قراء السوء ، وتوجيهه إلى الرياضة المفيدة والقراءة النافعة ، وأن يكون الوالدان أو المسئولون عن رعايته قوة عملية صالحة له في كل ذلك . ومن المهم كذلك مراعاة التدرج في منح الطفل هامشاً من الحرية ، وفقاً لتطوره العمري ، بما يعمق شعوره بالمسئولية تمهيداً لتحمله المسئولية الكاملة عند بلوغه السن القانونية . وأيضاً من الضروري حماية الطفل وخاصة في مرحلة المراهقة من استئثار الغرائز الجنسية والانفعال العاطفي عند التوعية الجنسية .

- إدارة البيت : فالمادة (٧٥) من ميثاق الأسرة في الإسلام (ص ٢٦١) توجب على المرأة القيام بشئون بيت الزوجية والأولاد على الوجه الملائم لأمثالهما ، وهو واجب عليها ديانة وبحكم ما لا بد أن يقوم بينهما من روابط المودة والرحمة والتعاون على ما فيه سعادتهما ، ولكنها لا تجبر عليه قضاء . وإذا كانت تعمل خارج المنزل ، فعليها أن تسهم في نفقات البيت بالقدر المناسب لحالهما وحسبما يتفقان عليه رضاً ، أو بتقدير حكم عدل بين الطرفين . ولا نقصد بإدارة البيت هنا فقط التنظيم والقيادة واتخاذ القرارات ، وإنما نقصد

ما يتصل بأعمال البيت مما كان يسمى " التدبير المنزلى " ، فأعمال البيت اليوم لا يكفى فيها التقليد والمحاكاة من البنت لأُمها ، وإنما تقوم على علوم ومعارف متقدمة لابد من تعلمها فى منهاج خاص بذلك . وإذا كان البعض يتصور أن الأجهزة الحديثة يمكن أن تغنى للمرأة عن استهلاك وقت طويل فى أعمال المنزل ، وأن أنماط الحياة الحديثة توفر لها كثيرا من المنتجات الجاهزة ، فإننا نؤكد أن هذا ، إذا كان يمكن أن يحدث ، فنطاقه يكاد ينحصر فى المناطق المتوسطة والمتقدمة اقتصاديا وثقافيا ، بينما الكثرة الغالبة من الجماهير ، فى المناطق الفقيرة لا يمكنها الاعتماد على مثل هذا . وفى بعض المجتمعات ، نجد مؤسسات تعليمية تعرض على المرأة برامج لصيانة أجهزة المنزل وبعض الأدوات فيه ، مما يوفر قدرا لا بأس به من المال ، فضلا عن ضمان جودة .

- ومن قبل هذا وذاك ، فإن الطريق إلى تكوين أسرة ، أمر يحتاج إلى وعى وإلى معرفة وعلم ، إذ لم تعد المسألة هى تعارف فتى على فتاة أو العكس ، ثم يمضيا فى طريق تكوين الأسرة ، وإنما أصبحت هناك الآن صعوبات وعقبات متعددة تحول بين للشباب وبين تكوين أسرة بالفعل ، مما نلمسه من تزايد نسبة العنوسة ، وانتشار ما يسمى بالزواج العرفى ، والذي يقع - بالصورة التى يحدث بها بين شباب اليوم - فى دائرة الحرام ، حيث يخلو من عنصر الإشهار والإعلان ، فضلا عن رأى بعض الفقهاء بضرورة أن يتم بولى . ويتصل بخطوات تكوين أسرة ، بل وينبغى أن يكون فى مقدمة أولويات هذه القضية ، مسألة " الاختيار " ، سواء اختيار الفتى للفتاة أو العكس ، والظروف التى تحيط بهذا الاختيار ومدى سويتها أو انحرافها ، ودور الأهل فى ذلك . وهناك لزمة العنور على مسكن ، والتى

تتفاقم بحيث تعجز العدد الأكبر من الشباب . وهناك بعض الممارسات الجنسية الخاطئة التي يقع فيها بعض الشباب نتيجة طول فترة عدم الزواج وإلحاح الغريزة الجنسية ، مما قد يكون سببا فى تكون ما يسمى " بالعقد " النفسية تجاه الزواج . وهناك ارتفاع تكاليف الزواج نفسه ، من حيث ما تنتشر فى السنوات الأخيرة من تزايد فى المظهرية والتفاخر ، سواء فى الهدايا ، أو تقدير المهور ، أو أسعار الأثاث أو احتفالات الزواج . . . إلى غير هذا وذلك من مشكلات ، يمكن أن تؤدى دراستها والوعى بها إلى إعمال الفكر بحثا عن حلول لها .

- وهناك ما يتصل بالعلاقات الزوجية ، حيث قد تكتشف الفتاة بصفة خاصة عجزا جنسيا لدى الزوج ، وهو الأمر الذى بدأ يشيع فى السنوات الأخيرة بصورة تدعو إلى الدهشة وتستوجب دراستها . وكذلك قد يكتشف الزوج عيبا ما لدى الزوجة ، من حيث ما قد يكون من برود جنسى ، على سبيل المثال ، ومن ثم فإن دراسة احتمالات المشكلات التى يمكن أن تظهر فى أيام الزواج الأولى يمكن أن يدفع كثيرين إلى الاقتناع بأهمية " الكشف " الطبى ، على الأقل قبل الزواج ، حتى تستقيم العلاقات الزوجية فى حدها الأدنى . ودراسة هذا الجانب أيضا لابد أن تتضمن " حدود السلطة " فى الأسرة : ما الذى يكون فى سلطة الزوج ، وما الذى يكون من سلطة الزوجة ، وما الذى يكون مشتركا ؟ لقد أصبح شائعا بين كثيرين السخرية من ذلك النموذج الذى أصبح منسوبا إلى بطل رواية نجيب محفوظ " سى السيد " ، وهو الأمر الذى يحتاج إلى إعادة نظر ، فالسلطة المطلقة لسى السيد ، لم تكن شرا كلها ، فقد كان لها حسناتها حيث كان يوفر الحماية الكاملة للزوجة ، ويتكفل بكل ما يتطلبه

المنزل والزوجة والأولاد من مصاريف ، بل ، وتوفير الحاجيات ،
فهل لابد من الاختيار بين نموذج سى السيد ، وما أصبح شائعا الآن
من العكس من ذلك من حيث الضعف الشديد لسلطة الأب ، وما
أصبح هناك من تزايد بعض مظاهر " الانفلات " داخل الأسرة ؟

٥- المرأة والمجتمع :

ونقصد بهذا الجزء مجموعة من القضايا التي تتصل بعلاقة المرأة "
بالآخر " ، والآخر هنا هو ما يقع خارج أسرتها الصغيرة المتضمنة للزوج
والأولاد ، إذ لابد من التسليم بما أصبح الأمر عليه فى الحقبة المعاصرة ،
وهو ما يختلف كثيرا عن الأمس حيث كانت المرأة محصورة إلى حد كبير
فى دائرة عائلتها الممتدة دون أن تدرى بما يكون عليه الأمر فى مجتمع
القرية أو المدنية ، فضلا عن الوطن ، وللعالم أجمع ، فبالإضافة إلى ما
أدى إليه عمل المرأة من احتكاكها المستمر بدوائر مجتمعية متعددة ، فإن
وسائل الاتصال الحديثة ، وفى مقدمتها "الإنترنت " و القنوات الفضائية ،
قد وضعتها فى قلب الأحداث ، سواء كانت هذه الأحداث اجتماعية أو
سياسية أو اقتصادية ، أو غير هذا وذلك .

ويستتبع هذا ضرورة وعى المرأة بأن مسئوليتها عن حسن تكوين
أسرتها وسوائها ، ومساهمتها الفعالة فى للتنشئة والتربية للأبناء ، إنما هو
خطوة أساس لحسن وسلامة البناء الاجتماعى الكبير الخاص بالأمة كلها ،
مصدقا للتعبير الشهير بأن الأسرة هى حقا الوحدة الأساسية للمجتمع ،
ومن ثم فلا مكان لذلك الاتجاه الذى أصبح يتردد بين البعض " أنا وبعدى
الطوفان " ، أو " مالنا ومالهم " ، أو غير هذا وذلك من شعارات تشير على
" أنانية " ، حتى ولو كانت خاصة بمجموع الأسرة ، وتشير إلى مرض
اجتماعى خطير يسمى " الخلاص للفردى " ، أى بحث الإنسان عن حلول

لمشكلاته الشخصية أو الأسرية ، دون وعى بمدى ما قد يؤدي إليه مثل هذا الحل الفردي من آثار سلبية على مجموع أبناء الأمة .

وهنا لابد من وعى المرأة بما يلي من القضايا :

- تعدد الأدوار : فنحن اليوم أصبحنا نطالب المرأة بالعديد من الأدوار التي قد يتعارض بعضها مع بعض ، فإن لم يكن هناك تعارض ، فهناك " تزامم " بحيث قد ينتهى الأمر إلى " عجز " و " قصور " فى تأدية كثير منها . فنحن نطالبها بأن تكون " زوجة " و " أما " و " عاملة " و " مربية " و " معلمة " ، و " مديرة بيت " . . إلخ . بل إننا فى هذه الدراسة نوحى بمثل هذا ، من خلال هذه الموضوعات والقضايا التي نقتراح أن تتضمنها برامج تعليم المرأة . وتكاد هذه القضية تنفرد بالوجود فى عالما العربى ، حيث ظللنا نطالب المرأة بنفس الأدوار التي كانت عليها عندما كانت متفرغة كربة بيت ، فأصبحت اليوم تقوم بالأدوار التقليدية والأدوار المستجدة معا . وقد يرى البعض أن إبراز تعدد الأدوار المطلوبة من المرأة ربما يؤدي إلى تمردها عليها ، لكننا نأمل أن يحدث العكس ، ولا يتحقق هذا الغرض المرجو إلا بالوعى بحقيقة الموقف القائم ، وبما يجب أن يكون ، وقياس الفجوة بين الجانبين ، وكيفية عبورها . ولعل من أولى المهام المفروض تضمينها فى مثل هذا البرنامج ما يجب أن يكون من " أولويات " بين الأدوار ، ذلك أن ضعف الوعى بفقته الأولويات هنا يعد مسئولا خطيرا عما يحدث من تناقض وخلل وتقصير . وهناك دور ظهر - مثلا - مؤخرا ما كان يجب أن ينشأ حيث ألقى معظمه على كاهل المرأة الأم ، نتيجة تقصير مؤسف للغالبية الكبرى من المدارس ، مما يضطر كثيرا من الأمهات أن يقمن " بالمذاكرة " مع أولادهم ، خاصة فى السنوات الأولى من

المرحلة الابتدائية ، وحيث يكون الأب فى الغالب منشغلا بعمله
الأساسى .

- الخدمة الاجتماعية . فنحن نعلم أن المرأة ، عندما يكبر الأولاد
ويتزوجون ويستقلوا بحياتهم ، وتواجه بفترة التقاعد والمعاش ،
ويكون الله قد أتاها صحة لا بأس بها تمكنها من مواصلة العطاء ،
يمكن أن تواجه فراغا طويلا من الوقت ، يختلف عن ذلك الفراغ فى
الوقت الذى سبق أن أشرنا إليه ، فهو هنا يكاد يعلن للمرأة أن "
دورها " قد انتهى فى الحياة ، أو ضعف إلى حد كبير ، وهو شعور
قاتل يواجهه كثيرون من الموظفين بصفة خاصة عندما يحالون إلى
المعاش ، وأمر مثل هذا يشير إلينا بأهمية دراسة الجانب الخاص
بالخدمة الاجتماعية ، وخاصة تلك الصور التى ربما تحتاج إلى "
تطوع " ، ولا تعينها إمكاناتها على دفع أجر يكافئ قيمة النشاط
المبذول . وفى مجتمع مثل المجتمع المصرى بصفة خاصة حيث ما
زالت مشكلة مثل الأمية تخيم على عقول ما قد يصل إلى عشرين
مليوناً من المواطنين ، فضلا عما هو معروف من شيوع الفقر بين
ملايين من السكان ، يحتاجون إلى أن يحصلوا على بعض الخدمات
دون أن يتكفوا دفع ثمنها . وهناك القضية الكبيرة الخطيرة الشهيرة
الخاصة بما يعرف بأولاد الشوارع . وكذلك ما يتصل برعاية الأيتام
، ونوى الاحتياجات الخاصة من المعوقين ، وغير هذا وذلك من
مشكلات ومجالات ، يمكن أن تبرز احتياجها إلى جهد المرأة .

- الوعى السياسى : وهو يتمثل فى مستويات متعددة ، لعل أعلاها "
المشاركة السياسية " التى قد تكون عن طريق الانضمام إلى أحد
الأحزاب السياسية ، وقد تكون عن طريق للمشاركة فى التصويت
بالنسبة للانتخابات البرلمانية ، وكيف أن هذا وذاك ، وغيرهما من

صور المشاركة السياسية ليس دفعا بالمرأة إلى أتون بحر من المشكلات والهموم التي هي في غنى عنها ، ويكفيها هموم الأسرة والزوج والأولاد والعمل . . وإنما هي تدعيم لمكانة المرأة ودفع لها للمساهمة في تصحيح الأوضاع السياسية وإقامتها على أسس سوية ، فمشكلات السياسة تعود بالضرورة في نهاية الأمر - إن سلبا أو إيجابا - على الأسرة ، مما يتبدى في السياسة الاقتصادية ، وفي سياسة التعليم ، وفي قوانين العمل . إننا نلح على هذا الجانب بالذات حيث تشيع سلبية النساء في مجتمعنا بصورة واضحة ، في الوقت الذي تغلو فيه الأصوات المنادية بحقوق المرأة وتصحيح أوضاعها وتخليصها مما يقع عليها من ظلم وقهر وإرهاب ، فهل يمكن أن يأتيها كل هذا وغيره ، وهي مولية ظهرها لهموم الأمة وقضاياها ومشكلاتها ؟ صحيح أن تحليل المواقف قد يشير إلى أن الذنب يكمن في أحوال تحيط بالعملية الانتخابية ، حيث أحداث عنف رأيناها في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥ ، لكن لا بد من الإلحاح على أن العلاج لا يكون بإدارة الظهر والتباعد .

- ولعل من القضايا المهمة كذلك ، ما عرف في السنوات الأخيرة " بفقته المرأة " ، فعلى الرغم من النصوص الصريحة الواضحة القاضية بالتساوي بين الإناث والذكور في كثير من الأمور ، إلا أن الخالق الذي خلق الإناث ببعض ما يتميز به وينفردن ، أورد في كتابه العزيز بعض التوجيهات والأحكام الخاصة بالنساء ، مما يفضل أن تكون للنساء دراية به . ولا ننسى القضايا الخاصة بالزواج والطلاق والمهر والعدة وحضانة الأطفال ، والملبس ، وغير هذا وذلك من مسائل وقضايا . بطبيعة الحال ليس مقصودا هنا أن تكون المرأة " فقيهة " ، فهناك من تخصصوا في ذلك ، إناثا وذكورا ،

ولكن ما نقصده هنا أمرين ، أولهما : أن يتوافر لدى المرأة قدر من الثقافة الدينية المتصلة بما تختص به يشبه ما نسميه فى النواحي الصحية " بالإسعافات الأولية " التى يستحسن توافر من يقوم بها حتى تحول الحالة على الطبيب المختص . الأمر الثانى : أن يكون لدى المرأة " حس " يميز بين السطحى والمتعمق ، حيث نجد أنفسنا فى السنوات الأخيرة أمام " لزحام " غير عادى فىمن يتصدون للفتوى ، فضلا عن القائمين فى أماكن متعددة ، وخاصة المساجد ، حيث يلمس البعض تعارضا يوقع جمهور الناس فى حيرة .

- ومن أجل تهيئة المرأة للمشاركة فى العمل العام ، من الضرورى إكساب المرأة مجموعة من المهارات السلوكية الإدارية من قبيل القدرة على الاتصال الجيد والفعال ، والتدريب على اتخاذ القرار ، والتفاوض وإدارة الصراع ، وإدارة الوقت ، وبناء فرق العمل والتفكير الابتكارى . وبطبيعة الحال فإن مثل هذه البرامج يمكن أن تساهم التدريبية فى تدعيم مساهمة المرأة فى الحياة العامة ، سواء أكانت تحتل مواقع قيادية ، أم إشرافية فى الجهاز الإدارى ، أم كانت تحتل مناصب تنفيذية ، أم كانت عضوة فى الجمعيات الأهلية ، أم كانت جزءا من القطاع الخاص فى مجالات الخدمة والإنتاج (المجلس القومى للمرأة ، ص ١١١) .

ربما يبرز انطباع سريع للوهلة الأولى نتيجة الاطلاع على كل هذه القضايا والموضوعات التي رأينا من المهم للغاية أن تدرسها المرأة ، والتي تتضمن بالتبعية " مهام " و " أدوارا " عليها القيام بها ، أنها يمكن أن تشكل عبئا ثقيلا على المرأة ، وأنها ، مجتمعة ، توحى بعسر تنفيذها ، ونحن بدورنا لا بد أن نسارع إلى التنبيه بأن كثيرا من هذه الموضوعات والقضايا هي " ثقافة " و " معرفة " ، فروعها متداخلة ، متكاملة ، لا نلمس لها - فى الواقع - وجودا متمائزا ينبئ عن " تعدد " و " تنوع " ، ومن ثم فلا خوف مما بدت عليه من " تضخم " ، فمقصد الدراسة والبحث والتفكير هو الذى اقتضى تقريبا وتجزئيا وتعديدا قد يوحى بتقل فى المهام وعبء فى المسئوليات . . هذا من ناحية . .

ومن ناحية أخرى فلا بد وأن نعترف بأن خروج المرأة للعمل ، فى الوقت الذى تدير فيه شئون أسرة وأولاد ، ربما يكون مسئولا مسئولة غير قليلة عن خوف من أن تعجز المرأة عن تحمل كل هذا . إننا لا نشجب هنا مبدأ عمل المرأة أبدا ، بصفة مطلقة ، فهو حق إنسانى لا ينبغى المنازعة فيه ، واحتياج بشرى لا يمكن الوقوف إزاءه موقفا سلبيا ، لكن هناك حقوقا متعددة هنا ينبغى ترتيب أولوياتها إذا حدث تعارض أو تنازع بينها ، فلأسرة ، ككيان اجتماعى وحضين تربيوى حق أساسى تطلبه من المرأة لا بد أن تكون له الأولوية والصدارة ، ومن ثم ، فإذا لم تحوج الظروف المرأة للعمل ، أو إذا كان لها أطفال ، أو إذا كانت الظروف تستتزم وقت الزوج خارج المنزل ، فإن تفرغها للأسرة لا ينبغى أن يؤخذ على أنه تقليل من شأنها ، وجور على حقها ، وإنما هو على العكس من ذلك ، شهادة بأن هذا الكيان الاجتماعى " الأسرة " ، والمؤسسة التربوية الأولى ، يحتاج إليها

•• تثبت فيه الحياة والحب ودافعية العمل والتعليم •• إنه بدونها ، يمكن أن ينهار ، أو تتعطل وظائفه الأساسية .

وفي الوقت نفسه ، فإن هذا يلقي بتبعات كثيرة على الرجل بأن يوفر مناخا يشيع بالطمأنينة على الحاضر والمستقبل وثقة تثبت الفؤاد ، وحباً ، وتقديراً واحتراماً ومساعدة بأقصى ما يمكن له لهذا " المصباح المنير " للأسرة ، وللمجتمع •• المرأة ••

ومن أبرز النقاط التي تحتاج إلى دراسة وتفكير ونقاش ، هو ما يمكن توفيره من ضمانات لهؤلاء النساء الذين يوافقن على التفرغ للبيت ، ويكن ممن لا دخل لهن ولا ثروة ، إذ لا يمكن أن ننكر ما يؤدي إليه هذا الوضع في بعض الأحوال من ترك المرأة في مهب الريح ، حيث تبقى معلقة بإرادة رجل ربما يكون ظالماً ، وربما تغيره الظروف إذا كان قد بدأ ودوداً مخلصاً ، إذ لا يمكن تقبل أن تعيش أم ومديرة منزل ، وهي تخاف في كل لحظة من إقصائها وخروجها إلى الشارع وحيدة مقهورة !

إننا عادة ، لا ندرج " ربات البيوت " ضمن فئة " العاملات " لأننا نقدر العمالة بما تدر من دخل ، وننسى أن عمل ربة البيت ، إذا تمت دراسته دراسة علمية جادة وجيدة ، حتى من الناحية الاقتصادية للبحث ، تثبت أنه يجيء بدخل مادي له اعتباره ، بطريق غير مباشر ، قد لا يتسع المقام لتفصيل أمثلة له .

مراجع

- ١- ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق على عبد الواحد وافي ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦
- ٢- أحمد الرشيدي : حقوق الإنسان فى القوانين والتشريعات الدولية ،
القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ج ١ ، ٢٠٠٠
- ٣- أحمد زايد وآخرون : المرأة وقضايا المجتمع ، القاهرة ، مركز
البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ،
٢٠٠٢
- ٤- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على ،
القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٣٨
- ٥- _____ : تاريخ التعليم فى مصر ، القاهرة ، وزارة
المعارف العمومية ، ١٩٤٥
- ٦- أحمد مصطفى ، صحيفة التربية ، القاهرة ، مارس ١٩٥٩
- ٧- إسماعيل القبانى : دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر ، القاهرة ،
مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨
- ٨- الأمم المتحدة : تقرير المؤتمر العالمى لاستعراض وتقييم منجزات
عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، يوليو ،
١٩٨٥
- ٩- إلياس فرح : تطور الفكر الماركسى ، بيروت ، دار الطليعة
١٩٨١ ، ط٦
- ١٠- أميمة أبو بكر : خطأ الأصولية الحداثية ، وتاريخ النساء ، فى
مجلة طيبة ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٣
- ١١- أمين سامى : التعليم فى مصر ، القاهرة ، ١٩١٧

- ١٢- الحسينى سليمان جاد : وثيقة مؤتمر السكان والتنمية ، رؤية شرعية ، كتاب الأمة ، يصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الدوحة ، ١٩٩٦ ،
- ١٣- رشاد على عبد العزيز موسى : سيكولوجية الفروق بين الجنسين ، القاهرة ، مؤسسة مختار ، ١٩١٩١
- ١٤- زكريا إبراهيم : سيكولوجية المرأة ، القاهرة ، مكتبة مصر ، د.ت
- ١٥- زينب حسن حسن : دراسة وتقويم الجهود المبذولة لمحو أمية المرأة فى كل من المجتمعين المصرى والسعودى ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩
- ١٦- زينب محرز ، تعليم الفتاة فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٥
- ١٧- زينب محمد فريد : تطور تعليم البنات فى مصر منذ عهد الاحتلال البريطانى ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٦٦
- ١٨- سامية الساعاتى : علم اجتماع المرأة ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣
- ١٩- سامية مصطفى الخشاب : المرأة والعمل المنزلى ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣
- ٢٠- سعيد إسماعيل على : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤
- ٢١- _____ : ديموقراطية للتربية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٢
- ٢٢- _____ : التعليم فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

- ٢٣- سعيد عبد الحميد محمود السعدنى : دراسة تقويمية لتعليم المرأة فى القطاع الريفى فى ضوء احتياجات التنمية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦
- ٢٤- سلوى محمد فرج : المرأة المصرية فى الأمثال الشعبية ، مجلة طبية ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٣
- ٢٥- طلعت عبد الحميد : : التعليم المستمر مدى الحياة وتحقيق التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى ، القاهرة ، دار فرحة ، ٢٠٠٤
- ٢٦- عبد الباسط عبد المعطى ، واعتماد علام (تحرير) : العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣
- ٢٧- عبد المنعم حسين شوقى (إشراف) احتياجات المرأة فى الصعيد مصر ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٨١
- ٢٨- فاطمة على السعيد جمعة : قضايا تربية البنات وتعليمها عند رائدات الحركة النسائية فى مصر من سنة ١٨٨٢ ، إلى سنة ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، بجامعة عين شمس ، ١٩٨٨
- ٢٩- فاطمة مصطفى عبد الجواد خميس : العائد الاجتماعى من تعليم المرأة المصرية ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦
- ٣٠- فهمى هويدى : (تساؤلات وثيقة بكين ودروسها ، الأهرام ، الخامس من سبتمبر ١٩٩٥)
- ٣١- اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل : ميثاق الأسرة فى الإسلام ، القاهرة ، طبعة تجريبية ، ٢٠٠٦

- ٣٢- محمد سليم العوا : : الإسلام يكفل جميع حقوق المرأة ولكن بعض المسلمين يغفلونها ، الأهرام فى ١/٩/١٩٩٥
- ٣٣- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة : المصحح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠ ، التعليم ، القاهرة ، ١٩٨٥
- ٣٤- مصطفى سويف (إشراف) : تغير الوضع الاجتماعى للمرأة فى مصر المعاصرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، القاهرة ، ١٩٧٤
- ٣٥- مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية ، بالاتفاق مع هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية : تعليم المرحلة الأولى فى مصر ، القاهرة ١٩٥٤
- ٣٦- المؤتمر القومى للمرأة : المؤتمر الأول ، نهضة مصر ، للمرأة ٠٠ المواطنة والتنمية ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٠
- ٣٧- ميثاق العمل الوطنى ، القاهرة ، ١٩٦٢
- ٣٨- نادىة الخولى : التمييز على اساس للنوع فى كتب الأطفال للعربية والفرنسية ، فى مجلة طيبة ، مايو ٢٠٠٣
- ٣٩- نادىة عبد الجواد الجروانى : للعائد الاجتماعى لبرامج محو أمية المرأة العاملة ، دراسة مطبقة على إدارة الجيزة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة ، رسالة دكتوراه ، كلية للخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩
- ٤٠- نبوية موسى : تاريخى بقلمى ، ملتقى المرأة والذاكرة ، القاهرة ، ١٩٩٩
- ٤١- نعمات عبد الناصر أحمد صالح : أثر التركيب الطبقي على التعليم العالى للمرأة فى جامعة أسيوط ، رسالة دكتوراه ، أسيوط ، ٢٠٠٠

- ٤٢-نولة درويش : سلطة الخطاب فى إنتاج الوعى بالذات والآخر ،
مجلة طبية ، القاهرة ، العدد الثالث ، مايو ٢٠٠٣
- ٤٣-وزارة المعارف العمومية : تقرير يبين حال التعليم الذى تتولاه
وزارة المعارف أو تشرف عليه من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٢ .
- ٤٤-_____ : قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١
- ٤٥-_____ : قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣
- ٤٦-وزارة التربية والتعليم : قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦
- ٤٧-يوسف مراد : سيكلوجية الجنس ، القاهرة ، دار المعارف ، سلسلة
إقرأ ، مايو ١٩٥٤

عندما يغيب الضمير المهني * ٠٠٠

ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْتَكَ الْقَرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ (١٣١)) ،

سورة الأنعام

مقدمات :

نحن نسمع فى كثير من الأحيان أن فلانا يمكن أن يوصف بأن لديه " ضميرا " ، أو أن ضميره " صاح " ، وآخر بأن ليس لديه " ضمير " ، أو أن ضميره " نائم " ، كناية عن أن الأول يتبع الأصول الأخلاقية وأن الآخر ليس كذلك ..

للوهلة الأولى يمكن أن نزعّم بأن هذه التعبيرات خاطئة ، فكل إنسان لديه ضمير ، لكن المهم السؤال : بأى تكوين ؟ وفى أى اتجاه ؟ فالإسرائيلى الذى يقتل ويدمر بالنسبة إلى قيم ثقافته إنسان نو ضمير ، والفلسطينى الذى يرد فيقاوم مما يترتب عليه تدمير وقتل فى الجانب الإسرائيلى نقره تقديرا عاليا ونصبه من نوى الضمير الوطنى والدينى .

فما الحقيقة ؟

الحق أن الضمير هو المستودع الخاص بالقيم الأخلاقية والمعايير المجتمعية ، وهذه القيم ، على الرغم من أننا نصفها بأنها " مطلقة " ، أى مفروض فيها أن تكون عامة لدى الجميع ، لكنها تتحول عند التطبيق إلى " نسبية " ، والنسبية هنا ليست فيها هى فى حد ذاتها ، وإنما فى إلحاق العمل المقصود بها .

* قدمت إلى المؤتمر السنوى لقسم أصول التربية بتربية الزقازيق ، ٣ مايو

٢٠٠٦

ومن ثم فإن التعبيرات المشار إليها في البداية ليست في الحقيقة خاطئة ، وإنما هي تعبير عن أن الضمير ليس يعنى إلا " المثال " المنشود ، ومن ثم فإن الذى يرشى يعد مفتقدا للضمير ، والذى يرفض الغش والتدليس هو بالفعل صاحب ضمير .

للتفسير . . وللمحاسبة :

بداية . . لابد أن ننبه إلى أن أهلنا التربويين هم جزء من نسيج هذا المجتمع الذى ننتسب إليه جميعا ألا وهو المجتمع المصرى ، وأن كل ما يحدث فيه يحدث لهم مثل ما يحدث لسائر قطاعات هذا المجتمع ، إن خيرا فخيروا وإن شرا فشرأ . .

تلك حقيقة مهمة نرى من الضرورى أن نتذكرها جيدا ونحن نمضى فى قراءة هذه الرواية ، دون أن تحمل إعلانا بتبرئة أهل التربية اعتمادا على ذلك ، تذكرنا بقول المولى عز وجل (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتَاهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا (١٣) أَفَرَأَى كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا (١٤)) ، سورة الإسراء .

ومن ثم ، فإن " المسئولية المجتمعية " ليست حاجبة " للمسئولية الفردية "

...

تكون المسئولية المجتمعية ضرورة للتفسير : لماذا حدث هذا ؟

وكيف ؟ ومتى ؟

لكن عند المحاسبة ، لابد من الاعتماد على المسئولية الفردية ، اعتمادا على تقرير المولى عز وجل (مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا (١٥) . . .) سورة الإسراء .

والآن فلنمض على الطريق . . .

عندما كان ضمير . . .

فى أول الثلاثينيات ، رأس وزراء مصر الطاغية الشهير : إسماعيل صدقى ، وأراد تكوين حزب سياسى يكون له عصبية فى وقت اعتمد العمل السياسى فيه إلى حد كبير على الأحزاب السياسية ، ورأى أن من مستلزمات الحزب أن تكون له جريدة تروج له بين الناس ، وتفتح الباب لاستقطاب عدد من الكتاب والمفكرين يكونون واجهة مقبولة .

وفكر الرجل فى أن يكون رئيس التحرير هو الدكتور طه حسين ، الذى كان عميدا لكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) .

وقبل أ ، نمضى ، نرجو القارئ أن يقفز بتصوره إلى وقتنا الراهن ، ويتخيل رد الفعل المتوقع عندما يعرض ، لا نقول رئيس الوزراء ، ولا نقول وزير تعليم ، بل رئيس جامعة ، شيئا من هذا على كبير من الأساتذة؟ أظن (وليس كل الظن إثم) ، سوف يهرع إلى تلبية الطلب ، وبأقصى سرعة ، ويعتبر ذلك إعلاء من أسهمه فى بورصة السياسة ومزاد التعليم ، وسوف يهرع إليه الناس مباركين ومهنتين على هذا للتشريف . . . ، ربما تتملأ صفحة الاجتماعيات بالأهرام والأخبار بتهنئته على هذا المشرف العظيم !!

لكن ، ماذا كان الأمر بالنسبة لطله حسين ؟

كان أمامه سبيلان . . .

أحدهما شاق ومؤلم . . .

والآخر سار ومبهج . . .

لكنه اختار السبيل الأول ، فرفض عرض رئيس الوزراء ، فبدأت مرحلة اضطهاد وتشريد وتجويع ، فضلا عن انسداد باب ما يصعب حصره من " المزايا " التى كانت ستغمره لو أنه قبل العرض ، فعزل الرجل من عمادة كلية الآداب !

استجاب الرجل لضميره المهني فأثر " الحل القومي " أو الجماعى أو الوطنى الذى يؤدى به إلى السير فوق الأشواك والذبائيس ، مديرا ظهره للحل الفردى المفروش بالورود والرياحين . .

لو كان قد قبل وبدأ طريقه بقطف ثمار الموقع والمنصب ، يكون قد أثر أن يقع النفع على شخصه هو ، لكنه فى الوقت نفسه يخسر ضميره وقيمه ، لماذا ؟

لأن الحاكم المشار إليه كان ممالئا لقوى الهيمنة الاستعمارية التى كانت بريطانيا هى زعيمتها فى ذلك الوقت . وكان حاكما يرى البطش والقهر هما أداة التعامل مع ملايين هذا الشعب المسكين المقهور من بعض أبنائه ، مثلما كان مقهورا من قوى خارجية .

لكن ، والحق يقال ، كان أبناء مصر من طلاب الجامعة ، ما زالوا على طريق الحق لا يخشون فى سبيل الحق لومة لائم . .

فإذا بالمظاهرات تندلع ، وتذهب إلى العميد المعزول لتحمله على الأكتاف وتهتف بألا عميد إلا طه حسين ، وترتب على هذا أن عرف لقب " عميد الأدب العربى " طريقه ليلتصق باسم الرجل ، ويصبح منذ ذلك الوقت إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها عميدا للأدب العربى . . .

خسر عمادة كلية ، فوضعه جماهير الطلاب ، وكل المشتغلين بالفكر عميدا للفكر العربى إلى ما شاء الله ، حيث كان الأدب هو العمود الأساسى للفكر العربى .

وأهم من هذا وذاك ، كسب طه حسين " نفسه " ، وكسب " ضميره " ، فكسب تقدير التاريخ ، فضلا عن تقدير الناس .

وكان هذا هو الحل القومى . . الوطنى . . . الجماعى

الطريق إلى الحل الفردي أوله مبهج ، سار ، مفر ٠٠٠ لكن عاقبته ،
أن يكون الإنسان ورقة من تلك الأوراق التي يقذف بها للتاريخ فى سلة
مهملاته !

والطريق الآخر ، شاق ، ومؤلم ، وعسير ٠٠٠ لكن آخرته ، " قيمة
مضافة " - بلغة أيامنا الحالية - تضاف إلى ثروة الوطن ، وثروة التاريخ .
وماذا كان طريق الأنبياء والرسل إلا هذا الطريق ، لا نقول " القومى
" أو " الوطنى " ، ولكنه " الإنسانى " ٠٠٠ الإلهى ٠٠٠ العالمى ٠٠ فكسبوا
للإنسانية أعلى الثمار وأمتع الأفكار وأبهج الأزهار ٠٠ ؟
وماذا كان طريق الأبطال والزعماء الذين ينيرون صفحات التاريخ ،
إلا هذا الطريق ؟

الموقف نفسه وقفه (أحمد لطفى السيد) أول مدير للجامعة المصرية
فى عهدنا الحكومى ، إذ تساعل الرجل بضمير مهنى عالى الدرجة ،
مسموع الصوت : هل يجوز للسلطة التنفيذية أن تتصرف بنقل أو عزل ،
مع أحد أساتذة الجامعة من غير موافقة ورضى مديرها ؟
مرة أخرى ٠٠ اقفز قارئى العزيز إلى أيامنا هذه ، وابحث عن أساتذة
اعتقلوا ، بالعشرات ، وابحث عن رد فعل رؤسائهم ، ماذا كان ؟ لا شئ !
لكن لطفى السيد ثار ، وقذف بالكرسى الذى كان فى ذلك الوقت ،
فريدا ووحيدا فى زمنه ، إلى بعيد ، فاستقال ٠٠٠

خسر كرسيا ٠٠ وكسب نفسه ، وكسب احترام الناس ، واحتفى به
التاريخ ، فوضعه حيث يجب أن يكون " أستاذا للأجيال " على مر التاريخ
العربى والمصرى ٠٠٠

كان الضمير المهنى من عناصر نظيفة ٠٠ صحيحة ٠٠ متينة التكوين ،
فكسبت الجامعة مهابة واحتراما وقوة تأثير وتقدير (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ
الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ (١١٧)) سورة هود .

فجر الغيبة :

وإذا كان لعالم المصريات الشهير " برستيد " كتابه المعروف (فجر الضمير) الذى سعى فيه إلى أن يؤكد على أن " الضمير " - الخلقى - شهد أول ميلاد له على أرض مصر ، فكم يعز علينا أن نستخدم التشبيه نفسه لأن نزع أمرًا مغايرًا : أن فجر " اللاضمير المهنى " قد بدأ فى فترة من أعز فترات التاريخ المصرى عظمة فى العصر الحديث ، ألا وهى فترة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وحتى لا يلتبس الأمر لدى البعض عند قراءة السطور التالية ، نؤكد أننا لا نحكم حكما عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وإنما نقصر القول على جزئية بعينها ، مؤكدين وعينا العميق بعظم ما أحدثته هذه الفترة من إضافات للضمير القومى والضمير الوطنى ، نتذكرها الآن والحسرة تملأ قلوبنا على افتقادها فى عصرنا الراهن .

هنا نؤكد أن ما بدأت الجامعة المصرية تشهده بعد أزمة مارس ١٩٥٤ كان زلزلة للضمير المهنى الجامعى على وجه العموم ، عندما تم فصل عشرات الأساتذة لا لشيء إلا لأنهم لم يكونوا على انسجام فكرى مع توجهات ضباط الثورة ، فلقد كان ذلك إنذارا للجميع وترهيبا واضحا أن " المخالف " ليس أمامه من سبيل كى يحظى بالرضا ، إن ظل على طريق المغايرة ، هاجرا طريق المسايرة ، ومن ثم فسوف يعانى - فى أقل الاحتمالات سوءا - من عزل عن المتع بالعديد من الحقوق والمزايا كالمسافر والتعيين فى المواقع الإدارية العليا ، وغير هذا وذلك من أمور تسيير فى الاتجاه نفسه .

وزاد الطين بلة ، تغلغل القوى الأمنية والسياسية بين أعضاء هيئة التدريس ، مما عرف فى ذلك الوقت " بكتابة التقارير " ، حيث أصبح كل عضو يخشى أن يتحدث بصراحة فى أى شأن برأى مختلف ، لأن من

المحتمل أن زميلا له حاضرا فيكتب "تقريراً" ضده ، فيحدث له ما لا
تحمد عقباه ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد فتح هذا الباب " للكيد " من
البعض للبعض ، حتى ولو كان ذلك الكيد بغير حق .

ولم يقتصر هذا على وسط أعضاء هيئة التدريس ، بل امتد ليشمل
الطلاب ، يكتبون عن بعضهم البعض ، ويمكن أيضا أن يكتبوا عن
أساتنتهم تقارير تدينهم . . .

وعرفت قيم متهرئة الطريق إلى المجتمع الجامعي . . . من نفاق ،
وممالة ، وكذب ، وحسد ، ووشاية ، ونميمة . . .

وكذلك بدأت قيم الجرأة ، والشجاعة ، والمبادرة ، والصراحة ،
تضعف أحيانا وتختفى أحيانا أخرى . . .

وترتب على هذا وذاك ميل إلى السلبية والعزلة لدى البعض . . .
ساد شعور عام بأن عقول الناس قد خضعت " للتأميم " ، مثلما حصل
بالنسبة لشركات ومصانع وإدارات وبنوك . . .

وبدأ اعتقاد يسود بأن هناك زعيما ملهما ، هو الذى يبصر الحقيقة
وحده ، وهو الذى بيده الحل والربط ، وعزز من هذا أن الزعيم بالفعل كان
صاحب شخصية نادرة ، وطنية ، وجرأة ، وشجاعة ، وحكمة . . . لكن من
يستطيع أن يدعى العصمة ؟ ومن يستطيع أن يدعى أنه وحده يملك مفتاح
الحكمة والصواب ؟

وركنت الجماهرة الكبرى إلى أن يقول كل لنفسه وفى نفسه " انج سعد
فقد هلك سعيد " !!

ليتجه كثيرون إلى أن يكون نهج حياتهم وسلوكهم " يا للا نفسى " !!
وجدوا أنفسهم معزولين عن المشاركة فى صناعة أهم القرارات ، فبدلوا
يشعرون أنهم " متفرجون " من خارج . . .

ولدى أهلنا التربويين ، رأينا عجا ، مما ذكرنا فى أكثر من مناسبة
سابقة كتابة وشفاهة ، لعمق دلالاته . . .

كان صاحبنا - فى أواسط الستينيات - يعد دراسته لدرجة الدكتوراه ،
وفى يوم تلقى استدعاء عاجلا من أستاذه الذى كان عميدا فى الوقت نفسه
للكلية ، فلما فتح باب مكتب الأستاذ ، وقبل أن يكمل طريقه فيدخل ، بادره
الأستاذ بصوت عال : فينك يا أستاذ ؟ كل ما أسأل عنك مرة يقولون أنك
بدار الكتب ، ومرة يقولون أنك بدار المحفوظات بالقلعة ، وأخرى يقولون
أنك بمتحف التعليم . . . وهكذا

وعند ذكر كل موقع ، كان صاحبنا يشعر بفخر ، فينتفخ شعوره
بالذات ، فما هو أستاذه عندما يسأل عنه لا يجده فى سينما أو فى مرقص ،
أو فى ملهى ، أو فى نزهة ، وإنما ساعيا دؤوبا بين مواقع فكر وبحث
ودراسة . . .

هكذا سارت المقدمات التى تدفع صاحبنا إلى أن تنتهى إلى نتيجة
مؤكدة : أنه باحث ، مجد ، دؤوب ، نشط . . . فإذا بصوت أستاذه يصرخ :
حضرتك دابر تجمع وثائق ؟ إنت فاكّر حاتخذها بعلمك ؟ ومن من هؤلاء
خدها بعلمه ؟! وأشار إلى جمع من أعضاء هيئة التدريس التربويين كان
جالسا ، ومنهم من لا يزال على قيد الحياة يشار إليه بالبنان !

كان صاعقة نزلت بصاحبنا ، فطار صوابه ، وفقد اتزاناه ، وكاد
يسقط على الأرض من شدة المفاجأة التى كانت مزبوجة : أن يكون هذا
درسا فى الضمير المهنى من معلمه ومربيه وأستاذه ، بل وقائد المسيرة فى
ذلك ، ومن جانب آخر ، أن يسمع عدد من أعضاء هيئة التدريس هذا ولا
يفتح الله على واحد منهم ، إن لم يكن من أجل الدفاع عن التلميذ ، الباحث
المبتدئ ، فعلى الأقل دفاعا عن نفسه ، حيث أشار الأستاذ الكبير إليهم
متسائلا : ومين من دول خدها بعلمه ؟

إن لم يكن هؤلاء قد حصلوا درجاتهم بعلمهم واجتهادهم ، فيماذا حصلوها؟

الحق يقال أن صاحبنا لم يسمع هذا التساؤل المذهل بأذن المصنق ، فهؤلاء الأساتذة بالفعل أصحاب كتابات وأفكار عظيمة ، ولهم بصمات لا تنكر ، لكن - فيما يبدو - أصابهم خوف المصارحة وافتقدوا الجرأة فى التزام جانب صدق الشهادة ! ألا تصدق نفس المقولة : كما يكون المجتمع يكون أفراداه ؟

وفى الوقت الذى كان فيه معظم أساتذة التربية وعلم النفس قد حصلوا معرفتهم من إنجلترا وأمريكا خصوصا ، حيث الفكر الليبرالى ، والرأسمالية ، وكانت البراجماتية بصفة خاصة هى المكون الفلسفى الرئيسى لفكر الجمهرة الكبرى ، كان تيار الفكر فى مصر يزخر بفيضان من الفكر الاشتراكى والعروبى ، فإذا بالجميع على وجه التقريب ينزعون العلامة التجارية " صنع فى أمريكا " و " صنع فى إنجلترا " ليضعوا بدلا منها " صنع فى مصر " ، بينما " السلعة نفسها هى ، لكنها طليت بطلاء مصنوع من العروبة والاشتراكية . . . هى نفسها أفكار ثورندايك وفرويد وديوى وكلباتريك ، أصبحت تعبر عن التوجهات الثورية فى مصر ، ليكون مظهرا آخر من مظاهر فجر اللاضمير .

ضحى الغيبة :

سيقف التاريخ طويلا - فيما بعد - أمام هذه الفترة التى أعقبت أول انتصار عربى مصرى على العدو الصهيونى فى التاريخ الحديث ، فى أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث أن المفروض أن يلى الانتصار نهوض ونمو ، لكن الذى حدث هو العكس ، كان الانتصار العسكرى مقنمة لخطوات - ما زالت مستمرة - على طريق التراجع والهبوط !

كانت مصر شبه محاصرة معظم سنوات ثورة يوليو ، وحرّم كثيرون من كثير من مباحج الدنيا القائمة ، راضين بذلك ، ثمنا للمحافظة على حرية الإرادة الوطنية واستقلال القرار الوطنى .

فلما أُن مؤذن السلطة الحاكمة بأن القبلة تغيرت وأصبحت الكعبة فى واشنطن ، ونتيجة لذلك سوف يغرق المصريون فى أنهار اللبن والعسل تأتيهم من منطقة الخليج ، بعدما قفزت أسعار النفط قفزات صاروخية بفعل حرب أكتوبر ٠٠ . اتجه طوفان من العاملين المصريين للعمل هناك ، ولم لا ؟ فقد دفعت الأنهار المتدفقة من المال دول الخليج (أو ما عرف بدول اليسر) أن يقيموا المؤسسات فى مختلف المجالات ، وينشئوا المشروعات ، لكنهم لم يكونوا يملكون القوى البشرية اللازمة لذلك ، فتقدم المصريون ، مثل غيرهم مما عرف فى ذلك الوقت (بدول العسر) ليحققوا المطلوب . كانت بداية مروعة " للحل الفردى " ٠٠٠ المبكروب المغيب للضمير فى المهنة ، وفى كثير من المجالات والأحوال .

كان كل من ذهب من المصريين يحلم بأن يمتلك سكنا خاصا وسيارة ، ومدخرات معقولة لتأمين مستقبل " الأولاد " ٠٠٠ وكان هذا حلما مشروعا ، بعد طول حرمان ودخلت مصر ملايين من الدولارات والجنيهات ، وكان هذا فى شكله الخارجى ، مظهر خير عميم ، وفيض يسر عظيم . ٠٠ لكننا لو قسناه بالمنظور الوطنى المجتمعى ، سوف نبصر أنه كان بداية شرور عظيمة ، كيف ؟

يؤكد إخواننا من أهل الاقتصاد أن كل قطعة نقد ، مفروض أن تكون فى مقابل " عمل " ، وإذ تنهمر ملايين على مصر دون أن تكون فى مقابل ما يماثلها من عمل داخل الأرض المصرية ، فإن هذا يؤدى إلى هبوط تدريجى فى قيمة العملة ، فإذا بالأسعار ترتفع تدريجيا ، وبمعدلات مخيفة ،

يحصد مرارته ويكتوى بمرارته ملايين من الناس لم تتح لهم فرص الهجرة للعمل بالخارج .

فعلى المستوى الفردى ، حل مئات الألاف من المصريين مشكلاتهم الشخصية ، وعلى المستوى القومى ، والوطنى ، حلت شرور كثيرة ، لا نريد التوسع فى بيانها ، وإنما سوف نكتفى بالإشارة إلى مثال منها . . . فى قطاع الحرف ، هاجر " الأسطوات " و " المعلمين " المهرة ، وبكثرة ، فماذا يكون الحال بالداخل ؟

كل الحرف ، دائما يكون عليها طلب دائم ، فماذا كانت النتيجة ؟ تقدم الصبية من أنصاف المهرة ، ومن أرباعهم ليحلوا محل الأسطوات والمعلمين ، فإذا بالعمل الحرفى يهبط تدريجيا مستوى وخبرة ، وفى الوقت نفسه - ويا للعجب - ترتفع أسعاره ، وكل مستوى إنتاج وعمل ، لابد أن يجر وراءه منظومة قيم ملائمة عندما كان العامل الحرفى على أعلى درجات المهارة ، وثم عندما أصبح على العكس من ذلك ووفقا لمنطق " المنظومة المتكاملة مجتمعا ، حدث شئ مماثل فى الجامعات على وجه العموم ، وفى كليات التربية على وجه الخصوص لماذا ؟

لأن الطلب على إعداد المعلم كان أكثر ، نتيجة الاتجاه إلى الانتشار المذهل للمدارس فى كل دول الخليج .

ومما ضاعف من حدة الأزمة ، أن هذا نفسه هو ما حدث فى مصر من حيث الانتشار السرطانى لكليات التربية فى كافة المحافظات دون توافر أدنى المستويات المطلوبة لتشغيل كلية جامعية محترمة ، أو حتى نصف محترمة .

ومتلما حدث فى عالم الحرف ، اندفع إلى الخارج مئات أعضاء هيئة التدريس التربويين ، فماذا تكون النتيجة ؟

أمكن لعضو واحد أن تقوم كلية بأكملها على أكتافه وحده
وأمكن لعضو واحد أن يعد هيئة معاونين من المعيدين والمدرسين
المساعدين ، فى كافة التخصصات تحت إشرافه ، مع زمالة ، كثيرا ما
أصبحت شكلية ، من واحد من كلية أو كليات بها عدد لا بأس به من
الأعضاء . . .

وأمكن لمعيدين ومدرسين مساعدين أن يقوموا بالتدريس ، وبالتصحيح
الكامل ، بل وأحيانا بالإدارة والتوجيه . . .
ترتب على ذلك أن ضاعت فرص عديدة على الهيئة المعاونة أن
يفرغوا تماما إلى الدرس والقراءة والبحث

وترتب على ذلك أن وجد الطلاب أنفسهم يتربون ويتعلمون على يد
أنصاف مهرة ، بل وأرباعهم
وساد نفس القانون الاجتماعى . . كل مستوى من العمل ، يصاحبه
مستوى مناظر من القيم الملائمة ، إن خيرا فخييرا ، وإن شرا فشرا
وعبر واحد ذات مرة عن هذا الموقف بتريده ذلك المثل الشهير :
الانصاف قامت والقوالب نامت !

كان يمكن للدولة أن تحول بين هذا الطوفان للحل الفردى وبين آثاره
المدمرة على البنية المجتمعية والقيمية ، كيف ؟
كان يمكن أن تتدخل كوسيط وموجه ، بأن يكون خروج العمالة
المصرية عن طريق اتفاقيات مع الدول المعنية وفق شروط تحفظ للمواطن
كرامته التى أهدرت هناك ، فى كثير من الأحوال ، فعاد كثيرون بحل
لمشكلاتهم الشخصية ، فاقدين قدرا لا بأس به من عزة النفس والكرامة
العلمية وتعود السخرة .

وكان يمكن أن يكون شرط مهم أن يُنشأ صندوق قومي تخصص له نسبة معينة تدفعها الجهة الخارجية تخصص لجهة العمل المنتسب إليه العامل المهاجر لتحسينه وتجهيزه .

وفى الوقت نفسه أن يكون هناك تشديد على شروط الخروج بحيث لا تجئ بأى حال على حساب تدمير العمل الداخلى . صحيح أن قد كان هناك شرط توافر نسبة معينة ، لكن تم التحايل عليها بصور شتى ، وتدرجيا حتى أصبحت صورية لا أثر إيجابى لها إلا على العامل وحده ، مثل أن تتسع النسبة لتكون نسبة الكلية لا القسم ، ثم لتكون نسبة الجامعة ، ثم حكاية الحصول على عمل صورى للزوجة أو الزوج ، حتى يكون الخروج للمرافقة ، مما يخرج من دائرة النسبة ، وهناك حكاية " العمل القيادى " بالخارج لتجاوز النسبة المحددة ٠.٠٠. وهكذا

وكان يمكن للدولة أن " تخطط " لمشروعات اقتصادية قومية تستوعب الأموال المتدفقة فتتحول إلى طاقة إنتاج بدلا من أن تكون حريق استهلاك !

لكن ، لم يكن نظام الحكم نظاما ذا بصيرة وحكمة تجعله ينظر إلى هذه الظاهرة نظرة استراتيجية ، بل نظر إليها نظرة سطحية مخجلة ، حيث كان الحاكم يردد مقولة أنه أتاح الفرصة لآلاف المصريين أن يدخلوا لمصر أموالا طائلة . . .

بل إن الدولة نفسها ، كان " المنظور الفردى " هو الغالب عليها ، متمثلا فى أن يكون الهم الغالب هو كيفية الاستمرار على كراسى الحكم ، لا مصر الوطن ، ومصر الحاضر ، ومصر المستقبل القريب ، والبعيد .

ظُهر الغيبة :

هى الفترة التى نعيشها الآن ، مما يعفينا من كثير كلام ، فما من أحد منا إلا وقد عاش وشاهد وسمع وقرأ عما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر مما يوجع ويؤلم ، ويبث لا نقول فى قلوبنا فحسب ، بل فى كريات دمناء الحمراء والبيضاء ، خوفا وقلقا على الغد ، لا بالنسبة إلى مثلى ممن هم فى خريف العمر ، وينتظرون المغادرة فى أية لحظة ، وإنما بالنسبة لمن هم فى بدايات الطريق بصفة خاصة ، أما الفئة الوسط ، فقد أصيبت بالتلوث الميكروبي ، فأصبح رأيها ملوثا كذلك ، وأسلحتها جاهزة للدفاع والهجوم ، سعيا نحو استمرار المكاسب ، وحرصا على توالى المغنم ، وأملا فى مجئ الهواتف المبشرة بنعيم مقيم مما يتصورون أنه نعيم !

ومن ثم ، فإننى أستأنن قارئى فى أن أكتف بحكاية مشهد ، من المؤكد أنه ليس فريدا ، فمثله لا بد أن يكون مكررا فى مواقع مماثلة ، ومن ثم فليس القصد " وشاية " أو " نميمة " بجهة محددة ، أو بشخص بعينه ، وإنما القصد هو " الظاهرة " ، وإن كنا اضطررنا إلى الاستشهاد بمثال واقعى :

راع صاحبنا أن مؤسسة عريقة ، قد لاح أفق تدمير محتواها الحقيقى ، وتفرغها من مهامها التاريخية ، وبحكم مفارقتها لمواقع الرأى والقرار ، حيث هم وحدهم أصحاب السلطة ، وجد نفسه مستسلما لعذابات ضمير أرقه المشهد ..

وراعه كذلك أن لا قلق ظاهر ، يدفع إلى التحرك - فى الوقت المناسب - بل زعم بما هو غير صحيح ، وفرح بلقيمات من هنا ومن هناك ..

وراعه أكثر أن يجد - فى المقابل - حماسا وحركة دائبة فى التخطيط والتفكير والاتصالات من أجل " خطف " و " استيلاء " و " وضع

يد " على خطة تسجيل من هنا وخطة من هناك ، لبئس ما يفعلون !! حديث
" السفينة " النبوى الشهير يقفز إلى الذاكرة بقوة ، ومعه دعاء من القلب :
اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون !!

وجد صاحبنا أن المسألة قد دخلت منذ سنوات في " جب " العشوائية
والشخصنة وعلو الصوت ، وتبادل المنافع الخاصة ، وكان قد ابتعد طويلا
عن أرض الملعب ، حيث " رحم الله امرؤا عرف قدر نفسه " ، فهو بالفعل
لا يجيد " اللعب " بهذه الصورة ، قد لا يكون ذلك بفعل " ملائكية " قد يغتر
بزعمها لنفسه ، وإنما ، بقلة دراية ، ربما ، أو بافتقار للسلاح ، ربما ،
وبما قد يكون من عجز . . ربما !

ظل عدة شهور يجمع للبيانات المصورة للحال في هذا المجال ، حتى
استطاع ، بعد تصنيف وتحويل البيانات إلى معلومات ، أن يجد صورة
مخيفة حقا .

فهذا يحظى دون غيره بنصيب الأسد ، وفق أى قاعدة ، ووفق أى
قانون ؟ لا شئ .

وفئة تحظى بالإشراف على الهيئة المعاونة ، وفئة يقل نصيبها ، وفئة
مستبعدة ، لماذا ؟ ووفق أى قاعدة ؟ وبأى منطق ؟ لا شئ !
واختلاط حابل بنابل للتخصصات بحيث يمكن أن تجد لدى واحد تعددا
وتنوعا يكاد يشمل كل الفروع : وفق أى منطق ؟ ووفق أى قواعد ؟ لا
شئ!

وتركز شديد فى هذا المجال دون غيره ، وغياب توافق بين
الموضوعات للمسجلة وخريطة مجالات الهيئة أو المؤسسة ، وفق أى
قواعد ؟ وبناء على أى أساس ؟ لا شئ !!

جاء إلى الاجتماع لأول مرة منذ سنوات ، فى هذا الشأن ، وخاطب
الجمع بمدخل إنسانى على اعتبار أنه يعتبر أستاذا ، ومن ثم أبا للجميع ،

وأنة أكثر من أى شخص ، أنفق معظم سنوات عمره فى خدمة المؤسسة ، وهو فى انتظار الإقلاع إلى العالم الآخر بين لحظة وأخرى ، ومن ثم فلن يصيبه ضرر ، كما لن يصيبه نفع ، وإنما النفع للجميع المستمرين ، والضرر - لا قدر الله - على الجميع المنتظرين عمرا مديدا بإذن الله .

ومن هنا فقد أكد على ضرورة الاتفاق على مجموعة من المبادئ والقواعد التى تحكم وتنظم ، وأن هذا لو تم ، سوف يكون التطبيق سهلا ميسورا ، لا يستغرق وقتا ، ولا صراعا .

وبدا يعرض للبيانات

لم يكن صاحبنا متوقعا بأى حال من الأحوال أن يرى ما رآه من رد الفعل

يبدو ، لأن الحديث كان حديث أرقام يفهم ويكشف ، فكان الهجوم المضاد هذه البيانات غير صحيحة !! على الرغم من إعلان صاحبنا بأن جمع البيانات قام به أكثر من باحث ، وأنه اعتمد على كل " المصادر " : سكرتارية المؤسسة ، والإدارة المختصة فى الكلية ، وفى الجامعة ، فضلا عن مراجعات متعددة

كان المشكك الأكبر تلميذا يوما للأستاذ الذى قدم المعلومات وكانت هذه هى علامة لجملة النتائج التى يمكن حدوثها واتجاهاتها كان الأستاذ على علم مسبق بأن الاتفاقات كانت قد تمت ، وأن الاجتماع إنما لإضفاء الشرعية على ما تم سلفا خلف الجدران من أجل ماذا ؟ هل من أجل مشروعات ضخمة ؟ من أجل تطوير تاريخى ؟ من أجل استجلاب أموال طائلة ؟ من أجل مواقع عالية ؟

أبدا والله لقيمات صغيرات ، لا تكسب أكلها أستاذية مرموقة ، ولا تُخسر فاقدها مكانة ملحوظة ، وكان القائل بالقول الشهير كان ينتظر ما

يحدث فقال " مش كل اللي يرص الصوانى يقدر يقول أنا حلوانى ، ولا كل
من ركب الخيل خيال " !!

غادر صاحبنا الجمع ، غير عازم على مواصلة السير على هذا النهج ،
ومن غير أن يدري وجد دمعة تتسرب من عيناه :

حزنا على رسالة فقد الإشراف عليها ؟ أبدا ...
حسدا على باحث تم خطفه ؟ كلا ...

كمدا من حرمان من مغنم كان مأمولا ؟ أبدا ...

إنه حزن يعتري كل ذى بقية من ضمير عندما يرى ابنا يقذف أبيه
بحجارة من عرض الطريق

... إنه أسى يعتري كل ذى بقية من ضمير عندما يرى مجموعة القواعد
المنظمة ، والمبادئ التى لابد من الاتفاق عليها يرمى بها عرض الطريق
...

إنه ألم يعتصر قلب أم ترى ابنها يتقاسمونه ، فيشرع هذا سكيننا ليقطع
جزءا ، وذاك مطواة ليأخذ قطعة ...

إنه حسرة نفس ترى من يحفرون فى قاع السفينة ، دون بصر بأن هذا
يؤدى إلى إغراقها ، بكل ما فيها ومن فيها ، بدلا من أن يبذلوا جهدا فى
استجلاب الماء من البحر الذى يحيط بهم من كل مكان ..

وطوال طريق العودة ، كان القول الربانى ، على لسان مريم عليها
السلام لا يكاد يفارق أذننى صاحبنا لحظة ...

(يَا لَيْتِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا (٢٣)) ، سورة مريم !

نقابة نائمة . .

حيا الله من يوقظها* !!

إذا كان كثير منا أحيانا ما يردد " الفتنة نائمة ، لعن الله من يوقظها " ، فإننا نتوق إلى أن يتردد على ألسن كثيرين مقولة أخرى مغايرة تخص تلك النقابة النائمة ، ونردد الدعاء إلى الله بأن يحيى ويبارك من يوقظها . . . إنها نقابة المعلمين .

وأصارع القارئ بأننى ترددت كثيرا وأنا أهم بكتابة هذا المقال ، بل لا أخفى أننى أفكر فيه منذ شهور ، لكن وجود الدكتور مصطفى كمال حلمى على رأسها هو الذى كان يبعث لدى التردد ، فالرجل على درجة من الإنسانية والذوق وسمو الأخلاق ، وحلو الكلام ، وعفة اللسان ما يجعل كل من يعرفه يكاد أن يوجه إليه الشكر والتقدير ، حتى لو قذفه بحجر ، وهو الذى يستحيل أن يحدث ، إلا عندما يمكن أن نشهد تربعها للدائرة !!

لكننا نردد هنا ما رد به أرسطو على من لامه لأنه يوجه سهام نقد لأستاذه ، حيث أقر بأستاذية أفلاطون له ، لكنه أكد في الوقت نفسه على أن " الحق " عنده يسبق أستاذه في استحقاق النظر والاعتبار .

كذلك ، فإننا جميعا على وجه التقريب نكاد نعلم أن ظروف أستاذنا الكبير كثيرا ما لا تتيح له التسيير والتنفيذ والإدارة المباشرة لشئون النقابة . ونقابة المعلمين تتفرد بميزتين مهمتين :

أولاهما ، أنها تضم عددا يكاد يوازى أعدادا كثيرة من أعضاء نقابات أخرى مجتمعة ، فهي تضم ما يقرب من نصف موظفى الدولة ، حيث يمكن أن يتجاوز العدد مليون مدرس .

* جريدة نهضة مصر ، ٢١ / ١ / ٢٠٠٨

ثانيهما ، أن الكثرة الغالبة من أعضائها موظفون لدى الحكومة ، وهذا له آثاره السلبية التي يمكن أن نشير إليها . . .

فالتنظيم النقابي ما نشأ إلا أن يكون وسيطا بين العامل وصاحب العامل ، بحيث تأتي له بحقوقه وترعى مصالحه ، وتؤمن له صحة سليمة ، ومعاشا وترفيها ، وتحول بينه وبين احتمال أن تغتاله صور استغلال ، وسوء معاملة من صاحب العمل .

في نقابات مثل المحامين ، والمهندسين والأطباء ، على سبيل المثال ، يعمل قطاع من أعضاء كل منها لدى الحكومة ، لكن هناك أعضاء كثيرين يعملون خارج سلطتها ، وفضلا عن ذلك ، فإن من يعملون لدى الحكومة ، إذا تم فصل أحدهم أو استقال ، فله مجالات كسب للرزق ولقمة العيش .

ومثل هذا الأمر أتاح هامشا لحرية التحرك لدى أعضاء مثل هذه النقابات ، على عكس نقابة المعلمين ، فجميع أعضائها هم موظفون ، إذا استقالوا أو فصلوا من العمل ، فلا طريق أمامهم آخر يعرضهم . وكان هذا من شأنه أن ينجب آثارا سلبية بعيدة المدى ، رسخت أعرافا مقيتة ، وأسس لهوة عميقة بين المعلمين ونقابتهم ، وإن كانت تقدم لهم عدا من الخدمات المادية ، والتي لمنا في حاجة إلى التأكيد على أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده ، على أهميته وجوهريته .

فالمعلم إنسان صاحب عقل يحتاج إلى أن يمارس حرية التفكير ، وهو مواطن بحاجة إلى أن يمارس حقه في الانشغال بهوم وطنه . وهو بحكم إنسانيته ليس - ولا ينبغي أن يكون - ممن يقبلون أن يعيشوا في قوالب منمطة ، يصبها الحاكم ويصنعها ، أيا كان .

وهو ليس ممن ينفصلون عن بقية الجماعات المهنية في وطنه ، بحجة ضرورة أن يكون في حاله ، فجميعنا - كما يؤكد التشبيه الشهير ، نركب

سفينة واحدة ، إذا أصاب جزء منها " ثقب " يصبح الجميع مهددين بأن تغمرهم المياه ويهددهم الغرق .

لقد حرمت الحكومة مئات الألوف من خيرة شباب مصر من التدريب السياسى طوال فترة دراستهم في المدارس الثانوية والجامعية وفق تلك المقولة المحزنة : ألا سياسة في التعليم ، فإذا بجميع المنافذ والقنوات التي يمكن من خلالها تربيتهم سياسيا قد سدت وأغلقت ، إلا إذا كان من خلال الحكومة نفسها ، فهذا وحده هو الحلال وغيره حرام ، وربما يعتبر البعض هذا إرهابا ، فضلا عن كثير من الإجراءات التي رأيناها في السنوات الأخيرة ، وتتزايد عاما بعد عام ، ضد كل من تخول له نفسه بأن يظهر مخالفة ومعارضة ، فقائمة التهم المخيفة التي تذهب به وراء الشمس جاهزة بالصوت والصورة " !!

فأين ما يمكن أن تقوم به النقابة وأعضاؤها كبار راشدون ، في الاهتمام بالقضايا الوطنية والعربية والدولية ، أم أن هذا يعتبر أيضا من المحرمات ، ومما يخرج النقابة عن مسارها المرسوم ؟

ولو اتركنا هذا القطاع من القضايا ، والمشكلات ، التي قد يدفعون أنها بحكم طبيعتها السياسية لا تدخل في مهام النقابة ، مع أن كل ما يوجع الوطن في بنيته الكلية ، هو من مهام كل تنظيم اجتماعى في الوطن ، فماذا بشأن قضايا التعليم ومشكلاته ؟

أظن أن المكان لا يتسع للإشارة إلى عشرات المشكلات التعليمية التي لا نسمع فيها حسا ولا خيرا ولا ندوة ولا مؤتمرا ولا كتبا ولا دراسة من النقابة ! بل إننى لأتساءل عن الدور الذى قامت به النقابة لمشاركة وزارة التربية فيما تضعه من مشروعات وبرامج وأخرها ما سمي باستراتيجية لإصلاح التعليم في مصر ، ترى ، ما مساحة الدور الذى شاركت به النقابة في هذه الخطة ؟

ولأن وزارة التعليم العالى هى المظلة التى يتم تحتها اليوم إعداد المعلم فى مصر ، فعلى أى وجه ، وإلى أى حد تشارك النقابة فى ذلك ؟ هل تحدد أوجه النقص فى الأعداد مثلما تفعل نقابة الأطباء ، مثلا ؟ هل تكشف عن سلبيات التكوين والإعداد ؟

لقد جرى عبر العامين الماضيين ما يمكن اعتباره أكبر عملية تخريب لإعداد المعلم ، فيما سُمى بتطوير كليات التربية ، فماذا كان دور نقابة المعلمين ؟

مرة أخرى : نقابة نائمة .. حيا الله من يوقظها !!

لم تكن النقابة هى المبادرة بما عرف بكادر المعلمين وشروطه ومستوياته وقواعده ، إلا من باب الإحاطة بالعلم ...

وإذا تم فصل معلم ، فإلى أين يذهب ؟ هل للنقابة دور فى تأمين مستقبله المهني ؟

صحيح أن القطاع الخاص فى التعليم تتسع دائرته تدريجيا ، لكنه ما زال أضيق من أن يتسع لكثيرين ...

هل للنقابة دور فعلى فى مراقبة ما يحدث داخل المدارس الخاصة مع المعلمين الذين يتعرضون لبعض صور القهر وسوء الاستغلال ؟

أليس من مهام النقابة أن تقوم بدور فى للتنمية المهنية للمعلمين ؟ أو على الأقل تشارك وزارة التربية مشاركة فعالة فى ذلك ؟

وكان من المفروض أن يمثل العدد الضخم من المعلمين مصدر ضغط على الحكومة فتعمل لهم ألف حساب دائما ، مصداقا للمقولة المعروفة من أن النقابات هى من جماعات الضغط بامتياز ، وتسعى إلى استرضائهم ، لكن العكس هو الحادث ، فهذا الجيش الجرار من العاملين ، تشعر الحكومة بأنها تضعهم فى جيبيها أكثر من أى فئة أخرى .

كيف تأتى هذا ؟

إذا كنا قد أشرنا إلى ما تمثله النقابة من تجمع للعاملين يحول بينهم وبين ما يمكن أن يقع من ظلم واستغلال من قبل صاحب العمل ، فماذا يكون عليه الحال إذا وجدنا أن صاحب العمل هو الذى يختار من يكون نقيباً وأن يكون ركناً من أركانها ؟

إن هذا حدث بالفعل في معظم الفترات والعهود

كانت الخبرة المؤسسة لهذا التقليد السيئ مع الأسف هي تلك التي تمت عندما أنشئت النقابة في أول الخمسينيات في عهد طه حسين قبل الثورة ، لكنها لم تقف على قدميها إلا في أوائل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث أصبح وزير التربية ، الصاغ كمال الدين حسين هو في الوقت نفسه نقيب المعلمين ، وهو الذى لم يكن في يوم من الأيام معلماً في أى مستوى من مستويات التعليم المدنى .

كان المبرر المزيف أن الوضع أصبح في مصر مختلفاً عما هو في الدول الرأسمالية ، حيث هناك تناقض بين أصحاب العمل والعمال ، بين الحكام والمحكومين . أما في عهد الثورة فقد فسر التأييد الشعبى بأنه تفويض شعبى في كل شئ ، ومن ثم يحق للحكومة أن تقر وتؤسس ، فهي أدرى بمصالح المحكومين ، وأكثر إحساساً بما يضرهم .

ربما أفاد وجود كمال الدين حسين نقيباً أن سعد المعلمون في عهده بكثير من المزايا المادية ، ولم لا ؟ ألم يكن ممن بيدهم الأمر والنهى ؟ ومنذ ذلك الوقت ، رأينا أن وزير التربية هو في الوقت نفسه نقيب المعلمين .

وهكذا أصبح السيد يوسف الذى جاء بعد كمال الدين حسين هو أيضاً نقيب المعلمين .

وفى أحسن الحالات ، ترك مقعد النقيب لوكيل للوزارة ، مثلما حدث بالنسبة لمحمد محمود رضوان ، أو نائب وزير التربية ، مثلما حدث لمنصور حسين .

وأخر مرة شغل الدكتور مصطفى كمال حلمى منصب النقيب عندما كان رئيسا لمجلس الشورى ، هذا الموقع ، الذى قد يبدو ، مثل موقع رئيس مجلس الشعب ، شعبيا ، لكن ، من يضحك على من ؟ للجميع يعلم اليقين أن رئيس الدولة هو الذى يختار !!

وإذا أردت أن تشعر بأمساوية هذا الوضع ، تخيل أن يكون رئيس الوزراء هو نفسه رئيس مجلس الشعب ؟

ربما يهب من بالنقابة بالقول بأنها تقوم بدورها خير قيام ، فتم الإشارة إلى أرقام المعاشات بعلاج ، وسكن وترفيه ، لكننا نكرر مرة أخرى أن ليست هذه هى كل مصالح وهموم المعلمين .

إنها نقابة تغط فى نوم عميق ، لذا نظم باليوم الذى يبرز فيه من يلقى على رأسها دلوا مملوءا بالماء البارد ، لعلها تستيقظ ، فدعو له بأن يبارك له الله فى كل خطوة يخطوها .

للتأنيوية العامة حكاية ورواية * !!

من الأقوال الشائعة أن مصر بلد المتناقضات ، ولعل أبرز ما يتبادر إلى أذهاننا هنا في ظل هذه المقولة أن أقدم بلد ذ تاريخ وحضارة ، هو في الوقت نفسها أكثر بلد لا يحفل بدراسة التاريخ ٠٠٠مصر ، بل وينظر إليه كثيرون على أنه صورة من صور " اللغو " و " الحواشيت " التي لا طائل من ورائها ، ويرددون الشعر الشهير " اللي فات مات " ، مع أن قانون " بقاء المادة " الشهير في العلوم يكاد ينطبق كذلك على المسائل الإنسانية ، فالوقائع والأحداث قد تطوى ، ولكنها دائما تتحلل إلى قيم واتجاهات ومفاهيم وعادات تتضح في السلوك القومي العام ، ليس دائما بالضرورة ، ولكن من حين لآخر ، كما تقتضى الوقائع الجديدة .

من هنا قد يكون من المفيد للقارئ أن " يطل " معنا هذه الإطلالة السريعة كى يعرف حكاية التأنيوية العامة التي زلزلت للكثير من البيوت والعائلات ، باعتبارها قد بلغت العام الحالى (٢٠٠٨) قوة (٩) على مقياس " رختر " ، لكنها أبدا لم تهز " جمل" التعليم ، ولن أجهد نفسى فى تفسير هذه الظاهرة ، فالقارئ غالبا يعلم : لماذا لم يهتز الجمل ؟!

والآن ، ما حكاية التأنيوية العامة ؟

كانت مدرسة قصر العينى سنة ١٨٢٥ تسمى بالمدرسة التجهيزية ، لأنها " تجهز" التلميذ للالتحاق ببعض المدارس العليا ، وكانت تعادل المدرسة الثانوية الآن .

* جريدة الدستور فى ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٨

وقد عقد أول امتحان للحصول على الشهادة الثانوية فى سنة ١٨٨٧ ،
وقبل ذلك كانت كل مدرسة تعقد امتحان طلابها داخلها بنفسها ، فلم يكن "
عاما " .

ولم تكن بمصر فى سنة ١٨٩٣ غير ثلاث مدارس ثانوية أميرية وهى
التوفيقية ، والخديوية بالقاهرة ، ورأس التين بالإسكندرية ، وفى سنة
١٩٠٦ أنشئت المدرسة السعيدية الثانوية ، كما أنشئت العباسية للتفوية
بالإسكندرية .

ولم يزد عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية سنة ١٨٩٣ على
٤٢ طالبا ، وحتى سنة ١٩٠٣ ، أى ما يقرب من عشرين عاما على بدء
الاحتلال البريطانى ، لم يزد عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية على
١٢٥ طالبا .

وفى الفترة من عام ١٨٩١ حتى عام ١٩٠٥ ، أى طوال ١٥ سنة
، تغيرت مدة التعليم الثانوى أربع مرات !! ، فقد كانت حتى سنة ١٨٩١
أربع سنوات ، ثم زيدت سنة ١٨٩١ إلى خمس ، ثم أنزلت إلى ثلاث سنة
١٨٩٧ (لتكثير عدد الخريجين حيث كانت الحاجة ماسة إليهم للتوظيف
الحكومى) ، ثم رفعت إلى أربع سنة ١٩٠٥ !! وقسمت الدراسة للتفوية
إلى مرحلتين ، مدة كل منهما سنتين ، ويحصل الطالب الذى يجتاز المرحلة
الأولى على شهادة الكفاءة ، ثم يتخصص فى القسم الألبى أو القسم العلمى
، وتستمر دراسته فى أحدهما مدة عامين ، يحصل بعدها على شهادة
(البكالوريا) .

وفى سنة ١٩٠٧ ألغيت شهادة الكفاءة ، ثم أعيدت تحت اسم (القسم
الأول من الشهادة الثانوية) .

ثم استقرت هذه المرحلة عام ١٩٢٨ على أن تكون مدتها خمس سنوات ، وتنقسم إلى قسمين : الأول عام لجميع التلاميذ ومدته ثلاث سنوات ، والثاني تنفرع إلى فرعين : علمي ، وأدبي ، مدته سنتان .

وعند قيام الثورة كان الذي يحكم التعليم الثانوي ، هو القانون رقم ١١٠ لعام ١٩٣٥ الذي نظم للتعليم الثانوي تنظيمًا جديدًا ، أصبحت الدراسة فيه تنقسم إلى قسمين : القسم العام أو مرحلة الثقافة العامة ومدتها أربع سنوات للبنين وخمس للبنات (حيث كانت هناك مواد إضافية خاصة بالبنات) ، والدراسة بها واحدة لجميع التلاميذ ، وتسمى الشهادة الحاصل عليها الطالب (الثقافة العامة) ، ثم القسم الخاص أو المرحلة التوجيهية وتنوع به الدراسة إلى ثلاث شعب : آداب - رياضة - علوم ، وهذه المرحلة التوجيهية مدتها سنة واحدة للجميع ، وسميت الشهادة التي تنتهي بها (التوجيهية) ، على أساس أنها تعد الطالب وتوجهه إلى التعليم العالي الذي يريد .

وكان أول قانون للتعليم الثانوي في عهد الثورة هو القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، وكان وزير المعارف وقتها أستاذ التربية الشهير (إسماعيل القباني) وفيه تم تحديد مدة الدراسة الثانوية بثلاث أعوام ، حيث اقتطع من التعليم الثانوي عامان ، ومن الابتدائي عامان وضما لاستحداث مرحلة جديدة سميت بالتعليم الإعدادي ، مدتها أربع سنوات ، ثم أصبحت بعد ذلك ثلاث سنوات .

ونص القانون الجديد على تقسيم المرحلة الثانوية إلى فترتين : أولهما : عامة تضم الصف الأول فقط ، حيث يدرس الطلاب كل المقررات مشتركة ، وثانيهما لمدة عامين ، تنقسم إلى أدبي وعلمي .

وتعقد وزارة المعارف (التربية) في نهاية السنة الثالثة من التعليم الثانوي امتحانا عاما يمنح الناجحون فيه (شهادة الثانوية العامة) .

وكان امتحان الثانوية العامة يعقد تحريريا فى جميع مواد السنة الثالثة حسب نوع الشعبة التى تخصص فيها الطالب ، بالإضافة إلى اختبار شفهي لطلاب الشعبة الأدبية فى اللغتين العربية والأجنبية الأولى ، إلا أن الأخير ألغى بالقانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥

ثم تقرر اعتبارا من العام للدراسى ١٩٧٧/٧٦ تشعيب للدراسة بالصف الثالث العلمى إلى شعبتين إحداهما شعبة للعلوم وشعبة أخرى للرياضيات ، وكان وزير التربية فى ذلك الوقت هو الدكتور مصطفى كمال حلمى .

وفى قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ طال التشعيب إلى علمى وأدبى الصف الثانى من التعليم الثانوى ، لكنه ألغى وفقا للقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ، فى عهد الدكتور أحمد فتحى سرور وأصبحت للدراسة عامة فى الصفين الأول والثانى وقصر التشعيب على الصف الثالث وحده اعتبارا من العام ١٩٨٩/٨٨ ، مع الأخذ اعتبارا من عام ١٩٩٢/٩١ بنظام للمواد الاختيارية فى الثانوية العامة داخل الشعب المختلفة ، وفى نطاق للمواد التى تعبر عن ميول الطالب ، والأخذ بنظام المستوى الرفيع فى مملتين على الأقل من المواد المؤهلة لدخول الجامعات

ثم صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ لتصبح الدراسة عامة فى الصف الأول الثانوى لجميع الطلاب وتخصيصه فى الصفين الثانى والثالث ، وأصبحت مواد الدراسة تتكون من مواد إجبارية وأخرى اختيارية يحددها الوزير ، وكان الوزير فى ذلك الوقت هو الدكتور حسين بهاء الدين .

كذلك تقرر فى القانون نفسه أن يتم الامتحان للحصول على شهادة الثانوية العامة على مرحلتين : أولاها فى نهاية السنة الثانوية للثانية ، والثانى فى نهاية الصف الثالث ، فضلا عن تقرير عقد امتحان دور ثلث ،

ويسمح بدخوله للطالب الراسب ، وكذلك الناجح الذى يريد تحسين مجموع درجاته

لكن عندما تولى الدكتور كمال الجنزورى رئاسة الوزارة وقف مجلس الوزراء ضد التحسين وقرر إلغاءه ، وكان ذلك على غير إرادة الوزير ، الذى لم يحتج !!

في الغالب ، فإن القارئ ربما أصيب بصورة من صور " الدوخة " ، وكأننا لم نعرض عليه " تطورا " يثير الاهتمام ويحفز على التفكير ، وإنما " تجارب " عشوائية لم يتم أى منها بناء على درس وفحص وتجريب وبناء على أسس ، فتحوّلت المدرسة المصرية إلى حقل تجارب - لكنها تجارب غير علمية - وتلاميذنا ، إلى فئران تجارب ، وعلى المتضرر أن يضرب رأسه في " الحيط " ، فالوزير في مصر لا راد لكلامه ورأيه ، لأنه يمثل من هو أعلى منه ، والذى هو أيضا لا راد لكلامه !!

ولعلنا نخرج مما سبق بملاحظتين مهمتين :

الأولى ، غلب على اختيار وزراء التربية ألا يكونوا من أهل السياسة ، ولا هم من المتخصصين في العلوم التربوية والنفسية ، مع أن هذه القاعدة مراعاة في كل الوزارات الأخرى على وجه التقريب ، وقد أتاح هذا الفرصة لظهور فئة يمكن تسميتها بـ " ترزية التعليم " ٠٠٠ مجموعة مستشارين متخصصين يختارهم الوزير بنفسه وفقا لمعايير غير موضوعية فيحرصون على " تفصيل " قرارات وخطط وسياسات تلخص نظريات ومثل تربوية ، هي عظيمة نظريا - لكنها لا تتبنى على استقراء حقيقى للسياق المجتمعى والثقافى ، فينبهر بها الوزير ، مثل الطفل الذى نأتى له بلعبة جديدة ، ويعود فرح الوزير إلى قلة علمه في العلوم التربوية والنفسية فتأتى بالنتائج الكارثية .

ولعل أبرز الأمثلة لذلك ما حدث عام ١٩٩٤ من قرار بأن يكون امتحان الثانوية العامة على فترتين ، الصف الثانى والثالث ، فمن الناحية المثالية التربوية ، ومن الناحية النظرية ، مفروض أن يودى هذا إلى أن يوزع العبء فيخففه ، لكن سياقنا المجتمعى شهد ارتفاعا رهيبا في الدروس الخصوصية ، وتضخما في للتوتر ، فبدلا من أن يتوتر الناس سنة واحدة أصبحوا يتوترون لمدة عامين ، وبدلا من أن تظهر حمى الدروس الخصوصية لمدة عام واحد ، تواجبت مدة عامين ، بل وسرت عواها إلى بقية السنوات والمراحل بولا حول ولا قوة إلا بالله .

الملاحظة الثانية ، هى الاضطراب الفاضح في تحديد وظيفة التعليم الثانوى : هل هو إعداد للحياة بصفة عامة ، بحيث يزود الطلاب بمجموعة مهارات ومعارف وقيم واتجاهات تعينه على أن يواجه الحياة ، ويبنى على ما تزود به - إذا شاء ذلك وفقا لظروفه - للتدرب على أساسيات عمل من الأعمال يرتزق به ، لم تأهيل للتعليم العالى ، بحيث يتلقى الطلاب من المقررات ما يعده لأن يدرس هذا أو ذلك من التخصصات الجامعية فيما بعد ، أو هما معا ؟ إن هذا الاضطراب قد أدى للأسف الشديد إلى أن تصبح الثانوية العامة فاقدة للوظيفتين معا .

إننا ندعو إلى القيام بدراسة موسعة متعمقة لهذه " السيرة الذاتية " للثانوية العامة بحثا عما يسميه ابن خلدون " المواعظ والاعتبار " . . . هذا إذا كان أولو الأمر للتعليمى يريدون " الاتعاض والاعتبار " !!

البوصلة المفقودة*

فى خطوة نادرة حقا ، أرسلت لى وزارة التربية والتعليم نسخة مما أسمته (الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم) ، ثم عرفت فيما بعد أن الفضل فى إرسالها لم يكن يقظة من وزير التربية بل هو خطوة طيبة من الدكتور حسن البيلالوى ، مما نرجو أن يكون تراجعا عما أشكو منه - وهناك غيرى بطبيعة الحال - حيث تصنع مشروعات وخطط وبرامج ، لا أقول لا ندعى إلى المشاركة فى صناعتها حتى لا يتصور أحد أننا سوف نزاحمهم ، أو أننا نبحت لنا عن موطئ قدم على باب السيد الوزير ، فكل من يعرفنا يعلم علم اليقين أننا أبعد خلق الله عن مثل هذا الاحتمال ، وإنما أن " نطلع " على ما يتم التفكير فيه ويتم صنعه ، فلعلنا يمكن أن نفيدهم برأى ، ولعلنا ، عندما نكتب وننقد ، نكون على بينة من حقيقة ما يحدث بدلا من أن ننقل معلوماتنا من الصحف ونبنى عليها !

عندما جاء لى الرسول بالخطة ، لاحظت أنها فى حقيقة قيمة حقا ، فلما أمسكت بها قبل فتحها وجدتها ثقيلة للغاية ، حتى لقد تمنيت ساعتها أن يتوافر لى " ميزان " لأزنها ، فهى لابد أن تزن عدة كيلوجرامات ، ولم أتوقع أبدا أن يكون كل هذا النقل هو للخطة نفسها ، لكن ثبت ذلك عندما فتحت الحقيبة وأخرجت الخطة ، فإذا بى أرى ما لم أره أبدا فى كافة خطط ومشروعات تطوير التعليم ، منذ أول خطة لتطوير التعليم فى مصر قام بها ما سمي بقومسيون المعارف عام ١٨٨٠ حتى الآن .

لقد سبق لى أن وقفت أمام مؤتمر عقده جمعية المناهج فى أغسطس عام ١٩٩٤ ، وأمسكت بنسخ من عدد من خطط ومشروعات تطوير التعليم

* جريدة نهضة مصر فى ٧ / ١ / ٢٠٠٨

فى مصر منذ عام ١٨٨٠ حتى قيام د. حسين بهاء الدين بإصدار ما أسماه (مبارك والتعليم) وقارنت بين ما عليه الأخيرة من فخامة طباعة وفقر فكر ، وبين ما كانت عليه المشروعات السابقة طوال تاريخ مصر ، من تواضع طباعة وثناء فكر ، وكان د. البيلاوى حاضرا وأنكر جيدا كيف هنأتى على ما قلته وما اتسم به من صراحة وصدق وجرأة ، وقامت القيامة على كاتب هذه السطور بسبب هذه الكلمات وما جرى مجراها ، عدة سنوات !

لكنى اليوم أجد أن ما صدر فى عهد بهاء الدين يتولرى - من حيث الشكل والوزن - بسرعة أمام فخامة ورونق وبهاء الخطة الجديدة ! وعندما بدأت فى تصفح الخطة وعرفت الأيدى الأجنبية الممولة عرفت على الفور سر هذا النعيم الذى طفح على الخطة من أول الغلاف إلى سائر صفحاتها ، لكن ، ليعزرنى نوء الشأن إذا سمحت لمثل شعبى فرض نفسه علىّ على الفور ، يقول " أقرع ونزّهى ؟ !!

لقد كانت مشروعات تطوير التعليم السابقة ، التى كتبها أفاضل مثل على مبارك ، وأحمد لطفى السيد ، وأحمد نجيب الهللى ، وطه حسين ، وعلى ماهر ، وإسماعيل القبانى ، وحلمى مراد وغيرهم تمولها جيوب مصرية ، وهى فقيرة محدودة ، لكنها أيضا تفرض مثلا شعبيا آخر لا أعرف لم تقفز هو بدوره إلى خاطرى فورا ، وهو القائل " حمارتك العارجة ولا سؤال للنّيم " !!

أقول الحق ، لم أستبشر كثيرا ، بالبداية . . .
لم يكن هذا نتيجة نزعة تشاؤم تغلب على كاتب هذه السطور ، ولكنها نزعة الماضى ومؤشرات الحاضر ، أقول ذلك بحكم ما أنا منغمس فيه منذ رات السنين ، من دراية بوقائع تاريخ مصر الحديث على وجه العموم .
التعليم على وجه الخصوص . . .

إنها القصة الأبدية للمعونات والقروض الأجنبية . . . منذ أيام الخديو سعيد ، والخديو إسماعيل ، وأخيرا منذ ما حدث من تجمع غربى لتمويل مشروع السد العالى عام ١٩٥٦ ، ثم ما جرى عندما تبين لهم أن القيادة الوطنية لمصر فى ذلك الوقت لم تنتظر إلى هذه المعونة والقروض باعتبارهما ثمنا لرضوخ وتبعية ، فكان ما كان مما هو معروف للجميع من دمار وخراب ، وكأنه قد كُتب علينا هذا سواء قبلنا أو لم نقبل ، فإذا قبلنا فقد بعنا بلدنا وتاريخنا وأمتنا إلى الأجانب كما حدث أيام سعيد وإسماعيل ، وإن لم نفعل ، أغارت الطائرات والجيش لتدمر وطننا وتقتل من أهلنا ألوفا !

لكن ، هناك فرق كبير . . .

فى حالة القبول ، يمكن أن نغرق فى المال والنعيم ، لكننا نفقد الكثير مما قد لا يوزن بموازين الذهب والمال ، تماما مثلما ترفض أنثى أن تباع عرضها وترضى بالفقر والجوع وفقا أيضا للمثل المعروف " تجوع الحرة ولا تباع ثديها " .

طبعا هناك من لهم وجهة نظر أخرى ، أن هذا " العرض " الذى نتحدث عنه فى الشرق الإسلامى خاصة هو من بقايا التخلف ، فجسد المرأة ملك لها هى من حقها أن تتصرف فيه كما تشاء !

وفى حالة الرفض ، هناك تضيق وجوع ، وحرب ، لكن هناك كرامة وثقة بالذات وحفاظ على الهوية ، وهى الأمور التى أصبحت اليوم وكأنها من أساطير الأولين ، وتصل البجاجة ببعض أن يشير لنا بأن مثل هذا أيام عبد الناصر هو الذى خرب مصر ، نون أن ينظروا نظرة أعمق ، ويجيبوا عن التساؤل الأساسى : ومن الذى حاصرنا ؟ ومن الذى أرسل طائراته تلك بلادنا ؟ ومن ؟ ومن ؟ أليس هو ذلك العدو الاستراتيجى الذى تقابلونه اليوم بالأحضان وتشبعونه تقبلا ؟!

وهكذا ، توقعت من البداية أن تكون للخطة الاستراتيجية " قبلة " تتجه إليها في صلاتها وتسبيحها ، وأن تكون لها " بوصلة " توجهها وهي تمخر عباب البحار التعليمية .

هنا تكمن المأساة

إنها قاعدة اجتماعية واقتصادية معروفة للصغير قبل الكبير :

من يدفع هو الذى يملك القرار !!

ربما ، على المستوى العام يمكن أن نردد أن قرارنا بيدنا

لكن ، ما هكذا تسير الأمور ، فهناك ما يتم من اختيار لمن يفكرون ويصنعون وينفذون ، حيث ذهب المعز ، دون سيفه الذى يبدو أنه انكسر منذ عدة عقود ، فسياسة الإغراق فى النفقات والمكافآت والتسهيلات والتيسيرات لها فعلها غير المباشر فى " التسييس " و " التلising " بعلم أو بغير علم ، بوعى أو بغير وعى

أنهر كتابة لا حصر لها فاضت بالكثير ، متحدثة عن " العولمة " مما لا سبيل معه إلى المزيد ، ولكن القضية التى سوف نظل متشبهين بها ، مهما وصفنا بناء على ذلك بالتخلف ، وعدم مجازاة عصر العولمة ، هى قضية الذات الثقافية لهذه الأمة . . . الهوية القومية لهذا البلد . . الشخصية الخاصة بمصر . . وطننا جميعا ، ومظلتنا جميعا !

سوف يقولون أننا فى زمن التكتلات الكبيرة ، والكيانات عابرة الجنسيات والقارات ، ونقول نحن ، أن من الضرورى أن نكون فى الوقت نفسه " شركاء أساسيين " ، والشريك الأساسى لابد أن يكون له عقله المستقل وفكره الخاص ومصالحه الواضحة ، حتى إذا اندمج وتعلون وشارك ، فعل هذا وذاك بندية ، بحيث لا يكون " إمعة " . . . قطعة صابون تنوب بسرعة فى ماء مغلى .

فرق كبير بين اندماج أو تعاون بين شركاء وأنداد ، وبين اندماج وتعاون بين عمالقة وأقزام ، فهو فى الحالة الثانية سوف يتحول إلى هيمنة وخضوع ، سوف يتحول إلى نوبان الضعيف فى القوى ، سوف يتحول إلى " ترس " فى آلة جهنمية ضخمة !!

إن آيات هذا وذاك واضحة جلية ...

فبلد مثل فرنسا ، لأنها شريكة شراكة ندية ، تقف بلغتها قوية صلبة أمام الطوفان الأمريكى ، بل وتصدر من القوانين ما يعزز هذه اللغة القومية ، ولم يعقها هذا أبدا عن المشاركة والتعاون ، بل عزز من المشاركة وفعل من التعاون ..

وقل مثل هذا عن دولة العدو الصهيونى إسرائيل ، التى أحييت لغة ميتة ، ولكننا هنا فى بلاد العرب والإسلام نسعى على طريق إماتة لغة حية !!
واليابان ؟ وألمانيا ؟ وغير هذه وتلك من دول وشعوب ..

وعلى عكس ذلك فى مصر ...

تجلس مع أى عامل فى مجال ، أو أى متخصص فى ميدان ، فإذا بك تسمع - دائما - شكوى تكاد تصل إلى حد البكاء والولولة عما صارت إليه أحوال هذا وذاك من تدهور وسوء حال ، والكل يتساعل بفزع شديد : ما الذى جرى لمصر والمصريين ؟

العالم من حولنا يسرع ويجرى ، وها جمال عبد الناصر الذى يزعمون أنه كان السبب فى خراب مصر ، مر على موته الآن أكثر من سبع وثلاثين سنة ، وكل يوم يأتى علينا يكون أسوأ من سابقه ، إلا إذا كان المتحدث وزيرا أو عضوا كبيرا فى حزب الحكومة ، أو كاتباً من كتبة السلطان ، أو منتقعا بذهب المعز ، حيث سترى على لسانه مصر أخرى غير مصر التى نبكى عليها الآن ..

وتقلب النخطة فى صفحاتها الكثيرة الفخمة ، ذات الرونق والبهاء عن هذه المقومات التى من شأنها أن تحفظ على الأمة ذاتيتها وهويتها وشخصيتها ، فتجد التشبيه الشهير : لا أسمع ، لا أرى ، لا أتكلم ، فهذه هى الضريبة المصيبة حقاً !

غابت البوصلة الوطنية التى يجمع عليها رجل الشارع . . .
تكشفت القبلة التى تتجه إليها جهود التعليم فى مصر مستقبلاً ، لا لربنا الله إياه عندما تكون هذه قبلته . . .التسول من الأيدى الغربية فى مقابل بيع الذات والتاريخ واللغة والإرادة .

تلك هى نقطة البداية فى عملية الانحدار ، والتى سوف نرجو أن نتابع

مسارها فى تفكير وزارة التربية والتعليم المصرية - سابقاً - !

ثقوب في ذاكرة استراتيجية التعليم*

من المفروض ألا أتوقف طويلا أمام إثبات أهمية يقظة الذاكرة الوطنية بصفة دائمة على وجه العموم ، وبصفة خاصة عندما نكون بصدد اتخاذ خطوات مصيرية من شأنها أن تتغلب على مشكلات وسوءات قائمة ، وتخطو بالوطن إلى آفاق تقدم وإصلاح ، ذلك لأن مثل هذا الأمر أصبح من " المسلمات " التي اتفقت عليها العقول المفكرة ، صاحبة الوعي المستنير .

لكن ، ماذا نقول ونحن اليوم أمام صورة من صور غياب مثل هذا الوعي التاريخي ، خاصة أنه - مع الأسف الشديد - يلحق بنا كمصريين ، فيضرب بنا المثل في مثل هذه الأحوال - التغافل عن الوعي للتاريخي - بأن هذه عادة " فرعونية " قديمة ، منذ زمن حتشبسوت ، على وجه التقريب ، حيث يحرص الفرعون الذي يتولى سدة الحكم على أن يهيل التراب على ما تم إنجازه خلال زمن من سبقوه ، ليبقى هو " المنجز " الوحيد ، دون أن يدري ، أن من يأتي بعده سوف يفعل معه مثلما فعل هو بسابقه ، مع أن المثل الشعبي الشهير وعى خطر هذا السلوك عندما قال : لو دامت لغيرك ما وصلت إليك ! مما يستتبع أن نتق أنك لن تدوم في موقعك ، فاحرص على ألا يبقى منك إلا السيرة العطرة ، ولا تتغافل عما أنجزه سابقوك ، ولا تحكم عليه مقما بالإعدام !

ومما يعرفه كل من يخطو على أولى درجات المعرفة أن الطريق العلمي للمعرفة المتقدمة هو طريق " تراكمي " ، كل جيل يحرص على أن

* جريدة نهضة مصر في ١٤ / ١ / ٢٠٠٨

يستوعب ما سبق لمن قبله من أجيال أن عرفوه ، ليبنى هو استكمالا
وتجديدا وتطويرا واستحداثا ، مثلنا في ذلك مثل من يضع حجرا ، فيجئ
من بعده ليضع فوق الحجر الأول حجرا آخر ، فيرتفع من ثم ، البناء
ويعلو .

لكن تصور ، لو أن واحدا وضع حجرا ثم جاء من بعده يضع حجرا
بجواره ، ثم من جاء بعده يضع حجرا آخر بجواره . وهكذا !

النهج الأول هو النهج العلمي الصحيح الذي تحرص عليه الدول
المتقدمة ، والنهج الثاني هو نهج غير علمي ، نجده غالبا سائدا في الدول
المتخلفة .

النهج الأول يؤدي إلى تغيير إلى أمام وتطوير وإضافة . .
والنهج الثاني إن لم يتراجع إلى وراء ، فهو في أحسن أحواله " محلك
سر " . .

ترجمة هذا كله يكمن في أن مصر ، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر ،
عرفت العديد من مشروعات الإصلاح والتطوير في التعليم ، وخاصة منذ
أن وُضع أول تقرير لإصلاح التعليم في مصر عام ١٨٨٠ على يد لجنة
برئاسة خبير التعليم السويسري " دور بك " ، مرورا بتقرير عدلي يكن عام
١٩١٧ ، وعبد العزيز جاويش عام ١٩٢٥ ، وأحمد نجيب الهلالي عام
١٩٤٣ ، وتقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عام ١٩٦٥ ، وورقة
تطوير التعليم لمصطفى كمال حلمي عام ١٩٧٩ ، والسياسة التعليمية لعبد
السلام عبد الغفار عام ١٩٨٥ ، واستراتيجية تطوير التعليم في مصر لأحمد
فتحي سرور عام ١٩٨٧ ، فضلا عن مشروعات متعددة ، لم تصدر في
صورة خطة أو سياسة أو استراتيجية . . إلى غير هذا وذلك من أسماء ،
هناك بالفعل فروق دقيقة بينها ، لكن أصحاب الشأن غالبا ما يخلطون بين
هذا وذلك .

هنا يبرز سؤال حتمى : لماذا لم يتقدم التعليم ، رغم كل هذه الاستراتيجيات والسياسات والخطط والتقارير ؟ هل لعيوب كانت قائمة بها؟ هل لأن المسئول لم تتح له الظروف أن ينفذ ما خطط له وفكر ؟ هل كان للقيادة السياسية دور في التعتيل ؟ هل كانت ظروف وأحوال عالمية أو إقليمية أو محلية داهمتنا ، فقلبت الأوضاع رأسا على عقب ؟ وهل ، وهل الخ . .

التقويم والمتابعة ، خطوتان تعدان ألف باء العمل في كل مجتمع ، في كل زمان . .

كيف نشمر عن سواعدنا ونرصد الملايين لتقويم التلاميذ ، ونحن - كقيادة - لا نعرف التقويم الذاتى لما نعمل ، والتقويم لما سبق جهودنا ؟ هل معنى هذا أن نغرق في بحث ودراسة كل هذا ونغوص في أعماق التاريخ ، مما يمكن أن يستغرق وقتا طويلا ؟

كلا ، لم يكن مفروضا أن يفعل فريق البحث والدرس في صناعة الخطة الاستراتيجية هذا ، لكن كان من المفروض ، وهو بصدد التفكير والتقدير وصناعة الخطة ، أن يكون من ضمن أعماله ، تكليف لجنة من نوى الاختصاص للقيام بتقديم رؤية عامة نقدية ، تقويمية لمشروعات التطوير والإصلاح السابقة ، على الأقل من بعد الحرب العالمية الثانية ، على أن ألا ينصب الاهتمام في مثل هذه الرؤية على التفاصيل والجزئيات وإنما على النظر النقدى والتقويم والتحليل .

ولو اطلع أصحاب الشأن على كتابنا الذى صدر عن دار الهلال في سلسلة كتاب الهلال بعنوان (التعليم في مصر) ، وهو غير العنوان الذى وضعه المؤلف ، حيث كان في الأصل (قصة تطوير التعليم في مصر) لأمكنهم أن يستفيدوا إلى حد كبير ، ولم يكن الأمر بحاجة إلى اعتمادات

مالية ، فأنا كنت سأتبرع بهذا الجهد ، لسبب بسيط ، هو أن الكتاب منشور .

إن البعض يمكن أن يقول : أن الظروف التي كتب في ظلها تقرير إصلاح التعليم في مصر لأحمد نجيب الهلالي عام ١٩٤٣ ، أو التي كتب فيها تقرير اللجنة الوزارية عام ١٩٦٦ ، أو حتى ظروف استراتيجية سرور عام ١٩٨٧ ، قد تبدلت كلية ، ومشروعات التطوير والإصلاح لها تاريخ صلاحية مثل المأكولات والأدوية وغيرها ، ونقول ردا على ذلك ، إن هذا يمكن أن يكون مبررا ومعززا لظهور الخطة الجديدة ، فنذكر أن الظروف الماضية إذ فرضت على أولى الشأن في التعليم أن يقولوا بكذا وكذا فإن ظروف اليوم تكشف عن انتهاء صلاحية هذا التصور أو ذلك ، وتفرض هذا التصور الجديد الذي نقمه .

ودون أن نقصد التذرع بنظرية المؤامرة ، حتى لا يسرع البعض برفع ذلك أمامنا متهما ، فإننا نظن أن هذه صورة من صور التلمس بالتفكير الأمريكي المهيمن الآن ، كيف ؟

فنحن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة تاريخ قصير للغاية ، لا يزيد عن قرنين من الزمان إلا بسنوات محدودة ، ومن هنا قد لا تجد لديهم احتفاء بالنظر التاريخي ، حيث أنهم بلا تاريخ بالفعل . . .

ومن المحزن حقا أن يقنفي أبناء أقم شعوب الأرض ، وأصحاب أطول تاريخ في العالم - بجانب العراق - ، وهم نحن أبناء مصر ، لثر أصحاب أقصر تاريخ حضارى ، فيكون تأثر سلبي في التعامل مع تاريخ أمتنا التعليمي ، ومن هنا وجدنا الفريق الذي خطط ورسم لما يسمى تطوير كليات التربية قد حرص على إلغاء للدراسة التاريخية التربوية ، حتى يتخرج معلمو الأجيال الجديدة بغير ذاكرة تعليمية ، فضلا عن ذلك ،

فالمتابع لتطور مناهج التاريخ في التعليم العام لابد أن يلاحظ التقلص التدريجي لها .

أعلم أن أحدا من الأمريكان لم يصدر توجيهها لهذا وذاك من مسئولى التعليم أو الخطة الاستراتيجية بذلك ، فهم ليسوا بمثل هذه السذاجة ، ولكنها القاعدة الثقافية والاجتماعية التي عبر بها المثل القائل : اطعم الفم ، تستحي العين !! فضلا عن القاعدة التي نبه عليها مفكرنا العظيم ابن خلدون منذ عدة قرون " المغلوب مولع بتقليد الغالب " ، فما بالك ، إذا كان هذا التقليد " حنو النعل بالنعل " ، يجنى آلافا من الجنيهات أو الدولارات مكافأة ؟ وبالقانون ، ووفقا للقواعد واللوائح !!

وهكذا تبدأ الخطة الاستراتيجية في بابها الأول ب (تحليل الوضع الراهن) ، على أساس أن تاريخ الخبرات التعليمية في مصر لم يبدأ إلا عام ٢٠٠٠ ، و" حَنَ " علينا تقرير الخطة بأن يسوق عنوانا في الفصل الثانى (ص ٣٣) مؤداه : " التطور التاريخى " حتى يوهمنا بتوافر الوعى التاريخى ، دون دراية بأن هذا ليس تطورا تاريخيا في حقيقة الأمر ، حيث لم يتعد المدى الزمنى ١٧ عاما ٠٠ إنه حاضر ٠٠ وليس ماضيا .

وحتى يقف القارئ على ضعف الذاكرة التعليمية ، فليقرأ معنا بقية العنوان " ٠٠٠ لانتقال النظام التعليمى من الإتاحة إلى الجودة ، ثم إلى كفاءة النظم " !

ثم تقع الخطة في الغفلة التاريخية المروعة والنفاق السياسى الممجوج ، فتقول " منذ أوائل التسعينيات من القرن السابق ، اعتبر الرئيس مبارك التعليم ، المشروع القومى الأول في مصر ٠٠٠ " .

إننا لا نبالغ أبدا في وصف هذا " بالغفلة التاريخية المروعة " ، بل إن الحياء يحول بيننا وبين أن نستخدم وصفا أشد من ذلك ٠٠٠

ولا نريد أن يقف لنلقى درسا في التاريخ ، ولكننا نتساءل : فلماذا كان مشروع محمد على في أوائل القرن التاسع عشر وهو الرجل الذي لم يكن يقرأ أو يكتب ؟ بل : وبماذا نادى الشيخ حسن العطار من قبل ؟

وآه لو اطلعوا على أقوال وخطب وأعمال مصطفى كامل ٠٠٠ وغير هذا وذلك مما تحفل به الذاكرة الوطنية المُنِيبة ، لماذا ؟ حتى يقولوا ما كتبوه ٠٠٠ نفاقا رخيصا ، وتملقا ممجوجا ، وهبوطا شنيعا في لغة خظة ، المفروض أن يغلب عليها أسلوب العلماء والمفكرين ، لا أسلوب ضاربي الدفوف ، ومن يدقون الطبول ، ويرقصون في " الزحف " و " الموالد " !!

ولو صدق كاتبو الخطة مع ضمائرهم ، وراجعوا الميزات المرصودة ، والاهتمام السيادة ، لوجدوا أن المشروع القومي الأول في مصر منذ هذا التاريخ ، ومن قبله ، هو " الأمن " بصورتيه : الداخلى والخارجى !!

ويستمر مسلسل الغفلة التاريخية ، فتتكرر الخطة في ص ٢٣ أن مفهوم اللامركزية ظهر عام ٢٠٠٢ ، ولو قرعوا التاريخ لأرجعوا الفضل لأصحابه ، فأول من قام بخطوة لا مركزية في إدارة التعليم هو الدكتور محمد حسين هيكل عندما كان وزيرا للمعارف عام ١٩٣٨ ، فقد كان هو صاحب تقسيم إدارة التعليم في مصر إلى " مناطق " .

والحديث عن " الإتاحة " و " الجودة " عزيزى القارئ هو ما يشبهونه في الثقافة الإنجليزية بأننا هنا إزاء نبيذ قديم يوضع في زجاجة جديدة ، فمن قبل لم يكن طه حسين ، الذى اعتبرناه مفكرا كبيرا ، على الدرجة نفسها التي لجهاذة التعليم المصرى اليوم ، حيث جهل الرجل كلمة " الإتاحة " ، فكان يستخدم مصطلح " الكم " وعبارة " التعليم كالماء والهواء " ، وكان رائد التربية الحديثة في العالم العربى إسماعيل القبانى أيضا متخفا بالنسبة لعباقرة الإصلاح للتربوى اليوم ، فجهل حكاية " الجودة " واستخدم كلمة " الكيف " .

السياق الخائق

إصلاح التعليم في مصر *

كنت قد بدأت نشر ملاحظاتي النقدية على الخطة على صفحات (نهضة مصر منذ - ربما - أكثر من ستة شهور - لكن محنة مرضية طويلة ألمت بي أوقفت قراعتي الفاحصة للاستراتيجية باليوم أعاود الحديث في هذه القضية ...

العنوان الأصلي للخطة الاستراتيجية موضوع حديثنا هو (الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر) : نحو نقلة نوعية للتعليم في مصر ، الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في أواخر عام ٢٠٠٧ ، نحاول أن نبدي رأيا في بعض جوانبها مسجلين في البداية تقديرنا لما بذل في إنجازها من جهد ، ودائما هناك : ولكن ..

من المقومات الأساسية للتفكير الاستراتيجي ، دقة التقدير لعوامل القوة والضعف المتوافرة ، حيث أن هذه العوامل هي " الأرضية " التي يبنى عليها البناء ، فإذا غامت الرؤية فقدرت عوامل القوة بأكثر أو بأقل مما هي في الحقيقة ، أو قللت درجة الضعف القائمة وظهر التهوين لها الذي قد يصل إلى حد التغافل ، فمن المؤكد ألا يؤدي هذا التفكير الاستراتيجي إلى تحقيق ما هو مأمول منه ، بل وربما يحدث العكس .

ويزيد من هذه القضية أهمية عندما يكون الموضوع متعلقا ببناء الإنسان .. بالتعليم ، فغنى عن البيان أن هذا الإنسان الذي من المفترض أن يبنيه التعليم هو المادة الخام التي تتكون منها كافة الكوادر التي يعهد إليها المجتمع بتسيير العمل ، في مؤسسات الخدمة والإنتاج والأمن ، إن

* جريدة نهضة مصر في يومي ٢٠ ، و ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٨

كان خيرا فخييرا وإن كان شرا فشرا لا قدر الله ، مما يجعل التعليم دائما هو القضية المركزية في أى سعى نحو النهوض الحضارى .

ومن هنا شاع بين العاملين بالعمل التعليمى ، فكرا وممارسة ، أن التعليم دالة لمتغيرات مجتمعية ، يتشكل ويتأثر بها ، ويتشكل الكثير منها ويؤثر فيه ، فهو فاعل ومفعول به في آن واحد ، وأصبحت هذه المقولة مما يدخل في باب " الحقائق " المسلم بها .

في ضوء هذا لا بد أن ننظر بعين فاحصة ونلاحظ بدقة عالية هذا الفصل الأول الذى تصدر الخطة ، هذا الفصل الذى عنوانه (السياق الاجتماعى الاقتصادى والسكانى : مصر عام ٢٠٠٧) .

وأول ما يلفت النظر هو هذا العنوان نفسه ، فمن المعروف أن صفة " الاجتماعى " تتضمن " السكانى " ، مما يعد مؤشرا لهذا المتغير الذى يتم الإلحاح عليه معلقين عليه كافة مشاكلنا وصور التقصير التى نعيشها ، أى اختزال " المشكلة السكانية " في بعد الزيادة السكانية ، وهذه قضية لنا فيها رأى خاص ، قد لا يكون المجال هنا مناسباً لطرحه بالتفصيل ، ويكفى الإشارة إلى أنها قولة حق يراد بها باطل .

الملاحظة الثانية هى دلالة العنوان على أن " السياق " متعلق بعام ٢٠٠٧ ، وهو أمر غريب حقا يفاير إلى حد كبير التفكير الاستراتيجى ، فمثل هذه النوع من التفكير يضع في الاعتبار الأبعاد الزمانية الثلاث ، الماضى والحاضر والمستقبل ، لأن طبيعة المجتمع المصرى ، مثله فى ذلك مثل سائر المجتمعات البشرية له من الأبعاد والخصائص والمشكلات والآمال والعلاقات ما هو محصلة متغيرات متعددة ربما يتضمن بعضها مختلف هذه الأبعاد الزمانية ، وأبرز ما يؤكد هذا هو عملية التعليم نفسها ، فما نقدمه للطلاب اليوم ، وخاصة فى مراحل التعليم الأولى ، إنما هو خلاصة الملاح الرئيسية للتراث الإنسانى فى مجالات المعرفة الأساسية

مما يتصل بالماضى والحاضر معا ، ويدخل في المقومات الأساسية للمواطنة . وهؤلاء الطلاب الذى نعلمهم اليوم سوف يتخرجون بعد ١٦ عاما في المتوسط ، أى " مستقبلا " حيث تكون الدنيا قد اختلفت إلى حد كبير مما لا بد من أن نضع لها اعتبارا أساسيا . . . وهكذا .

وفى سطور هذا الفصل يفتش القارئ عن الثقافة والفكر ، فلا يجد ، وكأن التعليم ليس هو صانع كل منهما ، كما أنه بدوره صنيعتها ، فى ظل المقولة التي أشرنا إليها من أنه فاعل ومفعول به معا بالنسبة للسياق المجتمعى . ربما يقال أن هذا من مهام وزارة الثقافة ، ونقول ، أن المراد هنا هو " إطلالة " عامة وليس دراسة تفصيلية ، وإلا لقلنا أن الحديث عن الشأن الاقتصادى هو من مهام الوزارات التي تسمى بالمجموعة الاقتصادية . . . وهكذا .

وربما ننظر إلى الشعار المدون أسفل الغلاف من النهاية ملقيا " لقطه " سريعة ، لكنها ذات دلالة على " الوضع الثقافى والفكرى الراهن " فهذا الشعار نقرأ فيه بالعامية : (إيدك في إيدنا . . . نطور تعليم أولادنا) ، وذلك - فيما يبدو - اتساقا مع الشعار الذى رفعه الحزب الوطنى فى مؤتمره الأخير سنة ٢٠٠٧ ، والذى حظى بانتقادات حادة لمجافاته أصول الكتابة والحديث باللغة القومية والوطنية العربية . وإذا كان يمكن فهم بعض الأساليب التي تلجأ إليها التنظيمات السياسية جنبا للأنظار وللجمهور ، فلا يصح هذا بالنسبة لوزارة مهمتها الأساسية تنشئة وتربية أولادنا ، والتي يأتى في مقدمة عناصر هذه التنشئة ، المعرفة الوافية باللغة الوطنية .

ومن المعروف أن المجتمع المصرى مجتمع متدين إلى حد كبير منذ فجر التاريخ ، ولسنا في حاجة إلى التلليل على ذلك ، بغض النظر عن الرضا أو الضيق من هذه الحقيقة ، وبغض النظر عن المنحى الذى تتخذه هذه الظاهرة ، وبالتالي فإن تفكيرنا يصف نفسه بالاستراتيجى ، إذ يتجاهل

هذا البعد يسقط ركنا أساسيا من أركانه ، مما لا يدعو إلى التفاؤل بإمكان توفيقه .

وإذا كان واجبا على من يخطط تخطيطا استراتيجيا للتعليم أن يستقرى جملة الأبعاد الكلية للسياق المجتمعي ، فأى الجوانب يأخذ أى الجوانب يترك ؟ فالأبعاد المجتمعية أكثر من أن تعد وتحصى ، لكن في الوقت الذي رأينا فيه إغفالا لأبعاد جوهرية في الثقافة والفكر والتدين ، نجد بيانات عن عدد الموانئ البحرية وقدرتها الاستيعابية وأطوال الطرق ، وعدد محطات الأتوبيس والقطارات والمطارات ، وما سار على هذا النحو !!

إننا لا نقلل من أهمية هذه الجوانب ، ولكن ، ما نمنا بصدد المسألة التعليمية فمعيار الاختيار لا بد أن يكون هو الأثر المباشر أو القريب . كذلك نعود إلى ما قدمنا به من حيث ضرورة الدقة والأمانة في رصد " الواقع " ، وهو الأمر الذي بعثت الخطة عنه كثيرا في بعض الجوانب ، ونقصد على سبيل المثال ما ورد في ص ٢٤ بخصوص اللامركزية " غير أن الحكومية الحالية تحملت تأسيس مستوى عال من اللامركزية في الخدمات . والحقيقة أن تجربة قطاع التعليم في مجال اللامركزية يمكن أن تصبح تجربة رائدة تهتدى بها القطاعات الحكومية الأخرى عند تطبيق اللامركزية " .

إن هذا النص يظهر آفة بغیضة شهيرة عن حديث المسؤولين من حيث نسبة الفضل دائما إلى المسئول الحالي ، وإهالة التراب على ما تم في عهود سابقة ، وقد سبق لنا أن كتبنا من قبل عن بداية اللامركزية في التعليم منذ توزر الدكتور محمد حسين هيكل لوزارة المعارف عام ١٩٣٨ ، مهما كانت بدائية وبسيطة . فضلا عن هذا ، فأشهد أن الدكتور أحمد جمال الدين ، وزير التربية والتعليم السابق ، كان يلح دائما على هذه

القضية ٠٠. وهكذا ، فما معنى عبارة " الحكومة الحالية ؟ أليس في هذا تزويرا للتاريخ ؟

ونستطيع أن نشير إلى عشرات الأمثلة التي تبين أن ديوان الوزارة كثيرا ما يتدخل في مسائل تخص الإدارة المحلية ، استجابة لوساطات وعلاقات خاصة وقرابية ، وكلنا يذكر ما حدث للطالبة " آلاء " منذ عامين على وجه التقريب لتي نددت بسياسة الرئيس الأمريكي " بوش " فحدث لها إضرار بالغ ، وأصبحت قضيتها قضية رأى عام ، ولم تنته إلا بتدخل رئيس الدولة ، فهل يصل الأمر إلى هذه الدرجة من العجز في اتخاذ القرار السليم في مثل هذا المستوى الذى يتعلق بإجابة طالبة في التعليم ما قبل الجامعى ، بحيث يستدعى تدخل رئيس الدولة !!؟

ونعود إلى مدى الدقة والصدق في رصد أحوال المجتمع المصرى فنجد في الصفحة نفسها إشارة إلى التعديلات الدستورية التي حدثت عام ٢٠٠٥ لنجد القول " تعد التعديلات الأخيرة مؤشرا واضحا على تحرر السياسات ، كما أنها تعكس تحركا إيجابيا نحو إشراك الأحزاب المتعددة في الحياة السياسية " ، فمثل هذا القول " التقريرى " يجافى الحقيقة كلية ، ومع الأسف أيضا أن المقام لا يتسع لمناقشة مدى ما مثلته مثل هذه التعديلات من تغول صارخ على الديمقراطية ، إلا إذا كنا نعتبر رأى الحكومة هو الممثل للحقيقة ، ويكفى أن نذكر بما كتبه - شجبا وتنديدا - العديد من فقهاء القانون الدستورى ، وعلى رأسهم الدكتور يحيى الجمل ، وبما حدث لكل من نعمان جمعة وأيمن نور - بغض النظر عن الرأى الشخصى فى كل منهما - وكيف سُيرت انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية بحيث يكون هناك ضمان مائة بالمائة أن تتم انتخابات رئاسة الجمهورية فى المرة القادمة وفقا لما هو مخطط ومرسوم بغض النظر عن الآراء والمواقف المغايرة .

إن هناك فروقا واضحة بين خطاب التقارير والمذكرات التي تصدرها المكاتب الإعلامية للقطاعات الحكومية حيث يغلب عليها التفخيم والنفخ في الإنجازات والتغاضى عن المشكلات والسلبيات ، وبين التقارير العلمية وخاصة تلك التي تتعلق برسم مستقبل ، من حيث ضرورة الالتزام بالحقائق ، والنظر بعين الاعتبار إلى مختلف زوايا الرؤية والرأى ، أما تزيين الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال ، فهذا لا نقول أنه لا يساعدنا على التقدم فحسب ، بل يدفعنا إلى التراجع ، وربما يدفعنا إلى التشكيك في مدى مصداقية مثل هذه المشروعات !!

وهل يوجد اليوم عاقل يمكن أن يصدق بأن لدينا تعددا حزبيا حقيقيا له دور ملموس في الحياة السياسية ؟ إن الحديث كثير وطويل عن الهياكل الكرتونية المسماة بالأحزاب ، حتى ليبتدر البعض برصد جائزة لمن يمكن أن يعرف كم الأحزاب الموجودة " رسميا " كلها وأسماءها ، كناية عن ضالة شأنها ، والدور الديكوري الذي تقوم به ، وضعف تأثيرها !! حتى تلك الأحزاب التي كانت توصف كثيرا بأنها " كبيرة " ، كشفت وقائع الانتخابات المحلية كيف تم تسييسها عن طريق صفقة مشينة ببعض اللغات من المقاعد ، حتى تبدو العملية كما يصفها تقرير الخطة الاستراتيجية بأنها تشجع على التعددية وتنشيط الحياة السيامية !!

وفى كل الصفحات والفقرات والسطور التي تضمنها هذا الجزء الخاص برصد الأوضاع العامة في المجتمع المصرى ، لا نجد أية إشارة إلى ما يتصل بالعلاقة مع إسرائيل ، وكيف أن الصراع العربى الإسرائيلى استنزف طاقات مصر سنوات طويلة . وحتى لو وافقنا على أن " الصراع " بالنسبة لمصر قد انتهى - ونحن لا نتفق على هذا - فمن المفروض أن يكون هناك ما يمكن تسميته بصراع السلام ، الذى يقوم على سعى أطرافه لامتلاك القوة العلمية والتقنية والمعرفية والتنمية على وجه العموم ، ما

دام " الصراع المسلح " قد أسقط من الحساب ، على أساس ما هو معروف من أن " الصراع الحضارى " والمعرفى أشد خطورة وأكثر أهمية ، فما دلالة هذا الإغفال المخزى لكل ما يتعلق بتبعات العلاقة والموقف من إسرائيل ؟

حتى بالنسبة للصراع المسلح بيننا وبين العدو الإسرائيلى ، نكر التقرير فى الصفحة نفسها " وفى الماضى تعرضت مصر لسنوات طويلة من حكم الاحتلال ، حتى نجحت فى التخلص منه فى بداية الخمسينيات ٠٠ ، فلا إشارة هنا إلى " نوع " الاحتلال الذى شهدته مصر ، وزعم بالتخلص من الاحتلال فى بداية الخمسينيات وإغفال الاحتلال الإسرائيلى الذى (١٩٦٧ - ١٩٨٢) .

ونلمح حرصا عجيبا على تجنب قضية الصراع مع إسرائيل فيما ورد بالصفحة نفسها بالقول بأن الوضع السياسى المتأزم فى منطقة الشرق الأوسط قد أدى إلى حالة عدم الاستقرار ، تجئ العبارة هكذا حتى لا تضطر إلى الإشارة إلى الغزو الأمريكى للعراق والعدوان الإسرائيلى المستمر فى الأراضى الفلسطينية ٠٠ مجرد سطر واحد ، لم يكن ليزيد عدد صفحات التقرير حتى لا يُرد علينا بعدم ضرورة الدخول فى تفاصيل ، وهل استخدام مصطلح " الشرق الأوسط " له دلالاته دون أى نكر لـ " الوطن العربى " !!؟

وتمضى الخطة فى تزيف الواقع لتذكر فى ص ٢٥ أن لمصر مسئوليات سياسية ضرورية تتعدى منطقة الشرق الأوسط (دائما الشرق الأوسط وليس الوطن العربى) وشمال إفريقيا من أهمها ضرورة أن تضطلع مصر بدور قيادى يساعد على تأمين مياه حوض النيل " .

وهنا يطول الحديث أيضا عن التراجع المستمر فى السنوات الأخيرة لدور مصر فى المنطقة ، وأبرز الأمثلة هنا ما يتصل بالدولة التى تشكل

عمقا استراتيجيا لمصر ، السودان ، فقد غرق السودان في حرب مع الجنوب دون ما موقف حاسم لمصر ، دون أن نقصد التورط في الصراع المسلح ، مثلما كان يحدث في عهد ثورة ١٩٥٢ ، بل نؤكد أن المخاصمة الشخصية للقيادة السياسية المصرية ، مع البشير في سنوات حكمه الأولى ، لم تنتبه إلى أن المصالح الاستراتيجية مفروض أن تعلو على ما قد يكون من توترات شخصية ، وأدهى من ذلك وأمر ، أن مصر كانت تفتح نراعيها لاستقبال قيادات التمرد من الجنوب .

وجميل من الخطة بالفعل أنها بسبيل التحدث عن القوة الإعلامية لمصر قبل انتشار تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، تقول " كانت مصر ٠٠٠" لتسجل تراجعاً في هذه القوة - دون أن نقصد صراحة - لكنها لم تتوقف لتشير ولو في سطور قليلة عن السبب الكامن وراء ذلك ، وهو هيمنة الدولة على هذا القطاع ، في الوقت الذي تتبنى فيه سياسة الخصخصة والتوجه الليبرالي ، وأن غياب حرية النقد عن أجهزة الدولة الإعلامية ، والاقتصار على نوعية معينة من المؤيدين ، وإقصاء كل من كان مغايراً ، هو أبرز وأقوى العوامل التي تؤدي إلى تراجع الإعلام في مجتمع من المجتمعات .

إن هذه النظر الموضوعي هو الذي يمكن أن يرشد أجهزة التعليم إلى ما يجب عليها في تربية أبنائنا من حيث تربية النزعة النقدية لديهم وتدريبهم على ممارسة حرية التفكير وموضوعية التعبير ، وما يتطلبه هذا وذلك من تحلي بمجموعة من القيم والاتجاهات المناسبة .

وإذ تشير الخطة في الصفحة نفسها إلى تزايد في إجمالي الناتج المحلي ، ومعدل النمو ، تغفل إغفالا معيباً أن المسألة - كما يعرفها أبسط الناس علماً بمبادئ الاقتصاد - ليست مجرد تزايد وإنما هي في " توزيع " هذا التزايد ، فإذا كان أمامنا عشرة أشخاص - مثلاً - يعملون في التجارة

فيمكن لتسعة منهم أن يكسبوا في العام - مثلا - مليون جنيه ، ويكسب العاشر وحده عشرين مليون ، فهل لو قلنا أن الناتج : ثلاثين مليون ، وبالتالي يكون المتوسط ثلاثة ملايين نكون مصورين للحقيقة ؟ وهل لو كان التسعة قد كسبوا في العام السابق نصف مليون ، بينما العاشر قد كسب في هذا العام السابق مليونين ونصف ، يحق لنا أن نقول أن معدل الزيادة هو ٣٠٠ % للعشرة ويكون هذا مصورا لحقيقة الحال ؟

وإذ تشير الخطة في ص ٢٦ إلى إنتاج مصر من الغاز الطبيعي وتزايد ، نجد أنها لا تجرؤ على نكر الحقيقة المؤلمة التي تم الكشف عنها بارتباط مصر بمد إسرائيل بكميات كبيرة من الغاز لأجل طويلة بسعر متدن ، مضيعين بذلك مئات الملايين التي كان يمكن أن تدخل خزانة الدولة . .

ولا يسع القارئ لما ورد في ص ٢٨ إلا أن يبتسم سخريه حقا من تلك السطور التي تؤكد تزايدا ، ولو كان بطيئا ، في مؤشرات التنمية البشرية ، ونحن نعيش منذ أوائل عام ٢٠٠٨ أزمت خانقة في مختلف السلع الأساسية التي لا يستغنى عن استهلاكها مواطن ، فقيرا كان أو غنيا ، بحيث لا تخلو صحيفة من نكر اعتصامات هنا وإضرابات ومسيرات ومظاهرات هناك ، وطوابير الخبز التي أصبحت فضيحة وطنية تتناولها شاشات الفضائيات ، إلى الدرجة التي أصبح من المعتاد أن نقرأ عن ضحايا هذه الطوابير ، من قنيل أو مصابين .

طبعا يمكن القول أن الخطة كتبت في أواخر عام ٢٠٠٧ ، ولم تكن مثل هذه المشكلات قد ظهرت ، وهنا نقول : وما قيمة " التفكير الاستراتيجي " إذن ؟ إن أهم ميزة لمثل هذا التفكير هي أنه يعين الإنسان على أن يتحسب للمستقبل بما قد يحمله من مشكلات حتى يمكن إحسان

رسم السيناريوهات اللازمة لمواجهتها ، أو على الأقل للتخفيف من وقعها على الأمة .

بل إن هذا يرسم أماننا علامة استفهام كبيرة ، فالخطة مكتوب على غلافها أنها تبدأ من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، لتنتهى في العام ٢٠١١/٢٠١٢ ، وهذا يعنى أن المفروض الانتهاء من وضع الخطة قبل عام ٢٠٠٧ ، لكن الانتهاء منها لم يحدث إلا في أواخر عام ٢٠٠٧ . وربما يقال أيضا أنها ترتبط بالعام الدراسي وليس بالعام الميلادي ، لكن هذا لا ينفي قولنا ، فإذا كان العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يبدأ في سبتمبر ٢٠٠٧ ، إلا أن الاستعداد له في ظل التخطيط مفروض أن يتم قبل تلك بفترة كافية لأن تؤخذ فيها الاستعدادات والاعتمادات المالية ، والكوادر البشرية اللازمة ، وصور وأساليب التقويم والمتابعة .

ولعل هذا يكشف لنا عن وجه آخر معيب في الخطة ، صحيح أنها اختصت بإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ، لكن ، مرة أخرى : ماذا يعنى التفكير الاستراتيجي لإصلاح للتعليم في مجتمع ما ؟ إن الذى لا شك فيه أن التعليم في جملته منظومة متكاملة ، يتم العزل بين عدد من عناصرها لأسباب عملية ، مثلما نقسم التعليم إلى ما قبل الجامعي والجامعي ، ونقسم التعليم ما قبل الجامعي إلى ابتدائي وإعدادي وثانوي . . وهكذا .

لكن في ظل التفكير الاستراتيجي ، فمن المحتم أن يكون الإصلاح بنظرة كلية شاملة متكاملة ، فمادة للتعليم الجامعي تستمد من التعليم السابق ، وبالتالي فلا ينبغي أن ينفرد أهل الرأي والمسؤولون في التعليم ما قبل الجامعي بتصور كيفية إصلاحه ، ولا بد أن يكون ذلك في ضوء الاحتياجات الجامعية بآن يتم تصور الإصلاح في التعليم الجامعي نفسه ، في ضوء ما يكون عليه ما قبله من أوضاع ومشكلات وأنواع وإمكانات .

أما أن يتم تصور إصلاح التعليم قبل الجامعي في جانب ، ويفكر أهل الجامعة في إصلاح التعليم الجامعي في جانب آخر ، فهذا إخلال بمبادئ التفكير الاستراتيجي ، ولا يفيد هنا القول بأن من يقومون برسم تصور إصلاح التعليم قبل الجامعي هم جامعيون ، ذلك أن معظمهم من كليات بعينها هي كليات التربية ، وما كليات التربية إلا جزء واحد من أجزاء متعددة في التعليم الجامعي .

وفضلا عن هذا ، فهناك التعليم الديني المتمثل في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر بفروعها ، فقد ورثنا مع الأسف الشديد هذه الثنائية بين التعليم المدني والتعليم الديني منذ قيام نظام التعليم الحديث في مصر في عهد محمد علي ، على النمط الغربي الحديث . إن هذا التعليم الديني له إدارته المستقلة وميزانيته ورجاله ومناهجه ، لكنه يظل جزءا من الوطن ، لا ينبغي أن يكون التجاور مع التعليم المدني مجرد تشارك في العيش على أرض مصر ، بل لابد من بحث صور وأوجه التنسيق والتكامل ، خاصة وأن الأزهر لم يعد قاصرا في مهمته على إعداد دعاة وعلماء شريعة وفقه ولغة ، بل أصبح يعد كوادر مدنية حديثة في الطب والهندسة والزراعة والتجارة ، والصيدلة وغيرها ، مما يقتضى إعدادا سابقا يتسق وهذه التخصصات ، ويتشابه بالتالي مع ما يتم في مؤسسات التعليم المدني ، وخاصة على المستوى الجامعي .

ونعود مرة أخرى إلى التفكير والإلحاح - دون ملل - على طبيعة التفكير الاستراتيجي ، فنحن هنا نخطط لمصر ومستقبلها ، ونعد المواطنين المصريين لمواجهة الحاضر والمستقبل ، وبالتالي ، فمهما اختلفت أهداف التعليم الديني عن المدني ، ومهما تعددت المسؤوليات المالية والإدارية ، لكن كل هذا وما سار على دربه لا ينبغي أن ينسينا أبدا أن التخطيط لمستقل وطن يقتضى العمل وفق هذا النهج الذي نراه - على سبيل المثال

- في الفرقة الموسيقية ، حيث تتعدد الآلات ويتنوع العازفون ، لكن لا بد من وجود " هارموني " ٠٠٠انسجام ٠٠٠اتساق ٠٠٠توافق ، إلى غير هذا وذلك من مصطلحات كلها تستهدف التكامل ، حيث أن المنتج لا بد وأن يكون واحدا .

فإذا ما انتقلنا إلى تحليل الوضع للراهن لقطاع التعليم ، حيث ينص عنوان الفصل الثاني على هذا ، يفاجئنا العنوان بالتحديد الزمني لهذا الوضع بأنه من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ ، ولا ندرى حقيقة ما للحكمة وراء هذا التحديد ، وعلى أي أساس تم ؟ وهل يتفق هذا للتحديد مع كلمة " الراهن " !!؟

وهنا يقابلنا اضطراب مفاهيمي ، يتبدى في تسمية مراحل التعليم قبل الجامعي ، فمن المعروف أن القانون الأساسي للتعليم الصادر عام ١٩٨١ ينص على ضم كلا للتعليمين الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة أطلق عليها اسم " التعليم الأساسي " ، ومع ذلك ، فأحيانا ما نجد الخطة تنص على أن التعليم قبل الجامعي ينقسم إلى ثلاث مراحل : لبتدائي وإعدادي وثانوي ، وبعدها بسطر واحد نتحدث عن التعليم الأساسي ، علما بأن وزارة التربية كثيرا ما تتجاهل هذا للمصطلح الثاني ، على الرغم من نص القانون عليه !

ويتجلى ضعف الذاكرة التعليمية - مما سبق أن أوضحنا خطورته ومظاهره في مناسبة سابقة - عندما نقول الخطة أن التعليم الابتدائي صار إجباريا منذ ثلاثينيات القرن الماضي ، وهو أمر غير دقيق ، فمنذ صدور ١٩٢٣ وقد عرفت مصر ما كان يسمى " بالتعليم الإلزامي " وهو المصطلح المقابل لما نسميه حاليا " الإجباري " ، ودون الدخول في تفاصيل ، فقد كان التعليم الابتدائي مسارا مختلفا عن الإلزامي ، حتى تم للتوحيد بين الإثنيين

في عهد وزارة الوفد في العهد الملكي ، عندما كان الدكتور طه حسين
وزيرا للمعارف (التربية والتعليم) عام ١٩٥١ .
وتبرز لنا صورة من صور النفاق التي تتناقض تماما مع أصول
التفكير الاستراتيجي ، عندما تصدمننا عبارة تُرجع فيها الخطة في ص ٣٣
النظر إلى التعليم باعتباره المشروع القومي الأول في مصر منذ أوائل
التسعينيات ، ذلك أن حقائق التاريخ تشير إلى أن هذا بالضبط هو ما حدث
في دولة محمد علي منذ عام ١٨٠٥ ، وإن لم ينص على نفس المصطلح ،
وكذلك يؤكد على هذا المعنى الخطاب الأساسي لمعظم زعماء النهضة في
مصر كما نراه لدى مصطفى كامل والشيخ محمد عبده وأحمد لطفى السيد
وطه حسين وغيرهم كثيرون ، فلماذا نسقط كل هؤلاء من الذاكرة ليظل
رئيس الدولة الحالي هو المبتكر لهذا المنحى ؟

الجودة في التعليم وحكايتها*

كانها ماسورة ضخمة كانت مسدودة ، ويترام الماء دخلها ، حتى
انفتحت فجأة ، فإذا بها تتدفق بسرعة وغزارة جطت منها قوة جارفة لا
سبيل إلى إيقافها ، وتجرف أمامها كل ما يقابلها .

إنها الجودة في التعليم ، فمنذ سنوات قليلة ، تعقد مؤتمرات في دوائر
تخصصية مختلفة ، لكنها جميعا ، تكور حول الجودة ، وتصدر مجلات
ودوريات علمية متخصصة في العلوم التربوية ، لا بد أن تجد فيها بحثا
وأكثر عن الجودة ، وتذهب إلى الناشر سائلا عن كتب جديدة عن التعليم
ومشكلاته ، والتربية وقضاياها ، فإذا بك تجد عددا لا بأس به ، لكنها أيضا
تتناول القضية نفسها ، وكأن عالم التربية والتعليم قد فرغ من كل قضاياها
وهوميه ومشكلاته ، ولم يبق أمامه إلا الجودة . ، فما هي حكاية هذه
الجودة التي يمطرنا به منظمو المؤتمرات وناشرو الكتب ، ومحاررو
الدوريات العلمية المتخصصة ، وعاقدو الندوات العلمية كل يوم ، وكأنك
أصبحت تخشى أن تفتح صنبور المياه ، فتتزل منه ، بدلا من قطرات ماء
، أحاديث عن الجودة !؟

ما من إنسان منا إلا ورد ، في بعض المواقف ، تلك المقولة
الشهيرة " الكمال لله وحده " ، عندما يستبد الطموح بالإنسان نحو الوصول
إلى هدف يتجاوز قدراته وإمكاناته مريدا بذلك أن يطو شأنه ويتحسّن
أوضاعه ، وتُحل مشكلاته ، فيكون خطأ هنا ونقص هناك ، وأن الإنسان
مهما سعى وجرى ووصل الليل بالنهار جهدا وكدا ، وعرقا ودما ،
فسوف يظل نون درجة *

* جريدة نهضة مصر في يومي ١١ ، و ١٨ / ٧ / ٢٠٠٨

الكمال " التي يتفرد بها الله سبحانه وحده لسبب بسيط ، وهو أن " المخلوق " يستحيل أن يصل إلى مستوى " الخالق " ، كما ونوعا .

وعلى الرغم من حقيقة هذا " النقص " التي تفرض نفسها على الإنسان ، فإنه ظل - وسوف يظل - طوال حياته في سعي دعوب ، وجهد موصول ، وشوق دائم نحو الكمال ، دون أن يعنى هذا أنه سوف يصل إليه بالفعل ، وإنما يكون الاتجاه المستمر لجهده وسعيه هو ألا يمر يوم إلا ويخطو خطوة على طريق الاقتراب منه .

وفى سعى الفيلسوف الفرنسى المعروف " ديكارت " إلى البرهنة على وجود الله ، استند إلى احتلال حقيقة " الكمال " عقل الإنسان ووعيه في مختلف العصور ، وفى مختلف البقاع ، واستنتج منها أن هذه الفكرة لا يمكن أن يكون الإنسان مصدرها لأن التجربة اليومية تثبت له دائما أن دونه والكمال أشواط وأشواط لا يستطيع عقله حتى أن يدرك مداها ، ومن ثم فإن مصدرها لا بد أن يكون قوة أخرى مغايرة تماما ، قوة تتمتع بالفعل بالكمال ، وتكون هذه القوة هي الله عز وجل ، ومن هنا تأتي برهنته على وجود الله .

ولما كان هذا " الكمال " هو " سدرة المنتهى التي يسعى إليها الإنسان طوال التاريخ البشرى ، كان من المنطقى أن يكون التساؤل الملح هو :
ما الطريق إل بلوغ أقصى ما يمكن الوصول إليه من سعى نحو الاقتراب من الكمال ؟

هنا تعددت السبل في التفكير ، وتوعدت مداخل التفكير ، وما مشروعات النهضة الفكرية ، وأحلام التقدم المتبديّة في " اليوتيبات " والمدن الفاضلة ، التي اجتهد فيها معظم ، إن لم يكن كل كبار الفلاسفة والمفكرين والعلماء والمصلحين ، عبر ما مر من تطور بشرى ، الله وحده

أعلم بطوله ومداه ، لكن أشهر سبيل استقطب الاهتمام الأكبر ، وأبرز مدخل حظى بالتفكير والبحث والتقصي ، هو " التعليم " .

لكن التعليم في حد ذاته ليس عصا سحرية تحيل التراب ذهباً ، أو مصباح علاء الدين ، المحقق في التو واللحظة أقصى ما يحلم به الإنسان ، ذلك أن الأمر يتوقف دائماً على " نوعية " التعليم للقائم أو المقترح ومستواه ، فالسحر والشعوذة والسرقاة والنصب والعُهر ، على سبيل المثال ٠٠٠ كلها ، وما سار على طريقها ، هي أمور مما " يُتَعَلَّم " ، ومن هنا فإن كان التعليم في مجالها خيراً ، كانت النتائج خيراً ، وإن كان شراً ، كانت النتائج بدورها شراً ، ومن هنا صدق المثل القائل ، إنك لا يمكن أن تحصد من زرع الشوك عنبا !!

ومن هنا فقد كرس العديد من المفكرين سعيهم في كيفية النهوض بالتعليم ، سعياً نحو النهوض بالمجتمع وجعل حياة الإنسان أكثر أمناً وسعادة .

وأقدم مشروع للنهوض بالتعليم وإصلاحه والارتفاع بنوعيته كان ذلك العمل للفكرى التاريخى الكبير (الجمهورية) الذى وضعه فيلسوف اليونان الشهير أفلاطون ٠٠٠

أدرك أفلاطون بثاقب فكره وعمق وعيه أن ما كان مجتمعه الأثينى القديم يعانيه من علل وأوجاع جعلته ينهزم أم المجتمع المناص : الإسبرطى ، إنما مرجعه إلى تننى " نوعية " التعليم القائم ، ومن ثم فإن السبيل لإقالة هذا المجتمع من كبوته لا يكون إلا بتحسين التعليم ورفع مستواه والنهوض بنوعيته .

كان أفلاطون يرى أن لا سعادة للمجتمع إلا بتوافر " العدل " في تركيبته الطبقيّة ونظام حكمه ، وما يجرى بين الناس من علاقات ، معتبراً أن العدل هو القيمة المركزية لكل القيم الفاضلة التي يرنو الإنسان ببصره

إليها حتى يصير يومه أفضل من أمسه ، ويصبح غده أروع من يومه ،
دعوبا على السعى نحو الأحسن ونحو الأفضل .

لم يذكر أفلاطون ، ولا ديكارت ، وغيرهما من كبار الفلاسفة
والمفكرين مصطلح " جودة التعليم " ، لكن كل سبيل اجتهدوا في الوصول
إليه سعيا نحو النهوض بالمجتمع عن طريق الارتفاع بمستوى التعليم
ونوعيته ، كان منصبا في حقيقة أمره على " الجودة " ، ولكل عصر
مصطلحاته ومفاهيمه وصياغاته اللفظية ، التي قد تختلف ، وتبدو مباينة ،
لكن التأمل جيدا في مضامينها ومحتواها يمكن أن يدرك بسهولة أنها هي
القضية نفسها التي فرضت نفسها في عصرنا الحالي عن " الجودة " .

هل نقصد بذلك ألا جديد تحت الشمس ؟

كلا ، فالتغير سنة من سنن الله في خلقه ، سواء في عالم الإنسان أو
في عالم الطبيعة ، فالعدل الاجتماعي ، على سبيل المثال ، هو قيمة
إنسانية بدأت منذ أيام الإنسان الأول ، وآية ذلك أننا نتذكر جيدا كيف تقدم
ابنا آدم إلى ربهما بقربان فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ، فسولت
له نفسه - هذا الذي لم يتقبل منه - قتل أخيه توهما منه أن ما حدث يحمل
ظلما ، مع أن الله يستحيل عليه أن يظلم أحدا ، حتى وإن بدا لنا في ظاهر
الأمر وجود شبهة ظلم ، فلا بد أن هناك حكمة لله من ذلك ، لا تدركها
عقولنا .

فكم من ملايين من السنين ، الله أعلم بمداها ، مرت على هذه
الواقعة ، ولا يكف الإنسان عن السعى نحو العدل ؟

لكن التطور الذي يحدث ، يحدث في المضامين وفي المظاهر المتعددة
، وسبل التطبيق ، ومناهج التفكير ، والآثار المترتبة ، والأشكال الحاوية ،
والمداخل الموصلة ، وصور القياس والضبط . . . وهكذا .

وقد يدهش البعض عندما نشير إلى آيات في القرآن الكريم دعوة إلى الجودة ، وسعيا نحوها ، لا بافتعال تفسير ، ولا لى لئزاع النصوص ، وإنما وعيا بالمعاني الحقيقية ، وفهما للدلالات الفعلية ، وإن لم نجد المفردة اللغوية نفسها بحروفها المعروفة ، لكن الثراء المعروف للغة العربية يجعلنا نوقن بأن المعنى الواحد يمكن أن تعبر عنه ألفاظ متعددة .

ففى الآفة ١٢١ من سورة البقرة نقرأ قول المولى عز وجل (الذين آتيناها الكتاب يتلونه حق تلاوته) ، فما معنى " حق تلاوته " ؟ إن المعنى المتضمن يشير إلى أن المسألة ليست مجرد مرور العين على كلمات الكتاب وحروفها والتعرف عليها ، وإنما يصبح المطلوب هو تدبر معانيها وتفهم مقاصدها والوعى بما تحمله من دلالات ، وإن لم تكن هذه هى " القراءة الجيدة " فماذا تكون ؟

ويقول المولى عز وجل فى الآفة ١٠٢ من سورة آل عمران (اتقوا الله حق تقاته) ، فللتقوى شروط ومواصفات وللتقوى أسس ومبادئ وأركان ، لابد من توافرها حتى تكون فعالة وحقيقية ، وهى ما عبرت عنه الآفة القرآنية بـ " حق التقوى " أى التقوى للفعالة ، بعيدا عن المظاهر السطحية والرسوم الشكلية . إنها التقوى " الجيدة " بمصطلحات العصر ، بل والأكثر من جيدة .

وكثيرة هى آيات القرآن الكريم التى وردت فيها صفة " حسن " و " أحسن " ، وهذه المفردة اللغوية تعبير صريح ونديق عن الجيد من الأعمال والجيد من الأفعال ، ولنتأمل فقط مثالا نشير إليه الآفة ١٢١ من سورة التوبة (ليجزيهم الله أحسن ما عملوا) و الآفة السابعة من سورة هود (ليلبوكم أكم أحسن عملا) ، وفى الآفة ٣٤ فى سورة فصلت (ادفع بالتى هى أحسن) ، وفى الآفة ١٨ من سورة الروم (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) .

وعندما يؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الله يحب إذا عمل أحد منا عملا أن يتقنه ، فإن " الإتيقان " هو صورة من صور الجودة ، وشكل من أشكالها ، وكذلك إخباره لنا أن الله قد كتب على نفسه " الإحسان " ومن ثم ، فحتى عندما يهم أحد منا بنبح نبيحة فلا بد أن " يحد " السكين ، حتى تعلو درجة جودتها فتقوم بعملية الذبح على أحسن ما يكون ، حيث أن في هذا راحة للنبيحة !!

وعندما أمر المولى عز وجل الملائكة أن تسجد لأدم فإنما كان ذلك إعلانا بأن " الإنسان " هو " أجود " المخلوقات ، حيث عبر عن هذا بآيات مختلفة ، منها قوله مخاطبا الإنسان في سورة الانشقاق (الذى خلقك فسواك فعدلك) ، وقوله في سورة التين ، الآية الرابعة (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) ، إلى درجة أنه هو وحده الذى اختصه الخالق بأن يكون خليفته على الأرض ، ومن ثم فإن القيام بمقتضيات " الخلافة " أن يسعى دائما نحو الأفضل والأحسن والأجود .

وبدا أن حسن قيام الإنسان بواجب الخلافة قد اقتضى أن يتدبر جيدا ما أشارت إليه سورة البقرة في القرآن الكريم من أن الله قد علم آدم الأسماء كلها ، فقد أكد بعض المفسرين أن المراد بالأسماء هنا ليس ما نعرفه من تسمية هذا باسم ، وذاك باسم آخر ، كما نقول شجرة ، وحجر ، وإنسان ، إلخ ، وإنما المقصود أن الله عز وجل وهب الإنسان " أدوات المعرفة " أو قل : القدرة على المعرفة ، والتي ينطور مستواها ونوعها بحيث تكون هي أداته السحرية العجيبة التي تفتح له ما انغلق من أبواب ، وما غمض من أمور ، ومن ثم فإذا كانت جودة الإنسان في عصور ماضية قد تبنت في قوة العضلات ، وفي عصور أخرى في البلاغة والبيان ، فإنها في عصرنا الحاضر قد تبنت في " كم " و " نوع " المعرفة القادرة على أن تقفز بالإنسان في وثبات ضخمة إلى أمام .

وهكذا كان الإنسان ، وسوف يظل إلى ما شاء الله : ساعيا نحو
الأحسن . . نحو الأكثر جودة ، فبهذا يكون يومه أفضل من أمسه ، ويكون
غده أفضل من يومه .

وعزز من هذا ، اشتداد حدة الصراع الكبير بين إيديولوجيتين كبيرتين
، صراعا على مستوى العالم كله ، بعد الحرب العالمية الثانية بصفة
خاصة : الرأسمالية ، والماركسية .

وبحكم التركيبة الخاصة للمجتمع الأمريكى التى تجعل من أفرادها
يركزون على القوة الخاصة وضرورة الغلبة والانهيار بمظاهر القوة
المادية ، اتجه الجميع في سباق محموم لتعظيم العائد من كل شئ ، فكل
الجهود لا بد أن تتركز في " توليد " الربح ، ومضاعفته وتضخيمه ، وكان
الطريق إلى ذلك البحث عن كل ما يجنب " العميل " . . الزبون ، فيكون
جهد مذهل لتحسين السلع حتى تجذب أكبر عدد من الناس ، وتضخ إلى
جيب المنتج أضخم قدر من المال ، فكان السعى إلى ضرورة توفير
مواصفات الجودة في السلعة وفي الخدمة .

ولما ظهرت آيات النجاح المذهل على نطاق الإنتاج المادى ، كان
لا بد من التفكير في إمكانية تطبيق هذا على عالم الإنسان نفسه ، في تعليمه
وتعلمه ، على سبيل المثال ، فكان اقتحام الاهتمام بالجودة في المجال
الاقتصادى لمجال بناء الإنسان .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم على وجه التقريب
في عصرنا الحاضر ، كان من الطبيعية أن تفرض بعض التوجهات فيها
العالم أجمع ، وخاصة الدول النامية ، التى منها بطبيعة الحال الدول
العربية ، وفى القلب منها مصر ، فأخذ الجميع ، وكأنهم " كورس " في
معزوفة ضخمة يرددون وراء المايسترو ، كل ما يشير به في سيمفونية "
الجودة " !!

ومنذ أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين ، وحتى أوائل الخمسينيات ، احتدمت معركة فكرية كبرى بين قطبي الفكر التربوي في مصر والوطن العربي : طه حسين ، وإسماعيل القباني حول ما عرف وقتها بسياسة " الكم " أو " الكيف " . فها هنا اقتربت المصطلحات بالفعل مما نعرفه اليوم بالجودة

كان الفكر الاشتراكي قد بدأ يغزو كثيرا من دول العالم التي كانت قد عانت الكثير من الظلم الاجتماعي والقهر السياسي ، فأخذ هذا الفكر يبشر بالعدل ويحارب التمييز والانحياز الطبقي الذي كان من مظاهره في التعليم استئثار الأرسقراطية الاجتماعية بحق التعليم ، وتنبه البعض من رافعي راية الديمقراطية إلى أن تحقيق المثل الديمقراطية لن يؤتى أكله إلا بتعليم الناس ، حتى يحسنوا اختيار ممثليهم في المجالس النيابية ، وحتى يتفهموا ما صنع ويتخذ من قرارات ويميزوا بين الصالح والطالح منها .

من هنا كان إلحاح طه حسين على ضرورة العمل بكل الوسائل لإتاحة فرص التعليم أمام الجماهير ، من غير ما عوائق تجئ من أبواب الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو العرقي أو المذهبي أو الديني أو غير هذا وذلك من سبل التفرقة بين الناس والتمايز بين خلق الله .

لكن ، ما القول في القضية الخاصة بشروط التعليم الجيد والتعلم المتقن ؟ تنبه طه حسين إلى أن هذا يستغرق وقتا طويلا ، وتكاليف باهظة ، ونحن أمام " نيران " مشتعلة . . . نيران الأمية التي تفتك ببناء الوطن ، الفقير في موارده ، ومن ثم فلا ضرورة للتقيد بهذه الشروط ، وأطلق مقولته الشهيرة " التعليم كالماء والهواء " ، ولم يكن الرجل يدرك أن يوما سوف يأتينا يتخلل فيه التلوث كلا من الماء والهواء ، فإذا بهما ، وهما شريانا الحياة ، يصبحان سببا أساسيا في فقدها !! . .

وكان القباني ، على العكس من ذلك ينادى بأن تعليم عشرة تعليما جيدا إنما يخدم المجتمع أفضل من تعليم مائة تعليما يفقد شروط " الكيف " ، أى الجودة .

كان طه حسين رجلا سياسيا ، ومفكرا ليبراليا ، فنظر إلى " الكم " ، بينما كان القباني أستاذا متخصصا في العلوم التربوية ، ينظر بعين الخبير الحريص إلى مساحة الفصل ومدى مناسبتها لعدد التلاميذ ، وطريقة التعليم ومدى فاعليتها ، والأنشطة المرتبطة ومدى توافرها ، والكتاب المدرسى ومدى وفائه بالشروط الأساسية للكتاب الفعال ، والمنهج المدرسى ، وقدرته على تصنيف المعرفة وتدرجها ، والامتحانات ومدى قدرتها على القياس الصحيح لمحصلة التعليم والتعلم . . . وهكذا .

ومن هنا فقد اعتُبر طه حسين رجل الجماهير وحبیب الشعب ، الحريص على مصالحه ، أما القباني فقد نُظر إليه باعتباره معبرا عن الطبقة البورجوازية والأرستقراطية المستغلة التي تريد أن تحتكر المعرفة ! وإننى أنكر بهذه المناسبة ، مناقشة دارت في أوائل السبعينيات بينى وبين الراحل الدكتور لويس عوض في مكتبه بجريدة الأهرام حول هذه القضية ، حيث كان متشعبا لاتجاه الكم لدى طه حسين ، فقال صراحة أن العلوم التربوية والنفسية التي تضع الشروط الواجب توافرها في العملية التعليمية حتى تتوافر لها مواصفات الجودة والتميز والإتقان بأنها " ترفيه " بأشبهه " بالجاتوه " الذى يقدم لشعب لا يجد رغيف خبز !!

وكان هذا تصورا " ديماجوجيا " للقضية !!

وشهدت الساحة الثقافية في مصر تحركا محموما نحو كثرة الإنتاج ، حتى ارتفع شعار يقول " كتاب كل ست ساعات " ، على سبيل المثال ، وشهدنا ما عرف بفرق التلفزيون المسرحية لتضخ كل يوم أو كل أسبوع مسرحية جديدة وأى تمثيل ؟ دون أن يقف أحد ليتساءل : أى كتاب ؟ وأى

موضوعات ؟ فلقد اعتبروا ذلك وكأنه " تمييز " ، وسعى لجعل الثقافة حكرا على الصفوة وحدها . كان الوعي منحازا في تعصب غير عاقل ، إذ لم يكن هناك مانع في أن تنتشر دائرة الانتفاع والإنتاج ، مع مراعاة شروط ومواصفات السلعة والخدمة المقدمة . .

ولقد سارت ثورة يوليو على طريق التوسع الكمي ، بغض النظر عن مدى توافر شروط التعليم الجيد توهُما بأن هذا يتفق مع مطالب الشعب واحتياجات الوطن ، فماذا حدث ؟

تكدست الفصول والمدارس ، وتوارت المساحات الخالية والخضراء وغرف الأنشطة ، وتعددت فترات الدراسة في المدرسة الواحدة ، فإذا بتدن متوال للخدمة التعليمية ، مما جعل التلاميذ تهجر المدرسة تدريجيا وتبحث عن الخدمة التعليمية في المنازل والمراكز ، وتدفع في سبيل ذلك الملايين من الجنيهات ، فتتهار المجانية في واقع التعليم وإن بقيت حبرا ونصوصا على الورق ، وأصبح التعليم الآن مما يحظى به نورو السلطة والمال !!

وتمر السنون والأعوام ، فإذا بالعالم كله يتنادى إلى أن التعليم - أي تعليم - يمكن أن يكون ضرره أفدح من عدمه ، وأنه قد أصبح يكلف تكاليف باهظة بحيث يتحتم علينا أن نحسب المسألة حسابا غاية في الدقة ، فلا يضيع قرش واحد هباء منثورا ، بل لا بد أن يأتي القرش على الأقل بمثله أو أكثر ، ولن يتحقق هذا إلا بالارتقاء بجودة التعليم ، ولن يتم هذا إلا بدراسة متأنية علمية رصينة لمعنى الجودة ، وشروطها ومعاييرها وتنظيمها وتطبيقها وقياسها وإدارتها ومؤشراتها وحساباتها المالية والإدارية والزمينية والمادية ، وكيفية تحقيقها للرشد الاقتصادي المنشود ، فتشير إلى ما يمكن بذله من أقل إنفاق يمكن أن يجلب أعلى عائد ، بشروط توفر الجودة النوعية .

لكن السؤال الملح حقا هو كيفية تناولنا لمثل هذه الأمور ، والسيئات المجتمعية المحيطة ، والمفاهيم السائدة ، والكوادر المتخصصة المخلصة ، وما يسود بين كل هؤلاء من علاقات ، وما يحرك هذا وذاك من دوافع ومصالح .

إن الخبرة الماضية لنا في الاستفادة من دعوات العصر المتقدمة لم تكن لتبشر دائما بأحسن النتائج ، فنحن نبدأ كثيرا بانديفاع متحمس ، ثم إذا بهذا الحماس يخبو شيئا فشيئا ، وإذا بمن يقودون هذا العمل أو ذلك تدخل في اختيارهم مقاييس تتلبس بالشخصنة والمنفعة ، وينتهي الأمر إلى فشل أو في أحسن تقدير تدن في النتائج .

ومن هنا فليس لنا إلا أن ندعو الله عز وجل ألا تتحقق هذه المخاوف ، لنجود التعليم ، لنجود الأداء ، فيتميز عطاءنا التربوي والتعليمي بالجودة ، فيجود علينا الوطن بالرفاهية .

بعد أن أصبحت وزارة لتربية المقهورين ، والتعليم المزور ..

كن شجاعا يا رجل ،، واستقل * !!

كان بين زملائنا في سالف الأزمان شخص ، تهتز الدنيا من حوله و " تضرب تقلب " ، كما يقولون ، دون أن يهتز له " رمش " أو طرف ، بينما نحن نغلى ونرغى ونزيد ، من هنا فقد كنا نقول أن " على قلبه مراوح " ، ويبدو أن هذا الوصف قد أصبح ضيقا للغاية بالنسبة " لمقاس " وزير التربية ، الدكتور يسرى الجمل ، بحيث لا يصح أن نكتفى بتصعيد التشبيه فنقول " على قلبه مكيف أو ثلاجة " ، وإنما " على قلبه (ديب فريز) " ، ذلك أن النيران قد اشتعلت في بيوت ما يقرب من ثمانمائة ألف طالب في الثانوية ، كل منهم في أسرة متوسط أفرادها خمسة ، أى يكتوى بهذه النيران أربعة مليون مصرى !

ومع ذلك فالوزير الهمام هادئ البال ، مرتاح خاطر ، وعندما سألوه عن هذا الهدوء " القاتل " ، يرد بأن ذلك ضرورى حتى يتخذ القرارات الصائبة ، مما يجعلنا نضحك من منطلق " شر البلية ما يضحك " ونتساءل : إذا كان التعليم في عهد سيادته يواصل الهبوط والتردى المذهل ، حيث أن سيادته " يفكر ويفكر ، ثم أخذ يفكر ويفكر " على رأى الراحل عبد المنعم مدبولى ، وهو هادئ البال ، ترى إلى أى منحدر كان يمكن أن يصل إليه التعليم أكثر من ذلك ؟

على أية حال ، فنحن لا ينبغي أن نوغل فيما يمكن أن نظلم به الرجل ، ونعترف بادئ ذى بدء :

أولا - أنه مجرد " ترس " في آلة ضخمة ، (النظام القائم) ، بليت

* جريدة المستور فى ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٨

أجزاءها وصدأت ، وتدور بغير طائل بحيث تسمع ضجيجا ولا ترى طحنا ، فضلا عن كم من الفساد والعفن لم يصل إليه نظام سابق في تاريخ مصر الحديث ، على الأقل ، منذ انتهاء عهد محمد علي .

ثانيا - أن حال التعليم اليوم لا يمكن بأى مقياس من مقاييس العدل التربوي أن نرجعه إلى مدة توزر صاحبنا الهمام ، البالغة حوالى ثلاث سنوات ، وإنما هي نتيجة تراكم سلبيات وأوجه قصور تجمعت عبر عديد من السنوات الماضية .

ومع ذلك ، تظل المسؤولية الأخلاقية والتربوية والاجتماعية واقعة على عاتق صاحبنا ما دام قائما بالأمر ، لأن المنطق العقلاني يقول : إذا وجدت أن وضعنا قد بلغ هذه الدرجة من السوء نتيجة ما فعله سابقوك ، وحاولت مدة ثلاث سنوات الإصلاح ، و " النقلة النوعية " ، فإذا بالأمر يصبح " نقلة هبابية " أو " زفتاوية " ، أيا ما سئلت من أوصاف تنتمي إلى هذه العائلة العبثية الشيطانية .

إن ما شهدناه من أحداث تتصل بالثانوية العامة هذا العام يعلن بكل الأسف والأسى أن خط دفاعنا المجتمعي الكبير يتداعى وينهار أمام أعيننا ونحن نكتفى بالثرثرة والحكى حوله ومصمصة الشفاه !

وبدون إرهاب القارئ في الظروف والعوامل المؤثرة وراء تضخم الاهتمام الشعبي الهائل بالثانوية العامة إلى هذه الدرجة المرضية ، فقد أصبحت البيوت المصرية كلها تنتظر إليها وكأنها ، وفق تعبير الإمام أبو حامد الغزالي " فيصل التفرقة بين الكفر والزندقة " ، فهي الباب الحاسم الذى إما يفتح على طريق فسيح منير نحو مواصلة التعليم الجامعي ، حتى تكتمل مقومات " البرستيج " للأبناء ، والمستقبل ، وإما أن يفتح على طريق آخر فيه ما يوده كل أب ولم لأبنائهم ، وإما يحر من هذا وما يرتبط به .

ومن أجل هذا كله وما يقع في دائرته ، تصورنا أن الدولة تحرص أشد ما يكون الحرص على أن يأخذ كل مواطن حقه بالعدل والمساواة والتكافؤ ، مما يقتضى إجراءات وخطوات متعددة ، غاية في الموضوعية ، غاية في الالتزام ، صارمة القواعد ، فولانية السرية . ومرة أخرى ، لأن كل هذا يتصل بثمانمائة ألف شاب من خيرة أبناء الأمة ، وتقف وراءهم قلوب أربعة مليون نسمة على الأقل ، هم أهلهم من الدرجة الأولى ، فضلا عن مثلهم ، أيضا من الأصدقاء والأقارب الذين ينفعلون بما يتصل بالمسكين أو المسكينة التي كتب عليه أو كتب عليها أن تخوض غمار حرب الثانوية العامة !!

ثم إذا " بالقارة " تفاجئنا ، وما أدراك بالقارة (يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ (٤) وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ (٥) فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ (٦) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ (٧) وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ (٨) فَأَمَّهُ هَآوِيَةٌ (٩) وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ (١٠) نَارَ حَامِيَةٍ (١١)) . . .

أما القارة المقصودة هنا فهي هذا التسرب المخجل لأسئلة الامتحانات، مما كشف عن " خروق " واسعة في الثوب الذي ظللنا سنوات نتصور أنه " أبيض " وعلى درجة عالية من النقاء والطهر !! وإذا بحادثة تجر حادثة ، والمصيبة تكشف عن أخرى ، فانكشف الغطاء عن النظام كله ، فالذين يسرقون ويغشون ويخونون ويطعنون المستقبل هم ما درجنا على تسميتهم " بعلية القوم " أو " كبارهم " ، وهو الوصف الذي لا يستحقوه ، وإنما يستحقون أن نصفهم بأنهم " أسافل القوم " أو صغارهم ، فالثروة ، والمركز لم يعودا معيار العلو والهبوط ، وإنما لايد من العودة إلى المعيار الإلهي في معايرة أقدار الناس والذي يجمله تلك العبارة المذهلة في معانيها ، المجمعة لأعلى وأعظم القيم " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " ، فهل يكون الأتقى عند الله مختلفا في معايرره بالنسبة للأعلى عندنا ليصبح هو اللص ،

وهو الغشاش ، وهو المزور ، وهو الدساس ، وهو الذى يخون وطنه ،
ويسرق مستقبل أبنائه ، وهو الذى يطعن آخر ما تصورناه حصنا للعدل
والمساواة !!؟

وتتعدد مظاهر الفساد في التعليم ، والتي تتصاغر أمامها مظاهر كنا قد
جمعناها في كتاب لنا صدر منذ شهرين بعنوان (الفساد في التعليم) ، ذلك
أن درجة تشاؤمنا لم تكن تصل إلى ما أصبح حقيقة بشعة تصفع أعيننا ،
وتلطم خدودنا ، وكيف لنا ، وقد رأينا :

أبناء مسئولين كبار يتظاهرون بأنهم مرضى فيدخلون مستشفى ، حتى
تعد لهم لجنة خاصة ، فيكون السبيل ميسرا للغش والتواطؤ ، ويكشف عن
الأمر " صدفة " أن يكون ستة من ثمانية دخلوا مستشفى مغاغة ، يشكون
من الزائدة الدودية !!

وتوالى ظاهرة الميكروفونات التي تملأ الإجابات إلى التلاميذ داخل
اللجان ، علما بأن أول مرة سمعنا عنها ، كان في عهد وزارة فتحى سرور
للتعليم في الشرقية عام ١٩٨٧ ، أى أن الظاهر ، مستمرة منذ واحد
وعشرين عاما !!

ويعلن بشير حسن ، الصحفي بالأهرام ، ورئيس تحرير برنامج
تسعون دقيقة بقناة المحور ، أن أسئلة امتحانات قد وصلته بالفاكس ، قبل
بدء امتحاناتها ، مما دعاه إلى أن يقدم بلاغا بذلك إلى النائب العام ، حتى
يحقق في القضية .

ويعلن أحد أولياء الأمور على شاشة التلفزيون في برنامج العاشرة
مساء ، جهارا نهارا ، وبكل صراحة ، أنه قد اشترى أوراق الامتحان
لابنته في العام الماضى ، ثم يتم التعقيب على هذا بأن مسألة التسرب ،
قائمة منذ ثلاث سنوات ، والعام الحالى هو الرابع ، وما جعل المسألة
تتكشف في العام الحالى ، أن الأسئلة من قبل كانت تصل إلى بيوت من

نسميهم " علية القوم " ، فلا يشعر بذلك أحد ، أما الآن فإنها قد وصلت إلى " ولاد الجارية " في الشوارع ، ففضح الأمر !!

وقد نبهنا أحد المشاركين في البرامج التلفزيونية التي ناقشت الكارثة ، أن المسألة لا يمكن أن تكون مقتصرة على محافظة المنيا كما شاع ، فالهواتف النقالة الحالية تمكن من حصل على الأسئلة أن يُعلم بها من يريد ، إذ من الطبيعي أن يكون لكل من حصل عليها في المنيا صديق أو أكثر في محافظة أخرى ، وببمه أمره ، وهناك البريد الإلكتروني الذي يقوم بأوسع عملية نشر وصل إليها الإنسان .

لقد كان الإمام الغزالي قد قال من قبل ، وكذلك الفيلسوف الفرنسي ديكارت ، بأن بعض الظواهر تدعونا إلى الشك ، فالقمر يبدو لنا كـرغيف الخبز حجما ، بينما كشف العلم عن حجمه الكبير الحقيقي ، ويرى الإنسان العصا ، المغموس نصفها في الماء وكأنها مكسورة فيحسبها كذلك ، لكن العلم قد أكد على أنها ليست كذلك ، ومن ثم ، فمن يضمن لى أن ما أراه الآن وأسمعه وأظنه كذا ألا يكون هكذا ، ويكون أمرا آخر ؟

كذلك ، الأمر هنا ، إذا كان هذا قد حدث في المنيا ، فمن يدري أنه لم يحدث في أماكن أخرى ، كل ما هنالك أنه لم يكشف ؟ وإذا كان هذا قد حدث بالنسبة للثانوية العامة التي تحاط بها إجراءات سرية مذهلة ، فمن يضمن لنا ألا يكون هناك تسريب لبعض أسئلة امتحانات عدد من الجامعات ، وهي لا تحاط بمثل هذه السرية !؟

ألا إنها لكارثة عظمى ، وبلاء كبير ، يغتال أبسط قواعد تكافوء الفرص والعدل التربوي ، مما يقتضى إلغاء هذه الامتحانات . إن العدل التربوي يقوم هنا على أن الفرص متكافئة بين الجميع ، فإذا ثبت أن هناك البعض ممن سربوا الامتحانات ، فهذا يعنى أن البعض قد حصل على فرص نجاح بغير حق ، بينما الجمهرة الكبرى قد سلكت الطريق المرير :

المذاكرة أثناء الليل وأطراف النهار ، وآلاف الجنيهاً إنفاقاً على الدروس
الخصوصية ، وكم كبير من القلق ، والتوتر والأرق ، وحمل الهم ، بينما
آخرون من " ولاد الإيه " على الأرائك ينظرون !!؟

ومن مصائب الدهر أن يتصور وزيرنا الهمام أن العلاج يكون في
تطبيق التقويم الشامل ، وهو ضحك على الناس حقا ، فأين هي جملة
المقاييس والاختبارات التي يمكن تطبيقها ؟ وهل لدينا ألوف المعلمين
المدرّبين على ذلك ؟ وهل لدينا الأماكن والأجهزة اللازمة ؟ إن المسألة
بالضرورة سوف تنتهي إلى القاعدة الشهيرة : إرفع تسلم !

إن الحل العاجل هي أن يتحلّى " الجميل " بقدر من الشجاعة ويسلك
مثلاً يسلك مسئولو الدول المحترمة التي يعايروننا دائماً بها ، فيستقيل إذا
ظهر فساد كبير في دائرة عمله حتى ولو لم يكن هو المتسبب المباشر في
ذلك ، فهل يكون للوزير من اسمه نصيب !!؟

عندما يتمخض " الجمل "

فيلد فأرا ؟!*

كان يحيرنى كثيرا أن أسمع عددا من الناس يرددون المثل الشهير وفق صيغتين مختلفتين ، حيث يقول البعض : " تمخض الجبل فولد فأرا " ، وبعض آخر يقول " تمخض الجمل ٠٠٠ " ، تعبيرا عن حالة خيبة الأمل التي يصاب بها الإنسان ، بعد أن يكون قد علق آماله بسقف مرتفع في شخص ما ، فإذا به يهبط عن هذا السقف كثيرا .

كنت أميل - بحكم المنطق - إلى الصيغة الثانية ، حيث أن " الجبل " لا يلد ، وإن كان يمكن أن يكون رمزا لآمال كبيرة ، فإذا بها تتلاشى ، بينما الجمل أنسب لأنه - قياسا إلى الفأر ضخم الحجم ، فضلا عن أنه من طبيعته أن يلد .

ولم يتيسر لى مع الأسف أن أتأكد أى الصيغتين هى الأصح إلا بعد أن أصبح الدكتور " الجمل " وزيرا للتربية والتعليم ، ومرت على توزره شهور عدة ، يحرص خلالها ، وما بعدها ، أن يملأ الدنيا ، من خلال أجهزة الإعلام ، على الحديث والتصريح عن آمال عريضة في إصلاح التعليم وتطويره ، والقفز به قفزة نوعية ، والإتيان بما لم تأت به الأوائل ، وما عجز عن فعله وزراء تربية مثل طه حسين ، والسنهورى ، وهيكل ، ولطفى السيد ، وحلمى مراد، وفتحى سرور ، وإسماعيل القبانى وغيرهم . ومع ذلك ، أنظر إلى وجوه الناس في بر مصر ، فأرى الدموع في أعين الطلاب ، وهم خارجين من قاعات الامتحانات ، ولوعة الآباء

* جريدة الدستور فى ١٥ / ٦ / ٢٠٠٨

والأمهات على تلك الألوفا المؤلفة من الجنيفات التي اقتطعوها من أجسادهم إنفاقا على تعليم أولادهم في مصروفات مدارس ، حيث ينسوا من أن يجدوا لدى مدارس الوزارة خدمة تعليمية حقيقية ، ومع ذلك يضطرون إلى دفع ما هو أكثر منها دروسا خصوصية ، حيث تحولت هذه الدروس إلى ركن أساسي من طقوس التعليم في بر مصر التي لم تعد محروسة ، في هذا الزمن النكد ، ولم لا ؟ إنها أصبحت تواجه عصابات ، تتحكم في شأن الوطن المسكين ، لم تشهد لمثلهم شبيها ، منذ زمن الممالك في عصور التخلف والضعف والهوان !

بل ، وبيئنا في الجامعات جيوش جرارة من التعليم العام ، مفروض أنهم أمضوا ثنتا عشر عاما يتعلمون ويدرسون ويفهمون ويذكرون أطرافا متعددة من المعارف والمعلومات ، ويتحلون بنسق قيمى مما يشكل مادة أسمنتية في بناء الإنسان ، ويكتسبون مجموعة من المهارات التي تؤهلهم كى يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمع حر ، فإذا بنا أمام أجيال كأنهم " أعجاز نخل خاوية " ، يقفون على أعتاب الهاوية ، معلنين بذلك ، فشل التعليم بعلامات صارخة ، حيث لا نرى إلا عقولا فارغة ، وقلوبا مستهتره ، وأيدى عاطلة من أية مهارات ، فنحترق حقا : كيف يمكن أن يتأتى لنا أن نبنى على ما درسوا ، فنضطر إلى إنفاق وقت غير قليل في تعليمهم ما كان يجب أن يعرفوه في المدارس ، وإذا بنا نخفض تدريجيا سقف التعليم الجامعى ، حتى أصيب هو نفسه بكثير مما أصيب به التعليم العام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم !

إن المصيبة الكبرى التي تواجه وزارة التربية والتعليم هي أن منطق اختيار من يديرونها يعكس استمرارا لمنطق " حلاق الصحة " ، ففي زمن التخلف والفقر والجهل ، كان عامة الناس يستسلمون للحلاق الذى يقص شعرهم ، كى يقوم ببعض العمليات الطبية ، ظنا منهم أنه ما دام قد أمسك

بالموسى والمقص ، فهو يمكن أن يقوم بعمليات جراحية بسيطة مثل " الختان " وما شابه !

ذهب حلاق الصحة هذا بعد أن تتورت الناس ، وأصبحوا يعطون العيش لخبازه ، فإذا مرضوا ذهبوا إلى ما يفرضه التخصص العلمى المهنى ، ألا وهو الطبيب الذى تعلم وتخرج في كليات الطب ، بينما ما زال من نكبنا بهم كى يديروا أمر مصر على حالهم في تسييد حلاقى صحة ليديروا وزارة التربية والتعليم ، كيف ؟

كان الظن السائد حقبا طويلة أن من علم علما ، فإن علمه هذا يمكنه في التو واللحظة أن ينقله إلى آخرين في صورة ' تعليم ' ، ثم إذا بمعظم بلدان الدنيا ، خضوعا للمنطق العلمى ، يتبينون ضرورة أن يتعلم الإنسان " كيف يُعَلِّم ؟ " حتى يمكن أن يُعَلِّم ما تعلمه من علوم ، للآخرين . وقد تتبه واضعو قانون تنظيم الجامعات منذ أكثر من خمس وثلاثين عاما لها فضمنوه ما يفيد ضرورة أن يتضمن برنامج إعداد معلم الجامعة مجموعة من المعارف التربوية والنفسية والتدريب العملى ، حتى يجمع بين الحسنيين ، فيكون عالما في تخصص بعينه ، وفى الوقت نفسه ماهرا في تعليمه للآخرين .

وإذا كان هذا قد أصبح " فريضة " على من يمارس مهنة التعليم ، فإنه يصبح أولى بالنسبة لمن يحكم ويدير أمر التعليم في الوطن كله ، حتى لقد عبروا عن هذا بقولهم " فاقد الشئ لا يعطيه " ، فكيف يتسق مع هذا أن يكون المسئول عن تعليم الملايين ، لا دراية له بالأصول التربوية والنفسية ، التي لا بد منها ؟

إنه لمن العبث الزعم بكون هذا أو ذاك عضوا بهيئة التدريس أنه بذلك على علم بأصول التعليم وقواعده ، إذ أن هذا يعكس فهما مغلوطا لمفهوم المهنة عندما كان التصور أنها تقتضى فقط مجرد الخبرة والممارسة ، بينما

الأصول المعاصرة تؤكد على ضرورة التأهل العلمي الذي يتطلب دراسة متعمقة في علوم المهنة ، وإلا وقعنا بالفعل تحت مظلة " حلاق الصحة " ، ومتى ؟ في نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين !!

وأجندى مضطرا لتذكير القارئ بأن كاتب هذه السطور قد تجلوز السبعين من العمر ، وبالتالي فهو لا يلمح ، من قرب أو من بعيد ، إلى تطلعه أن يكون وزيرا للتربية بحكم أستاذيته في العلوم التربوية ، " فالغرض الخاص " عندما يطل برأسه من رواء دعوى كاتب ، تسقط مصداقيته أمام قارئه ، فهو إذن حديث حق من أجل الحق .

أبرز الآثار الممكرة التي تترتب على توزر غير المتخصص في التربية والتعليم هي الاعتماد الكلى على آراء " ترزية التعليم " ، أشقاء " ترزية القوانين " . وإذا كان البعض يمكن أن يرد بأن استعانة للوزير بخبراء متخصصين هو منطق سليم ، وهذا - نظريا صحيح - لكن ما نرده دائما هو النظر بعين الاعتبار إلى " السياق المجتمعى " و" المناخ الثقافى " القائم ، فالمسئول الكبير ينظر إلى المستشار نظرتة إلى " فواعلى " خالم ترزى ، يفصل له ما يود الظهور به على الناس ، والخبير ، أو المستشار نفسه ، يحرص على كسب الرضا لأن اختياره لم يجئ وفق معايير موضوعية ، وهناك تنافس وصراع دائمين بين : من يحظى بالقرب من المسئول الكبير ؟ ومن يستطيع البقاء أطول ؟ وهذا في حد ذاته يشير إليه بأن ينصح ويشير لا بما يجب أن يسمعه الوزير ، وإنما بما يحب أن يسمعه ، وشتان بين الأمرين .

وهكذا " يضحك " ترزية التعليم على الوزير ، الذى لا يعلم الحقيقة ، فيعرضون عليه ما يحلم التربيون به ويتمنوه ، وهو دائما براق ، يخطف الأبصار ، دون تنبه إلى أن المسألة ليست " مثلا " في حد ذاتها ، وإنما لابد من الأخذ بعين الاعتبار " البنية الثقافية والمجتمعية " التي نريد أن

نطبق فيها هذا وذاك ، وهو الأمر الذي ننبه عليه دائما وأكدنا عليه في أكثر من مقال ، ونزيد اليوم بمثال يخص الضجة الكبرى المثارة بمناسبة امتحانات الثانوية العامة .

ففي علومنا التربوية هناك قواعد وخصائص لا بد من توافرها في الامتحان " الجيد " ، لكن عالم التربية الصحيح ، لا بد أن يكون ذا حس اجتماعي ، واعيا بطبيعة الثقافة والتقاليد والموروثات ، بحيث يمكن أن يكيف الأمر بما يتسق مع هذه المتغيرات .

ومن ضمن الآمال التي يطمح إليها علماء التربية السعي بالعملية التربوية والامتحانية نحو تشجيع الإبداع ، فلا خير في تعليم ينتج نسخا مكررة ، ولا خير في تربية تنتج " حَفَظَة " ، لكن لا يجوز بأى منطلق أن أربي الطلاب منذ الصف الأول الابتدائي على الحفظ والاستظهار ، ثم أتى لهم بعد عشر سنوات وأطالبهم بممارسة ما يؤكد على قدرتهم على الابتكار والإبداع !

لقد وقعت يوما في هذا الخطأ ، ولو أنه في ظاهره عمل عظيم ، فقد طلبت مرة من طلاب الماجستير والدكتوراه أن " يَقِيمُوا " ما تلقوه على يدي من محاضرات طوال العام ، وما جرى من مناقشات ، فضلا عن سؤالي آخرين تقليديين ، فإذا بي أجد إجابتهم على السؤال " الحر " الذي يسعى إلى تشجيع حرية التفكير والتفرد والتميز إجابات متكثرة للغاية ، بينما الإجابات ممتازة على تلك الأسئلة المباشرة من المحاضرات !

التقيت بالطلاب بعد ذلك ، معاتباً ، معبراً عن خيبة أملى ، فواجهوني بهذه الحقيقة المؤلمة : يا أستاذ ، نحن نتعلم من أولى ابتدائي على أن نكون " حفظة " نردد ما نقرأ ونتعلم " حنو النعل بالنعل " ، فكيف تريد منا بعد هذا العمر كله أن نبدع ونمارس حرية التعبير ؟

حدث هذا مع طلاب ماجستير ودكتوراه ، فكيف بنا بالنسبة لطلاب
الثانوية العامة !!

ولم نذهب بعيدا ؟ إن النهج الفكرى في المجتمع المصرى كله ينهج
نهج الحفظ والاستظهار ، وانظر إلى كل وزير بالنسبة لرئيس الدولة
... هو نفسه موقف كل تلميذ من المعلم ، هو وحده مصدر المعرفة ، هو
وحده الذى يرى ويقرر ، هو وحده الذى يأمر فيطاع ، ومن ينسى حرفا ،
فالويل له !!

حتى وزيرنا الهمام نفسه ، أنكر أنى التقيت به في ندوة أقامتها مجلة
الهلال ، وقلت أمامه الكثير ناقدًا ، فلم أشعر أبدا بأنه سمع ما قلت أو انفعل
بما رأيت ... كان كقطار السكة الحديد ، يردد مع الراحل حلیم : ماشى . .
ماشى ، ولا بيدي . . لقد خيل لى ، تفسيرًا لهذا الموقف الغريب أنهم لا بد
قد لقنوه أفكارًا بعينها يرددوها أمام الناس ، فإذا ما واجهه أحد بغير ما حفظ
وتلقن ، لا يجد ما يقول !!

حقًا ، لقد تمخض " الجمل " فولد فأرا . . . ينشر طاعون التعليم المتخلف
بين شباب الغد !!

تَمْدَرُسُ الجَامِعَةِ * ٢٠٠٠!

عندما زرت لأول مرة عام ١٩٨١ تلك الجامعة العربية ، والتي هي في الصف الأول من حيث المستوى والشهرة في العالم ، جامعة هارفارد ، ببوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبحثت عن كلية التربية بها ، سعياً إلى التعرف على مثيلات ما قد تخصصت فيه ، وجدت أن ما يمثلها هو " مدرسة التربية " School of Education ، على أساس مفهوم مختلف عما نتصور عن " المدرسة " ، باعتبار المدرسة صورة من صور التميز في اتجاه بعينه وتخصص بذاته ، وتفرد ملحوظ ، كما نقول - على سبيل المثال - " مدرسة طه حسين " ، و " مدرسة العقاد " ، فهناك خط فكري بعينه ، وتوجه خاصة يميز أصحاب هذه المدرسة عن تلك .

لكننا في ثقافتنا العربية المعاصرة ، نميز بين " المدرسة " و " الجامعة " ، على أساس أن الأولى تقدم زادا معرفياً متوسط المستوى ، على أيدي معلمين تخرجوا في الجامعة أو في مستواها ، ولها أسوار ، وجرس يدق عند بدء الحصص وانتهائها ، والتزام بالحضور ، فضلاً عن جوانب أخرى في العملية التعليمية والامتحانات والكتب المدرسية وغيرها . أما الجامعة فتقدم تعليماً من مستوى عال ، متخصص ، على أيدي أساتذة حصلوا على درجة الدكتوراه ، ويُقَيَّمون كل عدة سنوات بناء على ما يقدمونه من أبحاث ودراسات جديدة ، وأسوارها مفتوحة ، يدخل الطالب متى يشاء ويخرج متى شاء ، إلى غير هذا وذلك من بعض الخصائص . لكن ، لو نظرنا قليلاً إلى الوراء ، فسوف نجد أن أول تجربة مصرية للتعليم العالي ، كانت أيام محمد علي ، وكانت مؤسساته تسمى المدارس "

* جريدة الدستور ، في ٨ / ٦ / ٢٠٠٨

الخصوصية " ، نسبة إلى التخصص ، ثم شهدنا تسميتها بعد ذلك ، حتى أوائل العشرينيات من القرن الماضي ، بالمدارس العليا .

ومن شدة تفرقتنا بين المؤسستين ، وجدنا - على سبيل المثال - أن تخصص " الألسن " ظل حتى سنوات قريبة يقترن باسم " مدرسة " ، اتصالا بما كانت عليه عند مؤسسها الأول رفاة الطهطاوى ، حتى إذا انضمت إلى جامعة عين شمس ، كان هناك حرص على إلغاء اسم المدرسة منها وتسميتها باسم " كلية الألسن " ، خاصة أن الطلاب كانوا لا يقبلون عليها بسبب اسمها " مدرسة " .

وفى الوقت الذى سعينا فيه إلى التخلي عن كلمة " معهد " عند ضم بعض المعاهد إلى الجامعة ، وكذلك " مدرسة " ، مفضلين اسم " كلية " ، إذا بنا من الناحية الواقعية نضيق الفجوة القائمة بين المدرسة والجامعة ، لا ارتفاعا بمستوى المدرسة إلى مستوى التعليم العالى ، ولكن بالخفض التدريجى للجامعة ، حتى تقترب من المدرسة ، مما قصدناه بقولنا " تدرس " الجامعة ، أى كيف أصبحت الجامعة ، وكأنها مدرسة بالمعنى الشعبى الشائع .

والحق أقول ، أن التدهور المستمر لمستويات التعليم ، وفى مقدمتها التعليم الجامعى ، قد شاركت فيه قوى مختلفة ، من داخل الجامعة ، على أيدى كثير من أعضاء هيئة التدريس بها ، وما تربي عليه الطلاب الوافدين إليها من التعليم العام ، وكذلك الرأى العام ، الذى أصبحنا ننساق وراءه فيما هو غير جيد ، لكن المدهش حقا هو أن الدولة " تبارك " كل هذا ، بل وتسعى إلى " تقنينه " واعتباره " معيارا " لما يجب أن يكون ، بدلا من أن توجه وتنفذ إلى التصويب وتصحيح المسار ، وفقا لسنة " الجمهور عايز كده " ، وأشهر ما يمكن التلذذ عليه هنا ، هو تلك القواعد التى حرص المجلس الأعلى للجامعات على وضعها خاصة بما سمي " بالكتاب الجامعى

المقرر " ، من حيث عدد الصفحات ، التي تتسق مع عدد الساعات التي يتم فيها تدريس " المقرر " ، بل ووصل الأمر إلى وضع " تسعيرة " وفقا لعدد الملازم والصفحات ، وكذلك تقديم دعم مالي لكل كتاب " مقرر " .
ولعل ما حدث للكتاب الجامعي ، يكون أبرز ما يشير إلى التدهور المخيف لقيمة التعليم الجامعي بحيث أصبح لا يفترق كثيرا عن التعليم العام

...

ففي خلال خمسين عاما - وفقا لتجربة واحد مثلي ، وهي خبرة كل من تعلم في الجامعة خلال هذه الفترة - نجد أننا كنا ندخل قاعة الدرس أول العام ، فنجد أستاذا عظيما مثل " الدكتور يوسف مراد " - أول من " تدكتر " في علم النفس في العالم العربي ، حيث تعلم في جامعة السربون في فرنسا في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي - يقف ليكتب لنا على السبورة مفردات " المنهج " ، ثم قائمة بأبرز المراجع ، والتي قد يكون من بينها كتاب من تأليفه هو ، لكن لا يلزمنا بالاكتماء بدراسته ، وهكذا كان فحول الأساتذة الآخرين : أحمد فؤاد الأهواني ، زكي نجيب محمود ، مصطفى سويف ، محمد عثمان نجاتي ، محمد بيومي منكور ، وغيرهم .
ويتبع هذا أن يجرى كل منا إلى مكتبة الجامعة أو غيرها بحثا عن قراءة هذه القائمة من المراجع ، والتي لم تكن شكلية ، فنقرأ ما نحصل عليه منها بالاستعارة أو بالاقتناء ، ولا يجور الأستاذ علينا إذا لمس أننا نردد في الإجابة عن الامتحان كلام غيره من العلماء والمفكرين والأساتذة .
كان هذا يتم على أساس أن الجامعة ساحة لتعدد الآراء واختلاف المذاهب ، والتباين بين الاجتهادات ، وسعيا نحو ممارسة حرية التعلم ، وحرية التفكير والاجتهاد ، فمثل هذا هو الذي يؤدي إلى صناعة نوعية خاصة من المواطنين تملك عقلا حرا وروحا وثابة وشخصية تتزع إلى

الاستقلالية والابتكار والمبادرة والإبداع ، دون أن أقصد أن كل من تخرجوا في الجامعة كانوا كذلك .

ثم أخذ الخط الليباني في الهبوط ، فإذا بقائمة للمراجع تصبح شكلية ، ثم تخفى تماما ليظهر السيد الجديد ، هادم للتعليم الجامعي ، للكتاب " المقرر " ، ليحول عملية التعليم إلى عملية نمطية ، فالكتاب هو " للقلب الفكري " الذي تصب فيه مئات ، ، وربما الآلاف من عقول للشباب . . . قادة الغد ، ويصبح التقييم للطالب هو أن يحصل على درجات تكون بقدر ترديده ، كالبغاء ، كلام أستاذه . وإذا حاول أستاذ ، ظلت لديه للقيمة الجامعية حية ، ألا يكون له كتاب مقرر ، إذا بالطلاب يحتجون ، وربما يقدمون شكوى ضده ، وتلح إدارة القسم والكلية ألا يترك للطلاب " حيارى !! " ، مشتتتين ، بغير قالب ودون ترميط !

وحتى هذا الوضع المعيب للخاص ببدعة للكتاب المقرر ، والذي لم يعجبنا ، جاء يوم نقول فيه : ليت استمر ، من شدة ما حدث بعد ذلك من تراجع . .

لى قريب كان طالبا بتجارة عين شمس ، وكنا نتحدث عن بعض العلوم التي يتلقونها ، فطلبت منه أن يريني كتاب كذا ، فلما أحضره ، وجدته كتابا ضخما ، وكنا في شهر أبريل ، لكنى لاحظت أن للكتاب نظيف تماما ، ويبدو عليه عدم الاستعمال في المذاكرة ، فسألته : هل استطعت أن تستوعب هذا كله ، أو معظمه ؟ فأجابني ، وهو يكاد يُظهر سخرية مما بدا من سذاجتي ، مؤكدا أن للكتاب ليس للمذاكرة والدرس ، وإنما هو " للشراء " فقط ، وهناك " ملخصات " وافية مبيدها متخصصون من معيدين ومدرسين مساعدين ، يمكنك من الإجابة عن أسئلة الامتحان بكل كفاءة وتحصل على درجة عالية !!

وها هي الوزارة المختصة بالتعليم العالي تأبى إلا أن تضرب بمعول آخر في قيمة التعليم الجامعي ليزدادا تراجعاً ، والمصيبة أن يتم هذا تحت عنوان " الجودة " ، فلقد فوجئت والله ، وأنا أحضر اجتماعاً يضم كوكبة من قدامى أساتذة الجامعة يرأسه رئيس جامعة سابق بأننا مطالبون بأن نرفق بأسئلة الامتحان " إجابة نموذجية " !! ومن هول ما سمعت ، أظهرت عدم تصديقي وتصورت أن الرجل " يمزح " ، فإذا به يقول " يظهر إنك مش عايش في الدنيا يا دكتور سعيد " ، قل له يا . . . " موجهاً خطابه إلى أحد رؤساء الجامعة الحاليين الذي كان حاضراً الاجتماع ، فصتق على الكلام !

ثم ، إذا بي ، خلال اتصال هاتفي بالأستاذ القدير الدكتور حسين نصار ، يشكو لي من هذا ، وينطق بعبارات تفيد رثاء كليات الآداب ، فقلت له ، ليست كليات الآداب وحدها وإنما الكثير من الدراسات الجامعية ، وعلى رأسها كليات التربية المنتشرة في كل الجامعات ، فنحن - عبر عشرات السنين - نردد للطلاب ضرورة " التميز " و " التفرد " والسعي نحو الابتكار ، والإبداع ، فكيف يستقيم مع كل هذه القيم التربوية الرائعة التي تبنى أفضل ما نريد من شخصيات ، إذا توافرت ، أن يستقيم أمرها إذا اشترطنا هذه البدعة المسماة " إجابة نموذجية " ؟

إن أولى الأمر ، فيما يبدو ، لا يدركون ما بين التخصصات الجامعية من تمايز ، فهناك تخصصات بالفعل تقوم على دراسة " حقائق " وقوانين ومعادلات ، مفروض ألا يقع فيها اختلاف وتباين وتنوع وتعدد ، لكن هناك الكثير من التخصصات ، بالذات في العلوم الإنسانية ، يكون معيار التميز والجودة فيها هو " المخالفة " ، فإذا جاءت إجابة هذا مختلفة عن ذلك ، وتلك عن هذه ، وكل هؤلاء عن ما جاء على لسان الأستاذ ، فهذا هو عين المراد من رب العباد ، وهو سدرة المنتهى حقا ، لأن الكثير من هذه

الدراسات يقوم على " التمايز " و " التغاير " والاختلاف ، ولا يقتل التمييز والإبداع والابتكار قدر ما يشيع من تنميط وقولبة .

لكن ، فيما يبدو ، فإن هذا التوجه المسموم للروح للجامعية الذى يسعون إلى إقراره وتسييده ، يتسق إلى حد كبير مع نظام الحكم القائم ، فهناك رأى وقرار ، دائما يصدر من أعلى الهرم ، وما على المستويات التالية إلا أن تتقبله كما هو ، باعتباره هو " المقرر " ، ويكون معيار الولاء والإخلاص هو بقدر ما يكون من مطابقة وتمائل ، فإذا ما حاول هذا أو ذاك " التغاير " فإن هذا يؤخذ على أنه " شنود " وخروج عن الخط الوطنى ، وربما يُتهم بالعمالة والانحراف ، وقد يصدر له قرار اعتقال ، مهما سبقته من أحكام بالبراءة من قضاة عدول .

في ظل تعليم مثل هذا المقترح ، تتعاون " الجوقة الموسيقية " في السير " حذو النعل بالنعل " مع حركة " المايسترو " ، يمينا ويسارا ، إلى أعلى وإلى أسفل ، فيسود التنميط وتشيع القولبة ، وتتوارى القيم المؤبدة إلى الإبداع والابتكار ، ويصبح أفراد الأمة نسخا متكررة ، وإذا استمر هذا ، فأذن بتراجع الأمة وتأخرها ، فمن يرضى بهذا للتخريب لعقول شباب الأمة وقادة مستقبلها ؟

الأداء الجامعي السليم

في النظام السليم * ٠٠٠

هي المقولة نفسها التي كنا نقرأها على أغلفة كراساتنا المدرسية (العقل السليم في الجسم السليم) بحيث إذا رأيت جسما عليلا ، تهده الأمراض ويشكو صاحبه من الأوجاع ، يصبح من التعسف والظلم البين إذا حاسبته على مدى منطقية تفكيره وسلامته وتقديره للأمور ، حيث أن " البنية الأساسية " التي تحملها " الجسم " ليست طيبة بأي مقياس من المقاييس .

لكن مسئولى التعليم الجامعي في مصر - فيما يبدو - يريدون إحياء " المنطق السوفسطائي " الإغريقي القديم ، الذي يعتمد على مقدمات تبدو صحيحة شكلا ، لكنه يربط بينها ربطا تعسفيا حتى يلزم الخصم بحجته ، التي لو أخضعناها للمقاييس المنطقية الصحيحة لوجدتها تتضح بالزيف . والمنطق السوفسطائي هو نسبة لمجموعة من الفلاسفة حفلت بهم أئتنا فيما قبل الميلاد ، حيث كانت تعيش تهرؤا مجتمعيا وبلبله فكرية ، وصور خلل جسيمة في منظومة القيم ، فجاء هؤلاء يستغلون الوضع ويعلمون الناس طريقة يكسبون بها جولات النقاش ، لا عن حق ، وإنما عن باطل مدهون ببعض حق مغشوش .

وحتى نقرب المسألة للقارئ ، فأنت إذا سلمت - مثلا - بأن الأديب " خيرى شلبي " مصرى ، وسلمت بأن المصريين يعرفون العربية ، فلا بد بالضرورة أن تسلم بأن خيرى شلبي يعرف العربية .
لكن أصحابنا السوفسطائيين قد عرضوا عليك قياسا منطقيا تسلم فيه -

* جريدة الدستور ، فى ١ / ٦ / ٢٠٠٨

مثلا - بأن الكواكب أجسام صلبة تنور حول الشمس ، ويسألونك : أليست نانسي عجرم كوكبا نجد أخبارها بين أخبار النجوم في المجلات الفنية مثل الكواكب ؟ وما نمت قد سلمت بهاتين المقدمتين ، تجد نفسك مضطرا لأن تسلم بأن نانسي عجرم جسم صلب يدور حول الشمس !!

وجه المغالطة هنا هو استخدام كلمة " كوكب " في المقدمة الأولى وفق معنى يختلف تماما عن معناه في المقدمة الثانية ، فتقع في المطب وتجد نفسك - إذا لم تنتبه إلى هذه المغالطة - قد وقعت في المحذور وسلمت بما يتنافى مع التفكير السليم ، مما جعلنا نضرب بهذه الفئة من الفلاسفة للتجار المثل فنسمى طريقة النقاش التي تقوم على المغالطة واللامنتطق بأنها " سفسطة " ، ونسمى الشخص الذي يتحدث بهذه الطريقة بأنه سوفسطائي .
النهج نفسه " يلعب " به القوم الذين رزئنا بأن يكونوا مسئولين عن إدارة أعلى مرحلة من مراحل التعليم التعليم الجامعي الذي هو - من المفروض - مفرخة للقيادات الوطنية في مجالات الخمة والإنتاج ، حتى لنقول أنه هو قاطرة التقدم والنهوض الحضارى .

والمنطق السوفسطائي الرسمي يقول لك : أليس الأجر على قدر الأداء مبدءا ينطبق على كل مجال بما فيه التعليم الجامعي ؟ فلا تجد أمامك إلا أن تسلم بهذا ، ثم ينتقل بك سائلا : ألا تريد المزيد من الأجر حيث أنك تقول أن أجرك الحالي كعضو هيئة تدريس جامعي لم يعد يكفي كى تعيش حياة جريمة ؟ فتجيب بطبيعة الحال بالإيجاب ، ومن ثم ينتقل بك إلى النتيجة الحتمية : إذن لن أعطيك مليما واحدا زيادة إلا بناء على ما يكون من أدائك إن كان خيرا فخييرا وإن كان شرا فشرا !!

وجه المغالطة هنا أن معنى التعليم الجامعي الذى تقوم عليه المقدمة الأولى ليس هو معنى التعليم الجامعي الذى تقوم عليه المقدمة الثانية .

التعليم الجامعي في المقدمة الأولى هو التعليم الجامعي " الحقيقي " الذي تتوافر فيه كذا وكذا وكذا ، إلى غير هذا وذلك من مواصفات عديدة تمتلئ بها البحوث والدراسات التي يحفل بها الفكر الجامعي ، تجعل التعليم القائم تعليما جامعيًا " بحق وحقيق " ، لكن التعليم الجامعي الذي نعمل تحت مظلته يفتقد ما يصعب حصره من المقومات الأساسية ، ومن ثم فمن حقنا أن نصرخ في وجه هؤلاء : اعطونا مقومات جامعية للتعليم السليم ، نعظكم أداء عالي المستوى .

ليست المسألة هي " شيلني وأنا أشيلك " ، ولكنها المعنى نفسه الذي عبر عنه قول شاعر :

لَقُوهُ مَكْتُوفا فِي الِيم وَقَالُوا لَهُ : إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَل بِالْمَاءِ !
تصوّر أن أناسا يلومونك أنك تشرب ماء ملوثا ، بينما لم تقم في مقرك شبكة توصل إليه مياه شرب سليمة ؟

كيف تقف أمام فرع شجرة تحاسب صاحبها على ما أصابها من علل ، وتطلب منه ضرورة علاجها ، بينما جذر الشجرة وساقها قد أصابهما المرض العضال وأخذ السوس ينخر فيهما والديدان ؟

كيف تطلب من إنسان أن يصلح " ظلا " رأيتَه معوجا دون أن تلتفت إلى أصله المعوج أصلا ؟

عشرات التشبيهات التي تصرخ بالزيف والبهتان للمنطق السائد الذي أخذ يتردد على ألسن مسئولى التعليم الجامعي ، تنبهك إلى أن ما تطالب به من زيادات سوف يكون مرتبطا بأدائك في الجامعة !!

ولعل الإشارة إلى بعض معالم الوضع القائم في الكثرة الغالبة من جامعاتنا اليوم يوضح كيف يسير الأمر على عكس النصيحة الشهيرة : إذا أردت أن تطاع فأمر بما يُستطاع :

١- فإذا نظرت إلى للبنية المادية الأساسية فسوف تجد تداعيا مخجلا حقا ، ففي الوقت الذى أنفقت فيه جامعة مثل جامعة عين شمس في فترة سابقة عدة ملايين من الجنيهات على إنشاء بوابات فخمة ضخمة على الطراز الفرعونى ، لا وظيفة لها بأى حال من الأحوال إلا " للمنظرة " ، تجد قاعات متعددة في بعض الكليات متداعية ، قد لا تجد لمبات كهربائية ، وقد لا يجد الأستاذ كرسيًا يجلس عليه إذا أراد ، وقد تجد للمقاعد في القاعة أقل من عدد الطلاب ، وقد تجد موقع القاعة يسمح بصور متعددة من الضوضاء تنفذ إليك بحيث تعرقل عملية للتدريس ، وكل هذه وغيرها مقومات أساسية لا بد لها من تأثير سلبي على الأداء للتعليمي باعتبارها " وعاء " العملية التعليمية ، وإلا أصبحنا كمن استكثر شراء وعاء مناسب لتعبئة كمية من الزيت فأثر أن يستعين بوعاء من الكرتون ، فهل يجوز لك أن تحاسبه على أن للزيت " ينشع " ويترسب من الوعاء !!؟

٢- ولو قمت باستقراء لحال مكاتب أعضاء هيئة التدريس فسوف تجد آفة التمييز الطبقي والعلاقات الخاصة تتحكم في كثير من الأمور ، إذ قد تجد غرفة يحشر فيها عشر أشخاص ، مثلهم مثل موظفى الإرشيف في بدروم إحدى الهيئات الحكومية ، وقد تجد على العكس من ذلك ، في الكلية نفسها ، مكاتب " مريحة " قليلة للسكان ، مكيفة ، وقد تجد أقساما تعيش اختناقًا في المكان من حيث الإمكانيات واللبؤس ، وقد تجد قسما آخر يعيش في بحبوحة من العيش المكانى ، للسبب نفسه ، علاقات القوة والمكانة والنفوذ والصدقة ، بعيدا عن معايير الموضوعية والعدل في التعامل والمشاركة في التمتع بالخدمات المتوافرة ، وكان هؤلاء يَردون منها " عذب فرات سائغ شرايه " ، بينما غيرهم ، يردون منها " ملحه أجاج " !! كنت في سنوات ماضية أذهب أستاذًا زائرًا لثلاثة شهور لجامعة الليرموك بالأردن وهى بلد أفقر من مصر ، فإذا بالعميد يوفر لى مكتبًا

مستقلا مجهزا بالحاسب الآلى والمقاعد الوثيرة المريحة ، وشبكة الإنترنت ، فضلا عن حمام خاص ٠٠٠. لقد أعطوني كل ما أحتاج ، فكان من الطبيعى أن أحرص على أن أعطيهم كل ما يحتاجون ، إلى الدرجة التي كانت تدفعنى أحيانا إلى الحضور في يوم العطلة!

اليوم ، في بلدى مصر ، وفي كليتى - على سبيل المثال - التي قضيت بها ستا وأربعين عاما متصلة ، لا أستطيع أن أصعد إلى مكتبى لأنه بالطابق الثالث ، ولا يوجد مصعد كهربائى ، لأن حالى الصحية لا تساعدنى على الصعود ، فإذا جئت ، سعيت " متلظعا " في هذا المكتب أو ذلك مما يقع في الطابق الأرضى ، أو في المبنى المحطى بمصعد كهربائى ، متطفلا على هذا الزميل أو ذلك ، فهل سوف يحرموننى من هذا الحافز أو ذلك باعتبارى غير منتظم ، وأنا الذى يحلم بأن يدفن في تراب الكلية والقسم الذين قضى فيهما عمرا أطول مما قضاه ، وعمرا مع تلاميذه ، أطول مما قضاه مع أولاده وزوجته !!؟

٣- وانظر إلى نظام الامتحانات الذى لا مثيل له في الكثرة الغالبة من دول العالم ، المتقدم منه والمتخلف ، والنامى ، فهو ما زال على تقليديته المعروفة التي يستحيل أن يتوافر لها الدقة والعدل أصلا ، فكليات يكون مطلوبا من الأستاذ أن يصحح آلافا من الأوراق ، وإجراءات الكنترول العتيقة التي تقتطع غرفا متعددة في كليات تقتقد أصلا أماكن لجلوس أعضاء هيئة التدريس وقاعات للتدريس ، فضلا عن بدنها مبكرا مما يشغل أعضاءها عن التدريس وإكماله ، وتنتهى بعد الامتحانات بما يستغرق في الجملة ما لا يقل عن شهرين ، في الفصل الأول وشهرين في الفصل الثانى ، أى أربعة ، بينما عملية التعليم نفسها ، قد لا تستغرق - واقعا وحقيقة - أكثر من أربعة أو خمسة أشهر .

٤- طريقة اختيار القيادات الجامعية ، وخاصة بالنسبة لمجتمع يعيش آلاف السنين تحت وطأة المفهوم الأبوى الذى يجعل من الرئيس لأى موقع هو المتحكم ، الأمر الناهى ، فمشهور هذا الذى نبهنا عليه مرات عدة ، من أن سلطات الأمن - ضباط الشرطة - هم للذين يتحكمون فى اختيار هذا أو ذاك كى يقود كوكبة من خيرة علماء الأمة وخبرائها ، وليس بناء على مواصفات جودة التكوين والأداء الجامعى ، ويصبح للمعيار الأساسى هو مدى الولاء للسلطة السياسية والمطاوعة والمسايرة ، أما المغايرة ، حتى ولو كان الأستاذ من أعظم العلماء !!

تلك قطرات من بحر من الظروف المؤسفة التى لا يد لعضو هيئة التدريس فى سوئها ، ومع ذلك يطلبون منه ، بناء على المنطق السوفسطائى ، أن يحسن الأداء حتى يستطيع أن يحصل على لقمة العيش التى تحفظ كرامته ، وكأنى بأستاذ الجامعة يقول

حظى كدقيق فوق شوك نثروه وقالوا لحفاة يوم ريح اجمعوه !!

دعوة لإلغاء المدارس * !!

كاد قلبي يُعْتَصِر بين ضلوعي وجعا وأنا أسمع أنين كلمات صاحبي متحدثا عن حال ابنته التي هي أم لاثنتين ، فقد اضطرت منذ شهور قليلة أن تتخفف من عملها الرسمي ، فتقتصر على ثلاثة أيام أسبوعيا ، حيث يبيح نظام العمل لها هذا ، مضحية بنقص كبير في مرتبها ، رغم حاجتها الماسة إليه بحكم انفرادها بإعالة أسرتها الصغيرة . اضطرت إلى ذلك حتى تستطيع القيام على أمر ولديها من حيث توصيل هذا وتلك إلى أماكن تلقيهم الدروس الخصوصية ، ثم الانتظار حتى ينتهي كل منهما من درسه لتعيده إلى المنزل ، في أوقات مختلفة من اليوم ، نهارا وليلا ، مع أن الإبنة المسكينة ليست في حالة سوية جسميا لعة في عمودها الفقري !

قلت لصاحبي متسائلا باندهاش ، أن معلوماتي هي أن حفيديه ملتحقان بمدارس اللغات ذات المصروفات العالية ، وأن المتوقع بناء على هذا أن يكون التعليم في مثل هذه المدارس على قدر عال من مستوى الخدمة ، وإلا فما جدوى دفع آلاف من الجنيهات سنويا ، وكان الأجدى - إذا كان الأمر كذلك - أن يلتحقا بالمدارس ويوفرا هذه الآلاف المؤلفة من الجنيهات .

قال صاحبي محتجا : أنتم أساتذة التربية تعيشون في برج عاجي ، تغوصون في صفحات الكتب التي تحلق في آفاق مثالية عما ينبغي أن يكون عليه المعلم ، وما يجب أن يسلكه التلميذ ، وقواعد التعليم الصحيحة ، وأصول المذاكرة الفعالة ، بينما لو عثتم بعض الوقت داخل مدارسنا لرأيتم العجب العجاب . لم تعد المدارس للتعليم ، وإنما هي فقط للإيواء المؤقت جزءا من اليوم حتى يعود كل من الأب والأم من عملهما ، لا

* جريدة الدستور ، في ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٨

فرق في ذلك بين مدرسة حكومية مجانية ومدرسة خاصة بمصروفات ٠٠ .
يُهرع أولياء الأمور إلى المدارس المتميزة بحثًا عن خدمة تعليمية
اختلفت منذ عقود من مدارسنا الحكومية ، لكن " وباء للدروس الخصوصية
" أصبح بلاء عاما ٠٠ فقل لي بالله ، ما لزوم هذه المدارس وإنفاق مليارات
الجنيهات عليها ونحن ننفق ما قد يزيد على اثني عشر مليارا على الدروس
الخصوصية ؟!

ثم قام صاحبي فاتحا صفحات أحد أعداد جريدة الأهرام منذ عدة أيام
ليريني تحقيقا صحفيا محزنا عن عشرات المدارس الحكومية للاخوية من
التلاميذ ، منذ شهر مارس على وجه التقريب ، ذلك لأن للتلاميذ لا
يشعرون بقيمة وجدوى ما يتعلمونه داخل المدرسة ، فالمراكز التعليمية
أصبحت منتشرة تكاد تنافس المدارس ، تستقطب خيرة المدرسين ،
ويسودها ضبط وربط وانتظام في العمل ودية في المعايير وجودة عالية في
التعليم ، والمعلمون بالتالي لا يجدون وقتا يمضونه في المدارس من كثرة
دروسهم وأعبائهم ، وإن حضر للواحد منهم فلكي يثبت حضوره ، ثم
ينصرف بحجة أو أخرى ليواصل عمله الخارجي ، والتلاميذ أصبحوا
منهكين يسعون إلى النوم في ساعات النهار الأولى من كثرة السهر
والجري بين مواقع للدروس الخصوصية ، سواء في البيوت أو في مراكز
التعليم التي يسمونها " سناتر " !! جمع " سنتر "

أقول الحق ؟ كنت أوارى وجهي خجلا أمام الصديق المسكين ، لا
لكونه صاحبي ، فمن المؤكد أنه ليس فريدا في حاله هذه ، بل واحد من
عشرات الألوف من أولياء الأمور الذين يعيشون معيشة ضنكا ، حيث لا
يدرون حقا " يلاحقوها منين وللأمنين ؟ " من أسعار اللحوم التي أصبحت
عزيزة المنال ؟ أم من طوابير الخبز الذي هو ألف باء للحياة للبشرية عامة
والمصرية خاصة ، حتى لقد انفردنا بين ثوب للعالم بتسمية الخبز " العيش

" ، وكأنه يساوى الحياة ، أم ٠٠٠ أم ، إلى غير هذا وذلك من منغصات وعوائق المعيشة المصرية في هذا العهد الذى يكاد يرجعنا إلى أيام وصلت بالمصريين ، في بعض العهود القديمة أن يجولوا في للطرق بحثا عن حيوانات ضالة يأكلونها أو بقايا طعام في هذا الركن أو ذاك ؟

لكن صديقى هذا ، فيما يبدو ، قد ظلمنا نحن أساتذة التربية في تصويره أننا نعيش في عالم المثاليات القائم في الكتب والبحوث والدراسات التربوية ، إذ أن المسؤولين أنفسهم القائمين بحركة الواقع التعليمى ، لا أقول يعيشون مثل أساتذة التربية الأكاديميين في عالم مثالى ، وإنما يعيشون عالم أو هام من الإنجازات تراها تملأ تصريحات وزيرى التربية والتعليم والتعليم العالى وكبار مساعديهما ، وأحاديث كثيرة عن الإصلاح والتطوير والمؤتمرات والاستراتيجيات والخطط ، ثم تتلفث حولك ، فإذا بأنات مثل هذا الأب وذاك ، هذه الأم وتلك ، فكأننا نعيش مصريين لا مصر واحدة ، تلك يرد أهلها ماء "عذب فرات سائغ شرابه " ، وهؤلاء يربون ماء " ملحه أجاج " ، وفقا للتعبير القرأنى !

ساعة انتهاء الصديق المسكين من التعبير عن أناته وأوجاعه ، قفزت إلى ذهنى ، وبسرعة تلك الدعوة التي قرأنا عنها في أول السبعينيات لأحد الأعلام في الفكر التربوى الغربى في ذلك الوقت " إيفان إيلتش " Ivan Illich " كما تتبدى في كتاب صغير صدر له بعنوان " مجتمع بلا مدارس " Deschooling Society ، ولم يكن إيلتش منفردا في رأيه هذا ، بل شاركه بعض آخر ، وإن لم يكونوا " كثر " !!

كانت دعوة إيلتش هذه مثار سخريتنا عندما قرأنا عنها في أول السبعينيات ، ولم تكن ندرى - وفق أسوأ السيناريوهات تشاؤما - أن يوما سوف يأتى علينا لننتكر هذه الدعوة ، ونرى أنها - فيما يبدو - قد أصبحت

تناسبنا ، وإن كانت المبررات لدينا تختلف كثيرا عما كان وراء دعوة
إيلتس

إننا إذا كنا قد سمعنا عن حالات انتحار في العالم الغربي بدوافع
الترف الزائد والملل من بسر الحياة لدى كثيرين ، بينما نرى حالات انتحار
في بلدنا من شدة الجوع وشظف العيش وصعوبة الحصول أحيانا على الحد
الأدنى للحياة الإنسانية للكرامة ، فإننا نجد أنفسنا هنا أمام مفارقة ماثلة ،
وإن اختلفت الدواعي والأسباب .

لقد كان إيلتس " برما " من سطوة " المؤسسية " ، خوفا من طغيانها
على الحرية الفردية ، وتفولها على التمايزات الشخصية وسعيها إلى "
التميط " ، فكل التلاميذ - مثلا - في المدارس الابتدائية يتلقون قدرا ونوعا
واحدا متماثلا من التعليم ، مما ينتج شخصيات تكثر بينها المشابهات
وتخفى التمايزات التي تنتج للمجتمع صور الابتكار والإبداع . لكننا في
بلادنا نشكو من ضعف " المؤسسية " ، فمط النظام القائم هو " الشخصية "
، أى الاعتماد على العلاقات للشخصية والقرابية والقبلية والمواقع المالية
والإدارية والاجتماعية المتميزة ، حتى هذا المثال الذى سقناه عن دور
المدرسة الابتدائية في تقديم قدر عام مشترك بين المواطنين ، أصبح في
خبر كان في مصر ، من كثرة توافر أنماط متعددة من هذا للتعليم ، من
تعليم منى إلى دينى ، إلى عسكرى ، وداخل للتعليم للمدى ، هناك
حكومى رسمى ، وآخر خاص ، وداخل الحكومى هناك تجريبى
بمصروفات ، وآخر مجانى ، وداخل للخاص مستويات متعددة تبدأ بألف
جنيه للتميز في العام وتتجاوز بضع عشرات الألف في مدارس أخرى ،
وفى كل مستوى ، هناك " مادة " للتعليم غير المباشر من خلال " السياق
الثقافى والمجتمعى " ، الذى ينتج فولرق طبقية تغتال " العدل التربوى " .

لكن ، البديل الذى قدمه إيلتس ، فيما يبدو ، قد أصبح جاهزا اليوم ليكون حلا لنا يعوضنا عن هذه المدارس التي أصبحت لا تقوم حتى بالحد الأدنى من مسؤولياتها في " التعليم " ، بعدما تنازلنا منذ سنوات عن واجبها الأول ألا وهو " التربية " وقلنا أنه مسئولية الأسرة بالدرجة الأولى ، فإذا بالأسرة نفسها لا تجد وقتا للقيام بذلك ، فالأبوان يلهثان طوال النهار والليل بحثا عن لقمة العيش .

أما البديل ، فهو هذه المؤسسات التي تعرف باسم مؤسسات التعليم للامدرسى ، أى التي تقدم خدمة تعليمية ، لكن عن غير طريق " للنظام للمدرسى " المعروف بتسلسله ومبانيه ومناهجه وامتحاناته ومعلميه ، وأبسط أشكاله التي يعرفها معظم الناس ، هذه المراكز المتعددة التي تقدم برامج سريعة لتعليم حرفة من الحرف ، أو جديد في مجال معين ، كما نرى في مراكز تعليم الكومبيوتر واللغات ، على سبيل المثال .

وفضلا عن ذلك ، هناك آلاف من دور العبادة ، مساجد وكنائس ، هي الأخرى تقدم تعليما لامدرسيا ، يمكن تقنينه .

وهناك هذا الكم الضخم من الإذاعات والقنوات التليفزيونية . . . أيضا العديد من مراكز " التدريب " التي أصبحت منتشرة في العديد من المدن والأحياء .

هذه المليارات إذن التي تتفقها الدولة بغير عائد يتكافأ مع قيمتها ، وهذه المليارات التي يدفعها أولياء الأمور في الدروس الخصوصية ، فلتوجه لدعم هذه القنوات من التعليم للامدرسى التي ضربنا أمثلة لبعضها ، وتصحيح مسار ما هو ضعيف أو غير جيد ، واستحداث الجديد المتطور ، وبالتالي سوف نقدم لأجيالنا أنماطا من التعليم كثيفة الوقت ، متنوعة الأغراض والأهداف ، سريعة التغير وفقا لمتغيرات السياقات المجتمعية والعصرية .

نقول كل هذا ، لا عن " كفر " بالمهام الأساسية التي من أجلها قامت المدارس ، فسوف نظل نؤمن بأن المدرسة هي خير وسيط للتربية وخير قناة للتعليم ، ولكن ، ماذا نفعل ونحن نرى عشرات الألوف من أبنائنا يذهبون إلى مدارس أصبحت عاجزة عن القيام بأبسط مهامها ، وقيادات تعليمية تعيش في عالم اللوهم وتتحدث ليل نهار عن " إنجازات " كاذبة خادعة ، وتضيع مليارات للجنيهاات على خزائنة الدولة وجيوب المواطنين ، ومن أجل الحصول على " تعليم مغشوش " لا يثمر ولا يغنى من جوع !!؟
إن وطننا يعيش خطرا مفرعا حقا ، ذلك أن عملية بناء إنسانه " للتعليم " تعيش خطرا داهما ينذر بأشر للعواقب .

هذا عبث بالتعليم وليس إصلاحا* !

عندما تولى " ديان " قيادة جيش العدو الصهيونى في عدوان ١٩٦٧ ، ولو حظ أنه يطبق خططه التي نفذها في عدوان ١٩٥٦ ، وقيل له أن هذا سوف يعطى المصريين فرصة لحسن الاستعداد ، أجاب بأن هذا لن يحدث لأن العرب عموما لا يقرعون التاريخ جيدا !!

ويبدو أن القائمين " بهوجة " إصلاح التعليم في الوقت الحالى يعتمدون بالفعل على أن الناس تتسى بسرعة ، فيما يبدو من شدة انغماسهم في الحصول على لقمة العيش ، وبالتالي فعندما نرى " حركة " ترفع شعار إصلاح التعليم سوف يسعد للجميع بذلك دون أن يدروا أن القصة مكررة حتى أصبحت كالاسطوانة المشروخة تثير الغثيان حقا .

لن نغرق القارئ في تفاصيل تاريخية ، فنحن نعلم أن " العقل الأمريكى " الذى أصبح متواجدا في كل ركن من أركان التعليم في مصر ، يكره " التاريخ " ، حيث هم قوم بلا تاريخ ، لكننا سوف نضع أمامنا محاولات الإصلاح في صورة واحدة ، حتى تظهر حقيقتها كحبات المسبحة بدلا من أن تبدو وكأن كل " حبة " قائمة بذاتها .

فعندما بدأت فترة العهد الحالى في أكتوبر عام ١٩٨١ ، كانت وزارة التربية والتعليم قد انتهت للتو من إعداد مشروع شامل متكامل عن تطوير التعليم في ورقة قدمها الدكتور مصطفى كمال حلمى ، والتي كان ثمرتها قانون التعليم عام ١٩٨١ ، الذى ظل مهيمنا على حركة التعليم منذ ذلك الوقت حتى الآن ، مع حدوث بعض التعديلات .

* جريدة الدستور فى ١٨ / ٥ / ٢٠٠٨

كانت الورقة على درجة عالية من الإحاطة والجودة وعمق التفكير
حقا ، ولعلها من أندر الخبرات التي سارت في سلسلة من الإجراءات التي
تجعل منها تعبيراً عن قطاعات متخصصة ومهتمة بالمسألة التعليمية ،
وهي بهذه الصورة كانت تحتاج إلى تنفيذ ومتابعة ليس أقل من عشرة
سنوات ، لكن الذي حدث أن الظروف لم تتح لها الوقت الكافي للتطبيق ،
بحكم ما تعرفه مصر من كثرة التعديلات للوزارية ، وبحكم سيادة مبدأ أن
سياسة التعليم في مصر هي سياسة وزير لا سياسة وزارة ، الأولى تتغير
بتغير الوزراء ، والثانية - التي لم نعرفها بعد - تأخذ وقتها في التطبيق
والمتابعة .

ومن هنا فقد شهدنا عام ١٩٨٥ ورقة أخرى تصدر عن وزارة للتربية
بعنوان (السياسة التعليمية) ، حيث كان الدكتور عبد السلام عبد الغفار
وزيراً للتربية ، وكان هو ثالث أستاذ متخصص في العلوم التربوية
والنفسية يتولى هذه الوزارة في تاريخ مصر كله : الأول : إسماعيل
القباني ، والثاني ، الدكتور عبد العزيز السيد .

كانت ميزة (السياسة التعليمية) أنها ابتعدت كثيراً عن العبارات
الإنشائية والكلمات البليغة ، لترسم مجموعة من " البرامج " ، والمبينة على
" أهداف إجرائية " .

لكن الرجل لم يستمر في الوزارة أكثر من عام واحد لتطوى صفحة
التطوير الذي رسم خطته ، ويهيل من جاء بعده للتراب عليها ، وبالتالي
فإنها لم تأخذ حظها الكافي من التطبيق والاختبار ، وتضيع جهود كثيرين
من المتخصصين الذين ألفتوا شهوراً يفكرون ويهدون ويدرسون ، وتتفق
عليهم الأموال اللازمة .

ولم يمض الوزير الذي جاء بعد عبد السلام (منصور حسين) بدوره
أكثر من عام على وجه التقريب ليحجى الدكتور فتحى سرور ، أستاذ القانون

الجنائى ، عام ١٩٨٦ ، ويطوى كل المشروعات السابقة ، بكل ما أنفق عليها من جهد ومال ووقت ، ويظهر لنا بما عرف باستراتيجية تطوير التعليم في مصر عام ١٩٨٧ ، من خلال أيضا مؤتمر قومي حضره رئيس الدولة ، وكان لكاتب هذه السطور دور كبير في إعداد هذه الاستراتيجية . وأقر وأعترف بأن هذه الاستراتيجية لم تأخذ حظها الزمني في الإعداد ، كما نبهنا وصرحنا للدكتور سرور ، لكنه كان متعجلا للغاية ، حيث كان قد أخذ موافقة بتشريف رئيس الدولة للمؤتمر القومي ، قبل أن تُعد الاستراتيجية .

كان المؤتمر حشدا ضخما أقرب إلى أن يكون " مهرجانا " منه لمؤتمر علمي قومي ، مما جعل المناقشات والاقتراحات لا تزيد عن الجهد الذي استغرق في قولها أو كتابتها ، ذلك أن الاستراتيجية " مكتوبة " في كتاب ، وكان الأفضل أن تجيء مطبوعة بعد المناقشات . صحيح أنه أعيد طبعها بعد ذلك بعامين على وجه التقريب ، لكن لا للاستفادة مما قيل من نقد وما جرى من مناقشات ، وإنما لأن مستشارا جديدا التحق بمعية الوزير ، فرأى - كالعادة - أن يترك بصماته على الاستراتيجية ، بغض النظر عما يكون من تكاليف ووقت وجهد .

وقبل أن يجف مداد الاستراتيجية ، إذا بالوزير يُحدث كارثة كبرى في التعليم الابتدائي عام ١٩٨٨ بإنقاص مدة التعليم إلى خمس سنوات في الوقت الذي يسير العالم فيه نحو زيادة فترة هذا التعليم التأسيسي العام ، ولم يكن هذا موجودا في الاستراتيجية ، بل إن المستقرى لما جرى في ميدان التعليم بعد صدور الاستراتيجية يمكن أن يلاحظ ضعف العلاقة بين ما كان مكتوبا ، وما جرى ، فكانها لم تكن محاولة جادة ، بقدر ما هي " حركة " سياسية للظهور أمام رئيس الدولة بمظهر المُطوّر ، لناهض بالتعليم ، لكن حقيقة الأمر أن " اللقبة " كانت بغير شيخ يرقد تحنها !!

وعندما تمت ترقية الدكتور سرور ليكون رئيسا لمجلس الشعب ، بعد ما فعله في مستقبل أبناء هذا الوطن المغلوب على أمره ، جاء أستاذ طب الأطفال الدكتور حسين بهاء الدين ليسجل رقما قياسيا في طول مدة تـوزره بحيث تصل إلى ثلاثة عشر عاما ، لاحظنا خلالها أن الوزارة لم تجر على سنة من سبقوها بأن تكون لها هي الأخرى " ورقة تطوير " أو " سياسة تعليمية " أو " استراتيجية " ، بل كان النهج للحاكم يقوم على أمرين :

أولهما الحديث بلغة " الإنجازات " ، أى فعلنا وفعلنا ، لا بلغة استشراف المستقبل ، ولذلك كانت الوزارة تصدر كل عام على وجه التقريب من الورق الملون المصقول الفخم ، لكن تاريخ الإنجازات لم يكن يبدأ إلا بعام ١٩٩١ ، أى عام تولى بهاء الوزارة ، وكان الإصلاح والتطوير لم يولدا إلا على يديه هو ، تماما مثلما نافقت كبرى الصحف القومية اليومية رئيس الدولة في عيد ميلاده ، فاعتبرت أن مصر يوم توليه قد ولدت من جديد .

ووصل أمر إبراز الإنجازات أنها كانت تقاس بالحجارة والأسمت فيشيرون إلى أن ما تم بناؤه من مدارس يفوق ما تم في السد العالي ، ويتجاوز حجم الأهرامات ، وما إلى هذا وذلك من أسلوب لا أدرى حقا كيف يمكن للمؤرخ التعليم أن يصفه .

ثانيهما ، التحدث باسم رئيس الدولة ، بحيث انفردت تقارير الوزارة في هذه الفترة بأقترانها باسمه ، وهو ما لم يحدث طوال تاريخ التعليم في مصر .

لكن هذا العهد البهائي شهد ثلاثة مؤتمرات : للتعليم الابتدائي ، ثم للتعليم الإعدادي (مع أن القانون يعتبرهما مرحلة واحدة) ، ثم للمعلم ، وعقدت عشرات الجلسات للمناقشة في سبل تطوير التعليم الثانوي تمهيدا لعقد مؤتمر له ، ولم يعقد لتغيير الوزير .

وعقد أيضا مؤتمر للتعليم العالي عام ٢٠٠٠ كان أكبر إنجازاته هذا القانون المشبوه الذي كمنت وراءه مقاصد انتقام من البعض ، ودفعت ثمنه أجيال متعاقبة من أكبر وأعظم شيوخنا في الجامعات .

وفي نفس الوقت كان كاتب هذه السطور يعرض لمدة ستة أشهر مشروعا لتطوير التعليم العالي في المجلس القومي للتعليم ، لكن ما كانت هناك علاقة بين الجهدين المتآنين ، إلا دعوة تلقيتها في نهاية مؤتمر الوزارة لحضور الجلسة الختامية و " شنطة " بها أوراق المؤتمر ، وكان التعليم هنا في المجلس القومي في دولة ، وفي الوزارة في دولة أخرى .

وفي أكتوبر ٢٠٠٤ ، جمعت مكتبة الإسكندرية عشرات من أساتذة التربية ومسؤولي التعليم والمهتمين ، وحضور وزيرى التعليم ، ومسئول التعليم في حزب الحكومة ، ونوقشت جميع جوانب ومراحل وقضايا ومشاكل التعليم في مصر من الحضارة إلى الدراسات العليا بالجامعات ، وكان كثيرون كلفوا بكتابة بحوث متخصصة ، ثم قامت المكتبة بتلخيص كل هذا ، حتى المناقشات التي كانت قد سجلت و فرغت في تقرير واحد يحمل رؤية مستقبلية لإصلاح التعليم في مصر !

ها أنت ذا عزيزى القارئ ، وخلال عهد واحد من عام ١٩٨١ ، ترى العديد من الاستراتيجيات وأوراق التطوير والمؤتمرات والخطط ، فضلا عن وجود مجلس قومي للتعليم يتبع رئاسة الجمهورية ، له مئات التقارير منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى الآن ، ولا تجد تواسلا فيما بين كل هذا بحيث يجرى هذا الجهد مُطورا ومواصلا ومضيفا ومصححا لما قبله ، بل " كل في فلك يسبحون " ، وخلال هذا كله يخضع ملايين الأبناء والبنات للتجارب التعليمية ، وتتفق ملايين الجنيهاً ونستغرق السنوات تلو السنوات ، ولا تجد تأثيرا وتأثيرا بين كل جهد وسابقه ولاحقه .

لو كان الأثر السيئ لهذا النهج العبثي يقتصر على هذا الوزير أو ذلك ورجاله ، لهان الأمر ، لكنه يبذر بنورا الله وحده أعلم بما فيها من ثغرات وسلبيات ، فيتشوه تعليم أبناء هذا الوطن ، وتشويهه بالنألى شخصياتهم ومستقبلهم الذى هو مستقبل مصر ، وآية ذلك أنك لو نزلت للشارع وسألت عينة عشوائية ممن الناس عن حال للتعليم فسوف تسمع عما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من سوء الحال وتدهور المال !!

وإذا كانت " الجلبة " الحادثة الآن خاصة بالتعليم الثانوى ، من اجتماعات ولجان ومناقشات تجئ بعد أن كتبت " خطة استراتيجية علم ٢٠٠٧ ، فأيهما للحصان وأيهما العربية ؟ هل تجئ الخطة بعد المناقشات والمدلولات أم قبلها ؟ إن التوجهات البارزة حتى الآن تكاد تدور في فلك ما جاء في الخطة الاستراتيجية ، الممولة خارجيا ، ،الموجهة أجنيا ، فكأننا نسمع مرة أخرى للصيحة الشهيرة " أبشر بطول سلامة يا مربع " ، ونؤكد أننا أمام عبث بالتعليم حقيقى !

إصلاح التعليم

وتربيع الدائرة* !

من أسوأ الأمور بالنسبة للكاتب حقا أن يطرح فكرة في فترة ، وتمر أعوام فيجد نفسه مضطرا إلى طرح الفكرة نفسها ، ربما بصياغة أخرى ، ثم تمر فترة ثالثة ، فإذا به يكرر القول ، حتى ليخيل إلى من يتابع كتاباته أنه ربما أفلس ولم يعد يجد جديدا يطرحه !

لكن ، ما العمل وطرحنا - وطرح غيرنا كذلك - لا نجد أننا صاغية من أولى الأمر فيما يشبه حقائق الأمور ومسلمات المجال ، ويظل الحال على ما هو عليه ، مع النظر بعين الاعتبار إلى مقولة معروفة وهى أن بقاء الأمر على ما هو عليه من خلل وتهرؤ يعنى مزيدا من التراجع والتخلف !؟

إن الفكرة الرئيسية التي يحملها مقالنا الحالي تعبر عنها الابارة الشهيرة " لا يستقيم الظل والعود أعوج " ، فإذا حاول إنسان أن يكرس جهوده ، يوما بعد يوم ، وفترة بعد أخرى سعيا وراء استقامة الظل ، مع استمرار اعوجاج العود ، فسوف تبوء محاولاته وجهوده بالفشل ، لا من باب التشاؤم ، ولكن لابد أن تؤتى الأمور من أبوابها ، ولا بد أن نأخذ بالأسباب .

و " تربيع الدائرة " عبارة تقال أيضا لمن يريد أن يجمع بين أمرين بينهما تناقض ، كأن يدعى أحد أنه يمكن أن يكون قائما وقاعدا في وقت واحد ، فهو في الحقيقة إما أن يكون قائما وإما أن يكون قاعدا ، وكذلك الدائرة لها شكلها وخواصها التي تختلف كثيرا عن المربع ، والعكس

* جريدة الدستور ، فى ١١ / ٥ / ٢٠٠٨

بالعكس ، ومن ثم فإن من يحاول أن يجمع بين الأمرين فسوف تبوء جهوده بالفشل ، مهما خلصت النوايا ، ومهما صح العزم .
وهكذا ، إذا عاش شعب في ظل بنية هيكلية مشوهة ، فلن يفيد كثيرا أن يتجه إلى عنصر منها محاولا إصلاحه ، في ظل افتقاد للنظرة العضوية ، ولسنا في حاجة إلى البرهنة على التشوه الكبير الذي أصبحت عليه بنية النظام القائم في مصر مما لا بد أن تنعكس آثاره بالضرورة على للعناصر الفرعية المكونة له ، مع تفاوت في شدة التأثير .

خذ ، مثلا ، قيادة التعليم في مصر التي يمثلها كل من وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي ، فشتنا أم لم نشأ ، فنحن نعيش مجتمعا ذا نهج فرعونى الإدارة والقيادة (ما أريكم إلا ما أرى) بحيث ينجر للتعليم كله ليسير في الاتجاه الذى يراه للوزير ، أو وفقا لما يزينه له مستشاروه .
فإذا كنا قد درجنا في مصر على أن يكون الوزير تكنوقراطيا " وليس " سياسيا " ، لكننا لا نجد اتساقا مع هذا المبدأ في كل المجالات ، حيث لا بد أن يكون وزير الدفاع من للجيش ، والداخلية من الشرطة ، والصحة طبيبا . . .
وهكذا ، لكنك لا تجد هذا المبدأ في وزارة التربية على وجه الخصوص ، فمن الممكن أن يكون الوزير طبيبا أو محاميا أو زراعيا ، أو مهندسا . . .
وهكذا ، مما يشير إلى تشوه صارخ في مفهوم التربية والتعليم ، وإلى خلل رئيسى في عملية اختيار القيادة العليا للتعليم ، ومن ثم يحق لنا أن ننظر بعين الشك لما يصدر عن هذه القيادة من رغبات وجهود على طريق الإصلاح ، من حيث الدقة والمصدقية ، لينتهى الأمر إلى أن يُسيره مستشاروه وموظفوه ، وللذين يمكن أن نقول أيضا الكثير من حيث معايير اختيارهم .

وعندما يتم اختيار وزيرا للتعليم ، كثيرا ما يتساعل الناس : من هو فلان هذا الذى أصبح وزيرا للتربية أو التعليم العالى ؟ ذلك لأن للنظام لا

يملك قاعدة معلنة موضوعية في عملية الاختيار ، والتي غالبا ما تقع على من لا سابق خبرة له سياسية ، مما يدفعه إلى قضاء فترة في البداية يتعرف فيها على وزارته ومشكلاتها وقضاياها ، حتى يفهم ما الذى يمكن أن يعمله ، فإذا مر بعض الوقت ، بدأ الرجل يستوعب أرض العمل ويألفها ، ويمتد أفقه التقنى ليبصر بعض الأوضاع السياسية .

فإذا ما رأى صاحب الأمر أن يغير الوزير ، لا تجد أبدا قاعدة تقول بإمكان إعادة تعيين وزير سبق له أن تولى أمر الوزارة بحكم ما اكتسبه من خبرة وألفة ، وإنما لابد أن يكون جديدا تماما على المجال - غالبا - لتبدأ القصة مرة أخرى من جديد ، وكان هناك حرصا على أن يجئ الوزير المختار " أبيضاً " ، لا فكرة لديه ولا سابق خبرة .

ولعل هذا يفسر لك أيها القارئ كيف أن جهود الإصلاح التربوى تبدو لنا وكأنها " موسمية " ، مثل " الموالد " ، وكلما جاء وزير ، أشاع التصريحات وعقد اللجان ، وأقام الندوات عن إصلاح التعليم ، ويصل للقوم إلى مشروع أو خطة أو استراتيجية ، ثم يُنسى كل هذا ، عندما يتم تغيير الوزير ، لنعود مرة أخرى لنفس الموالد ، فهل يمكن ، في ظل هذا المنطق الذى يحكم النظام القائم أن نأمل خيرا بالفعل من التنادى بإصلاح التعليم ؟

مرة أخرى ، أرجو القارئ ألا يتصور أننا ممن يؤمنون بمبدأ " مفيش فايدة " ، وإنما على العكس من ذلك ، كل ما هنالك أننا ننبه إلى أن السير في هذا الطريق لن يوصلنا إلى النتيجة المرجوة ، ولا ينبغي أن يترتب على هذا أن نبكى على الأطلال ونزرف الدموع ونشق الجيوب ، وإنما ينبغي أن يدفعنا هذا إلى ما نلح عليه وهو أن تؤتى البيوت من أبوابها ، وأن نأخذ بالأسباب ، وعملية اختيار قيادة التعليم في مصر هي نقطة البداية

بحكم الثقافة والتقاليد التي نعيشها والتي تقوم على " النظرة الأبوية " التي تجعل من القائم بالأمر هو " سيدنا وتاج راسنا " !

ويعلم للقاصي والداني ، وكل من تلقى علوما تربوية أن للعمود الفقري لتكوين الشخصية أن تتميز بحرية للتفكير وممارسة للديمقراطية ، حيث أن هذا هو السبيل الأساسي لتفجير طاقات الإبداع والابتكار لدى الإنسان ، أما " التتميط " و " القولية " فهما " السم الزعاف " الذي يقتل للعديد من المواهب ويخنق نمو الشخصية للفعالة ، وهذا من شأنه أن يدفع كل من يفكر في إصلاح التعليم وتطويره إلى البحث عن كافة السبل الكفيلة بتوفير الأجواء اللازمة لكل هذا .

لكن ، تأمل في الحكمة القائلة بأن فاقد للشئ لا يعطيه ، ثم اسأل بعد ذلك : وهل قيادات التعليم تملك حرية التفكير بالفعل ، والقدرة على ممارسة للديمقراطية ؟

في قمة السلطة التعليمية ، تجد أن للشعار الأساسي هو الاستناد إلى توجيهات للقيادة السياسية ، ويكون ولرذا أن يحدد للمسئول موعدا لمؤتمر أو لإصدار قرار ، ثم يأتيه الهاتف من أعلى بأن يتوقف فوراً ، فلا يكون أمامه إلا الاستجابة الفورية ، فهو لم يجئ بناء على كفاءة خاصة ، وإنما " أنعمت " عليه للقيادة السياسية بالاختيار ، وهو لا يملك - إذا حدث في نواذر الدهر - الاستقالة ، فالشعار مشهور " معندناش وزير يستقيل " ، لأن استقالة وزير تعنى أن له لولادة مستقلة ، وليس هذا من المؤهلات المطلوبة .

وقس على هذا مجموعة " للتداعيات " التي تتوالى عبر للمستويات القيادية التعليمية المختلفة ، فالمعلمون على سبيل للمثال هم للواقفون عند خط الإنتاج التعليمي الأول ، ومع ذلك ، فهم في مجموعهم " مأمورون "

في كل ما يفعلون ، سواء في تحديد مناهج للتعليم ، أو إبداء الرأى فيها ،
وفى التقويم ، وفى الإدارة بصفة عامة .

فإذا كان الطلاب يعيشون مناخا يتنفسون في أجوائه هواء قد تلوث
بالفردية الحاكمة ، وفسد بسموم القهر ، كيف يمكن أن يتم إصلاح
وتطوير؟ ليست المسألة إعادة هيكلة سنوات التعليم في مرحلة من المراحل
، وليست فقط في الوصل والاتصال بين أنواع التعليم ، وليست في مد أجل
شهادات ، وفى تقرير هذا المقرر أو ذاك ، على الرغم من أهمية هذا كله ،
ولكن ما لا يقل أهمية عنها جميعا : كيف يمكن أن نبني مواطنا له
شخصيته المستقلة ، يجد الفرصة متاحة ومتعددة ومتنوعة للتعبير عن فكره
ورأيه ؟ هذه هى القضية ، فهل المناخ السائد يساعد على هذا حقا ؟

وانظر إلى " التركيبة العامة " لمعاهد التعليم في مصر ، وخاصة في
التعليم العام ، سوف تجد صورة طبق الأصل لعملية تصنيف وفرز طبقى
بين من يملكون الكثير ويحكمون ويتحكمون ، وبين من لا يملكون ، حتى
نواتهم ، ولا حول لهم ولا قوة ، وسوف تجد تلك الظاهرة الفريدة بين دول
العالم المحترمة وهى ما أصبح متعارفا عليه " بالمدارس الدولية " ، وانظر
: من أين يأتى طلابها ؟ وكم يدفعون ؟ ومن يُعلم لهم ؟ وإلى أين سوف
يذهبون ؟ سوف تجد أن كبار التجار ورجال الأعمال ، وأصحاب الملايين
ورجال الإدارة السياسية العليا هم الزبائن المعتادون ، ومن ثم ، فإن من
يُعدون لتشكيل الشرائح القائمة في المستقبل هم أنفسهم أبناء أصحاب السلطة
والمال والنفوذ اليوم ، لتتحقق المقولة التي ظننا أنها من مخلفات الماضى
وأنها اختفت : أن يظل ابن الحداد حدادا وابن الأمير أميرا !

راقب طلبا لوزير الداخلية بزيادة المخصصات المالية لوزارته ،
وطلبا لوزير التعليم أيضا ، من أجل تغذية فقراء التلاميذ أو بناء مدارس أو

إصلاح أبنية متهرئة ، وخبّن رد للفعل على طلب الأول ورد الفعل على طلب الثاني ..

تتم الاستجابة الفورية لطلب الأول ، بزعم أن " أمن للوطن " مقدم حتى على لقمة العيش وهي مما ينطبق عليه القول الشهير : قولة حق يراد بها باطل ، فهذا الذي يتم تحت هذا الشعار المزعوم هو " أمن للنظام الحاكم " لا أمن الوطن ، ولا أمن للمواطن ، لأن هؤلاء القوم لو كانوا ينظرون بعين الاعتبار بالفعل لأمن الوطن وأمن المواطن ، لتيقنوا صدق المقولة التي قال بها أحد الفلاسفة : كلما فتحت مدرسة ، أغلقت سجنًا ! فحسن للتكوين وصحة للتثنية ، ومعاصرة نظم التعليم وتحديثها ، هو الأمن الحقيقي ٠٠٠ هو الأمن المجتمعي ٠٠ الأمن العلمي ٠٠٠ الأمن الحضارى ، أما أمن الدولة فلا يقيم مجتمعا ، ولا يحيى وطنًا ، قد يمد في عمر حكام ، وقد يطيل عمر نظام ، لكنه على العكس من تلك بالنسبة لمستقبل الوطن ومستقبل المواطنين ، إنما يزرع الجبن في القلوب ، ويبذر الخوف في النفوس ، وينثر فيروسات النفاق في السلوك ، ويحرف المفاهيم في العقول ٠٠٠ وبئس هذا أمنا !!

إنها مجرد أمثلة ، هناك غيرها كثير ، تؤكد على هذه المقولة التي نشير إليها وهي أننا بحاجة إلى تصحيح نظام كلى يجثم على صدر هذا الوطن ، حتى يمكن أن تؤتى جهود إصلاح التعليم ثمراتها الحقيقية الطبيعية لا الصناعية المزيفة !!

حتى لا يزيد

ترزية التعليم مدارسنا تخريبا * !!

شاع منذ سنوات على ألسنتنا وأفلامنا مصطلح " ترزية القوانين " تعبيراً عن مجموعة من محترفي القانون ممن يجيدون " تفصيلها " بحيث تتواءم مع مصلحة الحكام ، بغض النظر عن مصلحة المحكومين ، والاجتهاد بعد ذلك في اختلاق المبررات والمسوغات .

ونظراً للنجاح الساحق الذي أحرزه هذا الفريق ، ومنذ عدة عقود ، كان من الطبيعي أن ينتقل الاتجاه إلى آخرين ، فإذا بنا نشهد فريقاً من المشتغلين بالتعليم ، من خبراء وأساتذة تربية ، يبذلون قصارى جهدهم " لتفصيل " قوانين وقرارات ترضى مسئولى التعليم ، بغض النظر عما يمكن أن تُحدثه من تخريب في بناء مئات الألوف من أبناء هذا الوطن .

ولعل التاريخ القريب خير برهان على ذلك ، عندما زين نفر من التربويين المحيطين بوزير التعليم عام ١٩٨٨ - د . أحمد فتحى سرور - أن يسير عكس الاتجاه العالمى فيُنقص مدة التعليم الابتدائى عاماً من باب - كما زعموا - التوفير ، حيث كان الحال الاقتصادى والتربوى متأزماً إلى درجة كبيرة ، قياساً إلى ما كان قبل ذلك الوقت .

اللعبة التي يتم لعبها هي العزف على وتر " المبادئ والنظريات والمثاليات " التربوية ، بحيث لا يجد الإنسان محلاً للاعتراض ، لكن عندما نقيس هذه المبادئ والنظريات والمثاليات إلى السياق المجتمعى ، تتحول إلى " مخزبات " ، ومصيبة ما يحدث في التعليم أن آثاره تمتد عبر أجيال ، وقد لا يحسها الناس بالعين المجردة ، كما هو الشأن في الميكروبات .

ولعل العودة إلى مثال إنقاص مدة التعليم الابتدائي يوضح لنا هذا
فقد زين مستشارو الوزير وقتها له أننا إذا زدنا اليوم المدرسى ،
وكذلك العام المدرسى ، وقضينا على ما يكون بالكتب المدرسية من حشو
وتكرار ، وأمجنا بعض المواد المتقاربة ، فإن ما يدرسه التلاميذ في ستة
أعوام يمكن أن يتم في خمسة ، وبحسبة اقتصادية بسيطة نجد أننا وفرنا
آلاف المقاعد لمزيد من التلاميذ وملايين الجنيهات على خزانة للدولة ،
وقضينا على تعدد الفترات في كثير من المدارس !!

ولأول وهلة يبدو من هذا المنطق صحيحا من الناحية النظرية . لكن
ما حدث بالفعل أن اليوم المدرسى لم يطل ، وكذلك العام الدراسى ، وأن ما
تم من حذف ما قيل أنه حشو وتكرار ، نال كثيرا من الأساسيات ، وتم
بطريقة تعسفية أخلت بالبنية المعرفية للمواد الدراسية ، كما أن ما حدث من
دمج لبعض المواد كان لحساب أحدها دون الآخر ، فضلا عن اختلاط في
المعاني والمفاهيم .

وكانت النتيجة إفسادا للتعليم وتخريبا لبنية أجيال ، كلفنا أضعاف ما
وفره أصحابنا من المال .

إن المثاليات التربوية تعنى ما تعنيه الجملة الشرطية في اللغة ، فعندما
نقول : إذا وفرت كل يوم جنيها ، فسوف تكون النتيجة أنك وفرت ثلاثمائة
وخمسة - أو أربعا - وستين جنيها بعد عام ، فإذا ما مرت بعض أيام ولم
توفر فيها أى جنيه ، فلا يمكن أن تحصل على النتيجة المتوقعة .

وهكذا إذا قلت أن من الممكن ، في خمس سنوات تعليم ما يتم تعليمه
في ست سنوات ، فمعنى ذلك أن هناك مجموعة من الشروط لا بد من
توافرها ، فإذا لم تتوافر هذه الشروط ، كانت النتيجة على عكس ما تريد
نظريا .

وفى عهد الدكتور حسين بهاء الدين ، زين ترزية التعليم له ألا يقتصر امتحان الثانوية العامة على السنة الثالثة فقط ، بل يشمل السنيتين الثانية والثالثة ، وكانت " المثالية " التربوية جاهزة ، ألا وهى أنه لا يصح أن يتحدد مصير الطالب في الثانوية العامة خلال عام واحد ، فهذا تكثيف للجهد والمعاناة ، فإذا فشل ، اهتز مستقبله ، أما إذا توزع الجهد على عامين ، فإنه إذا واجه ظروفًا سلبية في سنة يمكن أن يعوضها في السنة الأخرى .

وكان هذا من الناحية النظرية كلامًا جميلًا ، لكنه - أيضا - إذ يتجاهل السياق المجتمعي ، يضر أكثر مما ينفع ، فقد تجاهل انتشار وباء الدروس الخصوصية وانفراد تعليمنا عن نظم التعليم في العالم ، بدرجة الانتشار الرهيبة لهذا الوباء ، فإذا به ينتشر أكثر ، وبدلاً من أن يعانى أولياء الأمور تكلفة الدروس عاما ، أصبحوا يعانونها عامين ، بل إن هذا - مع عوامل أخرى - كان له دوره في أن يصبح التعليم الموازى - عن طريق الدروس الخصوصية - هو القاعدة ، في معظم سنوات الدراسة ، حتى وصل إلى التعليم الابتدائى !!

الشئ نفسه بخصوص ما يتردد في الدوائر التعليمية الرسمية عما يسمى بالتقويم الشامل أساساً للحكم على التلميذ من حيث استحقاقه النتائج المرجوة ، فما معنى هذا ؟

من الحقائق المتفق عليها ، أن شخصية كل إنسان متعددة الجوانب والمجالات ، فهناك جوانب ومجالات عقلية واجتماعية وثقافية وجسمية ودينية وسياسية وجمالية وبيولوجية ٠٠٠ إلخ ، وبالتالي فإن التربية السليمة للإنسان ، وخاصة في سنوات تكوينه الأولى ينبغي أن تكون " شاملة " و " متكاملة " ، شاملة بمعنى أن تمتد إلى مختلف هذه المجالات لتأخذ من كل

منها بطرف يلائم العمر الذى يكون عليه التلميذ ، ومتكاملة بحيث يحكمها الاتساق والتناغم .

يترتب على هذا ، إننا إذا أردنا أن نحكم على التلميذ ما إذا كان قد حصل القدر والنوع اللازم من مجالات التربية والتنشئة أم لا ، فلا يمكن أن يتم هذا بالتوقف عند جانب واحد أو اثنين ، وإلا كان الحكم على التلميذ ظالما .

ولقد درجنا في مصر منذ سنوات طويلة ، مع الأسف الشديد على الحكم على تلاميذنا بناء على جانب واحد هو الجانب العقلى ، المعرفى ، حتى بالنسبة لبعض المجالات الأخرى ، نحكم على التلميذ فيها بناء على " ما يعرفه " عنها ، لا بناء على ما " يسلكه " فيها ، أو يؤمن به ويكون لديه من اتجاهات وقيم ، وفى هذا انحراف حاد عن أصول التربية والعدل الاجتماعى .

وفضلا عن ذلك ، فإن الامتحان عندما يعقد مرة أو مرتين ، فإن النتيجة لا تصور تماما مدى تقدم الطالب ، لكنه عندما يكون مستمرا طوال العام ، فسوف يكون أقرب إلى العدل والإنصاف .
لكن ، كيف يمكن متابعة للتلاميذ طوال العام ، وفى مختلف أنشطتهم وأعمالهم ؟

هنا يكون المعلم هو الأجدر والأنسب ، لأنه ملتصق بالتلاميذ يوميا ، ويخبرهم فى معظم أحوالهم وشئونهم ، معظم ساعات اليوم للمدرسى .
هل يمكن أن يمارى أحد فى مثل هذا المنطق للتربوى للعظيم ؟
لا أحد ...

لكن ، مرة أخرى نكرر ، أن المثاليات التربوية مثلها مثل الجملة الشرطية ، إذا لم تتوافر الشروط اللازمة ، فلا نتيجة مرجوة إلا إذا سارت فى اتجاه عكسى !!

ولو توقفنا عند ذكر الشروط اللازمة حتى يمكن أن يتم التقويم الشامل " على سنة الله ورسوله " - إذا صح هذا التعبير - فسوف نحتاج إلى عدة صفحات ، ومن ثم يكفي أن نشير إلى أن " البيئة المدرسية " ينبغي أن يتوافر لها من الاتساع والثراء والتنوع ، واتساع المساحة الزمنية ، وكثرة الأيدي الفنية والإدارية ما تعجز عنه الكثرة الغالبة من مدارسنا ، فضلا عن ذلك ، العدد المنشود للطلاب في كل فصل ، والأعباء التي يكون المعلم مكلفا بها ، والأجر الذي يتقاضاه ، قياسا على الجهد المتوقع .

وأخطر من كل هذا - دون أن نقصد أية إهانة للمعلمين - الحال الذي عليه معلمونا من حيث منظومة القيم الأخلاقية ، والتي هم عينة من جملة المجتمع الذي أصبح يعاني معاناة لا ينبغي أن تتكرر من حيث صور الخلل الجسيمة في بنية الأخلاق والقيم ، فإذا بالعلاقات القرابية ، والشخصية ، والمواقع الاقتصادية والسياسية والإدارية - وربما الرشوة - تتشط لرفع هذا إلى ما لا يستحقه ، وخفض ذلك عما يستحقه .

ولابد أيضا أن تزداد الدروس الخصوصية نشاطا ، ما دام معلم الفصل أو المدرسة سوف يملك الكثير من أركان النتيجة النهائية !

لا ينبغي أن يهب البعض ليصرخ فينا : كفوا عن التشكيك .. معلمونا بخير والحمد لله ، ومدارسنا تقوم بواجبها على خير ما يرام ، فلا بد للمريض أن يقر ويعترف بما فيه من مرض يدلله عليه الأطباء المتخصصون حتى يمكن أن يخطو نحو الشفاء ، لكن استمرار تزيين الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال سوف يزيد الطين بلة .

إن إخواننا من الأطباء وخبراء التغذية يحددون لكل منا نسبة معينة من العناصر الغذائية تشكل " النموذج " و " المثال " ، لكن ، افرض أن من أمامنا - مثلا - يعاني من مرض السكر ، فهل نطبق عليه النموذج والمثال نفسه ، وننادى بوجود أن يحصل على القدر المقرر من السكريات !؟

وهكذا يكون الرأى بالنسبة لتوزيع درجات للطلاب في الثانوية بالصورة التي نشرت عن المقترحات " الإصلاحية " ، آسف ، للتخريبية ! والشئ نفسه ، لو تصورنا تطبيق " للمثال " للتربوى الذى يقول بألا تكون نتيجة الامتحان التحريرى وحدها هى المحددة لمدى صلاحية الطالب في الالتحاق بهذه الكلية أو تلك ، ولابد من المقابلة الشخصية وقياس القدرات ، فمن نكاه المصريين أن سموا هذه المقابلات " مقابلات الكروت " أى تلك تحمل اسم شخصية ذات صلة بالمتحنيين من أجل التوصية على هذا أو ذاك من أبناء نوى السلطة والنفوذ أو للقربة أو للصدقة ، لو " يفتح عينيه " !!

هل يعنى هذا الوقوف عند حد البكاء على الأطلال والوقوف موقف العجز ؟ كلا . . كيف ؟ هذا ما نرجو أن نبينه في مقال تال بإذن الله .

لا فُضَّ فُوه * ٠٠ !!

لا يكاد يمر يوم إلا وتطرق أسماعنا كلمات وجمل ، عبر تصريحات ، لهذا أو ذلك من أهل الحكم في مصر ، تشير إلينا بأن هؤلاء الناس ينظرون إلينا وكأننا مجموعة من الجهلة المغفلين الذين يمكن الضحك عليهم بحديث جزء غير قليل منه يجافى حقائق الأشياء ، بل وقد يجافى المنطق السليم ، ولهم العذر في ذلك ، فنحن نرى ونسمع ونشاهد الأعاجيب من أهل الحكم ، ونكاد - كمصريين - نفهم كل صغيرة وكبيرة ، مما يتصورون أنهم يخفوه علينا ، لكننا - كالعادة - نقف مكتوفي اليدين ، نكتفى بممصصة الشفاه ، وغاية المراد من صور الاحتجاج أن نؤلف نكتة تسخر من هذا الذي يتصور أنه يخدعنا ، وفي الفترة الأخيرة ، تفضل أهل الحكم فتركوا هامشا من حرية التعبير التي لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وكل ما تؤدي إليه هو " التنفيس " عما يجيش بصدر الكاتب ، حتى لا " يطق " ويصاب بانفجار في المخ أو سكتة قلبية لا قدر الله .

ونموذجنا اليوم هو الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب للعام الثامن عشر ، ووزير التعليم الأسبق ، ونائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق أيضا .

فأثناء عرض التعديل المعيب للنص الخاص بمن يبلغون سن السبعين من أساتذة الجامعات ، على مجلس الشعب ، في محاولة لمحو الآثار المدمرة لما قام به الدكتور مفيد شهاب عام ٢٠٠٠ ، عارض البعض نصا كارثيا يقول " بجواز " تعيين هذه الفئة من الأساتذة ، وكان من رأى هؤلاء أن يكون التعيين " وجوبيا " لا " جوازا " !

* جريدة نهضة مصر فى ٥ / ٥ / ٢٠٠٨

وربما تواجها شبيهة أننا من نوى المصلحة في هذه المناقشة ، لكن ذلك شرف لا ندعيه وتهمة لا ننكرها ، وعلى أية حال فقد هاجمنا قانون مفيد شهاب وقت صدوره أكثر من مرة ، ولم يكن للقانون مما يظالنا في ذلك الوقت .

كان رئيس المجلس مؤيدا لصيغة التجويز ، مدعما رأيه بالأحد مخلد في التدريس ، وأن من حق للجامعة أن توافق أو لا توافق حسب حاجتها ، وأن هذا هو المنطق الصحيح !

ظاهر الكلام أنه " منطقي " ، فجهة العمل لها أن تحدد احتياجاتها ولا تُفرض عليها ، وأن اللوام هو الله تعالى وحده !

ومع منطقية هذا للتبرير ، إلا أن آخر من يحق لهم للتلفظ به هم بعض أهل الحكم في مصر ، ذلك أنه قد اشتهر بقيام هذا النظام على " الاستمرار " على مقاعد الحكم ، وندرة التغيير ، اعتمادا على قاعدته المعروفة " للى تعرفه أحسن من للى متعرفوش " ، وهو النظام الذى ينفرد بين دول للعالم - غير المتخلف - بأن يستمر المسئول في للوزارة عشرين عاما ، وربما ، إن تغير ، ينتقل إلى موقع آخر ، وهناك من الأمثلة ، للكثير ، مما لا يغيب عن فطنة للقارئ ، وأقربها لنا هنا هو صاحب للحديث المشار إليه نفسه ، والمستمر على مقعد رئاسة مجلس للشعب منذ ثمانية عشر عاما حتى الآن ، بعد أن تجاوز السبعين ، مثله في ذلك مثل عدد معروف من حكام لليوم في مصر .

ورئيس مجلسنا للموقر لا تقلقه مسألة للتعيين أستاذا غير متفرغ في للجامعة ، جولزا أو وجوبا ، لأن للرجل - اللهم لا حسدا - من للطبيعى أن يكون قد أمّن مستقبله هو وكل من هو منتصب إليه ، وبما لم يكن يحلم به ، على عكس للكثيرين من أساتذة بعض للكليات اللذين لا دخل لهم إلا مرتباتهم .

ولا أظن أن رئيس مجلسنا تغيب عنه تلك الحقيقة المعترف بها وهي أن العطاء " المعرفى " و " العلمى " ، ليست له حدود عمرية معينة ، إلا إذا حدث ، لا قدر الله ، ما يعيق الإنسان ، صاحب العطاء من أمراض ، وإنما يحدث العكس ، حيث يزداد العالم تألقاً وخبرة ونضجاً وحكمة ، إلا ما ندر ، وهو أمر يختلف عما يحدث بالنسبة لتحمل المسئوليات التنفيذية والإدارية ، فكيف يجيز النظام القائم استمرار البعض عشرات السنين ممن تجاوزوا السبعين من العمر في تولى مسؤوليات تنفيذية وإشرافية جسيمة ، ويحرمون كبار أساتذة الجامعات من استمرار العطاء المعرفى !؟

وعلى هذا فمن المفروض أن يتنكر أهل الحكم في مصر ، وهم يدافعون عن النص المعيب تلك الحكمة الشهيرة بألا نقذف الغير بالحجارة إذا كان بيتنا من زجاج !!

إننا نذكر في مجالى الأدب والفن ، على سبيل المثال ، قمما مصرية رائعة ، مثل نجيب محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب ويوسف وهبى ممن تجاوزوا الثمانين ، ومع ذلك استمر عطاؤهم الفنى والأدبى ، في تألقه وعظمته ، وهناك غيرهم بطبيعة الحال .

وفى مجالنا الجامعى نرى قمما أخرى ، تجاوز أصحابها الثمانين ، واستمروا يواصلون العطاء بكل أريحية وبكل تألق والحمد لله ، مثلما رأينا لدى الراحل الدكتور سليمان حزين ، وأمد الله في عمره الدكتور محمود حافظ أستاذ الحشرات بكلية العلوم ورئيس مجمع اللغة العربية الذى تجاوز عمره للتسعين ، وغيرهما .

ولا شك أيضا أن رئيس مجلسنا الموقر يعلم علم اليقين أن أساتذة الجامعة لا يقوم فقط بالتدريس ، بحيث نقول أنه سوف يعجز بعد السبعين عن القيام بمثل هذه المهمة ، وإنما هو يقوم بالبحث العلمى ، وهذا شأن لا يتوقف ، وهو يرشد ويشرف ويوجه ، مما لا حد زمنى له إلا في حالات

المرض . وحتى بالنسبة للتدريس ، فهو لا يقف عادة ليدرس لآلاف أو حتى مئات وإنما هو يدرس لطلاب الدراسات العليا ممن قد لا يزيد عددهم عن أصابع اليدين ، فيتحول التدريس إلى حوار وبحث يبت مزيدا من الصحة والعافية لدى القائم به .

كان أستاذنا رحمه الله الدكتور عبد العزيز السيد ، أول وزير للتعليم العالي في مصر، منتدبا لسمينار قسم أصول التربية بتربية عين شمس وقت أن كنت أتولى رئاسته في أولئل للثمانينيات من القرن الماضي ، وكانت صحته قد بدأت تتراجع بشكل ملحوظ إلى درجة بدأت تمس شيئا من هيئته وجلاله ، فسعيت مرة أن أكلمه ، وباستحياء شديد ، أن يحافظ على البقية الباقية من صحته ، وأنا مستعدون ، من حين لآخر أن نزره بمنزله نستفيد من علمه وحكمته ، دون أن يتكلف مشقة الحضور إلى الكلية ، فإذا به يرد علىّ بما أجمنى حقا : " يا سعيد ، دا ده الوقت اللي باشعر فيه إنى لسه حى يرزق ، وإن لسه ليّه قيمة " !!

إن نص " التجويز " إذا كان مبدأ صحيح منطقيا ، لكن ، في النظم المحترمة القائمة على الموضوعية ، أما للنظم القائمة على الاستبداد والقهر وتحكيم العلاقات القرابية والشخصية وللتقارير الأمنية المغلوطة ، فسوف ننظر إليه على أنه قولة حق يراد بها باطل ، حيث ليس مستبعدا على مثل نظامنا الحالي أن يتخذها فرصة ليستبعد أصحاب نهج المغايرة ، مهما عظم عطاؤهم العلمى ، ويبقى على أصحاب نهج المسايرة ، مهما تبنى عطاؤهم .

وفضلا عن ذلك ، فهناك قدر من الإذلال ، ليس غريبا على نظام يقوم على أخلاق العبيد ، فيكون مطلوبا من كبار الأساتذة أن يكتب كل منهم طلبا يرجو تعيينه أستاذا غير متفرغ ، ويقدمه إلى تلميذه رئيس القسم ، ليحكم تلاميذه أعضاء القسم إن كانوا يقبلون أم لا ؟!

يقول سرور أن الأستاذ الذي يتكرر له تلاميذه ، لا بد أنه لم يستطع أن يعلمهم جيدا ، لكننا نذكره بالمثل الشعبي الشهير " يخلق من ضهر العالم فاسد " دون أن نعنى المعنى المباشر ، فكم من مصلحين ، خلفوا واحدا أو أكثر ممن لم يسر على الطريق ، والجميع يعرفون ، كم أصبح التتكر وندرة الوفاء ظاهرة اجتماعية مؤسفة .

روى صديق أن تلميذه رئيس القسم أرسل له بضرورة أن يكتب طلبا يطلب فيه تعيينه أستاذا غير متفرغ ، صحيح أن رئيس القسم هذا كان خلوقا ، لكن صاحبنا الأستاذ لم تسمح له كرامته أن يكتب مثل هذا الطلب ، وحثه أن القسم أو الكلية إذا كانت بحاجة إليه فلنطلب هي منه أن يوافق على الاستمرار في العمل ، ذلك أنه إذا رفض - وهذا احتمال نادر - فلن تهدر كرامة الكلية ، لكنه إذا تقدم بطلب ورفض ، فسوف تهدر كرامته .

ونكر صاحبنا بعض من التقى بهم أنه عندما كان رئيسا للقسم ، وعاد أستاذا له من الخارج بعد فترة انقطاع طويلة ، فصل خلالها من الكلية والجامعة ، سارع من نفسه بكتابة طلب باسم هذا الأستاذ العائد بالعودة إلى العمل بالقسم دون أن يكلفه عناء نفسيا بعمل هذا ، وبعد أن تم الأمر أخطره مبديا أسفه أن لم يستأنذه سلفا !

صحيح أن التعديل الجديد قد زاد مرتب هذه الفئة من الأساتذة ، لكن ، من قال أن " الجنيهاات " ، على قدر احتياج الإنسان إليها ، هي ما يرضى كبار الأساتذة ؟ إنهم يكونون في هذه المرحلة من العمر والعطاء بحاجة أكثر إلى " التقدير " والإجلال والاحترام .

وهم بحكم القانون لا ينافسون أحدا على موقع إدارى ، حيث يُحرم توليه على من تجاوز الستين من العمر ، فما للخوف إذا من أن يكون وجودهم حتميا ؟

ترى ، هل قامت الجهات المعنية بعمل إحصاء عن متوسط الأعداد التي يكون عليها من يبلغون السبعين في جامعاتنا ، وكم يكلفون خزانة الدولة ؟

إن عددهم لن يتجاوز بضع مئات ، وما يكلفونه من خزانة للدولة ، لا يُنكر أمام فرق سعر آلاف الأفننة أو الأمتار من الأراضي التي تمنح لهذا أو ذاك من الأصدقاء أو الأقارب أو الراشدين ، عندما يعيد بيعها مرة أخرى أو يستثمرها ليجنى منها مئات الملايين ، وأحيانا تصل إلى مليارات !!
لكنها فلسفة نظام قهرى يتعامل مع خيرة أبنائه وزبدة مواطنيه ، كما يتعامل مع سائر المواطنين ، وكأنهم عبيد إحسانه ، شعاره ، لا تشتتر للعبد إلا والعصا معه .

تحرير الجامعة المصرية (١) *

في معظم ، إن لم يكن في كل ، الأدبيات الخاصة بالجامعة على وجه العموم ، يُنظر إليها على أنها - وفقا لتعبيرات العصر - قاطرة التقدم . والتقدم ليس مجرد رفاهية اقتصادية ومعدلات أعلى في التنمية ، وإن كان هذا ركنا أساسيا فيه ، لكنه يعنى ارتفاعا كليا ونموا عاما في كل مناحى الحياة المجتمعية ، لا يختص به فريق من المجتمع دون فريق ، وإن اختلفت المستويات بدرجات معقولة ، لا تسبب قلقا اجتماعيا .

وهي بكل هذه المعانى ، تحرر المجتمع من التخلف والعوز والفاقة .

فإذا استعدنا إلى الذاكرة القاعدة التي تقول بأن فاقد الشيء لا يعطيه ، ودققنا النظر جيدا في أحوال جامعتنا المصرية ، فسوف نجد أن من العسير عليها بالفعل أن تقوم بمهمة قيادة التقدم في مجتمعنا وتحريره من التخلف والعوز والفاقة ، لأنها هي نفسها قد وقعت في برائن عدد من السلاسل المقيدة لحركتها ، بل أحيانا ما تجد الجامعة نفسها ترجع إلى الخلف !!

منذ سنوات غير قليلة كنت أستاذًا زائرا لإحدى جامعات دولة خليجية ، وكان هناك فحص لعدد من الطالبات المتقدمة لشغل وظائف هيئة التدريس بها ، وكان طبيعيا أن أتتبع نتيجة بعض المصريين المتقدمين ، ففوجئت بأن أحد المعايير الحاكمة ، هي تفضيل الحاصل على درجة الدكتوراه من جامعة أجنبية على تلك التي يتم الحصول عليها من جامعة مصرية !

* كانت جريدة البديل قد بدأت في نشر السلسلة ، لكنها لم تكملها مع الأسف الشديد ، فنشرت في جريدة المصريون الإلكترونية حيث نشر المقال الأول في ٢/٤/٢٠٠٨ ، والثاني في ٩/٤ ، والثالث في ١٦/٤

وبطبيعة الحال فقد ضايقنى هذا كثيرا ، بل وشعرت أنه يجرح كرامتى

كمصرى أولا ، وكمتخرج من الجامعة المصرية ثانيا ، فقلت لبعض الأصدقاء : ولماذا طلبتمونى زائرا وأنا نفسى أحمل نكتوراه من جامعة مصرية أفخر بها ؟ فكان الرد أننى حصلت على درجتى قبل أن يتلوث المناخ الجامعى في مصر ويتم حصول البعض على درجاتهم دون استحقاق ، بناء على ثمن مدفوع ! فضلا عن وقائع متعددة حكاها البعض مما جعلنى أكاد أبتلع لسانى وأعجز عن مواصلة التعليق والاحتجاج ، ففى هذا كثير من الصحة !

كان ذلك منذ عشرين عاماتقريبا ، فما بالننا بما صار عليه الحال الآن والخط البيانى يتجه إلى أسفل !؟

جامعتنا إذن لليوم تعاني من صور خلل مفزع حقا ، مخيف فعلا ، لو حاولنا أن نعدده ونحصره لاحتجنا إلى كتاب كامل ، ولن يفيدنا في هذا تغليب منطق " كله تمام " ، ولنه ليس في الإمكان أبدع مما كان ، ولأنا أصحاب تاريخ سبعة آلاف عاما وما جرى مجرى هذا وذلك ، ومن المعروف أن " صحة التشخيص " نصف للطريق إلى الشفاء .

لكننا نمضى هنا على أساس أن معظمنا يعرف سوءات مؤسساتنا الجامعية ومشكلاتها ، ومن هنا فإننا سوف نركز على جوانب ثلاثة ، نرى أنها منبع الكثير من المفاسد والشرور ، إذا استطعنا أن نتحكم فيها ونقضى على ما يستحق القضاء عليه منها ، فسوف نسد بابا واسعا تنفذ إليه الكثير من الفيروسات المهلكة .

أول ما يصيب للجامعة المصرية بالعجز والتخلف ويشيع أخلاقيات لا تتناسب أبدا مع الروح للجامعية ، هو أنها أسيرة " الأمن " بالمعنى المصرى الرسمى .

نقول هذا لأن " الحاجة إلى الأمن " حاجة إنسانية أساسية ، لا قوام لعمل ، ولا لحياة بدون توافرها ، لكن ، لكل مبدأ شروط وقواعد وإلا انقلب الأمر إلى عكس ما نريد .

إن الإنسان ، على سبيل المثال بحاجة إلى تناول بعض السكريات ، لكن ، افرض أن مسئولاً فرض عليك أن تتناول كميات ضخمة يوميا ، تفوق حاجة جسمك ؟ من المؤكد أنك سوف تعاني نتيجة ذلك من سلبيات ربما تكون أحد أسباب اعتلال الصحة وكثرة الإنفاق للعلاج ، وانخفاض في معدلات الأداء والعمل .

والتواجد الأمني في الجامعة - في حدود ما نعلم - يتبدى منذ زمن بعيد فيما يعرف بالحرس الجامعي ، والذي هو أهون الفئات وأيقها بالتعامل مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، وإن كان البعض يرى في تواجده هدرا لكرامة الجامعة . وإذا كان أنصار هذا الحرس يبررون وجوده باحتمالات وقوع أحداث تضر بأمن الجامعة والطلاب والمعامل وأعضاء هيئة التدريس ومختلف المنشآت الجامعية ، فإن الرد الطبيعي هو : وماذا بشأن العديد من المؤسسات والمنشآت الحكومية ؟ أليست هناك احتمالات مماثلة ؟ إن وسائل " التأمين " لها أخصائيوها وأساليبها التي لا نستطيع أن نفهم فيها ، ولكن حسب ما نلمسه في كثير من المنشآت ، فالتواجد يكون في الغالب عند " الحدود " العامة للمنشأة وليس في داخلها .

وعلى أية حال ، فهذا " الحرس الجامعي " الذي اشتكى منه رواد التعليم الجامعي في مصر الأوائل واعتبروه سبة في جبين الجامعة ، أصبحنا ننظر إليه الآن على أنه أهون الشرور وأخف الأضرار ، ذلك لأن هناك فئة أخرى ثانية أصبحت أشد شراسة وبطشا ، أبرزها ما بدأت الجامعات تشهده منذ سبتمبر ٢٠٠٠ ، من حيث محاصرة الجامعات بعربات مصفحة وجند وضباط للأمن المركزي ، بأسلحتهم الشرسة

وقلوبهم المتحجرة ، وكانت المناسبة الأولى هي اندلاع مظاهرات في كل الجامعات تضامنا مع انتفاضة الأقصى، في فلسطين المحتلة .

ومنذ ذلك الوقت فقوات الأمن المركزي في حالة محاصرة مستمرة للجامعات ، رغم أن المتظاهرين قد انصرفوا وهدأت الأمور ولم يعد ما يحدث على الأرض الفلسطينية يستثير للجماهير ، حيث تعودت عيونهم وأذنانهم أن تسمع وترى بطشا بالفلسطينيين وتميرا ، فلا جديد في الأمر ، بل ووصل الأمر بمعظم للنظم العربية ، وفي مقممتها مصر ، أن تلقى اللوم على الفلسطينيين ، دون أن تذكر شيئا عن الإسرائيليين إلا على استحياء كبير!!

هل سمعنا عن رئيس جامعة يحتج على وجود هذا الحصار من الأمن المركزي ؟ كلا . .

هل سمعنا عن عميد كلية يبدى استياءه على استمرار هذا الشكل المزمى لأبسط حقوق الإنسان ؟ بالطبع ، كلا !

وتأمل عزيزي القارئ طلاب كلية مثل كلية الحقوق ، وهم يدخلون قاعات دروسهم ليسمعوا العديد من النظريات والأفكار الخاصة بالحق والواجب والدستور والكرامة والدفاع عن المظلومين ، وقبل أن يدخلوا هذه القاعات يمرون بالمصفحات والجند حاملي العصى الغليظة ولا استعداد لديهم لسماع تبرير أو تفسير ، ولكن الأمر الدائم للمستمع : اضرب في المليان !!

وقل مثل ذلك عن طلاب كليات الأدب ، الذين يدرسون الاجتماع البشري ، كما يدرسون للفلسفات والمذاهب الفكرية وحركات تحرير الإنسان وشروط التقدم العقلي ، وحركات الاستتارة وحركة النهضة ، ورواد الإصلاح ، كيف يتأتى لهؤلاء الطلاب المساكين أن يقرعوا ويسمعوا

عن مثل هذا وهم قد مروا قبل ذلك بدقائق بالعربات المصفحة و غلاظ
القلوب من العسكر والضباط للأمن المركزي تحاصرهم من كل جانب !؟
الفئة الثالثة من القوى الأمنية هي أمن للدولة ..

لقد كانت لفكرة السائدة هي أن أمن للدولة يجند أعضاء هيئة تدريس
كى ينقلوا ما يدور بين زملائهم من آراء وأفكار تمس للنظام السياسى للقائم
، خاصة إذا كانوا من أصحاب التوجهات المعارضة . وكم تحدث زميل
وأكثر أنه بعد أن أتم محاضراته بدقائق لا تزيد على أصابع اليد فوجئ بمن
يتصل به من المسئولين مستفسرا عما قال به من رأى لا يلقى هوى من
قوى السلطة !؟

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يهم يجندون كذلك طلابا كى ينقلوا
ما قد يردده بعض الأساتذة من آراء في قاعة المحاضرة أو في أحاديث
خاصة جانبية . وعادة من يكون الطلاب المجندون لهذا الشأن من الفقراء
الذين هم في أمس الحاجة إلى ما يسد رمقهم ، فيكون هذا الاستغلال
للأخلاقى للحاجة والعوز ، وإن لم نقصد أن كل طالب فقير يكون مستعدا
لذلك .

وتبدو الفرصة متاحة أكثر للتجنيد للتعاون مع الأمن داخل المدن
الجامعية ، حيث الوقت أطول ، وتنوع المواقف ، و انفتاح القلوب ،
وانطلاق الألسن ، فضلا عن نفس الاستغلال : الأشد حاجة والأكثر فقرا !!
وإذا كان الأمن المركزي يقف خارج الأسوار ، والحرس الجامعى ،
على الأبواب ، فإن أمن للدولة (الفئة الثالثة) يتواجد في شرايين وخلايا
المجتمع الجامعى عن مثل هذه الطرق السالفة ، ولم يقف عند هذا الحد بل
أصبحت له مكاتب علنية بداخل الجامعة !

وغنى عن البيان ، ومنذ عدة عقود ، أن أحدا لا يمكن أن يشغل موقعه ، من أول السلم حيث وظيفة " معيد " إلى أعلاه إلا وتكون هناك تحريات أمنية لمعرفة موقف العضو الفكرى .

تحرير الجامعة المصرية - ٢

لقد ضربت كفا بكف عندما ووجه وزير التعليم العالى بالتدخل الأمنى في تعيينات الجامعة ، فأيده مستشهدا بأن أحدا لو جاءه من يخطب ابنته - مثلا - فلا بد أن يجرى تحريات للسؤال عنه ! حيث فات المسئول للكبير ، أن هناك فرقا واسعا بين التحرى عن الأخلاق والسلوك والوضع المهنى ، وبين التفتيش في الضمانر والعقول بحثا عن الأفكار والآراء المعارضة ! في أواخر الثمانينيات كنا جلوسا في ضيافة عميد إحدى الكليات الإقليمية ، وفي حديث صفاء ، حكى لنا للرجل أنهم كانوا مرة جلوسا في مجلس الجامعة ، ثم لاحظ أن أحدا يجرى لأحد العمداء هامسا في أذنيه بأمر ، فيقوم العميد مستأننا ويمضى بعض الوقت ، ليجرى الدور على آخر ، حتى جاء الدور على العميد المتحدث ، فإذا به يجد ضابطا كبيرا من أمن الدولة في غرفة ملحقة يريد التحدث والدرشة مع كل عميد على انفراد ، ثم تبين أن الغرض من هذا هو اختيار نائب لرئيس الجامعة !!

فضابط الأمن يقوم بما يشبه المقابلة الشخصية لمجموعة من الأساتذة ، المفروض أنهم أصبحوا يمثلون صفوة الجامعة ، ويصبح رأى هذا للضابط هو المعيار ، أو أحد المعايير للحاسمة في اختيار قيادة جامعية مهمة !!

إن وزارة الداخلية مسئولة عن إعداد " صحيفة سوابق " تسجل فيها أى مخالفة يكون الإنسان قد ارتكبها ، وهذا للسبيل هو الواجب الاعتداد به ، لكن أن يكون اتجاها الفكرى كذا أو كذا ، فما وجه للجرم في هذا ؟ ومن

أحل لهذه الجهة أو تلك أن تجعل من توجهها وفكرها معيارا تقيس على قدمه أفكار الآخرين وتوجهاتهم ؟

لقد كان الأمن منذ عدة عقود قليلة يُنحى جانبا نوى الاتجاهات للماركسية ، وهو الآن يسكت عن ذلك ليركز على نوى التوجهات الدينية ، ولا يدرى أصحاب الاتجاهين أن النظام يلعب بالفريقين فيستخدم أحدهما لمحاربة الآخر ، وفقا لمصلحته هو ، مما كان يوجب على أحدهما ، عندما يرى الآخر يُحارب ويُضرب أن يدافع عن حقه في التعبير عن الرأي ، لأن الأيام يمكن أن تلف فيأتى عليه الدور ، وإلا فمن حقا أن نشك في أن للواقع نبى ، مع الأسف بأن فرقاء الفكر والثقافة ينشدون الحرية لتوجه كل منهم فقط ، بينما يمكن القول بأن الإيمان الحقيقى بالديمقراطية هو أن نطلبها لغيرنا ، مثلما نطلبها لأنفسنا ، ما دامت قواعد اللعبة متفقا عليها ، ويتم التعامل بها .

إن من أعظم البلايا على هذا المناخ الأمنى أنه يشيع مجموعة من السلوكيات المُفسدة للأخلاقيات والعقيدة والوطنية والروح الجامعية ، في سبيل غرض واحد حقيقى ، يزيفونه بالكثير من مساحيق التجميل ، هذا الغرض هو حماية النظام القائم من كل قوى مغايرة .

إنه يقيم سباقا محموما بين البعض سعيا إلى نيل الرضا والحظوة من قبل فئتين : الأولى هى القوى الأمنية نفسها ، ولا يكون ذلك إلا بمزيد من " المسايرة " ، والأدهى من ذلك وأمر ، ربما يلجأ البعض إلى " التعاون " ، وهو الشكل الظاهر للسلوك الذى هو في حقيقة أمره ، " نميمة " و " تجسس " على عقول الزملاء وقلوبهم ونقلها إلى هذه القوى الأمنية . والمشكلة هنا أن هذا " المتعاون " قد يفهم ما سمعه خطأ ، وقد يكون على عداوة مع هذا وذلك ، فينتهزها فرصة كى يدس له و" ينم " عليه بسوء نية فيجلب له الضرر العظيم .

وعندما يشعر الجميع أن هناك فريقاً من الزملاء " ينمون " و " يفتنون " و " يدمون " ، ينشأ عن ذلك شك وريبة يصيبا العلاقات بين الناس في المجتمع الجامعي بالتشقق والخل وضعف الثقة .
والأمر نفسه ، بين الطلاب

والغنة الثانية التي قد يلجأ بعض ضعاف النفوس إلى السعي لجلب رضاها هي القيادات الأعلى ، لعلها " تعمل حسابها " عند الاختيار للتعيين في هذا الموقع أو ذلك . والمصيبة الكبرى ، عندما يحظى واحد من هذا الصنف بما سعى إليه وتمناه من موقع ، يرتب على هذا أن يكون ولاؤه لمن سهل له للحصول على هذا الموقع ، سواء كان جهة أمنية ، أم صاحب موقع أعلى ، ولا يكون الولاء للعمل نفسه وللزملاء ، فيجئ العمل وفق ما يريد من اختاروا لا وفقاً لما يجب أن يكون عليه العمل نفسه في حد ذاته ، أو وفقاً للمصالح الحقيقية لأصحاب وأعضاء المجتمع الجامعي من أعضاء هيئة تدريس ومن طلاب .

ولا تمل بعد هذا عما يرافق مثل هذا النهج من شيوع أساليب النفاق والتزلف والمداهنة ، فضلاً عن الجبن وإشاعة جو من الخوف لتنتهي الأيدي إلى حال ارتعاش ، والعقول إلى حال ضيق أفق ، والقلوب إلى بغض ورعب !!

إذا كان هذا هو الداء فهل نملك له دواء ؟

لأول وهلة فإننا هنا - فيما يبدو - كمن يسعى إلى مواجهة " أمننا اللغوية " ، أو يضع يده في فم الأسد ، لكننا ، كما سبق لنا أن أشرنا لكثير من مرة ، لسنا من أنصار العنف ، ونوقن أن هناك من الوسائل السلمية ما قد يكون أقوى من العديد من وسائل العنف ، لكن المشكلة الكبرى تكمن فينا نحن ، وليس في القوى الأخرى القاهرة ، وأبسط مثال يمكن أن نسوقه لذلك أنه لو تضافر ولو نصف عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمجرد

الوقوف الجماعي الاحتجاجي السلمى ، وهو ما يصل إلى ألاف مؤلفة ،
مطالبة بتحرير الجامعة على الأقل من هذه القوى الأمنية " العلنية الظاهرة
" ، ويتكرر ذلك عدة مرات ، فسوف يشكل هذا قوة ضغط من العسير
تجاهلها .

فإذا لم يتحقق الهدف بمثل هذه الوسيلة ، فإن فكرة للتوقف عن العمل
التي سبق أن جُربت ، ونجحت نجاحا جزئيا ، يمكن أن تتكرر دون أن
يقت في عضدنا النتيجة السابقة .

إننا نعرف يقينا ماذا يحدث من قوى السلطة في مثل هذه للحالات ،
وكان الإضراب السابق خير شاهد على ذلك ، من حيث استخدام الآلة
الإعلامية للإيهام بأن أحدا لا يؤيد الإضراب ، وأن الدراسة منتظمة
... إلى غير هذا وذلك من " إشاعات " تستبيح قوى السلطة لنفسها أن
تستخدمها وتحللها قانونا حتى يتحقق لها استمرار القهر .

ونعرف يقينا أن من بيننا ضعاف نفوس ، حملة رايات اليأس ،
والاستسلام ، ومبدأ " مفيش فايدة " ، وكل هذا هو الذى يفسر حقيقة
استمرار هذا الشعب يرسف في أغلال القهر والاستغلال . إن من أبرز
مبادئ التحرير التي تتبدى في كل المجتمعات ، وعبر كافة العصور ، هي
أن الحرية لا تُمنح أبدا ، لسبب بسيط : أن الذى يمنحها يمنح بالقدر الذى
يعزز من قوته وبطشه ، وما دام الآخر هو الذى يمنح ، فهو الذى يمكن أن
يمنع ، ومن ثم فإن السبيل الوحيد للتحرير هو " الاغتصاب " ، أن يغتصب
المقهور حريته من قاهره بنفسه .

وجماهير الطلاب تملك اتحاداتها التي لا بد أن يكون لها دورها في هذا
الشان . .

ونعلم بطبيعة الحال ، ماذا عليه أمر هذه الاتحادات التي تستطيع أن تقول أنها " اتحادات أمنية " وليست " اتحادات طلابية " مما نشاهده كل عام من إقصاء للقوى المعارضة وتقديم القوى للموالية للمستأنسة .

إن الحجة الكبرى التي يستند إليها الأمن هي خوف الدولة من " بيع الإخوان " ، لكننا نؤكد أن هناك آفا من الطلاب لا يعجزون عن رؤية صور الخلل والاستغلال التي يتعرضون لها دون أن يكونوا من هذا التيار أو ذلك من تلك التيارات المخيفة للسلطة، ومن هنا فلا بد من تشجيع هذه للفئات على التقدم إلى أمام للتعبير عن رأيها من خلال مثل هذه الاتحادات .

وما يجب أن يكون في بؤرة الوعي الجامعي للجميع هو تلك الحقيقة المعروفة ، بأننا جميعا ركاب سفينة واحدة ، لا ينبغي أن نترك أحدا ، " ينخر " في قاعها متصورين أننا بمنجاة من الغرق ، والبرهان واضح ونعيشه بالفعل ، في هذا للتردى والتأخر والتخلف الذي تعيشه جامعاتنا .
وفضلا عن هذا ، فهناك حقيقة أخرى يعرفها أبسط خلق الله ، ونردها في أمثالنا ربما كل يوم " مفيش حلاوة من غير نار " ، وغنت لنا أم كلثوم من شعر شوقي منذ عشرات السنين (وما نيل المطالب بالتمنى ، ولكن تؤخذ الدنيا غلابا) ٠٠٠ لا بد من المجاهدة للوطنية ٠٠٠ لا بد من المثابرة ٠٠٠ لا بد من تكرار المحاولات ٠٠٠

ولأعضاء هيئات التدريس تنظيم قانوني مهم يستطيعون من خلاله أن يحققوا العديد من الأهداف المنشودة ، ألا وهو نوالى أعضاء هيئة التدريس .

ومع الأسف الشديد ، فالكثرة للغالبية لا تحضر الانتخابات التي تفرز قيادات النادى ، فتكون الفرصة سانحة لقوى السلطة أن تُعين من تريد ، وهو الأمر الذى أصبح سائدا في الكثير من النوادى ، بعد أن كانت في

الثمانينيات من القرن الماضي قوى تحرير يُعمل لها ألف حساب . وهنا أيضا لا نستطيع أن نوجه اللوم إلى السلطة وحدها ، وإنما هو بالأساس قصور فينا نحن ، عندما نفرط في هذا الحق المهم .

تحرير الجامعة (٣)

إذا كان تحرير الجامعة من يد القبضة الأمنية مطلباً أساسياً حتى يمكن أن تتطلق الجامعة المصرية في القيام بدورها الريادي في النهوض القومي ، فإننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن عوائق أخرى تحول بين الجامعة وبين القيام بهذا الدور .

من هذه العوائق " الوضع المادي " لأعضاء هيئة التدريس ، وهو الذي يترتب على حال " المرتبات وما يتصل بها .

لقد تهاوس بعض كتاب السلطة أثناء الدعوة إلى إضراب أساتذة الجامعات في مارس الماضي بأن المطلب المادي ما كان ينبغي أن يكون هو محور الإضراب والاجتماعات والتظاهرات ، بادعاء أن أساتذة الجامعات " أكبر " من ذلك ، وهذه قولة حق يراد بها باطل حقا ...

فإذا كان الإنسان لا يعيش بالخبز وحده ، فإنه لا يستطيع أن يعيش بدونه

...

فأستاذ الجامعة ، فوق أنه " إنسان " مثل كل إنسان له احتياجاته المادية التي لا بد من مواجهتها ، فإنه ربما ينفرد بمطالب واحتياجات أخرى تتكلف تكاليف باهظة ، أبرزها هذا الاحتياج المستمر للمتابعة المعرفية في دائرة تخصصه ، فضلا عن دوائر أخرى ربما لا تكون أقل أهمية قياساً

لاعتبار الأستاذ مهموما بهموم الوطن الكلية ومستقبله وما يحيط به من متغيرات إقليمية ودولية .

وإذا كان مما ينسب إلى علي بن أبي طالب قوله : لو كان للفقر رجل لقتلته ، فوراء ذلك حكمة بالغة للدلالة ، لأن الفقر لا يقف عند حد النقص الشديد في سد الاحتياجات الأساسية للإنسان ، وإنما هو باب جهنمى ينفتح لما يصعب حصره من المفاهيم المغلوطة والقيم التي تشد إلى أسفل وإلى وراء ، والكثير من السلوكيات المرذولة ، مما يقتضى التوقف بعض الشيء عند نموذج يؤكد صدق هذه الحقيقة من التطور الذى لحق " الحياة الجامعية " في العقود الأخيرة . .

فالجامعات ما زالت خاضعة للقانون الذى صدر عام ١٩٧٢ ، ومن ضمنه جدول مرتبات أعضاء هيئة التدريس ، وغنى عن البيان الإشارة إلى أن " الدنيا " تحولت تحولات جذرية ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى منذ ذلك الوقت مما كان يقتضى مصاحبة لعناصر وبنود ومواد القانون بما يتفق وما حدث .

وليأذن لى القارئ أن أسوق مثالا بسيطا للغاية ، لكن دلالاته عميقة من جهة أخرى

ففى عام ١٩٧٥ ، حيث كان الدكتور عبد العزيز حجازى رئيسا للوزراء ، سارت مظاهرات احتجاج تصرخ : يا حجازى بيه للحممة بقت بجنيه !! وهو هتاف يشير إلى معيار مهم فى حياة الإنسان لقياس مدى قدرته على المعيشة .

ويبدو أن الشعب المصرى قد " هبط " فى طموحاته المادية إلى الدرجة التى أنسته أن يقوم بمظاهرات جديدة لأن كيلو اللحم أصبح فى حده الأدنى بأربعين جنية ، أى أربعين ضعفا ، وذلك لأنه أصبح يبحث عن الحد الأدنى للمعيشة ألا وهو رغيف الخبز الذى أصبح معتادا منذ شهر على

الأقل أن نقرأ عن سقوط قتيل أو أكثر في الطوابير الخاصة بالحصول عليه ، فضلا عن عشرات الجرحى ، ومن ثم أصبح اللحم " ترفا " لا يفكر في التظاهر من أجله .

ومع ذلك ، فسوف نستمر في استخدام هذا المائل لبيان القصور الشديد الذى صحب التطور المادى لأعضاء هيئة التدريس قياسا لحركة التطور المعيشى بصفة عامة .

وإذا كان سعر اللحم قد ارتفع أربعين ضعفا ، فمعنى هذا أن يزيد الراتب أربعين ضعفا ، وقس على هذا النحو ما يصعب حصره من السلع والاحتياجات المعيشية ، فمثلا : الجريدة التي كانت تباع بقرشين أصبحت بمائة قرش ، والبيضة التي كانت بقرش أصبحت بسبعين ، أى أن من كان مرتبه - مثلا - ثلاثمائة جنيه ، مفروض أن يصبح الآن ، في حده الأدنى ١٢ أو ١٤ أو ٢١ ألف جنيه ، وهو الأمر الذى لم يحدث ، مما أدى إلى تداعيات مؤسفة ، سواء من جانب الدولة أو من جانب أعضاء هيئة التدريس ، كيف ؟

لجأت الدولة إلى المسكنات ٠٠٠ كأن تقرر بدلا لما يسمى بالريادة ، وهو أمر لا يتحقق أبدا وكان ذلك يؤشر إلى حالة كذب تقننها الدولة وتدفع الأعضاء إلى ممارستها .

ولجأت إلى ما يسمى بالمائتين في المائة ٠٠٠ وإلى ٠٠ وإلى ٠٠٠ عدة بدلات ، في محاولة لتعويض الأعضاء عن " جمود " المرتبات ، دون أن تواتيها الجرأة فتتجه إلى جذر المشكلة وتسعى إلى حلها ، ذلك أن أصل المرتبات ظل كما هو ، وبالتالي فأى إضافة ، كانت تنسب دائما إلى " المرتب الأساسى " الذى هو بدوره هزيل ، مما ينتج هزالا في الزيادات .

وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الزيادات كانت تقدم غالبا وكأنها " رشلوى " تدفعها للحكومة لأعضاء حتى " يسكتوا " إلى أن يحلها " حلال " !! لو وكأنها استجابة لحركة تسول من الأعضاء !!

وفضلا عن ذلك ، فإن بعض البدلات أحيانا ما يستخدم وسيلة للضغط والإرهاب ، كما يحدث أحيانا بالنسبة لما يسمى بالمائتين في المائة ، حيث أحيانا ما يهدد العضو بعدم الحصول عليها لهذا السبب أو ذلك من الأسباب الذي قد تبدو متصلة بالجدية في العمل ، بينما في كثير من الأحيان يكون للدافع من ذلك للتخويف والإرغام ، وخاصة بالنسبة للهيئة للمعاونة !

ولعل هذا ما دفع " أحرار الجامعة " أن يرفضوا مقترحات وزارة التعليم العالي التي تريد مجموعة من " الحوافز " للمالية المرتبطة بالأداء ، وهي أيضا قولة حق يراد بها باطل ، فمثل هذه الحوافز تبدو وكأنها منحة وليست حقا ، ومن السهل أيضا استخدامها في غير ما يقولون ، أى للضغط والإرهاب مما يستتبع ضرورة المطاوعة !!

ووجد أعضاء هيئة التدريس للهوة تتسع بين الاحتياجات وبين وسيلة سد هذه الاحتياجات ألا وهو المرتب ، فكان أبرز للتداعيات الانخفاض للتدريجى في معدلات الإنتاج أو الأداء الجامعى حتى يكون هناك تناسب بين ما يسميه علماء الاقتصاد الأجر المدفوع والجهد المبذول !

ولو شئنا أن نستنبط من هذا الاتجاه للكارثى آثاره للمدمرة على الجامعة لاحتجنا صفحات عدة ..

بالإضافة إلى هذا ، فقد أخذ كثيرون يبحثون عن أعمال إضافية كانت بالضرورة تستقطع للكثير من وقت وجهد العضو ، مما لا بد أن يؤثر بالسلب على الأداء .

ومعروف كيف أدى هذا الوضع منذ لواخر السبعينيات ، حتى وقت قريب إلى هروب شبه جماعى إلى دول للنفط ، مما فرغ جامعاتنا من كثير

من الكفاءات العالية ، وأتاح الفرصة لأصحاب القدرات المتواضعة أو الذين كانوا في بدايات نشأتهم أن يترجعوا على مقاعد أكبر من حجمهم الحقيقي ، وحرمان كثير من الباحثين ، وخاصة الهيئة المعاونة ، من التنشئة العلمية الحقيقية على يد كبار الأساتذة ، ووصل الأمر في بعض الكليات أن يشرف واحد من تخصص على رسائل في تخصصات أخرى وهكذا .

وبدأت جامعاتنا تعرف الطريق إلى الدروس الخصوصية وما لا يقل عن تلك خطورة ، بل ربما أكثر ، بدأ وباء " المذكرات " بشكله المزرى ، وهى الوعاء الذى يشكل المصدر الذى أصبح وحيدا للتغذية العلمية لمئات الآلاف من الطلاب ، فكثرة من هذه المذكرات يقدم معلومات سطحية أو مختزلة للغاية ، بعض هذه المذكرات مسروق ، وبعضها لم يُعدّ أصلا لتغطية مفردات المنهج .

وصاحب وباء المذكرات الجامعية العديد من السلوكيات لتي لا تليق ، فإزاء سهولة " التصوير " لجأ كثيرون إلى ابتكار ما يسمى " بالشيت " لإجبار الطلاب على شراء المذكرة ، وبالذات الصادرة في العام نفسه ! ولعلنا سئمنا الرد الحكومى المتكرر : " حانجيلكوا منين " ؟ ذلك أن مصر ليست دولة فقيرة كما قد تبدو ، فمواردها غير محدودة ، ولكن المشكلة الكبرى أنها منهوبة !! . . .

إن من يتتبع مقالات الشاعر فاروق جويدة في أهرام الجمعة ، طوال عدة أسابيع ، عن المساحات الواسعة من الأراضي التي تباع بجنيهاات محدودة ، ويكسب ناهبها مئات الملايين ، وربما المليارات من الجنيهاات ، يدرك أن ما ينهب عن هذا الطريق وحده يكفى أن يقبل جامعات مصر التي نعد فيها عشرات الألوف من قيادات العمل الوطنى من عثرتها .

وإن من يتأمل في الاتفاق الفضيحة لتزويد دولة العدو الصهيوني بالغاز الطبيعي بما يساوي قروشا ، وهو يساوي عدة أضعاف ما قُتر له سرقة وغدرا ، يثق تمام الثقة أن ما يذهب إلى دولة العداو يمكن أن يحل مشكلات لا حصر لها من مشكلات الجامعة - مستقبل النهوض القومى في مصر التي تحتاج إلى تمويل فلا تجد !!

ومن يعيد قراءة مقال لرئيس تحرير المصرى لليوم في ١٤ أبريل الحالى (٢٠٠٨) عن السعر المدعوم للغاز الذى تتزود به مصانع للشركة الكندية للأسمدة بدمياط والذي يضر ضررا بالغا بالسكان والجو والأرض ، ويقارنه بسعر السوق العالمى ، يدرك كيف تحرم جامعاتنا الوطنية من مثل هذا المال المنهوب ، وهو يمكن أن يبث في عروقها نماء قوة وصحة وعافية .

إن الأمثلة كثيرة ، وليست مجهولة بل مؤكدة أن مصر ليست فقيرة كما يدعون ، وإنما هي " منهوبة " ، ويصبح للنضال من أجل التحرير هنا ليس في داخل الجامعة وإنما خارجها ٠٠٠ وراء اللصوص ، ومصاصى دم الشعوب !!

تحية إلى أحرار الجامعة * . .

الأمم الحية إذا ما أبتليت بمحنة قاسية ، لا تركع وتخضع . . . لا تذلل وتهمد ، وإنما تتخذ من المحنة طاقة تشحذ همم أبنائها ، وفرصة تعيد فيها النظر في شئونها وأحوالها : فيم أخطأت ؟ لماذا لنتكست ؟ دون أن تعلق ما حدث لها على آخرين بصفة مطلقة .

وفى أواخر القرن ١٩ ، أبتليت مصر بمحنة قاسية عندما وقعت في أسر الاحتلال الإنجليزي . . .

ولقد كان واضحا أن افتقاد المجتمع المصرى للقيادات الواعية المفكرة لكل قطاع من قطاعات العمل ، مهما كانت الأسباب الأخرى ، هو العامل الرئيسى الذى مكن قوى الاحتكار والاستعمار والرجعية من أن تطبق بأنيابها على مقدرات البلاد وتمتص عصارات جهدها وخيراتها تاركة لأبنائها الفتات . بل إن النكسة التى تعرض لها الشعب المصرى نتيجة هزيمة وفشل " الثورة العرابية " كانت ترجع ، وبصفة جوهرية ، إلى ما اتسمت به قيادتها من سذاجة وقلة علم وندرة خبرة ، ولم ينفعها ما توافر لديها من العزم والتصميم ، والنية الطيبة ، والوطنية المخلصة ، فكل هذه الأمور ، على الرغم من أهميتها وضرورتها ، تكون بلا قيمة إن لم تتسلح بالمعرفة والدراية وحسن القيادة والقدرة على التوجيه والحساسية الاجتماعية والفهم الشامل الدقيق .

وقد شعر عدد من المنقذين بهذه الحقيقة ووعوها بوضوح ، فعملوا بأقصى ما يستطيعون من جهد على أن يعوضوا البلاد عن هذا النقص عن طريق إنشاء جامعة تعد فيها هذه القيادات بعيدا عن تلك المدارس العليا

* جريدة الدستور فى ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٨

التي جعل منها الاحتلال وأعدائه من الحكام للذيول مجرد معامل تقرخ لدولوين للحكومة حاجتها من المستخدمين للذين كانوا " أشياء " قبل أن يكونوا " مواطنين " !

من هنا كان من أولويات حركة الجهاد الوطني التي قادها الزعيم مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية وطنية

وحركت مقالات مصطفى كامل في جريدة اللواء نقاشا طويلا بين مختلف الصحف والمجلات ، تبارى فيها المتفقون ، كل يدلى بدلوه ، في لوجه الحاجة إلى هذه الجامعة ، وللمقومات التي يجب أن تقوم عليها ، والأهداف التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها ، وللطرق التنفيذية التي تخرج بها إلى حيز الوجود .

ومما عكس مدى الوعي بالحاجة إلى الجامعة ، وللمأمول من وجودها على أرض مصر ، ما عبر عنه الشاعر أحمد نسيم في هذه الفترة بقوله :

بلاد رقت تبغى للمجرة والسهى وليس لها إلا من العلم سلم
سراة بلاد النيل فيم للتأخر وعهدى بقومى في للخطوب للنتقم
أفبروا بلادا حلق الجهل فوقها لينجاب عن وجه البلاد للنتجهم
وبعد أن يعيب عليهم بناء للقصور للشاهقات يقول :

ولم تبتتوا كلية يستقى بها وضيع فيحيا لو وضيع فيعظم
ومن يراجع ما كتب في بدايات الدعوة إلى إنشاء الجامعة ، يمكن له أن يلمس كيف أن فكرة هذه الجامعة في بداية أمرها ، مثل كل أمر جديد ، قد بدت غامضة سانجة ٠٠٠ ، إلى أن استوت على عودها وخرجت إلى الوجود تاجا على رأس للتعليم للمصرى عام ١٩٠٨

وطوال تاريخها منذ هذا العام إلى عام ١٩٥٤ ، امتلأت ساحة للفكر الجامعى بمجموعة من للعقول الجبارة التي خطت على أرض الجامعة " مدقات " تهدى السائرين إلى كيفية بناء وطن عن طريق تكوين نفوس أبية

وإرادة حرة ، وعقول تمتلئ معرفة عالية متعمقة ، وروح تجديدية ، تكشف عن المستحدث ، ونزعة نقدية لا ترتعش أمام سلطان ، وتوجهات شجاعة لا تتحنى أمام جبروت . وقائمة أصحاب هذا الفكر طويلة ، يقف على رأسها أحمد لطفى السيد وطه حسين ، والسنهورى ، وعلى إبراهيم ، وعبد الوهاب مورو ، وغيرهم كثير .

وعلى الرغم من انحياز كاتب هذه السطور إلى الكثير مما تم على يد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وخاصة جمال عبد الناصر ، إلا أن التفكير العلمى المنصف لا يستطيع أبدا أن يغفر ما أرسته الثورة من بنور غير طيبة في الروح الجامعية عندما بدأت عملية تطويع الجامعة لما تريده الدولة ، بداية بالمنبحة الشهيرة عام ١٩٥٤ ، حيث ساد منطق أهل الثقة على منطق أهل الخبرة ، فبدأ تراجع مؤسف لدور بعض الكفاءات الجامعية ليتقدم عليها عدد أخذ في التزايد شيئا فشيئا من المناققين وحملة المباخر ، الذين يزينون الواقع بالوهم ويزخرفونه بالخيال طمعا في مغنم السلطان تارة ، وخوفا من عصاته تارة أخرى . فضلا عن هذا ، فقد عرفنا كيف يخرق الأمن رجال الجامعة فيصبح منهم بعض البصاصين ، كتبة التقارير .

وإذا كانت ثورة يوليو لها بعض المبررات المفهومة في هذا السلوك المعيب ، حيث كانت تواجه معارك ضارية من قوى الهيمنة العالمية ، لكن ما أصبح سائدا منذ عدة عقود ، يتفوق على ما عبناه على ثورة يوليو بمراحل ، فقد توارت " الروح الجامعية " ، بالقدر الذى أصبح فيه الأمن مهيمنا على مختلف الأمور ، حيث يطول بنا المقام لو حاولنا أن نسوق أمثلة على ذلك ، ويكفى أن نذكر بتلك الحقيقة المحزنة التي تؤكد أن صاحب القرار الأساسى في تولى المناصب القيادية هو الأمن ، بحيث تميل المعايير إلى اختيار أصحاب نهج " المسايرة " ، أصحاب الشخصية "

المطاوعة " لمن يعلوها ، وليس مجرد الكفاءة العلمية والمهارة للقيادية ،
والسمعة النظيفة ، والشخصية القوية ، إلا من رحم ربي !

كان هناك بصيص من نور حتى عام ١٩٩٤ ، عندما كان من حق
أعضاء هيئة التدريس أن يختاروا عميدهم ، فإذا بالطعنة للكبرى تأتي على
يد " بهاء الدين " عندما تمكن من إطفاء هذا البصيص من النور ، وبطريقة
تتضح بالخبث الشديد الذي وقع في أسره كثيرون ، فقد أرفق التعديل
للخاص بإلغاء الانتخابات بمجموعة من المزايا المادية التي خطفت أبصار
كثيرين ، دون أن ينتبهوا إلى ما رافقها من سم .

منذ ذلك الوقت أصبح التنافس للوصول إلى موقع العمادة معقودا على
مدى الحصول على الرضا من أعلى ، أما هؤلاء الذين يشكلون أصحاب
المصالح الجامعية الحقيقية من الزملاء والتلاميذ والأساتذة ، فهو في خبر
كان ، وأصبح للجهد متزايدا في عقد الصلات بالشخصيات والجهات
الأمنية لكسب مزيد من الرضا وضمان أن تخلو التقارير مما يُبعد عن
الموقع المأمول ، حتى لقد صدق الكاتب الوطني الكبير فهمى هويدي ،
عندما علق على بعض الأحداث التي ارتبطت بانتخابات الاتحادات للطلابية
، أننا لم نعد أمام " عمداء كلييات " ، بقدر ما أصبحنا أمام " عمداء شرطة " -
إلا للقليل - ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

ومن هنا فعندما تتادى أحرار الجامعة للإضراب ، ممارسة لحق
إنساني تعترف به للنظم السياسية المتقدمة ، كان من الطبيعي أن تستنفر
قيادات جامعية متعددة وصلت إلى موقعها بناء على تقارير أمنية محبذة
ومادحة إلى تذكر مبدأ الانتظام والانضباط في المحاضرات والدروس ، مع
أنك لو قدر لك أن تنفس في عدد غير قليل من قاعات الدروس في بعض
الكليات لوجدت نسبا متدنية ، إما لعجز في توافر القاعات ، أو لتضارب ،
أو لعدم صلاحية المكان ، أو لتهاون هذا أو ذلك من أعضاء هيئات

التدريس ، ولا حياة لمن تتادى بالنسبة لمن نهضوا فجأة يوم ٢٣ مارس ٢٠٠٨ لضمان الانضباط والانتظام !!

لم يسعدنى الحظ من قبل أن أتعرف على ذلك الأستاذ الجامعى الرائع محمد أبو الغار الذى يقود حركة الاستقلال واستعادة عزة أستاذ الجامعة وكرامته لأشد على يديه مباركان مهنتا مؤازرا ، لمكن الحظ أسعدنى بالتعرف على ركن آخر فى الحركة ألا وهو الدكتور عبد الجليل مصطفى ، لألمس كيف يكون أستاذ الجامعة الحقيقى ، غير المعتقل نفسه فى التخصص الأكاديمى والمهنة ، وإنما يتسع همه ليشمل هموم العمل الوطنى العام ، فتلك هى الساحة الحقيقية التى أرسى بذورها رواد الفكر الجامعى فى مصر .

وإذا كان المرض الشديد مؤلم فى حد ذاته ، فقد كانت المحنة المرضية الطويلة القاسية التى مررت بها - وما زالت أعانى أواخرها - مؤلمة لى من زاوية إضافية ، ألا وهى أن تتاح لى فرصة المشاركة فى تلك الحركة الاحتجاجية التى قام بها من يمكن أن نسميهم بحق " أحرار الجامعة " ، دون أن أعنى أن من لم يشارك فهم غير أحرار ، ذلك أنى أثق فى أن أحرار الجامعة كثيرون ، لكن المناخ العام الذى يسيطر على مجتمعنا فى العقود الأخيرة قد زرع بذور الخوف والقلق ، خاصة وجميعنا يعلم علم اليقين مدى توحش جند النظام وكتابه وأجهزته .

لقد أخطأ كل من تصور أن حركة الاحتجاج سببها تلك الرواتب المخزية التى يتقاضاها أساتذة الجامعات ، على الرغم من أهمية هذه القضية ، وإنما هى مدى ما تحتله الجامعة من مكانة فى سلم التقدير المجتمعى . دعك من هذه الوجاهة التى يتحدثون عنها لما هو " جامعى " ، ولكننا نقصد تلك المكانة التى تجعل من الجامعة هى القيادة الحقيقية للتطور والتقدم ، تلك المكانة التى عبرت عنها أكبر جريدة قومية وهى تنشر على ثلاثة أعمدة ،

في الصفحة الأولى ، مصافحة وترحيب رئيس الدولة بحارس مرمى كرة
- مع التقدير الكامل لبراعته وكرامته - مما لم ينله عالم من علماء الجامعة
طوال عقود مضت .

لم تكن الحركة الاحتجاجية ثورة ضد قروش وجنيهات لم تعد تفتح بيئا
كريما ، وإنما لما يعكسه هذا من " مكانة " للجامعة ، يصرخون في وجه
أهلها " نجيب لكم منين ؟ " في الوقت الذي يغدقون فيه للملايين على قوى
الأمن الخاصة بالنظام ، لا أمن جماهير للمواطنين . وفي الوقت الذي
ألمروا أو تغاضوا أو سمحوا للصوص أن ينهبوا مليارات للناس في البنوك
ويهربوا بها دون محاسبة .

فلتكن أعداد المحتجين لا تتجاوز أصابع اليد ، كما صرح بذلك وزير
للتعليم للعالي ، وإن ذكر منهم عشرات (فهل أصابع اليد تزيد عن عشرة ؟
) ، لكننا نلح ونؤكد على ضرورة الاستمرار ، فإذا كان العدد اليوم مائة ،
فسوف يصبح - مع الإصرار والاستمرار - غدا أكثر من ذلك .

ولتكن للمحتجين ، أحرار الجامعة " أجنبتهم للسياسة " ، كما صرح
بذلك أيضا للوزير ، فذاك شرف يجب أن يفخروا به ، وتهمة لا ينبغي أن
ينكروها ، لأنهم يفهمون المعنى الحقيقي للسياسة وهي " اللهم للعالم للوطن "
، ويفهمون ، أكثر منم وزيرهم ، رسالة أستاذ الجامعة !!

أزمة الكتاب الجامعى *

مشهدان من بين مشاهد كثيرة أستوقفانى هذا الأسبوع ففرضا هذه القضية على تفكير منلى من المهمومين بهوموم التعليم ، بحيث تقدمت على ما عداها

كنت جالسا مع أحد كبار الناشرين ، أشير إلى ما يواجهه نشر الكتب غير " الجامعية " - والمقصود " الكتب المقررة بالجامعات " - من مشكلات ، أبرزها قلة ترحيب الناشرين إلا بنشر كتب الأعلام والمشاهير ، ولا يجد المتوسطون ، فضلا عن المبتدئين ، فرصة إلا إذا كان ذلك على حسابهم هم ، بدفع التكلفة !

ثم إذا بالرجل يضع الكرة فى ملعبنا قائلًا أن ما صار الأمر إليه فى السنوات الأخيرة بالنسبة للكتاب الجامعى ، حيث تحول إلى " منكرات " داخلية ، مسئول إلى حد كبير عن ذلك ، حيث أن الناشرين كانوا يعتمدون على ما تلاقيه الكتب الجامعية من رواج وسرعة توزيع ، فيشجعهم هذا على نشر ما يسمونه بالكتاب " النقافى " ، أى غير المقرر ، فما يأتى من مكاسب كبيرة من الأول يعين على تحمل مشاق توزيع الثانى ، فلما حرمت معظم دور النشر من الكتاب الجامعى ، أصبح من العسير عليهم أن يرحبوا بكل ما يسمى بالكتاب النقافى ، مهما كان مقام الأستاذ الجامعى ، خاصة وأن معظمهم غير مشهورين ، ولا يشكلون " نجوما " بالمعنى الإعلامى ، إلا إذا كان الكتاب فعلا لكاتب كبير أو صحفى مشهور ، أو موضوع من الموضوعات المثيرة للناس !

أما المشهد الثانى فهو لطالب قريب لى ، فى إحدى الكليات ذات

* جريدة الأهرام فى ٢١ / ٣ / ٢٠٠٧

الأعداد الفلكية ، حيث طلبت منه يوما ، أثناء زيارة ودية ، كتابا معيناً كي أراه وأتصفح ، فلاحظت أن الكتاب ضخماً للغاية ، والطالب لم يحصل عليه إلا بعد مرور شهر من بدء الدراسة ، والفصل للدراسي عندنا لا يزيد على شهرين ، حيث تقطع الامتحانات بقية الفصل ، فسألت الطالب : متى تستوعب هذا الكتاب الكبير بحيث تكون قادراً على مواجهة أسئلة الامتحان؟ فأجاب بشئ من الابتسام الذى يعكس شعور صاحبه بسذاجتى ، أنه لم ولن يقرأه ، فالمطلوب بالدرجة هو شراؤه ، وأن هناك "ملخصات" وافية ، عن طريقها يمكن اجتياز الامتحان ، بل وبدرجة عالية ، وكفى الله للطلاب "شر" للقراءة المطولة الشاقة !

ومن أسف ففى للزخم الحالى الذى يحيط بقضية تطوير التعليم الجامعى ، نجد للقضية الخاصة بالكتاب الجامعى تتوارى إلى الخلف ، فلا تحظى بالاهتمام الذى يتسق ومحوريتها فى هذا للتعليم ، فهو "مستودع" المعلومات والأفكار والقضايا التى يتعامل بها ومعها ومن خلالها كل من "الأستاذ" و "الطالب" ، بحيث يحدد هذا الكتاب شكل وطريقة ومصير العملية التعليمية إن خيراً فخييراً وإن شراً فشرراً .

إن تحول للكتاب الجامعى إلى تلك الصورة المؤسفة المتداوله فى الكثرة الغالبة من الكليات لا يقتصر خطره على حرمان الناشرين من فرص رواج وكسب ، كان من شأنها أن تفتح أبواب للنشر أمام الكتاب للتقافى ، فتزداد التقافة ثراء ، وتتمو طاقات محرومة ، ولكن هذا للخطر يمتد إلى قلب للتعليم الجامعى ليصيبه فى مقتل ، حيث يتطلب للشكل الحالى من الطالب مجرد "حفظ" ما فى للكتاب المنكرة ، كى "يعيده" تسميعاً على صفحات ورق الإجابة فى الامتحان ، بحيث تنتفى لية فرص لأن يثير للتفكير ويدعو إلى حوار ، ويبعث على متابعة للقراءة والحصول على

معلومات أخرى ، بل ويحدد الشكل الذى يكون عليه الامتحان من خلال أسئلته .

والكارثة الكبرى أن أصبح بالإمكان فى حالة إتقان الحفظ والاستظهار أن يحصل الطالب على درجات عالية ، فيكون ترتيبه متقدما ، ومن ثم يضمن إلى حد كبير اختياره معيدا ليضع قنميه على أول سلم الأستاذية !!

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن انحصار الكتاب المذكورة داخل سور الكلية لا يتيح للآخرين أن يتعرفوا على ما فيه ، فتكون هناك حركة " نقد علمى " تصحح وتصوب ، إذ هناك فرق كبير بين أن يكتب الإنسان كلاما يعرف مقمما أن لن يراه إلا تلامذته هو ، وبين أن يكتب كلاما يعرف مقمما أنه سوف يوزع وينتشر فى أنحاء الوطن المصرى والعربى ، حيث مئات أو آلاف العيون والعقول التى يمكن أن تفحص وترشد وتكشف نواقص هنا أو هناك .

وفضلا عن ذلك ، فلا تكون هناك منافسة بين المؤلفين فى التخصص الواحد ، ما دام " كل فى فلك يسبحون " !

لقد كان من أمثلة ما يؤدي إليه هذا من سوءات أن رأيت - صدفة - مذكرة لأحد الأساتذة ، فبينما أقلب فى الكتاب وجدت عبارة تشير إلى " العام الحالى ١٩٧٢/٧١ " !! بينما الكتاب الجديد مطبوع فى أواخر القرن العشرين ، فلما أعدت النظر وجدت ما لا يقل عن ست وستين صفحة ، لا أقول منقولة ، ولكن " مصورة " من كتاب قديم لى ، حتى بدا الأمر مثيرا للسخرية ، فهذه الصفحات كانت قد طبعت فى أول السبعينيات بطريق الجمع اليدوى القديم ، وبقيّة الصفحات عن طريق الكمبيوتر الحديث ، ولم يكلف الكاتب نفسه حتى بإعادة طباعة ما نقل ، أو حتى أن يلتفت إلى عبارة " العام الحالى ١٩٧٢/٧١ ، فيغيرها ! لكن نكاهه برز واضحا فى

مكان آخر حيث حرص على عدم وضع اسمه أو جهة النشر ، حتى لا يستطيع أحد أن يحاسبه !!

لقد استشرى المرض فى الجسم الجامعى وأصبح يتطلب سرعة الاستفار لإنقاذ الكتاب من هذا الشكل القمئ الذى أصبح عليه .
إن الأمر ليس سهلا ، فهو الآن أصبح مصدر دخل مذهل للكثيرين ، رتبوا حياتهم عليه ، حيث أصبح الأستاذ هو المنتج وهو الموزع وهو الناشر مباشرة ، مما أتاح له فرصة مضاعفة الدخل باستبعاد الجهات الوسيطة ، حتى أصبح متداولاً أن عضو هيئة التدريس لا يعتمد على مرتبه بقدر ما يعتمد على ما يدره الكتاب المذكورة من دخل كبير يتصاغر أمامه مجموع مرتبه طوال العام !

وعندما نتحدث مع بعض الزملاء فى هذا الشأن يُظهرون بعض الجوانب التى يمكن أن تبرر أحيانا بعض ما يفعلون
كانت المناسبة شكوى طالبة بإحدى الكليات منذ عدة سنوات ، جاعتى تشكو من أن لها أختا كانت تدرس نفس الكتاب الذى تدرسه فى العام السابق مباشرة ، وبالتالي تصورت أن بإمكانها أن تعتمد على نسخة أختها ، لكنها اكتشفت أن هناك ما يسمى " بالثبيت " مجموعة صفحات بأخر الكتاب المذكورة ، عليها تاريخ للعام ، ومطلوب من كل طالب أن يسلم نسخته للعام نفسه ، ومن ثم يتم إلزام كل الطلاب بشراء الكتاب المذكورة وإلا حدث لهم ما لا تحمد عقباه !

ماذا كان رد الزميل عندما شرحت له الموقف ؟

أخذ بيدي متجها إلى النافذة ، طالبا أن أنظر ما حول الكلية ، مشيراً إلى عشرات المكاتب المزودة بآلات للتصوير وجموع طلاب تتراحم عليها ، لا تكف طوال النهار وربما وشطرا من الليل فى تصوير الكتب الجامعية والمذكرات جهارا نهارا ، ومن ثم يكفى أن يقتنى طلاب بعدد اليد الواحدة

الكتاب ، ويستعيده منهم طلاب آخرون بصورونه ، ولا تتكلف عملية التصوير إلا ثمن الورق والحبر ، فيصل ثمن النسخة المصورة ربما ربع ثمن الكتاب الأصلي ، ويتساءل : أليست هذه سرقة صريحة ؟ أليست هناك شرطة للمصنفات الفنية تضبط " الشرائط " المستسخة عن الأصل وتصادرهما حتى تحفظ للفنانين حقوقهم الفكرية ؟ فهل لا يستحق أساتذة الجامعة شيئا من هذا ؟

من هنا يا عزيزي الدكتور سعيد تفتقت الأذهان عن هذا الاختراع المسمى " بالثبيت " ، ورب ضارة نافعة ، فلقد ضمن لنا هذا توزيعا مضمونا قد يصل إلى مائة بالمائة من الكمية المطبوعة ، " حصوة فى عين الحسود " !!

إننا لا نلحم بعودة زمن كان الأستاذ فيه يكتفى بأن يحدد لنا رؤوس موضوعات المنهج ، ثم يترك لنا أن نجوس بين المكتبات ودور الكتب لنجمع مختلف المصادر والمراجع التى يمكن لها أن تستوعب مثل هذه الموضوعات ، فقد اتسع الخرق على الراقق ، وأصبح طلاب التخصص الواحد يصل إلى ألوف ، مما يستحيل معه هذا ، ولا تحتوى مكتبة الكلية أو الجامعة ولو نسخا تساوى عشر أعداد طلاب التخصص ، ولا يوجد بهذه المكتبات من الأمكنة ما يمكن أن يسع هذا العشر من الطلاب ، حتى لو افترضنا أنهم سوف يستجيبون بالفعل ويذهبوا إلى المكتبة طلبا للقراءة والاطلاع .

وهذا الحل أو ما يسمى بذلك ، الذى استقر عليه المجلس الأعلى للجامعات منذ سنوات لا يتجه مع الأسف إلى جوهر القضية ، فيحصرها فى تحديد عدد الصفحات وربط ذلك بعدد ساعات المقرر ، ثم تحديد السعر . . . إن القضية هى : كيف يمكن أن يعود " التأليف الجامعى " إلى شكله الصحى فى صورة كتب تنشر نشرا " طبيعيا " يتيح تداولها خارج الجامعة

، ويكون هناك تنافس علمي بين المؤلفين ، وفرص عدة لممارسة للنقد والتصويب والتصحيح ، بدلا من أن تظل الكتب المنكرات " تطبخ " فى تلك الصورة غير المشرفة للجامعة والمدمرة لأهداف التعليم الجامعى ، والمسببة لمستقبل هذا الوطن .

إننى لا أزعم أن لدى حلا ، فالمشكلة متعددة الجوانب والأبعاد ، ومن ثم فهى بحاجة إلى جمع من المختصين والمهتمين يفكرون تفكيرا جماعيا فى هذه الأزمة وكيف الخروج منها !؟

ولا عزاء للفقراء * ١٠٠٠!

القضية الخطيرة التي أثمرتها (ليبب السباعي) في صفحة التعليم بأهرام الإثنين ٧ أغسطس يجب أن يستمر الحديث عنها بكل قوة لأنها يمكن أن تشكل خطرا داهما يهدد السلام الاجتماعي في وقت تكاثرت فيه الهموم والأعباء على الكثرة الغالبة من عموم الناس بحيث أصبحوا لا يطيقون المزيد منها ، خاصة عندما يتعلق هذا بمستقبل الأبناء .

ما المشكلة في حقيقة أمرها ؟

إن أسوأ ما نقوم به حقا هو هذا " التطرف " القومي إذا صح هذا

التوصيف . . .

فلقد طغى الإقطاعيون والرأسماليون قبل ١٩٥٢ ، وباتت الجمهرة الكبرى من الفقراء تعيش قسوة حياة وبؤس حال ، فلما قامت الثورة وأرادت أن تحد من توحش الأغنياء وترفع من شأن الفقراء " تطرفت " في ذلك ، إلى درجة أن ساد وهم عام وكان كل غنى ، هو عدو للبلاد ، وراح غول التأميم يتوحش في محاربتهم ، فإذا به ينال حتى بعض المؤسسات المتواضعة الوطنية ، وإذا بإيجارات المساكن تخفض أكثر من مرة ، فكسد سوق البناء وأصبح الحصول على شقة حلما لا يستطيع تحقيقه إلا قليلون ، وكان لهذا أثره في تفاقم مشكلة العنوسة وما ارتبط بها بالضرورة من انتشار للزواج العرفي .

فلما أردنا منذ أواسط السبعينيات أن نحول المسار ونشجع أصحاب رؤوس الأموال على المساهمة في حركة التنمية ، كان ما كان من إصدار

* جريدة الأهرام ، صفحة شباب وتعليم ، في ١٤ / ٨ / ٢٠٠٦

الكثير من التشريعات المسهلة لعملهم ، لكننا أخذنا أيضا فى التطرف القومى ، حتى بدأنا نشعر " بتوحش " رأس المال ، وقلمما تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات الفقراء إلا تصريحات وخطبا ، وأصبح معروفا أن الطبقة الوسطى أخذت تتآكل ، والتي هى ميزان يضبط الحركة الاجتماعية فى كل المجتمعات وعلى مختلف العصور ، وأصبح شائعا أن للزمن أصبح زمن الأغنياء ، رافعا شعار : اللى معهوش ما يلزموش !!

وكان التعليم مجالا من المجالات التى وضح فيها هذا بدرجة لا تخطئها عين . . .

فالانخفاض المستمر فى مستوى الخدمة التعليمية فى المدارس الحكومية ، والبطء الواضح فى حركة إنشاء مدارس جديدة ، فتح المجال على مصراعيه للأباء أن يهربوا بأبنائهم إلى المدارس الخاصة ، مهما ضحوا من قوت يومهم ، ولا أشير إلى الدروس الخصوصية ، فهذه كارثة أخرى تحتاج إلى حديث خاص .

وظهر شكل غريب اسمه المدارس التجريبية ليفرض مصروفات فى مرحلة التعليم الابتدائى التى هى فى كل الدنيا مجانية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، وإيهام الناس بأنها " تجريبية " أمر يفقد تماما . . . إنها مجرد محلل للمصروفات . . .

وفى الجامعات :

بدأنا نسمع عن " الائتساب الموجه " وهو أيضا اسم على غير مسمى ، كل ما هنالك أن نفس المنطق هو الحاكم : محلل لفرض مصروفات ، ولا فرق بينه وبين التعليم العادى .

ثم جاءت بدعة أقسام للتعليم باللغات الأجنبية ، ولم يكن الأمر يمنع أبدا من دروس إضافية للتعليم القائم ، فى اللغات الأجنبية ، لكنها . . مرة ثانية ، لتبرير فرض مصروفات عالية . .

ثم جاء ما يسمى بالتعليم المفتوح ، ولو ففتشت فى أى كتاب فى الدنيا لتعرف فلسفة التعليم المفتوح وأهدافه ونظامه لوجدت أن ما هو موجود عندنا ليس فيه من التعليم المفتوح إلا اسمه ، وهو أقرب إلى التعليم العادى ، لكنه ٠٠ مرة أخرى ، باب لتحصيل المصروفات العالية ٠٠

وترتفع المجاميع فى الثانوية بصورة لا مثيل لها فى أى بلد فى العالم ، ولم يحدث لها مثيل فى أى عهد من العهود ، لتعجز جامعات الدولة عن استيعاب مجاميع عالية ، فيصبح الباب مفتوحا على مصراعيه للجامعات الخاصة كى يروج سوقها ٠

وهكذا تتعدد السبل ، وتكثر الحلول ، ونشهد كل يوم ، طريقا جديدا يسهل على أبناء الأغنياء تعليمهم ، ولم نسمع حتى الآن عن حل يبسر التعليم على أبناء الفقراء !

ثم تجئ الكارثة الأخيرة بتقرير ما يسمى بالبرامج المتميزة ، والتي تذكرنا بما كنا نسمعه عن " الرغيف السياحى " والتي تصل مصروفاتها إلى عشرة آلاف جنيه ٠٠

وتتكرر نفس الحجة ، ويتكرر نفس الأسلوب ، وكأن هذا يعكس تصورا للمسئولين بأننا شعب يسهل خداعه ، فيخففون مؤقتا من هول الصدمة زاعمين أن هذه البرامج سوف تقدم بصورة محدودة للتجريب ٠٠٠ ومنذ متى سار نظامنا التعليمى على نهج التجريب ؟

ويقولون أنها سوف تبدأ هذا العام (أى بعد شهر ونصف) ، ثم يقولون فى الوقت نفسه أنها سوف تكون فى مبنى خاص ، مع أنهم لم يفعلوا هذا أبدا فى الأنواع السابقة : الانتساب الموجه ، وأقسام التعليم بلغة أجنبية ، والتعليم المفتوح ، وكيف يكون مبنى مستقل بعد شهر ونصف ؟ هل هناك مساحات فى جامعة القاهرة وعين شمس مثلا تتحمل بناء جديدا ؟ أم أن

الخصم والاقتراع سوف يكون مما هو مخصص لأولاد الناس الغلبة متلما
حدث للأنواع السابقة ؟

وماذا سوف يكون من فروق فى مستوى فى أداء أعضاء هيئة التدريس
الذين سوف يدرسون فى برامج الأغنياء وهؤلاء الذين يدرسون فى تعليم
الفقراء ؟

وماذا سوف يكون من أمر مشاعر لدى " أولاد الجارية " تجاه " أولاد
الحره " ؟!

وعند التخرج والتقدم للعمل ، ماذا سوف يكون من أمر أولاد الناس
اللى تحت عندما يدخلون فى منافسة مع أولاد الناس اللى فوق ؟!

إن كانت الحجة أن هناك من يملكون الكثير ، ومجموع درجات أبنائهم
لا يؤهلهم للالتحاق بالكليات التى يرغبون ، فهناك العديد الآن من
الجامعات الخاصة أفواهاها فاغرة تريد المزيد من الطلاب !

كفى بذرا لبذور التباينات الاجتماعية الحادة ، توسيعا لمساحات الأخلايد.
الطبقية ، وتهيئة لأجواء الحقد بين شرائح المجتمع ، فذلك كله إنما هو
تهيئة لزلزال اجتماعى نرجو أن يتعقل قومنا فلا يعجلون به " فالناس مش
ناقصة " !

لماذا نتأخر نحن

ويتقدم غيرنا فى التعليم * ؟!

نح جانباً هذا الكم من التصريحات والبيانات التى تصدر عن مسئولى التعليم تزف إلينا بشرى غير صحيحة إلى حد كبير بأن التعليم قد تقدم ، وأن جهات دولية وهيئات أجنبية تشيد بما أحرزناه من تقدم مزعوم ، وأن مصر أصبحت تشكل نموذجاً تعليمياً يحتذى . .

ونح عنك كذلك ما يصدر عن تلك الفئة التى يمكن تسميتها بجماعة المنفعين ، سواء بالاغتراف من المكافآت التى أصبحت الآن بالآلاف من المنح والقروض التى تتهاى على مصر فى السنوات الأخيرة حرصاً من الأجانب ، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية على تقدم مصر ونهضتها (!!!) ، أو فى صورة مواقع مهمة وعالية هنا وهناك تكون السبيل كذلك للنفوذ والمال ، أو فى صورة جوائز وسفريات وخدمات منظورة وغير منظورة . . .

ودع عنك كذلك آلاف الصفحات التى كتبها عبر سنوات طويلة واحد مثلى ، وكتب مثلها ، أو أكثر منها غيرى من المهمومين بهموم التعليم منبهين إلى خلل هنا وعيب هناك ، وصارخين بما حدث ويحدث من هدر فى هذا الموقع أو ذاك ، فأمثالى محرومون دائماً من جنة السلطة ودفء أحضانها ، مما يجعل أحاديثهم تبدو فى صورة غير تلك التى أرادها بها أصحابها ، تبدو فى نظر الفريقين الأولين ، وقد امتلأت بالحقد وفاضت بالحسد فلا يرون إلا سواداً ، ولا يسمعون إلا فحيح أفاعى ، يصمون أذانهم عن تغريد العصافير والبلابل فى مؤسسات التعليم . . .

دع عنك هذا وذاك ، ولنتوقف سويا وقفة صدق مع النفس ، فالحال التي يصفها لك ابنك أو ابنتك ، أو جارك أو زميلك ، أو أحد أقربائك ، مما لا يسر ، وعندما تسمع لأحاديث هذا وذاك ممن مروا بخبرة التعليم منذ عشرات السنين ، تجد الحسرة تملأ القلوب ، وتتخيل وكأنك تسمع فصلا من فصول السنبداد أو مصباح علاء الدين أو ألف ليلة وليلة .

ولنسع إلى محاولة الإجابة عن مثل هذه التساؤلات :

كيف لحالنا التعليمي أن يكون هكذا ، ونحن قد بدأنا التعليم الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وأمم تسبقنا الآن لم يكن لها وجود على خريطة الدول المتعلمة ؟

كيف بدأ الوعي بخطورة مشكلة الأمية أمام مجلس شورى القوانين عام ١٨٦٦ ، وعدد الأميين الآن يفوق العدد الإجمالي لجملة سكان مجموعة دول عربية ؟

كيف بدأنا التعليم العالي في الجامع الأزهر منذ عام ٩٧٢ ، أى منذ قرن وربع من الزمان ، وبدأنا التعليم الجامعي الحديث منذ عام ١٩٠٨ ، وجامعاتنا اليوم أقل قامة من جامعات دول قريبة لم يكن لها أصلا وجود على خريطة العالم !؟

كيف حظى التعليم في مصر بقيادةات تاريخية فذة مثل : أحمد لطفى السيد ، الدكتور محمد حسين هيكل ، الدكتور طه حسين ، إسماعيل القباني ، الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، والدكتور عبد العزيز السيد ٠٠٠ وغيرهم ، ثم نرى جهودهم إن كانت قد تركت أثارا ، فإلى حين ، ثم إذا بالرياح تنزروها ، ونراوح مكاننا أو نسعى بخطى السلفاء ؟

وبدلا من أن نعدد التساؤلات بتعدد مجالات التعليم وتنوع قضاياها ، واختلاف مشكلاته ، فلنجمع كل هذا في تساؤل مركزي واحد وهو :

لماذا نتأخر نحن وبتقدم غيرنا في التعليم ؟

هو سؤال بسيط الكلمات ، لكنه يتطلب إجابة مطولة ، يمكن بقدر من الجهد أن نجعلها في نقاط تعد على أصابع اليد ، وهى :

١- أننا لا نعرف ماذا نريد بالضبط من المسيرة الكلية للجماعة المصرية ، بغض النظر عن هذه الكلمات المفعمة بتفاؤل طفولى ورنين لفظى مخادع ، بحيث تسمع كلمات تعبر عن الرخاء والتقدم والحق بالأمم المتقدمة ، والتغلب على المشكلات القائمة ، وما دار وسار حول هذا وذاك ، وما يعبر عن غموض الرؤية الكلية العامة ما ترمى إلى سمعنا منذ سنوات عن مسئول ينكر على هؤلاء الذين يعيبون على الدولة أنها لا تملك " مشروعا قوميا " ، مشيرا إلى ما قامت به الدولة - مشكورة - من عمل ضخم فى مجال المجارى ، باعتباره مشروعا قوميا !!! ومثل ذلك قيل عن مشروع التطوير الضخم الذى حدث لشبكة الاتصالات ! وعندما يفقد نظام الرؤية المجتمعية المستقبلية ، تنتضى سياسات التعليم ، فتتبدد الجهود ، وتتطاير الأموال ، وتتبعثر المشروعات والتجارب .

٢ - يترتب على هذا تلك النتيجة المنطقية من حيث افتقاد التعليم لمنطق الاستمرار فى التطوير والنهوض . صحيح أنه ما من عهد ، وما من مسئول يتولى أمر التعليم إلا ويقول أنه راغب فى الإصلاح ومهتم بالتطوير ، ويسير على هذا الطريق بالفعل ، لكنه ذلك الطريق الدائرى الذى يجعله يبدأ من حيث بدأ سابقه ، فلا يكون هناك " تراكم " فى مسار الخبرة يجعل حاضرننا التعليمى أفضل من ماضينا ، ويجعل مستقبلنا ارقى من حاضرننا ، ولعل أبرز ما يظهر لك مما يترتب على هذا من فجيرة قومية هى وحدها التى اكتسبت عنصر الاستمرار ، أن مصر دون كثير من الدول المتقدمة عليها الآن قد بدأت مسيرة التطوير والنهوض ، كما أشرنا لك من قبل منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وفى عهد محمد على بالتحديد . سوف تبادر - ربما - بالتذكير بالضربات الاستعمارية

الخارجية ، سببا منطقيا للتوقف أو التراجع ، ولكننى أنكرت على الفور ، بأن هذا لم يكن ليمنع أبدا هذا المسئول أو ذلك من ألا يسعى لهمم الجهد السابق عليه أو يتركه جانبا ، ويسعى إلى دراسته والاستفادة مما قد يكون فيه من مزايا وفوائد .

٣- وربما يكون أحد الأسباب المؤدية إلى هذا ، هو أننا - فى معظم الأحوال - لا ندرى شيئا عنم يجرى فجأة ليتولى مسئولية التعليم ، وأقصد بالدراسة هنا أن تكون للشخص " خبرة سابقة " فى المجال ، سواء بالعمل ، أو الكتابة والتأليف ، أو التخصص ، ألسنا نشترط فيمن يتولى عملا ما أن تكون له " خبرة سابقة " ، وقد نقم إغراء ، بأن الأفضلية تكون لطول الخبرة ؟ حتى فى حرف كالمباكة واللحام والكهرباء وغيرها من حرف ، وأنكر - مثلا - فى صيف ١٩٩١ أن جاعنى صديق ساتلا أن خبرا أتبع بأن الذى تولى وزارة التعليم شخص اسمه حسين كامل بهاء الدين ، فهل تعرفه ؟ صديقى هذا أستاذ أيضا فى كلية التربية ، وبحكم عمله وتخصصه واهتماماته لابد أن تكون لديه فكرة واضحة عن هؤلاء الذين لهم عطاء فى عالم التربية والتعليم ، وبعد جهد ، تذكرت أمرا ، وأجبت صديقى بأن هناك طبيبا كان مسئوليا عن منظمة للشباب منذ الستينيات كان اسمه هكذا ، وما زلت متذكرا ، فولى عقب هذا : لكن ، هل من المعقول ، أن يكون هو؟ إذ ما علاقته بالتربية والتعليم ؟ وتكرر الموقف من قبل عندما ذهب هذا وجاء ذلك ، حيث لم أجد أبدا أحدا من زملائنا أستاذة التربية - فى الغالب والأعم - قد سمع عن هذا الاسم أو ذاك شيئا ، ويستمر المسلسل ، حتى بالنسبة للوزارة الأخيرة .

(هذا الجزء تم حذفه من المقال) .

٤- على الرغم من أن مصر تعرف منذ سنوات غير قليلة مراكز بحث علمى متخصصة فى شئون التعليم ، لكن من النادر أن يستعان بالدراسة العلمية كمقدمة لآبد منها لاتخاذ القرار ، خاصة عندما يكون القرار متعلقا بخطوة مصيرية . لقد كتبت بنفسى الكثير فى استراتيجيات تطوير التعليم فى

مصر التي قدمها د. سرور عام ١٩٨٧ في مؤتمر قومي أمام رئيس الدولة ، وكان ما فيها يؤكد على طول فترة الإلزام في التعليم ، لكن ، لا يمر عام إلا ويصدر الوزير قانونا بإنقاص مدة التعليم الابتدائي عاما ، على عكس ما كتبناه في الاستراتيجية التي قدمت أمام رئيس الدولة ، ويصدر مركز البحوث التربوية التابع للوزارة تقريرا يؤكد مضار ذلك ، فيتم التعيم عليه! ثم يعود العام المحذوف بعد سنوات ، أيضا دون أن تسبق ذلك دراسة علمية تبرهن على أننا قد أضربنا بإنقاص السنة . وتجرى دراسة ضخمة أواسط التسعينيات تحت إشراف الوزارة ، يشارك فيها مئات الباحثين وتسمر عامين ، فلما جاءت النتائج مصورة لسوء حال التعليم ، أخفى التقرير ، لولا أن كتبنا عنه في إحدى الصحف ، وكذلك الأستاذ فهمى هويدى فى الأهرام بعد أن استطعت أن أحصل - سرا - على نسخة ، أحتها لكاتبنا العظيم . وهناك أمثلة أخرى كثيرة ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ، أننا لا نحرص على أن تقوم القرارات التعليمية على قاعدة بحث علمي ، فإذا ما أجرى بحث ، وجاءت نتائجه على غير هوى المسئول ، ألقى به فى سلة المهملات .

٥- لقد شكى كثيرون مما حدث طوال الخمسينيات والستينيات من أن الدولة فى التعليم قامت بدور الكفيل الكامل ، مما أضعف عنصر المبادرات ، وزرع التكاسل والاعتماد على الغير ، وبذر الخوف فى قلب القطاع الخاص من أن يتقدم ليشارك فى تحمل الأعباء بإقامة المشروعات التعليمية ، لكن الحلول التي تمت حتى الآن تذهب إلى الطرف المضاد ، حيث تسير جهود الدولة فى اتجاه التناقص ، تاركة المجال يتسع شيئا فشيئا لرأس المال الخاص ، دون أن تتوافر منظومة قيم أخلاقية ، ومجموعة نظم تشريعية تلجم ما نلمسه من توحش تدريجى لرأس المال ، حيث لا يهمه إلا الكسب ، حتى ولو كان ذلك على حساب أمور أخرى أساسية يضيق المقال

عن أن يفصل فيها . ترهلت أجسام متعددة بالغنى والثروة ، وظهرت قصور وفيلات متنوعة ، لكننا ننسى ظهور أضعافها من الأكواخ والأرصفة مأوى ، والقبور ، وأنياب الجوع والفقر تكاد تخنق ملايين . إن هذا يفرض علينا أن نتوقف وقفة بحث وتفكير ، ولحظة صدق مع الذات ، ونتساءل : ما الحدود بين القطاع العام فى التعليم والقطاع الخاص ؟ إن هذه النقاط بعض من كل ، نسوقها على سبيل المثال لا الحصر ، لعلها تشير إلى الإجابة عن التساؤل المطروح ، تلك أن معرفة المشكلة ربما ترسم الطريق الصحيح على الحل المطلوب .

إلى وزير التربية . . من أستاذ تربية* !

أعتذر أولا عن أى لبس يمكن أن يوحى به العنوان ، كأن أبدو وكأننى أقف موقف " معلم " يريد أن " يُعلم " ، فحشا لله أن يدور هذا بخلقى ، خاصة وأن خبرة كاتب هذه السطور ، التى تراكت عبر أكثر من أربعين عاما فى التعليم الجامعى ، قد أكدت له بما لا يدع مجالا للشك أن النظر الصحيح للموقف التعليمى ينبغى أن ينأى به عن أن يكون طرفاه " معلم " و " متعلم " طوال الوقت ، وإنما هناك دائما تبادل فى الموقع بين الطرفين ، بحيث " يتعلم " طرفا الموقف أحدهما من الآخر ، و " يُعلم " كل منهما الآخر .

وأقول لك الحق ، أن توزرك للتربية والتعليم قد فاجأنا إلى حد كبير ، خاصة وأننا قد فهمنا من استمرار وزير التربية الأسبق لما يقرب من أربعة عشر عاما يعكس موقفا من الدولة يرى أن شاغل موقع القيادة التربوية ، ينبغى أن تتاح له فرصة طويلة نسبيا حتى يمكن له أن يطبق ما يتم التوصل إليه من مشروعات تعليمية ، خاصة وأن هذا النوع من المشروعات ليس مثله مثل المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية ، يمكن أن نرى أثره بعد شهور ، وإنما هو بحاجة إلى سنوات ، لأننا نبني هنا بشرا ، ولا نبني حجرا ، ثم إذا بالوزير السابق لا يمكث أكثر من عام وقليل من الشهور، كما حدث لكثيرين من قبل بحيث لم تتح لكل منهم فرصة أن يرى ما غرست يده من مشروعات .

* نشرت بجريدة الوفد فى ٢٠٠٦/٢/١٩

وأصارك أيضا أن كثيرين سألوني ، فور توزرك : من هو د .
الجمال؟ فكانت إجابتى : لا أعلم ، مما جعلنى بدورى أسأل آخرين السؤال
نفسه ، فأتلقى الإجابة نفسها . ربما يكون هذا ناتجا من أن دائرة معارفى
محدودة ، ومحيط حركتى ضيق ، فأجهل كثيرين ، ولا تطول معرفتى
أناسا ينبغى أن تطولهم .

وأحمد الله أنى قد بلغت من العمر عتيا ، ووهن العظم منى واشتعل
الرأس شيبا ، بحيث أخرج عن دائرة شخصية جريدة الأخبار الشهيرة "
عده مشتاق " ، وأن يتسم حديثى إليك بقدر من صفاء النية ، وشرف
القصد ونظافة المسار بين النية والقصد .

إن أبرز ما يقع فيه كثيرون ممن يتوزرون فى بلداننا للنامية أن ينفذ
إليهم. من هم من فصيلة الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدور الناس ،
بحيث يجعل المسئول يرى من خلال ما يراه هذا الوسواس الخناس ،
ويسمع من خلال ما يسمع أيضا ، فيحكم بما يود هو أن يحكم ، ويتصور
المسئول أنه صاحب القرار ، ما دام القرار يحمل توقيعيه .

فى الدول المتقدمة ياسيدى ، وهو أمر لا شك تعلمه ، يحرص
المسئول على أن تكون هناك " هيئة مستشارين " من أصحاب الفكر والعلم
، البعيدين عن مواقع الوزارة التنفيذية ، ومن ثم المتحررين من قيود
الوظيفة وتوابع التبعية للوزير ، تتعدد مشاربهم ، وتتووع أفكارهم ، حتى لا
يستأثر واحد أو مجموعة بأمر الرأى والمشورة ، ويكون الرأى المقدم مبنيا
على بحث ودراسة وتفكير ، خاضعا لمناقشة وتداول فى الرأى .

وكثيرا ما كتبت ، عبر سنوات ملحا على أن تكون المجالس التعليمية
المنضوية تحت قبة الوزارة ذات استقلالية تحررها من التبعية للوزير ،
لأنها فى حقيقة الأمر - فى وضعها الحالى - مثلها مثل تلك " الحلة " التى
فوق النار ، مما حكوه لنا صغارا ، عن امرأة فى عهد عمر بن الخطاب ،

لم تكن تملك ما تشتري به الطعام لصغارها ، فكانت تسكتهم بوضع " إناء " به هو " ماء " فقط حتى توهمهم بأنه يحوى " طعاما " فيصبروا على ما يعانونه من جوع !!

والقصد يا سيدى ، أن تلك المجالس ، ما دام الوزير هو الذى يعين أعضاءها ، وهو الذى يرأس جلساتها ، وهو الذى يملك أن يبعد هذا أو ذاك ، فهل لنا - فى مناخ ثقافتنا العربية المعروف بإفراذه الرؤساء بمعانى الحكمة وصواب رأى والنزاهة والإخلاص ، وما سار على هذا الدرب ، وإضفاء العكس على من يسير على نهج " المغايرة " لا " المسائرة " ، أن نتوقع منها خيرا كثيرا ؟!

كذلك فلا شك أنك درست ، ضمن ما درست مثلنا عن أيام الفراعنة ، ما كان بعض المسئولين يقومون به من " محو " لآى أثر مما تركه سابقه

...

وإذا كان هذا أمرا مكروها على وجه العموم ، فإنه مضموم على وجه الخصوص فى أمر التعليم ، ذلك أننا هنا نبني - كما لا شك تعلمون - بشرا ، تفرض كل الأعراف والقوانين وحقوق الإنسان ألا يكونوا " حقول تجارب " ، يجئ هذا فيرى أمرا ، فيلغيه لاحقه ، ليرى أمرا آخر . . . وهكذا

دواليك . .

كلا يا سيدى . . . لم تعد المسألة تقف عند حد " قرار " أو " رأى " ، بل لا بد من بحوث ، ولا بد من دراسات متعددة تقوم بها أكثر من جماعة ، عن القضية نفسها ، حتى نرى الأصوب ، والأكثر فعالية ، وإذا كان أمر من هذا قد تم فى فترة سابقة ، فليستمر ، أو فلتجرى عليه دراسة تكشف عن جدوى استمراره أو عدمه ، ولا يكون مبرر إغائه الوحيد هو أنه تم فى عهد سابق ، فهؤلاء الذين يمكن أن يزينوا لك هذا ، هم أنفسهم الذين

زينوا لمسابك ، والذي يدبر ظهره فجأة للمسئول السابق ، هو الأكثر بعدا عن معايير الصلاحية فى أمانة الرأى ورشد النصيحة .

وإنك يا سيدى لتأتى فى عصر يمكننى ، بغير ما مبالغة ، أن أصفه بعصر الطوفان . طوفان قوى خارجية تسعى إلى الهيمنة والاستحواز ، وقوى داخلية استغلت ارتفاع رايات الليبرالية والخصخصة لتتحول إلى وحوش كاسرة ، شرهة كلما كسبت الوفير من المال ، قالت : هل من مزيد ، لا يههما الوسيلة إلى ذلك .

إن هذا يفرض عليك - بالنسبة للخطر الأول - أمانة هى من صنف تلك الأمانة التى عرضها الله على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان . . . إنها أمانة للحفاظ على عقيدة المصريين فى مناهج التعليم ، كما أرادها الله ، إسلاما ومسيحية ، ولغة المصريين ، وذاكرة المصريين . . . مثلث الذاتية القومية ، وأركان الهوية الوطنية ، وفى التعليم محياها وفيه مواتها لا قدر الله ، فأيهما تختار ؟

أما بالنسبة للخطر الثانى ، فإننا فقط نذكر بأن ما يقرب من نصف أبناء هذا الشعب هم من الفقراء ، لا نتيجة تقاعس وتكاسل ، وإنما هى ضرروة ظروف وتوحش قوى ، وهم يعملون للمستحيل كى يحصلوا على لقمة عيشهم ، فلا تعمل على أن يكون للتعليم فوق طاقة جيوبهم .

وفقك الله إلى ما نحبه لك ونرضاه ، وسدد على طريق الحق خطاك

...

نكسة يونيو التعليمية . .

من وراءها *؟! (١)

هذه النيران التي اشتعلت في بيوت آلاف المصريين . . . من أشعلها ؟
هذه الملايين من الجنهات التي أنفقها مواطنون على الدروس
الخصوصية ، بينما يقفون يقتتلون في طابور من أجل الحصول على
رغيف خبز . . . من بدها ؟

هذه الأنهر من الدموع الغالية من طلاب وطالبات وأمهات وإخوة ،
وأقارب . . . من فجرها ؟

حوادث الانتحار هنا وهناك . . . من دفع إليها ؟

في عام ١٩٦٧ طعن المصريون في قلوبهم وفي ظهورهم ، عندما
تيقنوا أن " أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط " - كما زعموا لهم - قد
هُزمت ، وأن العسكر الصهيوني قد أصبح على شاطئ قناة السويس ينظر
إليهم بشماتة واستكبار . . .

وفي يونيو ٢٠٠٨ تيقنا من انهيار العمود الفقري للأمن القومي
. . . بناء الإنسان المصري !

قل ما شئت عن أهمية التسليح وحادثة الأسلحة وقوة تدميرها ، مما
يلزم للحفاظ على الأمن ، فسوف تظل تلك الحقيقة التي آمن بها عديد من
الشعوب ، وعكست هذا الإيمان في حقائق تشخصت على أرض الواقع ،
فتقدمت وعلا قدرها ، وارتفعت قاماتها بين الشعوب . . .

لكننا ، في مصر ، أنفقنا ما يصعب حصره من المداد حديثا عنها وخطبا
ومقالات وإشادة وتقديرا لهذه الحقيقة ، لكننا لم نعكسها عملا وفعلا ، كما هي

* جريدة الدستور في ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٨

في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، أى منذ ما يقرب من عشرين عاما ، أخرجنا كتابا بعنوان (الأمن التربوى العربى) ، أقمناه على حقيقة قال بها " مكنمرا " لذى كان مديرا للبنك الدولى ، وقبلها كان وزيرا للدفاع في الولايات المتحدة ، مؤكدا أن من الأخطاء القائلة تصور قوة البلاد في ثرواتها المادية ، أو في قوتها العسكرية ، وبناء على ذلك تصور توافر الأمن القومى ، مؤكدا أن السلاح الحقيقى لذى يحمى البلاد ، والقوة الضاربة الحقيقية ، هى هذا الإنسان نفسه ، عندما يحمل فكرا متجددا ، وعندما ينظر إلى الأمور بكلية وشمول وتعمق ، وعندما يتيقن بأن الله إذ خلق له عينين واذراعين وأذنين ، وفم واحد ، ولسان واحد ، فإنما كى يعى ضرورة أن يعمل ضعف ما يستهلك ، وأن يسمع ويرى بضعف ما يتكلم . . .

وفى مصر المسكينة ، تأكلت أبنية مدارسنا وأبنيتها ، وضائق فصولها على من فيها من تلاميذ ، فتعذر أن تقوم بما يجب عليها من " تربية " و " تنشئة " و " تكوين " شخصى كلى عام من حزمة من القيم والاتجاهات والعادات ، فسلمنا بالأمر الواقع وقلنا : ففتقر المدرسة " للتعليم " ، ولدينا الأسرة تتولى هى أمر " التربية " !

لكن مسار الأحوال ، جعل المدرسة تتخلى حتى عن واجبها الأساسى المتبقى ألا وهو التعليم ، لتتحول إلى مجرد " مأوى " يجلس فيه أولادنا " حتى يعود الآباء والأمهات إلى المنزل ، واندفع هؤلاء إلى السوق للسوداء يبحثون عن السلعة الضرورية لتعليم أولادهم ، التى أخذت تتزايد شيئا فشيئا حتى تفوقت على أسعار الغذاء ويجار المسكن !

ثم تتفاقم الظروف المعيشية الطاحنة التى أصبحت الأسرة المصرية تعيشها منذ عدة عقود ، فدفعت كلا من الأب والأم دفعا إلى اللهاث وراء لقمة العيش آناء الليل وأطراف النهار ، فإذا عادا إلى البيت ، عادا منهكين ، ورفعوا

أيديهما على وجه التقريب من هذه المهمة المقدسة " التربية " و"التشئة " ،
وتصورا أن ما يجمعانه من مال ، و ما يقدمانه من غذاء ، ومأوى ، يكفى
لحسن الرعاية والتكوين .

وهكذا عجزت المدرسة عن " التربية " أولا ، ثم عن التعليم ثانيا ، وكذلك
الأسرة عجزت عن القيام بواجبها كاملا نحو تربية الأولاد ، وراحت هي تقوم
عن المدرسة بواجب التعليم عن طريق " وكلاء " يمتصون دماءهم
ويستزفون ما يملكون من دراهم وقروش وجنيهات !!

من الذى أصبح الضحية في كل هذا ؟ هم أبناؤنا . . . فلذات أكبادنا التي
تمشى على الأرض . . .

وفى المحصلة الأخيرة . . . هذا الوطن الذى ابتلى بقيادات تفتقد الرؤية
الاستراتيجية لبناء الأمة . . .

وهكذا تم إبطال مفعول تلك النصيحة النبوية الذهبية في بناء الإنسان وفى
بناء الأوطان :

لكم راع وكلكم مسئول عن رعيته . . .

إن الذى فاضت به أنهر الصحف والمجلات ، وشاشات التلفاز حديثا
عن حرائق الثانوية ، إنما كان عن " نتائج " ، و" أعراض " ، ولكى نواجه
الكارثة ، لا بد أن نفعل مثلما يفعل الأطباء إزاء الجسم المعتل المريض ،
نبحث عن السبب الحقيقى ، وإذا عرف السبب بطل العجب كما يقولون فى
الأمثال ! ومن هنا فإن مسئوليتنا الميئنة والأكاديمية والوطنية تحتم علينا أن
نسعى وراء حسن التشخيص ، لعلنا نبصر حسن العلاج .

ولما كانت الأسباب عديدة ، والمساحة محدودة ، نبدأ اليوم فى أبرز هذه
الأسباب ، آملين أن يؤتينا الله من العمر ما يتيح لنا الاستمرار فى تقصى
الأسباب ، سعيا نحو البصر بوسائل العلاج وطرق الحل ، مطمئنين ، بحكم
ما أصبحا عليه من سن ، إلى البعد عن مطمع فى منصب أو مطمح فى موقع

تستطيع أن تقول الكثير عن أهمية المنهج الدراسي وأنه يمثل قلب العملية التعليمية . . .

وتستطيع أن تتغنى بضرورة استيفاء المبنى المدرسة للمقومات اللازمة التي تمكنه من القيام بوظيفته في التربية والتعليم . . .
وتستطيع أن تكثف القول في الكتاب المدرسي ، الذي هو مستودع المعرفة التي تقوم العملية التعليمية كلها حوله . . .

لكن يظل هذا الإنسان الوقف عند خط الإنتاج التعليمي والتربوي ، هو " تاج العملية التعليمية " أو هو - وفقاً للتعبيرات التي كثر استخدامها في الآونة الأخيرة ، هو " قاطرة التعليم " ، فإذا استرجعت ما أصبحنا نجمع عليه من القول بأن التعليم قاطرة التقدم ورافعة التنمية ، تيقنت من أن هذا الإنسان هو " مربوط الفرس " ومعقد الأمل أو العكس . . . عن المعلم أتحدث !

لقد أشبعنا المعلم عبر العديد من السنين حديثاً وتقديراً ، دون أن ينعكس هذا على أرض الواقع ، وعندما بدأنا " نحس " ونتحرك " لخصنا المسألة في " كادر " يطبق بالتقسيم " غير المريح ، ثم العمل على " تقزيمه " وإفراغه من آثاره الفاعلة ، حيث أدت الزيادات المستمرة للأسعار إلى تآكله ، ليصبح المعلم ، وفقاً للمقولة الشهيرة " وكأنك يا بو زيد لا رحت ولا غزيت " !!

إن المعلم تكوين وتربية وإعداد ، ومسئولية هذا وذاك هي مسئولية كليات التربية ، لكنها مع الأسف الشديد من أضعف حلقات التعليم الجامعي ، ولو تتبع باحث كيف نشأ الكم الأكبر من كليات التربية ، وخاصة في أوائل السبعينيات لأدرك عمق مأساة النشأة المشوهة ، حيث كان يمكن تخصيص مبنى مدرسة ابتدائية ، وانتداب أحد الأساتذة من القاهرة ليكون عميداً ، ولا يكون هناك أى عضو هيئة تدريس ، إلا مجموعة من المعيديين الذين يمكن أن تشوب عملية اختيار بعضهم شوائب مؤسفة .

هذه البيئة المشوهة التي تهيأت لإعداد ألاف من المعلمين وجدت نفسها تواجه حرباً شرسة ورثتها منذ ذلك الزمن الذي دار فيه صراع عنيف بين مدرسة المعلمين العليا ، بعد الحرب العالمية الأولى وبين الجامعة المصرية ، حيث كانت المدرسة تجذب الكم الأكبر من خريجي التعليم الثانوية ، نظراً لضمان التوظيف ، وتنوع التخصصات ، بينما لم يكن خريج الجامعة ضامناً لمثل هذا وذلك .

ومنذ التسعينيات وجدت كليات الآداب والعلوم الطلاب يقلون في الالتحاق بها ، بينما تكتظ بهم قاعات الدروس في كليات التربية . وأخذ الفرقاء يجدون في ثغرات متعددة في كليات التربية فرصة للهجوم بسوء الحال ونقص القدرة ، وأن كليات الآداب والعلوم هي الأكثر على إعداد المعلم ، ويمكن لخريجها أن يتلقوا قدراً من العلوم التربوية والنفسية بعد تخرجهم ليصبحوا معلمين مؤهلين .

ولقد كتبنا في أول التسعينيات منبهين إخواننا زملائنا من قيادات كليات التربية ، أن دعاوى كليات الآداب والعلوم إذا كانت تحمل بعض التحامل ، إلا أننا ينبغي ألا ننسى وجود ثغرات حقيقية في بيتنا ، ومن الضروري السعي إلى علاجها .

كانت بعض محاولات التطوير تصطدم بصراعات هنا وهناك حول ساعات التدريس ونصيب كل قسم من التخصصات ، فنتهى إلى الفشل ، أو قل ، إلى نتائج متواضعة من التغيير والتطوير .

ثم إذا بالأجنبي - مصاص الدماء - يجئ وفي يده " كيس المال " ، هازم الرجال ، إله العصر الجديد ، فإذا ببريق الذهب يلمع ، وأكياس النقود تنقل ، مبشرة بالخير المادى ، دون وعى بأن هذه الأكياس قرض سوف يقطع من جسم هذا البلد المنكوب ببعض أهله ، قبل أن يكذب بالآخرين من غير أهله .

وإذا ببعض عقد الصراع المتوارثة عبر عدة عقود بين التخصصات المختلفة تطفو على السطح ، وإذا بالمواقف المتصلبة بالأمس دفاعا عن هذا وذاك من المبادئ والتخصصات تلتين أمام إغراء بريق الذهب المقترض ، فالمكافآت بالألوف ، و الإقامة أسبوعا كاملا في الفنادق المريحة ، ، ترغلت العيون ، وانطفأ النور الذي يمكن من الرؤية العلمية الصحيحة ، فإذا بكيانات علمية ذات مكانة وتاريخ تضيع ، وإذا بكيانات مشوهة ما أنزل الله بها من سلطان تطفو وتعلو ، وتتم أكبر عملية تخريب من الداخل لأخطر الكليات . الكليات التي تعد المعلمين ، الذين ينتشرون بعد ذلك في طول مصر وعرضا يبثون ما تعلموه بين الملايين من أبنائنا !!

ومتلما نرى ممن يعرضون على المحاكم من متهمين من التظاهر بالبراءة ، وأن الاتهامات باطله تعكس حقا شخصيا لأناس فعلوا خيرا ، يروح هذا النفر ليسخر من دعوات النقد ، فيتحولون من جناة إلى مجنى عليهم ويتساعلون وكأن براءة الأطفال في عيونهم : نحن اجتهدنا وأخلصنا وطورنا وتعبنا ، لكن زملاء لنا من أساتذة التربية يسعون إلى تشويه جهودنا التطويرية !

نكسة يونيو التعليمية :

من وراءها* ؟ (٢)

" شوف بأه يا أستاذ : أنا بقالى ثلاث سنين باسقط ، فالسنادى لازم أنجح يعنى لازم أنجح ، فزق عجلك وسبنا نلقط رزقنا " !
ليست هذه "لقطة" من مسلسل أو فيلم ، وإنما هي "لقطة" حقيقية لحوار بين تلميذ وأستاذ !!

كلمات قالها طالب " منازل " في إحدى لجان بالثانوية عامة للمراقب ، وهو لم يكتف بهذه الكلمات وإنما رافقها بحركات يد مؤنزة بشر مستطير ، فضلا عن أنه كان يُظهر من طرف خفى مطواة مخأة في ملبسه ، فارتعد الرجل ، وابتعد عن المكان كى يقوم الطالب ومن معه " بتلقيط رزقهم " الذى هو الغش العلنى .

رواية مخجلة ومحزنة ، حكاها أحد الأبناء لأمه التي أعرفها معرفة وثيقة وأثق بما تروى ثقة على درجة عالية من الصدق ، بعد أن عاد من الامتحان مرتعدا ، حيث هو نموذج مختلف تماما عن النموذج المشار إليه ، فهو شاب رقيق الحال ، شعر بأنه يجالس في اللجنة عصابة خطيرة لا ، مجرد طلاب يؤدون امتحانا مزيفا ، يتقرر به مصيرهم ، إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا .

وتسأل عن " الأمن " فأجيبك بأن رجاله هنا هم من هؤلاء المساكين المخصصين لأمن المواطن ، قليلى العدد ، حالهم المالى متواضع للغاية ، يمكن إرضاء البعض منهم بالحاليح ، الخفى منها والعلنى ، أما رجال الأمن الأشداء الذين يمكن أن يصارعوا الأسود ، ويهدون الجبال ، ومستوى

* جريدة الدستور فى ٦ / ٧ / ٢٠٠٨

تسليحهم يكاد يقترب من تسليح الجيوش ، فهم " أمن النظام " ٠٠٠ الأمن
المركزي ! أمن الحرة ، أما الآخرين فهم أمن الجارية !!
لقد وجدت نفسي مضطرا إلى أن أقطع حديثي الذي بدأته الأسبوع
الماضي ، من حيث البحث عن مسئولية ما يتم من تكوين وإعداد للمعلم
الذي هو مرتبط الفرس في أى جانب من جوانب المعادلة التعليمية ، لكى
أتابع " توابع " زلزال الثانوية العامة . .

فما أن فرغت من سماع هذه الرواية التي هى مجرد " دخان " يثبير
إلى حريق كبير اشتعل في جسم التعليم المصرى ، إذا بالصحف تحمل لنا "
طرفة " جديدة ونادرة أخرى من طرف ونوادير وزيرنا الجمل . . .
فالرجل يقول - لا فُض فوه - أن من المستحيل عليه أن يهرب من
المعركة ، تعقبا على دعوات متعددة تردت في البرلمان ، وفى الصحف
والمنتديات بضرورة استقالته بعد ما شاب امتحانات الثانوية العامة ما
يزرى ، ويسئ إلى الدولة وإلى الوطن ، ويهز الثقة بتعليمنا المصرى ،
بعد أن كان الناس يتغنون بعلو مستواه خارج مصر ، أيام الزمن الجميل :
أيام السنهورى ، وهيكل وطه حسين ولطفى السيد وإسماعيل القباني ، إلى
أن وصلنا إلى عهد " زكى جمعة " الذى توزر على يد عادل إمام في
مدرسة المشاغبين !!

إن جَمَنَا الظريف يضيف إلى نوادره نادرة أخرى وطرفة جديدة
تضحكننا " ولكنه ضحك كالبيكا " ، كما يقولون حقا !

ذلك أن لنا أن نسأل : وهل هذا " المقاتل " الجبار يحسب أنه دخل
المعركة وهو أهل لها حقا ؟ هل سبق إعداده كى يقود معركة التعليم في بلد
وصل فيه عدد الأميين إلى عدد شعوب عدة دول ، مثل دول الخليج _
باستثناء السعودية - ولبنان ؟

إنه لا يملك حتى الحد الأدنى من مقومات قادة المعارك الثقافية والتربوية الكبرى . . .

إن قائدا ثقافيا عظيما مثل طه حسين اشترط حتى يقبل الوزارة أن تعتمد له المخصصات المالية التي تمكنه من أن يجعل التعليم الثانوى مجانيا عام ١٩٥٠ ، وكان له ما أراد ، حيث كان الرجل يملك مشروعا للنهضة الثقافية عن طريق التعليم ، سبق له أن فصله في كتابه الرائد (مستقبل الثقافة في مصر) ، فضلا عن عشرات المقالات .

وتكرر الشئ نفسه مع وزير مثل إسماعيل القباني الذى اختير وزيرا للتربية في شهور ثورة يوليو الأولى ، وكان له أيضا مشروعه التربوى الذى سبق أن عبر عنه ، طوال سنوات ، عبر كتب ومحاضرات وتجارب ، فترك بصمة على تعليمنا ، رغم أنه لم يستمر ربما أكثر من عام . .

لكن وزير اليوم ، أتى وليس لديه مشروع سابق ، بل ولم يكن يدور بخلده - فيما أتصور - أن يكون وزيرا . لقد قرروا له أن يكون وزيرا فكان ، ومن ثم فليس بإمكانه أن يرحل وقتما يريد هو أو يريد كل الناس ، لأن وزراء اليوم ، هكذا يهبطون علينا من حيث لا ندرى ، ولا هم يدرون ، ويذهبون من حيث لا ندرى ولا هم يدرون .

إن الله عز وجل يعاقب المنتحر عقابا شديدا لأنه تصرف في حياته الشخصية بينما لم يكن هو - المنتحر - الذى وهبها لنفسه ، فالذى وهبها له هو الخالق البارئ المصور ، وهو وحده الذى يقرر متى تنتهى حياة الإنسان وكيف وأين ؟

هكذا " جملنا " الهمام ، مثله مثل غيره من الوزراء ، لم يختار أن يكون وزيرا ، ومن ثم فلا يحق له أن يتركها وقتما يريد - هذا إذا أراد - ومن هنا أصبح من مبادئ السياسة المصرية المعاصرة ألا استقالة لمسئول

كبير ، لأنه لا إرادة لأحد إلا لرئيس الدولة ، فهو وحده الأمر الناهى ،
الواهب العاطى ، المانع المنزل ، في شئون مصر والمصريين .
ولعل حكاية الوزير رشيد ما زالت ماثلة للأذهان ، حيث تناثرت
الأنباء شبه المؤكدة بأن الرجل عازم على ترك منصبه بعدما " مُسح "
بمشروعه الأرض في مجلس " قهر " الشعب ، ثم إذا بنا نراه في مؤتمره
الصحفى ينفى الشجاعة المتوهمة لأنه تذكر أنه باعتباره من رجال الأعمال
الكبار ، يمكن أن يكشر النظام عن أنيابه له - إذا فكر في الاستقالة الحقيقية
- ويلدغ لدغة ثعبان غادر فتهار امبراطوريته المالية .

ليست شجاعة إذن من الوزير الجمل أن يقول أمام الناس أنه لا يمكن
أن يتخلى عن المعركة ، لأن الحقيقة تؤكد أنه كما كان فاقدا الإرادة في
المجئ فهو أيضا فاقدتها فى الذهاب ، ومن ثم فمثلا وجد نفسه ذات يوم
وزيراً من حيث لا يدري ولا يحلم ، فسوف يجد يوماً نفسه خارج الوزارة
من حيث لا يدري أيضا .

وهنا نلمس بكل وضوح أحد عناصر الإجابة عن تساؤلنا الكبير : من
وراء نكسة يونيو التعليمية ؟ وكما أشرنا من قبل أننا لا نُحمل الرجل كامل
المسئولية ، ولكننا نحمله مسئولية التمسك بالموقع على الرغم من مظاهر
الفشل الذى يواجهه منذ أن تولى الوزارة حتى الآن ، وثلاث سنوات كافية
جدا للحكم على مدى أهلية المسئول عن مثل هذا الموقع الخطير الذى "
يلعب " فيه في عقول مواطنى المستقبل لهذا الوطن المأسور !

لقد بشرنا " جملنا " منذ عام على وجه التقريب باستراتيجية ضخمة
لتطوير التعليم وإصلاحه ، زاعما أنها سوف تنقل التعليم في مصر " نقلة
نوعية " ، وها هى تباشير للفشل والفساد تصفع أوجهننا وتصم أذاننا ،
وتملأ الصفحات الأولى من الصحف يوميا ، مدة شهر على وجه التقريب ،
ولا عجب في مثل هذه " التباشير " فالحق يقال أنهم لم يحددوا " نوعية "

النقلة المزعومة ، إذ يمكن أن تكون نقلة إلى وراء أو إلى أعلى ، أو إلى يمين أو إلى يسار ، كما يمكن أن تكون نقلة متوسطة أو سيئة أو عظيمة ، لكنها العقلية اللفظية ، التي يعجبها الرنين اللفظي العالى والثوب اللغوى الفضفاض ، واللون الزاعق الذى " يزغل " العيون .

صحيح أن الاستراتيجيات تحتاج إلى بعض الوقت حتى تظهر تباشير نجاحها ، ولكن هذا في حالة البناء السليم للاستراتيجية ، حيث كانت لنا ملاحظات مطولة عن نقوب ومثالب فيها أشرنا إليها من خلال أربع مقالات نشرناها على صفحات جريدة (نهضة مصر) ، مما يؤكد لنا صدق المقولة المعروفة (ما بنى على باطل ينتهى إلى باطل) ، فما دامت الاستراتيجية قد بنيت مفتقدة عددا من المقومات الأساسية التي تجعل منها استراتيجية " وطنية " " علمية " حقيقة ، يستحيل أن نتوقع ثمرات طيبة تغيب الناس وتقدم لهم أملا في مستقبل أبنائهم ، بل ومستقبل الوطن .

إن هناك من يقولون أننا بذلك " نشخصن " قضية التعليم ، أى نخترلها في شخص ، إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا ، ونحن إذ نعترف بذلك فلأننا نعيش ثقافة هي بطبيعتها " مشخصنة " ، كل صغير وكبير ومتوسط في المجتمع مرهون بقرار من هذا أو ذاك ، لتتجمع الخيوط كلها في يد عليا ، لها ما تريد ، ولا راد لكلمتها .

نحن لا نعيش ثقافة " مؤسساتية " يرتبط فيها الأمر بنظام مؤسسى لا يتعلق بهذا أو ذاك ، ولكننا ما زلنا نعيش منهج تفكير ونمط حياة " القبيلة " ، التي شكلت وحدة المجتمع العربى الأساسية آلافا من السنين ، ولكن في صورتها العصرية ، حيث يتعلق كل شئ بشيخ القبيلة : طبيعته ؟ ثقافته ؟ منهجه في التفكير ؟ شبكة علاقاته ؟ معاييرها في الاختيار والاستبعاد !! ولا يحتاج القارئ أمثلة على ذلك ، سوى أن يتأمل شريحة من يوم من أيام

حياته ويوم من أيام حياة الوطن ليتقن من أن هناك دائما " يد المايسترو " التي توجه حركة يده ، جميع العازفين •
ولأنه من المستحيل على " الشخص " الفرد أن يُؤتَى الحكمة الكاسحة ،
المُظَلَّلة لكل المشكلات والقضايا ، لا بد أن تتوالد الأخطاء والانحرافات
وصور القصور ، وما حالة " إدارة " التعليم في مصر إلا نموذجا يصرخ
بسوء الحال الذي يتطلب الاستفار ، لأنه لا يتعلق بمشكلة أو مشكلات
حاضرة وإنما بمستقبل هذا الوطن المأسور !!

نكسة يونيو التعليمية

ومحاكمات الطيران * (٣) !!

لقد أسعدنى حقا وشرفنى أن يحظى المصطلح الذى اخترناه (نكسة يونيو التعليمية) عنوانا للنتائج الكارثية التي امتلأت بها ساحة التعليم في مصر ، بتقدير كاتبنا الكبير الأستاذ فهمى هويدى ، فيعلمنى مسبقا أنه سوف يستخدمه في مقال الثلاثاء بالأهرام ٨ / ٧ / ٢٠٠٨ ، فشكرا له وتحية .

ويذكر كبار السن مثلى كيف كان الشعور بالمرارة يعترضنا في أعقاب نكسة يونيو العسكرية ١٩٦٧ ، والتي لم تكن هي في حد ذاتها مما يفتجع ويؤلم فقط ، وإنما ما أفجعنا كذلك هو ما لم يحدث - كجرى العادة في بلادنا بكل الأسف وكل الأسى - من تحقيقات واسعة كان لابد أن تجرى ، وتعلن على الملأ بحثا عن أسباب الهزيمة .

فبدلا من ذلك عقدت محاكمات لعدد من قادة الطيران ، الذين صدرت بحقهم بعض الأحكام ، التي ما أن أعلنت حتى هبت في فبراير ١٩٦٨ مظاهرات لأول مرة منذ مارس ١٩٥٤ ، وكان هذا حدثا كبيرا في حد ذاته حيث ساد الانطباع بأن أحدا لم يكن ليخرج إلى الشارع محتجا ثائرا، فنحن كأننا قد فوضنا زعيم الثورة في أن يفكر بدلا منا ، ويحكم ويقدر ويقرر ، لأنه قد أوتى من الحكمة والشجاعة والوطنية ما يستحق به ذلك ، ومن ثم فإذا ما حدث أمر جلل ، فلا بد ألا يكون هو السبب أو سبب من الأسباب ، وإنما هو بالضرورة سبب خارجي .

* جريدة الدستور فى ١٣ / ٧ / ٢٠٠٨

شعر الناس عندما صدرت أحكام الطيران بأن المسألة بدت وكأنها عملية امتصاص للغضب المكتوم لدى ملايين الناس ، وأنها لم تجئ بالدرجة الكافية من الردع والمساءلة والمحاسبة ، بينما حجم الكارثة كان يقتضى نصب مشانق في الميادين العامة لمن تسببوا في هذه الكارثة .

ولا أدرى حقا ، لم خيم على مثلئ شعور مشابه حال أن قرأنا عن حرمان بعض الطلاب من امتحان للثانوية العامة وتحويل بعضهم الآخر إلى المحاكمة ، فمع الاحترام الشديد للتحقيقات التي جرت بالتأكيد في موضوعية ونزاهة ، لكن الجريمة لا تتمثل في مجموعة إجراءات مادية حدثت في شهر الامتحان ٠٠٠٠ إن الجريمة لوسع من ذلك بكثير ٠٠٠٠ إن ما حدث هو " نتائج " معدودة لجرائم أكبر شهدتها الساحة التعليمية ، وما هؤلاء الطلاب ، الذين حرّموا والذين سوف يحاكموا ، إلا " ضحايا " نظام فاسد وقيادة لا تصل أبدا ولو إلى قرب مستوى المسؤولية .

إن التحقيقات النيابة تجرى في مجال أحداث مباشرة ، لكن ما سيرى هذه الأحداث ، وما هيا لها ، وما تم زرعه من بذور غفنة ، يحتاج إلى محاكمات علمية ومجتمعية ، إن لم تجر اليوم ، فسوف تتكرر المأساة ، وربما بدرجة أشد ونتائج أفدح . إننا نكاد نذكر باسم مسرحية شهدناها منذ سنوات بعيدة نمسبها بعنوان دال (للقاتل خارج السجن) لمحمد سلماوى ، إذا لم تخنى الذاكرة .

بل إننا في مقالنا الأول حذرنا من أخطار أشد ونتائج أسوأ سوف نشهدها بعد عدد قليل من السنوات ، عندما تبدأ ساحة للتعليم تستقبل النوعية الجديدة من المعلمين الذين تم لا إعدادهم وتكوينهم في كليات التربية ، بل مسخهم وإفسادهم بفضل الجريمة الكبرى التي حدثت تحت شعار كاذب وهمى سمي بتطوير كليات للتربية !!

لقد سبق لنا - في حينه - أن كتبنا ست مقالات في جريدة الوفد ، لكنها كالعادة في هذا العهد وكأنك :

لقد ناديت إذ أسمعت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى !!
فأنت تكتب وتصرخ ، وتنتظر أن يرد عليك أحد أو يناقشك أو حتى يبرهن على سوء ظنك وسوء فهمك ، لكن أبدا ، فكل من هو معنى بما حدث من تخريب (ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا) ، كما وصف المولى سبحانه وتعالى هذا الصنف من الناس في سورة لقمان ، الآية السابعة . أو كأنهم هم ضمن المعنيين بقوله سبحانه وتعالى في الآية ١٧٩ من سورة الأعراف (لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم أذان لا يسمعون بها) !

ومن هنا فلا نجد بنا حاجة إلى بيان مظاهر الجريمة التي تمت ، فقط لابد لنا أن نشير إلى هذا الداء المخيف الذين نلمسه في كثير من الأحيان حيث تتحرك الأمور ويتم تغييرها لا لأسباب موضوعية علمية وإنما يطل من وراء السطور ما يمكن نسبته إلى مجتمع القبيلة ، وإن تخفى في صور عصرية مثل التخصصات العلمية ، فإذا بمن لا يعرف هذا التخصص أو ذاك أو قيمته ، ينتهز فرصة وجود القرار بيده ليحكم ويقرر بألا ضرورة له .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يمتد ليكون الموقف تنفيسا عن بعض أحقاد مهنية قديمة ، وعقد دفيئة ، ربما يكون معظمها متوهما ، يدفع ثمنها معلم الغد ، الذي يجد نفسه يُعد إعدادا مشوها لا يثمر ولا يغنى من جوع .

وإذا كانت جريمة تخريب كليات التربية تنذر بمستقبل مظلم ، فلربما يحتاج علينا البعض بأننا نتحدث عما سوف يكون ، والمطلوب أن يدور حديثنا عما قام وما هو قائم مما كان وراء النكسة التعليمية ، ومن هنا فلا بد

أن يفرض موضوع الامتحانات نفسه علينا ، ففلسفة الامتحانات في مصر وطبيعتها ووظيفتها وموضعها في سلم الأولويات التعليمية له دوره ، إلى الدرجة التي جطلتنا نكتب منذ عدة سنوات بأن امتحاناتنا بصورتها القائمة تشجع على الغش !

فمنذ ما يقرب ما يزيد على العشرين عاما نظمت ندوة للراطل الدكتور فؤاد أبو حطب الذى أسس المركز القومى للامتحانات والتقويم ، في رابطة التربية الحديثة ، عن الامتحانات في مصر ، فكان يقرأ أحيانا من كتاب في يده عن عيوب الامتحانات ، وبعد أن انتهى فاجأنا بتساؤل : هل تعلمون مما كنت أقرأ مستندا عليه في حديثى ؟ إنه تقرير لمؤتمر عقده للرابطة عن مشكلة الامتحانات في مصر في أواخر الثلاثينيات ، وكلنا كنا نصب أنه يشير إلى مادة علمية جديدة !

كان المعنى المخجل وراء هذا هو أن الوضع لم يتغير منذ خمسين عاما سابقة على وقت الندوة (في أواخر الثمانينيات من القرن الماضى) . وأحسب أن لو تحدثنا اليوم ، وبعد ما يقرب من عشرين عاما ، لا أقول أن الوضع هو هو ، بل ربما أصبح أسوأ مما كان عليه في أواخر ثلاثينيات القرن الماضى ، لماذا ؟

فلو أن لديك خمس كراسى ، وطلب منك خمس أشخاص الجلوس ، فلن تكون هناك مشكلة ، لكن لو أن هؤلاء الأشخاص زلخوا عن تلك بنسب مختلفة متزايدة كل فترة ، فسوف يكون هناك سباق على الكراسى ، وخاصة إذا كانت نسبة تزايدها أقل كثيرا من نسبة تزايد راغبي الجلوس . هذا هو الوضع بالنسبة لخريجي الثانوية العامة الراغبين في أن يجد كل منهم مكانا في الجامعة ، بفعل إرث ثقافى لا مكان لبيانه هنا الآن ، مما يؤدي إلى تسابق تزداد حثته عاما بعد عام ، حيث يكون المقياس هو مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب في امتحان " معرفى " يحكم على

جانب واحد هو " النمو المعرفى " ، بينما لشخصية الطالب جوانب نمو متعددة لا دور لها في تعليمنا !

ترتب على هذا تضاؤل تدريجى لقيمة " التعليم " كعملية اكتساب قدر معين من المعرفة ، وازدياد متتال لقيمة " الامتحان " نفسه ، ومن ثم تزايد هروب الطلاب من المدرسة ، وتزايد إقبالهم على الدروس الخصوصية التي تحولت إلى دروس تركز على مهارة الإجابة عن أسئلة مختلفة عن امتحانات ماضية ، وأخرى مفترضة للثانوية العامة .

إن الفرق لشاسع بين من يسعى إلى " التعلم " كسبا للمعرفة المعينة ، وبين من يريد تدربا على الإجابة عن أسئلة الامتحانات . الأول ، لو تمت عملية تعليمه وتعلمه جيدا فسوف يستطيع أن يجيب بالضرورة عن أسئلة الامتحانات ، لكن الثانى ، فإن اكتساب المعرفة ليس هو الهدف ، ومن هنا إذا خرجت أسئلة الامتحان عما تدرّب عليه ، يصيبه دوار ويبكى ، ويندب حظه ، على الرغم من دفعه آلاف الجنيهات ثمنا لدروس التدريب على الإجابة عن أسئلة الامتحانات . والأول يظل فترة ، بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية متذكرا لكثير من المعلومات ، والتي يمكن أن يبني عليها ما يتلقاه في الجامعة ، أما الثانى ، فهو يدخل الجامعة وقد نسى تماما ما تلقاه ، فيبدأ وكأنه يبدأ من نقطة صفر ، مما يفسر لِمَ يدهش أساتذة الجامعات عندما يدرسون لمن سموا بالمتفوقين من خريجي الثانوية العامة ، فيجدونهم عاديين ، ذلك لأن التفوق في الثانوية العامة تفوق كاذب مثله مثل الحمل الكاذب !!

وفى ظل هذا المناخ ، وتحت راية هذه الفلسفة للامتحانات أصبح تقييم الطالب سائرا على نهج لا يصور واقع التقدم في التعلم والتعليم . كيف ؟
افرض أن لدينا ثلاثة طلاب ، حصل كل منهم على درجات : ٥ ، و ٧ ، و ٩ من عشرة على التوالى ، مثلا ، هنا سوف نصنفهم ، وفقا للنظام

الحالي ، وعلى الفور باعتبار أن الثالث هو الأول ، والثاني هو الثاني ،
والأول هو الثالث ، لأننا نحكم على نتيجة الطالب قياسا إلى المجموعة التي
ينتمي إليها ، علما بأن كل المؤشرات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن
الناس تختلف في القدرات .

لكن ، انظر معي إلى المسألة وفقا لما نسميه بالعدل التربوي :
افرض أن من حصل على ٩ كان حاصله في امتحان سابق على ٨ ،
بينما من حصل على خمسة كان قد حصل في امتحان سابق على درجة
واحدة ٠٠. هنا يؤكد العدل التربوي أن من حصل على ٩ تقدم تقدما طفيفا ،
بينما من حصل على خمس تقدم تقدما كبيرا ، ومن ثم فهو الأفضل . إننا
هنا نقيس الطالب وفقا لقدرته هو : ماذا كان ؟ ثم ماذا أصبح عليه ؟
ومن هنا لا بد لنا أن نتساءل : هل نريد من الامتحان أن يحكم على
الطالب قياسا إلى غيره أم قياسا إلى قدرته وتطورها ؟ تلك هي القضية .

وقفه مع الصديق *

في يوم السبت الرابع عشر من يونيو عام ١٩٥٢ صدرت أخبار اليوم ويتصدر رأسها عنوان يبشر بصدور جريدة الأخبار في اليوم التالي (١٥ يونيو) ، ونشرت الجريدة أيضا صورة لصدر بعض الصحف اليومية التي كانت تصدر قبل صدور أخبار اليوم عام ١٩٤٤ ، ثم صورة لهذه الصحف بعد صدور أخبار اليوم ، بحيث يلاحظ القارئ أن أخبار اليوم قد أحدثت تغييرا كبيرا في توجهات وأشكال الصحف ، ثم أفرد مساحة أخرى يملأها تساؤل بالبنط العريض فحواه تساؤل عما سوف يكون عليه شكل الصحافة المصرية بعد صدور جريدة الأخبار في اليوم التالي .

لست مؤرخا للصحافة ، فهذا له متخصصوه ، ولكنى تذكرت ذلك نتيجة مقارنة قامت بها ذاكرتى ، وأنا أتذكر كيف كان حال الكثرة الغالبة من الصحف قبل أن تصدر جريدة الدستور في إصدارها الأول في أواخر التسعينيات ، ثم ما أصبح عليه الحال بعد ذلك ، على الرغم من توقف الدستور في الفترة الأولى ، كى يؤكد أن الدستور قد أحدثت نقلة نوعية بالفعل في شكل وتوجه كثير من الصحف المصرية التي صدرت بعدها خصوصا .

كان لأخبار اليوم أثرها في الجانب المهني بصفة خاصة : الإخراج ، الاهتمام أكثر بالأخبار ، والصورة ، والإثارة . . .
أما الدستور فقد كانت لها آثار أخرى متعددة أترك رصدها لمؤرخي الصحافة ، لكن أبرز ما يقفز إلى ذهنى على الفور : ارتفاع سقف حرية التعبير ، لا لتغير حدث في السلطة القائمة بالبلاد ، فنهجها لم يتحسن من

* جريدة الدستور فى ١٣ / ١ / ٢٠٠٨

هذا الجانب ، إن لم يكن العكس ، لكن الدستور دفعت ثمننا غالبا - وما زالت - كى تنتزع هامشا من الحرية جعلت منها نموذجا فريدا حقا ، ولا أبلّغ في القول أن غير الدستور من الصحف تشجعت هى الأخرى في رفع سقف حرية الكلمة .

وإذ نتحدث عن الدستور فلا بد أن يكون العزيز إبراهيم عيسى هو الفارس الأبرز الذى يقف وراء هذا التحول الجديد في الصحافة المصرية ، حيث أصبح للرجل نموذجا حيا لا يكل ولا يكد من ممارسة حقه في التعبير ، خاصة أن الكثير مما يصرخ به ، هو عن قضايا يتحدث بها ضمير معظم المصريين ، لكن الخوف ، يحاصرهم ، والأغلال تترصدهم ، وكان إبراهيم قد أصبح " جيفارا " الصحافة المصرية ، لا أسميها المستقلة أو الخاصة وإنما " الحرة " ، و " الشعبية " ، لا بالمعنى الدارج التي توحى به هذه الكلمة الثانية ، وإنما بمعنى التعبير عن جماهير هذا الشعب المغلوب على أمره .

ومع ذلك ، فما أنا اليوم ، للفخور بأن مصر بها جريدة مثل الدستور ، أجد نفسى متقلا بقدر من العتاب ، الذى ترجمته عنواننا للمقال (وقفة مع الصديق) .

لا أعرف حقا إذا كان هذا جائزا في عرف الصحافة المصرية أم لا ، لأن يكتب أحد كتاب الجريدة مقالا يتضمن نقدا لها ، فلمت خبيرا بالأعراف المهنية الصحفية ، وأرجو ألا يقع حديثى هذا موقعا غير طيب في قلب الدستور ومسئولياها ، والمفروض أن " أتعظ " ، حيث أننى " عوقبت " في مرة سابقة من جريدة أخرى كنت أكتب بها مقالا أسبوعيا ، استشهدت فيه مرة بجزء من كتاب لكاتب كانت الجريدة تهاجمه من حين لآخر ، فإذا بهذا الجزء يتم حذفه من المقال ، فصاعنى هذا كثيرا ، وتساءلت بينى وبين نفسى : كيف يمكن لجريدة تقف في صف المدافعين عن الحرية والديمقراطية

وتحذف نصا مهما ، خاصة وأنه يحمل معلومات تاريخية لمجرد أن صاحبها ممن تعتبرهم الجريدة في صف الأعداء ؟

ومن منطلق الحب والتقدير للجريدة كتبت مقالا بنفس العنوان الحالي (وقفة مع الصديق) حول هذه القضية ، فإذا بمقالاتي توقف نهائيا ! ربما تكون هناك أسباب أخرى غير التي ذكرت ، لكن الاقتران الزمني ، غرس في قلبي مشاعر أسف حقا ، حيث الكشف عن أننا أحيانا نطالب الآخرين بما إذا طولبنا نحن به اختلف موقفنا ، مع معرفتنا جميعا بالنصيحة الشهيرة " لا تته عن خلق وتأتى مثله " !!

أما هذا الذي أريد أن أعبر عن شيء من العتاب لجريدتنا الحبيبة الدستور ، فهو هذا الذي دأبت على تبشير تلاميذ مصر به من حيث إتاحتها لهم فرصة نشر العديد من أسئلة الامتحانات وإجاباتها ، ودعوة هؤلاء التلاميذ أن يحفظوا هذه الإجابات ، حيث أن هذا من شأنه أن يتيح لهم فرصة النجاح بدرجات عالية !!

لقد توقفت أمام هذه الظاهرة حائرا بين احتمالين :

أولهما أن الجريدة تبغى انتشارا وارتقا في التوزيع ، وهذا هدف مشروع بطبيعة الحال تسعى إليه كل جريدة ، لكن دائما ما يقفز على أذهاننا هذا التساؤل المهم ألا وهو المتعلق " بالوسيلة " . . .

لست أعرف شيئا عن حقيقة أرقام توزيع الدستور ، ولكني أشعر بأنها واسعة الانتشار ، من خلال التعليقات التي أسمعها ممن أعرفه من الناس عما تنشره الدستور ، ومن كمية الأعداد التي أجد الباعة الذين أمر عليهم للشراء ، خاصة وأن هذا يكون عادة في الصباح الباكر ، وقبل السابعة .

وأعلم أن الدستور لو أرادت مزيدا من التوزيع يمكن لها أن تلجأ إلى أساليب معروفة من حيث المهادنة والنفاق ، ومن ثم تنزل الإعلانات عليها بكثرة ، فضلا عن إمكان جهات أن تشتري منها أعدادا ضخمة ، ثم ترميها

في مخازنها ، حتى توهم البعض بأن الجريدة واسعة الانتشار ، كما يحدث مع بعض الصحف المسماة بالقومية ، المعروفة .

ونعلم كذلك أن بإمكان إبراهيم أن يفتح الباب لنهر ينهمر عليه بالمال والوفير والسكين الفخيم ، لكنه آثر أن يقف في صفوف المستضعفين منتصرا لحرية الرأي واقتحام مناطق ملغومة ، يمكن أن ترهق روح من يقترّب منها .

وعلى هذا ، فقد استبعدت هذا الاحتمال . . .

ثانيهما ، أن يكون الدافع هو خدمة مئات الألوف من أبنائنا في المدارس

..

هنا أتحدث من باب التخصص المهني لى كأستاذ في العلوم التربوية

...

إن هذا الشكل من تقديم الخدمة التعليمية للتلاميذ يسهم مساهمة واسعة في إضعاف التكوين الفكري للأبناء ، بحيث نقدم في النهاية إلى الوطن ، من يصدق عليهم الوصف القرآني " أعجاز نخل خاوية " !! كيف ؟

لست بحاجة إلى كثير كلام عن أننا نعيش عصرا عرف تدفقا في المعرفة غير مسبوق ، ومن ثم ، يتجه العلم التربوي إلى التقليل من الاعتماد على الذاكرة البشرية في الاحتفاظ بالمعلومات والمعارف الجديدة ، حيث أن الوقت والظروف لن تتيح للكثيرين أن يحتفظوا بهذا وذاك مما يستحيل حصره ، خاصة وأن وسائل الحفظ والتخزين للمعرفة قد تطورت بدرجة مذهلة ، فيما هو معروف في عالم النت والكومبيوتر ووسائلهما المتعددة ، وأصبح التركيز موجها إلى " كيفية " التعامل مع المعارف والمعلومات : تحليلا واستدلالا ونقدا وربطاً ومقارنة وتحديثاً . . إلى غير هذا وذلك من عمليات ومهارات عقلية ، لا نكتسب إلا من خلال تدريب متواصل على أعلى مستويات التفكير .

وهنا تكمن مأساة التعليم في مصر . . .

فأسباب مجتمعية متعددة لا يتسع المقام لذكرها ، أصبح الهدف لكل ولى أمر أن ينال ابنه (أو بنته طبعاً) شهادة دراسية ، حسب المستوى والمرحلة التي هو فيها . . .

ولأن الامتحانات تتوجه بالدرجة الأولى إلى " تقويم " الذاكرة ، غلب على أسئلتها الحفظ والاستظهار ، بينما لو توجهت إلى " تقويم " التفكير متعدد المستويات والعمليات ، لاختفت أسئلة الحفظ والاستظهار . . .

بسبب هذه " السوأة " الكبرى ، أصبحت الامتحانات هي التي تقود النظام التعليمي كله ، والعكس هو المفروض : أن تكون الامتحانات مجرد " وسيلة " للوصول إلى هدف كلى عام هو التنمية الشاملة المتكاملة لشخصية الأبناء ، والركيزة الأولى ، والدعامة الرئيسية لبناء شخصية الإنسان في هذا العصر أن يمتلك مهارات تفكير على قدر عال من الجودة والفاعلية والعمق .

ومن هنا بدأت في الظهور بعض الكوارث التعليمية التي تحولت إلى كوارث اجتماعية ، أبرزها الدروس الخصوصية ، حيث التركيز على التدريب على الإجابة عن كم من الأسئلة ، مما من شأنها الحصول على درجات مرتفعة . . .

تحول هدف المؤسسات التعليمية من " التعليم " و " التعلم " إلى النجاح في الامتحان بأعلى درجة ممكنة ، ومعنى هذا أن ليس المهم هو التعليم والتعلم ، بل الأكثر أهمية هو معرفة كيفية الإجابة عن أسئلة الامتحانات . صحيح أن المفروض أن " التعليم " و " التعلم " يؤديان إلى إحسان الإجابة عن الامتحان ، لكن تم التخلي عنهما لأن طريقيهما طويل ومجهد ، ومن هنا بدأت تظهر فنون خاصة بالمهارة في الإجابة ، بغض النظر عن عمليتي التعلم والتعليم .

إنه ما من أسرة مصرية إلا وتشكو مر الشكوى من الدروس الخصوصية التي توحشت بحيث أصبحت تُعجز كل قوى الدولة والمجتمع عن محاربتها ، لكن معظم الشكوى تأتي بسبب " التكاليف " و " العبء المالي " ، بينما الحقيقة التي نؤكد عليها أنها كارثة تربوية بكل المقاييس ، لا من حيث ما تمثله من عبء مالي على الناس - مع التسليم بأن ذلك مصيبة كبرى حقا - وإنما من حيث أنها تقعد عملية التربية والتعليم ، ناهيك عن كم غير قليل من القيم الفاسدة التي تفرزها مما يحتاج إلى مقال آخر .

ومن أسف ، أن الصحف الكبرى المسماة بالقومية هي التي بدأت تسهم في تقديم هذه الصورة من الدروس للخصوصية ، على أساس أنها خدمة مجانية ، تخفف عن أولياء الأمور بعض أعباء الدروس الخصوصية ، لكننا لو أمعنا النظر في الآثار التربوية المدمرة لنهج الدروس الخصوصية ، سواء التي تقدم بأجر ، أو التي تقدم بغير أجر لرفعنا أيدينا عن المساهمة في نشر هذا البلاء .

إنها وقفة صدق وأمانة ، مع الصحيفة لتي نحبا ونعتز بها ونعتبرها لا " تاجا " على رأس الصحافة المصرية ، بل على رؤوسنا جميعا .

التعليم . قضية أمن دولة أم أمن قومي * ؟

جاءت إلى الباحثة فرحة يملأ البشر وجهها ، تحمل إلى نسخة من رسالة الماجستير التي نوقشت فيها ، قائلة أن فرحها هذا ليس لمجرد حصولها على الماجستير ، فتلك الدرجة مثل غيرها من الدرجات فقدت بريقها منذ سنوات ، وإنما لما مثلته مناقشتها من إعلان لانتهاء حالات معاناة مؤسفة ، ولما سألتها عن ذلك ، أوضحت أن المعاناة لم تكن نتيجة قراءات طويلة ومتعددة كان عليها أن تقوم بها ، ولا شهور انتظار وتأخير من المشرفين ، و لكن ما واجهته من مشقة محزنة للحصول على بعض المعلومات الخاصة بموضوع الرسالة .

فلما ذهبت الباحثة لشأنها ، أخذت أتصفح الرسالة لأكون فكرة عما بها ، ووصلت إلى نهاياتها ، فيما يسمى " ملاحق " أدركت ماذا قصدت الباحثة بالمعاناة التي واجهتها !

كان موضوع الرسالة يتعلق بمرحلة مبكرة من التعليم ، وكان البحث فيها يقتضى " إحصاءات " و " بيانات " و " آراء " تتعلق بهذا الجانب أو ذاك ، فإذا بخطابات كان على الباحثة أن تحصل عليها من عدد من الجهات ، وكل من هذه الجهات كان عليها أن تحصل على إذن من " الأمن " الخاص بها ، وكان الأمن يرد بالموافقة بعد طول انتظار .

فى سبيل الحصول على خطاب من جهة العمل ، ثم توجيهه إلى الإدارة المختصة بالجانب موضوع البحث ، وهى متعددة ، اقتضى الأمر

* جريدة الوفد فى ١١ / ١١ / ٢٠٠٦

خطابات من الأولى إلى الثانية ، ثم من الثانية إلى جهات أمنها ، ثم من جهات الأمن ردا بالموافقة مع بعض التعليمات والتحذيرات !

كم تطلب هذا من الوقت و " المشاوير " والانتظار ، و " المحاولات " ، والتقل عبر الإدارات ؟ أسابيع عدة ، فى عصر أصبح من أبرز منجزاته اكتشاف وحدة لقياس الزمن تصل إلى ما يسمى " بالفيمتو ثانية " ، يبدو أن نظامنا التعليمى و " أمننا " لم يسمع عنها رغم أن مكتشفها " مصرى " ، لكنه لم يكتشفها - فيما يبدو - إلا عندما خرج من عباءة للتعليم المصرى ، والأمن المصرى ، حيث ما يزال مواطنونا يعيشون فى عصر " موت يا حمار على ما يجيلك العليق " ، فيما يتعلق " بأمن المواطن " ، أما ما يتعلق بأمن النظام فهو يتنكر عالم الفيمتو ثانية !

وليس هذا فحسب ، بل يحدث هذا وأسماعنا أصبحت متخمة بمسيل مذهل من الأحاديث والتقارير عما يسمى " بالشفافية " ، وأن العالم قد أصبح بغير غطاء . . . مكشوفاً !

أخذت أتساءل بينى وبين نفسى : هل يصح هذا ويجوز فى عصر يوصف الآن بأنه عصر " المعلوماتية " ؟! وهو يسمى بهذا لا لمجرد " لكم الهائل " فى المعلومات ، ولا فى " تعدد " أنواع المعلومات ، ولا فى قيمتها وآثارها فحسب ، ولكن فى " سرعة " الحصول عليها ، وأبرز مظاهر هذا هو " تيسير " الحصول عليها ، من خلال هذه للنافذة الجهنمية المسماة " بالإنترنت " ، حيث يتوافر من المعلومات ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وكل ذلك بضغطة زر ، قد لا تستغرق ثوان !

وتسأل عن " نوعية " هذه للمعلومات التى كانت الباحثة تبحث عنها ؟ لو تتعلق بعدد الجنود والضباط فى جيشنا ؟ أبدا . أنتعلق بكم ونوع الأسلحة الموجودة ؟ أبدا . أنتعلق بعدد جنود وضباط الأمن المركزى ؟ أبدا . أنتعلق بنوعية تسليحه ومقارنته ببعض الجيوش ؟ أبدا .

حتى مثل هذه المعلومات أكاد أقطع بأنها متوافرة لدى أخطر أعداء الوطن : دولة الصهيونية النازية إسرائيل ، ودولة الهيمنة والامبريالية العالمية : الولايات المتحدة ، لأسباب متعددة وشواهد معروفة ، لا مكان لها هنا .

إنها تتعلق بأعداد تلاميذ ومعلمين وفصول ومدارس فى أول درجة من درجات سلم التعليم !

ما الخطر الذى يتهدد الأمن القومى من حصول باحثة على مثل هذه المعلومات ؟

وهى تتعلق بالوقوف على آراء وأفكار المسئولين عن مثل هذه المؤسسات ، فما الخطر الكامن وراء هذا يتهدد أمن مصر ؟
إنها تتعلق بمعرفة تجهيزات تعليمية ومبان ومرافق بالمدارس ، فما الخطر الذى يتهدد الأمن القومى لمصر ؟

هذه الأسوار والمتاريس التى يجدها المواطن " المصرى " أمامه إذا أراد بحثا ومعرفة ، إنما هى أثر فترة مضت منذ عدة عقود ، قد كان هناك - وقتها - ما قد يبررها ، لكن الدنيا قد تغيرت يا ناس ، ومثل هذه المعلومات فى كثير من بلدان العالم " الديموقراطى " يجدها المواطن على أرصفة الشوارع تتادى من يطلبها : أنا هنا يا ابن الحلال !

فى عام ١٩٨٨ على وجه التقريب صدر لى كتاب صغير بعنوان (الأمن التربوى العربى) ، وكانت هى المرة الأولى التى يُصك فيها هذا المصطلح ، وبعدها بعدة سنوات ، خرجت وزارة التعليم عندنا بشعار تقول فيه : التعليم ، قضية أمن قومى .

فهم أناس منلى أن هذا يعنى أنه كلما اعتنينا بالتعليم وقمنا ببيت دماء قوة وعافية فى عروقه ، كلما تعززت قوة البلاد وصح جسمها ، وضمنا " منا " حقيقيا .

لكن ، لا يمر وقت ، إلا ونشعر بأن القبة قد انكشفت عن غير شيخ
يرقد تحتها . . .

إن الممارسات تكاد تصرخ ، بأن التعليم ليس قضية أمن قومي ، بل
قضية أمن دولة ، مما أصبح هاجس النظام أكثر من أى قضية وطنية ،
لماذا ؟

إن الإنسان الذى يشعر بأنه ارتكب كذا وكذا من المخازى ، وبأنه
مكروه من الجميع ، وبأنه اغتصب الكثير مما ليس له ، وأن وجوده
مرهون بأخرين ممن ليسوا فى بلده ، يسكنه الرعب ، وتعشش المخاوف
فى قلبه ، وتظلل عيناه الوسوس وسوء الظنون ، فيص أن يدك الممدودة
للتحية والتسليم ، ستمتد بالضرب والصفع ، وأن ابتماسك له هى سخرية
منه ، وأنتك إن حملت عصا تتوكأ عليها أو لتريل حجرا أو أى شئ من هذا
القبيل ، تصورها أداة ترهيب واعداء ، وأنتك إذا دخلت مسجدا تذكر فيه
اسم الله وتؤدى فريضة دينية ، بعد انقضاء الأذان ، فلا بد أنك " برهلبى " !
وهكذا يُسلم مثل هذا الإنسان قياده " للحالة الأمنية " ، ما دامت حياته
متوقفة على ذلك . . .

وهكذا تجد فى كل رجا من أرجاء التعليم ، العام والجامعى ، لا بد أن
يكون الأمر موكولا إلى " الأمن " ، وعندما يشعر المسئولون عن الأمن
بأن هذه المهمة التى لوكلوا بها يتوقف عليها أمن النظام كله وحياته
ووجوده ، وبأنهم أصحاب الكلمة النافذة والرأى الأخير فى كل صغيرة
وكبيرة ، لا بد أن تتسرب مشاعر استكبار وغرور يودى تراكمها إلى حالة
" توحش " . . . وكأنك تمر أمام نقاص أسود ونمور ذات أبواب مولوية !
والأخطر من ذلك ، بذر بذور نفاق وتجسس بين أعضاء مجتمع
التعليم ، سعيا لكسب الرضا ، أو اتقاء لأذى ، وعندما يرى رجال الأمن

أعلى شريحة فى المجتمع تحنى رأسها لهم ، فقل على العقل الوطنى السلام
بكل الأسى وبكل الأسف !

جاعتى الأستاذة الدكتوراة فى إحدى الكليات ، وقد سألتها عما جرى
بعد استدعاء مسئولين عن مؤسسة أمنية لها منذ عدة سنوات ، مما أثار
دهشتنا ، و - صراحة - خوفا ! فماذا كان سبب الاستدعاء ؟

قالت أنهم أخبروها بأنهم يرشحونها كى تكون " عميدة " لإحدى
الكليات ، متابعين الحديث فى صورة من صور " المن " . رغم أنك
محجبة !

لولا أننى أعرف الأستاذة الفاضلة معرفة جيدة كما أعرف نفسى ، لما
صدقتها ، حيث أعرف ، أو كنت أعرف ، أن الترشيح يتم من خلال
المؤسسة الجامعية نفسها . وأنا أؤكد للقارئ أن ما رويته هذا أرويه عن
علم " يقينى لا يقبل الشك !

سمعت مسئولا جامعيا كبيرا يتحدث فى لقاء تلفزيونى ، حيث سئل
عما يقال من تحكم الأمن فى مختلف التعيينات الجامعية ، فإذا به يجيب بأن
أى مؤسسة من حقها " أن تسأل " ، وتجمع المعلومات عن الشخص الذى
سوف تختاره لتطمئن إلى أنه سوف يكون أهلا للوظيفة المرشح لها ،
مضيفا أننا عندما يتقدم لنا خطيب لإبنة أو أخت - مثلا - نحرص على
السؤال عنه حتى يطمئن قلبنا !

وهو كلام جيد من حيث الشكل ، لكنه غير صحيح بالنسبة لحالتنا لأن
القياس لم يقم على ما هو مفروض من قواعد منطقية .

فى الحالات المشار إليها خارج الجامعة ، نحن نسأل عن "
الأخلاقيات " فى السلوك ، ونحن نملك حق الرفض والقبول ، فهل هذا هو
الحال بالنسبة للاختيار بالجامعات ؟ كلا . . .

لسنا نحن الذى نسأل ، بل الجهات الأمنية هى التى تسأل . . .

والجهات الأمنية لا تسأل عن " الأخلاقيات " ، وإنما تسأل عن " الموقف السياسى من النظام " . هكذا بكل وضوح وصراحة ، لأن المسائل الأخلاقية لا تعرف بمجرد الظنون والأقوال ، وإنما بتحقيقات وشواهد مادية موثقة ، أو صدرت بها أحكام .

وإلا : فما القول فيما يثبت من تقارير عن مسئولين كبار ، من فساد خطير ، ويظلون فى مناصبهم ، أن يخرجوا دون محاسبة ؟ بل يقول بعض الخبياء ، أن الاختيار أحيانا يكون للمتوثبين حتى يمكن السيطرة عليهم وإشعار بأن عيونهم " مكسورة " !

ثم ، هل الجامعات لها حق رفض رأى الأمن ؟ !
إننا باعتبارنا مواطن فى هذا الوطن نقدر حاجته إلى الأمن ، لأن أمننا لا يتحقق إلا بأمنه ، لكننا نتوق إلى ألا ينحصر هذا الأمن على قلة تحكم ، وأن يمتد ليشمل المواطنين كافة . .

ونتوق إلى ألا ينحصر على قضية المغيرة مع موقف للنظام سياسيا ، وإلا أصبح التعليم قضية أمن دولة وليست قضية أمن قومى . .

ها هو الآن الموسم السنوى لإحدى صور منبحة الديمقراطية فى الجامعات . . . انتخابات الطلاب للاتحادات : من الذى يختار ؟

الطلاب ليس عليهم أن يختاروا إلا الذين اختارتهم الجهات الأمنية ، وليس على أى جهة جامعية أن تحتج ، لأن " لفتيو " دائما بيد الأمن . .

وهكذا يجئ الجميع : طلابا وأساتذة ، وقيادات ، عن طريق الأمن ، بعد توافر عدد من الشروط القانونية . . إنها جامعات مأسورة . . وإنه تعليم

مأسور ، وهو بالتالى لا يعزز الأمن القومى ، وإنما يعزز أمن النظام .

كيف فقدنا المرجعية الفكرية

لتطوير التعليم * ؟

إذا كان من المتفق عليه بين أهل الاختصاص أن أى تطوير للتعليم يستحيل أن يتم ويكتب له الاستمرار النسبى ، والفلاح الغالب ما لم يستند إلى ما نسميه دائما " بالخريطة الفكرية " ، فلماذا لا نجد مواجهة حقيقية للإجابة عن السؤال المصيرى المعروف : من نحن ؟ فى تقديرى ، أن سببا مهما يبرز هنا للتو واللحظة ، ألا وهو أننا نعيش منذ السبعينيات ، وحتى الآن مرحلة يمكن أن نسميها " التيه الحضارى " .

فبغض النظر عن رأينا فى الخريطة الفكرية التى كانت تضبط مسيرتنا قبل ذلك بالتحسين أو التقييح ، فإن الذى لا شك فيه أنه كان هناك وضوح فكرى فى المرجعية الفكرية للمجتمع المصرى ، فلما تم فك الارتباط بيننا وبين هذه المرجعية ، بدأنا مرحلة ارتماء فى الأحضان الأمريكية ، تلك المرحلة التى تمضى قدما فى التعمق والتنفيذ . ولأن ما بدأ يحدث ولا يزال يتناقض إلى حد كبير مع عمق الموروث الحضارى لمصر ، كان من الطبيعى أن ينتج الوضع رد فعل عكسيا ، فتظهر نزعات تطرف وغلو ، تماما مثلما نرى فى إنسان يركب مركبا تتقاذفه الأمواج والعواصف ، إذ نجده يزداد تمسكا وقبضا بيديه على ما لديه .

وهنا نجد توجهها قد ظهر ينحو نحو الماضوية والعنف وضيق الصدر بالآخر ، فى مواجهة توجه بعض من تم لهم غسل مخ فانبهروا بثقافة الغالب والغازى ، ودعم من هذا دعم الغازى لهم وإغراقهم بما يغرى من

* جريدة المصرى اليوم فى ٢٥/١٠/٢٠٠٤

مغانم مادية وغير مادية ، سرعان ما يقعدون لها ويبررون ما أصبحوا عليه بحكم ما توافر لديهم من براعة الكتابة ومهارة الجدل ، حيث إن الكثرة الغالبة منهم متقنون ، يدعمهم عدد آخر من أصحاب رؤوس الأموال الذين يسعدهم هذا التوجه ويربحهم الكثير .

فكأننا نصبح أمام تيارين ، أحدهما يمثل يسارا جديدا يختلف تماما عن اليسار القديم ، لأنه يرتبط ارتباطا شديدا بتوجهات القوة المهيمنة ، والثاني يمثل يمينا متطرفا ، ووجود هذا وذاك لا ينفى ما كان سائدا أصلا طوال عصور خلت من توجه ينحو نحو الاعتدال والتوسط الذى عرفت به الشخصية المصرية معظم فترات تاريخها ، وخاصة بعد دخولها تحت المظلة الإسلامية .

ولو وقف الأمر عند هذا الحد ، لما كان هناك شديد خطر ، فهكذا الخريطة الفكرية لدى كثير من الأمم : يسار ويمين ووسط ، لكننا نقع فى خطأ كبير لو سلمنا بهذا للتفكير النمطى ، ذلك أن هناك من العوامل والأحداث ما كان له أثره فى مزيد من " التفتيت الفكرى " والشرنمة الثقافية .

فمن مأسى تاريخنا المعاصر أن حرب رمضان للعظيمة لتسى ضربت مثلا نادرا فى مهارة التخطيط ودقة التنفيذ وشجاعة المقاتل المصرى ونكائه ، تنتج تحولا تاريخيا سيذكر التاريخ فيما بعد أنه مثل انحدارا مستمرا واستسلاما متواصلا لقوى البغى والهيمنة ، فقد سارت الأمور تدريجيا ليس نحو التوجه إلى الغرب فحسب ، بل وعلى طريق "العزل" و " الفصل " بين مصر ومحيطها الحيوى ، ألا وهو المحيط العربى ، وكان هناك تناقضا بين أن تكون عربيا ، وبين أن تكون منتشيا ثقافيا لحضارة الغرب المعاصرة ، مما يشير إلى أن المسألة لم تكن دفعا لمصر نحو التوجه الغربى حتى تستنير بإضاءاته وتستهدى بعلومه وتقنياته

ونظمه المتقدمة . فوجود إسرائيل ومصالحها ومستقبلها كان هو ضابط الإيقاع والموجه الأساسى لحركة الأحداث التي بدأت منذ دخول كسينجر ، وزير الخارجية الأمريكية فى عهد " نيكسون " إيان حرب أكتوبر .

ونحن رددنا ، وقبلنا الطعم ، بأن هذه كانت آخر الحروب ، وأنها مقبلون على عصر سلام . وما كان هذا أبدا هو الأمر الذى قام فى العقل الإسرائيلى ، فهم يعون تمام الوعى أن الصراع مستمر ، وإن كان يمكن ألا يخضع للتعامل العسكرى ، فهناك ألف وسيلة ووسيلة يمكن بها أن نحقق انتصارا تلو انتصار : تثبيتا للوجود . . . مصالح جديدة ، تمديد ف النفوذ . . . فرصا لمسياسات .

وحتى تحقق إسرائيل ذلك ، كان لابد أن تعزل مصر عن مجالها الحيوى " العربى " ، وقدمت الأطراف العربية - بكل الأسى والأسف - ما ساعد إسرائيل ومصر على هذا التوجه نحو هذا العزل والفصل ، فلقد بدأ العرب مرحلة الثراء الفاحش ، فى الوقت الذى وجد المصريون أنفسهم وقد مات منهم ألوف وألوف ، وخربت خزانة الدولة ، وعاشت ضيقا اقتصاديا خانقا ، بل وبدأت اصوات عربية تشعر المصريين بأنهم يمنون عليهم بالأموال ، وأنا واحد من الناس كنت أعمل فى إحدى البلدان العربية البترولية الكبيرة فى أواسط السبعينيات ، وكنت أسمع بأذنى - حتى من الأطفال - ما يدخل فى باب " المعاييرة " بالفقر والشحانة ، وإنما ما جئنا إلا لنتسول ، لا أن نعلم ونبنى ونعمر بأيدينا وخبرتنا .

وفضلا عن ذلك ، كان هناك فيض من اتهامات للسياسة المصرية بالتقصير والتخوين ، خاصة عندما قام السادات بهذه الخطوة الدرامية بزيارة القدس ، وبدأ التحادث المباشر مع الإسرائيليين . وبدأت أصوات مصرية تردد مقولة " كفانا حروبا " ، ونحن الذين نتحمل الدماء والخراب

عن العرب ، وهم يجنون الأموال والثراء بوائه لا فائدة ولا جدوى من الارتباط بهم .

ولأول مرة منذ سنوات طويلة ، بدأ النقاش يعود حول السؤال المصيري : من نحن ؟

كان التفجير الجديد على يد ثلاثي من فحول المفكرين فى مصر ، توفيق الحكيم ، والدكتور لويس عوض ، والدكتور حسين فوزى . وكان ذلك - فيما يبدو - لتهيئة الأذهان لما جرى من تحول بدءا بزيارة القدس ، فقد سمى لويس عوض ، أفكار الوحدة العربية والقومية العربية بأنها من الأساطير السياسية التى يجب التخلص منها . وطالب الحكيم بما سماه " حيا مصر " ، لا بين القوى الكبرى وإنما بين الدول العربية ، بما يعنى أن نكون " فى حالنا " لا نندفع للدفاع العملى عن قضاياها ومشكلاتها ، فيكفى ما لدينا من قضايا ومشكلات تتطلب التفرغ لمواجهتها .

وبالفعل تحقق ما تم رسمه ، وبدأت مصر تكير ظهرها لما كانت تقوم به من دور طبيعى ، ريلادى ، بالنسبة للدول العربية ، على الرغم من احتفاظها ببعض " الأشكال " الرسمية ، مثل المنظمات العربية ، لكنها . فعلا وواقعا ، بدأت تتجه لتجاها آخر يمسح هويتها الأصلية ويقف بها عند حدود الذليلة والتبعية .

المرأة والتلفزيون *

نحن أمام ركنين من أركان حياتنا التي تتحدد بما يكون بيننا وبينهما من علاقات ، إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا لا قدر الله . .
المرأة والتلفزيون . . .

فالمرأة هي التي وصفها الخالق سبحانه وتعالى بأنها سكن لنا نحن الرجال ، وبأننا كذلك سكن لها ، والسكن نسبة إلى " السكن " ، الذي يحمل معانى " الراحة " و " الاطمئنان " تحت مظلة حب ووثام . . هذه هي الفطرة ، وهذه هي سنة الله في خلقه ، فإذا عبثت يد الإنسان بهذه الفطرة ، كما عبثت بالكثير من عناصر الطبيعة التي تحيط حولنا ، فتح على نفسه بالضرورة أبواب مشكلات وهموم عدة تبدد هذا السكن وتجعله أثرا بعد عين .

ولست فى حاجة إلى أن أسترسل فى بيان العلاقة بين النوعين : الرجل والمرأة ، فالحديث فى هذا الشأن مسطور بكثرة لا أظن أن موضوعا حظى بمثله ، وهو الأمر المثير للدهشة حقا ، فالضرورة التي يمثلها كل طرف بالنسبة للآخر ، هي مثل الهواء بالنسبة لكل كائن حى ، لكن المشكلة لا تكمن فى الاعتراف بهذه الضرورة ، بقدر ما تكمن فى " أولوية " طرف إزاء الآخر ، حيث درج الرجال عبر قرون ماضية على أن يحتلوا هم المرتبة الأولى فى الأولوية ، بما تضيفه هذه الأولوية لهم من سلطات وحقوق ، تصل فى بعض الأحيان إلى مستوى الهيمنة والتسلط والقهر .

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى رد فعل مساو له فى القوة

* مقدمة لكتاب عن الموضوع نفسه للدكتورة منى أحمد

ومضاد فى الاتجاه ، فإذا بأنهر من الكتابات والأحاديث تفيض بأفكار ومعان وكأننا أمام طرفين متحاربين ، يسعى الطرف الذى " ظلم " طويلا أن يتصور خلاصه من الظلم فى صورة من العلاقة المغايرة للفطرة ، وتصور " للاستقلال " وكان طرفا كان لزاء حالة استعمار واحتلال يريد أن يتخلص من سطوة المحتل المستبد .

وما هكذا يكون التشخيص ، وما هكذا يكون العلاج ، فالعلاقة علاقة تكامل ، لا تعطى لطرف حق الاستغلال والقهر والاستبداد على الآخر ، كما لا تعطى استقلالا بهذه المعانى التى يحاول البعض أن يروج لها ، فعلاقة التكامل تقتضى اعتمادا متبادلا .

أما بالنسبة إلى القضية الثانية ، ألا وهى قضية التلفزيون ، فحقا هو ساحر العصر وكأنه يملك عصا موسى ، أو كأنه مصباح علاء الدين ، يمكن أن يخرج جن منه ليذمر ويخرب ، أو يبنى ويفيض على صاحبه خيرا عميما ونفعا مبينا .

فإذا ما تأملت جيدا كيف أن هذا الجهاز يعمل الآن طوال أربع وعشرين ساعة ، وأنتك تجد نفسك أمام مئات القنوات التى تبث من كل أنحاء العالم ، وأنتك تستطيع أن ترى على شاشته للشيخ الذى يعظ ، كما تستطيع أن تجد المرأة اللعوب التى تثير الشهوات تستطيع أن تسمع منه المناقشات العلمية وحولات حول القضايا الفكرية ، كما تستطيع أن تسمع وتشاهد السذاجة والسطحية تستطيع أن ترى ما يضحكك ، كما تستطيع أن ترى ما يبكيك .

فإذا كانت المرأة فى بلادنا قد عانت طويلا من عهود قهر وإهمال وتخلف ، وتواجه الآن ومستقبلا فريضة مشاركة فى التفكير والحكم والتسيير ، مما يقضى جهودا للتربية والتنشئة مضاعفة ، تفوق الجهود المبذولة بالنسبة للذكور ، تعويضا لسنوات التخلف الطويلة ، فكيف يمكن

أن نستثمر هذه الإمكانيات الهائلة للتلفزيون فى تحقيق مثل هذا الهدف الكبير ؟

فوفق إحصاء عام ١٩٩٦ ، كان عدد الأميات ١١,٠٠٥,٧٤٦ مليوناً ، أى بنسبة ٦٢,٣٦ % ، فى الوقت الذى بلغ عدد الأميين الذكور فيه ٦,٦٤٠,٢٧٩ مليون ، بنسبة ٣٧,٦٤ % ، وهى نسبة مفزعة فى عصر نتحدث فيه عن ثورة معلومات وقنوات فضائية وثورة التكنولوجيا ٠٠٠ إلى غير هذا وذاك من توصيفات ، جميعها تتناقض تناقضاً تام مع هذا الوضع المزرى حقاً !

وللمرأة فى مجتمع مثل المجتمع المصرى ، شرائح وقفات وبيئات ، تتباين وفقاً لأحوالها وظروفها واحتياجاتها .

ولقد تعود كثير منا أن ينظر إلى المرأة فى الحضر على اعتبار أنها أسعد حظاً من المرأة الريفية ، وأن المرأة التى تعمل ، أفضل مقاماً من المرأة غير العاملة ، لكن هذا فى الأحوال العادية ، فما بالك بمجتمع درج على أن يقول ما لا يفعل ؟ وتحكمه العشوائية لا فى السكن كما قد توحى هذه الكلمة فى أذهان كثيرين ، ولكنها عشوائية التفكير التى نعنيها هنا ؟ فمع هذا الزخم غير المعهود فى الحديث عن حقوق المرأة وضرورة تطوير أحوالها ، تصور أولوا الأمر أن المسألة تقف عند حد فتح المدارس أمام الإناث ، والسماح لهن بالخروج من البيت للعمل باعتبار ذلك حقاً وليس منحة من الرجل ٠٠

إن هذا جيد فى حد ذاته ، ولكن ، ما لم يرتبط بحزمة من السياسات المرافقة ، فلربما انتقل إلى عكس ما كنا نتمنى ونرجو ، بحيث ترتفع أصوات تنزايد يوماً بعد يوم بعودة المرأة للبيت ، وترك العمل ، والاستغناء عنه !

ذلك أنك عندما لا تضع فى الاعتبار نشرا الدور الحضانة ورياض الأطفال ، فكأنك تضع على كاهل المرأة العاملة ألقالا تتوء بها الجبال

..

وأشد مرارة من هذا ، أن يتضاعل الجهد المبذول للخدمة التعليمية فى المدارس ، فإذا بالأم تجد نفسها مضطرة ، عندما يكون أولادها بالمرحلة الابتدائية ، وإلى حد ما بالتعليم الإعداى ، أن تذكر لهم ومعهم ، فور عودتها من عملها ، بحيث لا نتاح لها فرصة التقاط الأنفاس وحق جسمها فى الراحة !

وعندما تصبح المواصلات للعامة قليلة ومزحمة لزحاما يجعل الراكبين والراكبات يواجهون وضعا غير آسمى ، فلا بد أن ينفر كثيرون ثورة لكرامة زوجته وأخته وأمه وابنته ، عندما يراها محشورة هكذا فيما اصبح يوصف بأنه " علبة سردين " !!

كذلك فإن مفهوم المشاركة ما زال بعيدا عن ذهن كثير من الرجال ، وكأنها تقف فقط عند حد " المشاركة المالية " ، دون أن تمتد إلى مشاركة فى تحمل هموم البيت ، بكافة عناصرها ، ولعلنا نألف تلك الصورة التى نرى فيها كلا من الزوج والزوجة وقد عادا من عملهما ، ويجلس للزوج سلطانا فى انتظار أن تجهز له الزوجة الغداء ، ثم الشاى .. وهكذا !

وفى مشكلة المساعدة للأولاد فى المذاكرة ، يقع العبء أيضا على المرأة الحضرية العاملة ، وكان تعلمها وعملها قد تحولا إلى لعنة تطاردها بحيث لا تتيج لها فرص الترفيه والراحة وخلق البال !

ومن أهم الدراسات التى تناولت هاتين القضيتين ، الدراسة التى قامت بها الدكتورة منى أحمد وحصلت بها على درجة الدكتوراه ، ثم تم طباعتها فى كتاب ...

ومن حسن الحظ حقا أن نجد باحثتنا الذكية ، قد جمعت فى شخصها بين طرفى الموضوع . . .

فهى " امرأة " و " عاملة " و " حضرية " ، ويكون موقع عملها وموضوعه هو فى التلفزيون المصرى . . .

فهى ليست إذن مطلة على الموضوع من شرفة القراءة فى البحوث والدراسات ، ولا هى " سمعت " عن مسائله ومشكلاته ، ولكنها " تسكن " الموضوع ، كما أن الموضوع نفسه يسكنها ، ويحق عند ذلك تذكر قول القائل :

لا يدرك الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيتها

والقياس مع الفارق . . .

أو كما قال جون ديوى فيلسوف التربية الأمريكى الشهير ما معناه أن درهما من الخبرة خير من قطار من القراءة . . . لا تقليا من قيمة القراءة ، ولكن إعلاء من شأن الممارسة وتأكيدا على أهمية الخبرة " ولا ينبؤك مثل خبير " !

ولقد عمدت منى إلى تحليل مضمون البرامج التلفزيونية التى توجه للمرأة بصفة عامة ، بالإضافة إلى بعض البرامج التى تناقش موضوعات وقضايا تخص المرأة والتى تقدم على قنواتى التلفزيون الرئيسيتين ، الأولى والثانية ، خلال دورة تلفزيونية مدتها ثلاثة شهور بدأت من ١/١/٢٠٠٢ ، وانتهت ٢٠٠٢/٣/٣١ بنظام الحصر الشامل ، مما تطلب منها استخدام منهج المسح ، وفى إطاره استخدمت أسلوب تحليل المضمون ، وذلك للوقوف على مدى نجاح التلفزيون فى تلبية الاحتياجات التربوية للمرأة العاملة ومدى قصوره ، بهدف وضع تصور مستقبلى لدور التلفزيون يسمح له بتلبية هذه الاحتياجات للمرأة .

وقد حظيت الاحتياجات الصحية باهتمام برامج للمرأة ، وكذلك حظيت الاحتياجات الاجتماعية باهتمام هذه البرامج ، حيث جاء إشباع هذه الاحتياجات في المركز الثاني .

أما الاحتياجات الثقافية التعليمية فكان ترتيبها للمركز الثالث وبنسبة متدنية لا تزيد عن ٦,٣ % ، وركزت في معظمها على برامج محو الأمية التي تقدم هذه الخدمة .

ثم جاء الترتيب الرابع ليكون هو مركز الاحتياجات الاقتصادية ، وبنسبة ٤,١ % من إجمالي فقرات البرامج عينة الدراسة ٠٠٠ إلى غير هذا وذاك من احتياجات وترتيب .

أما السيناريوهات التي اجتهدت منى في بحثها ودرستها سعياً نحو التطوير الجاد لأوضاع البرامج التلفزيونية الخاصة بالمرأة وتفعيل قدرتها في المساهمة في النهوض بالمرأة ، فهي سيناريوهات جديرة بالنظر والاعتبار والتقدير .

أكبر مأساة

فى تاريخ التعليم بمصر * !

فى أواسط الستينيات من القرن العشرين كنت منغمسا لعدة سنوات فى جمع المادة العلمية اللازمة لرسالتى للدكتوراه عن الفكر التربوى فى عهد الاحتلال البريطانى ، ولم تكن هناك كتب متخصصة ، فكان الاعتماد الرئيسى على الوثائق الرسمية ، وما كان ينشر فى الصحف والمجلات من مقالات لكبار الكتاب والمفكرين مثل مصطفى كامل ، وعبد العزيز جاويش ، ومحمد عبده ، وأحمد لطفى السيد ،وقاسم أمين والدكتور محمد حسنين هيكل والدكتور طه حسين ، والعقاد ،وسلامة موسى ،وغيرهم .

وعلى الرغم مما كان معروفا من سطوة الاحتلال البريطانى ، لكن كانت هناك " سنة " استتها عميد الاحتلال " لورد كرومر " ،وهى أنه لا خطر من ترك الكتاب يكتبون ناقدين ،مهما كانت حدة نقدهم ، على اساس أن " العربى " ، كما قال ، يرى أن كتابة مقال ، أو خطب خطبة ، يعنى قياما بواجب المقاومة للاحتلال ، وأنه لو منع من الكتابة أو الخطابة ، فلربما تحرك عمليا فى صور أخرى من المقاومة ،وكان التعليم بصفة خاصة من الساحات المتروكة لممارسة هامش الحرية المسموح به على

* جريدة الميدان ، فى ٣/١٠/٢٠٠٠ ، وكان هذا آخر مقال لى فى هذه الجريدة ، حيث سمعت أن وزير التربية ، حسين كامل بهاء الدين فى ذلك الوقت قد صب جام غضبه على مسئول مهم بالجريدة ، فاضطر الرجل أن يمنع تواصلى فى الكتابة ، وهكذا ، بدلا من أن يناقشنى الوزير ليثبت ما قد أكون عليه من خطأ ، وقع فيما لا يحب ، من حيث أن تصرفه هذا قد أكد حقيقة ما كتبت عنه !!

نطاق واسع . فضلا عن ذلك فقد كان المسئول الرسمي الظاهر عن
التعليم دائما وزير مصرى ، وبالتالي فإن النقد والهجوم لن يطول ممثلى
الاحتلال .

ومن هنا فقد كنت أجد مقالات أكثر من أن تعد وتحصى تشريحا
لسياسة التعليم ، ونقدا حادا للغاية للمسئولين عنه يوادى تنوع الاتجاهات
والمدراس الفكرية ، وكثرة الصحف والمجلات ، أن يقرب القارئ الباحث
من الحقيقة بالمقارنة والاستنتاج بين يكتبه هذا وما يكتبه ذاك .

لما بالنسبة للوثائق الرسمية ، فالمعجب حقا لئن كثيرا ما كنت أقرأ
نقدا وتصريحا وكشفا لمسئليات ومشكلات قائمة دون تزيين أو تجميل
يوتضح هذا بقراءة التقارير التى كان يكتبها العملاق الشهير على مبارك
يوم جاء بعده من مسئولين ، وأشهر ما يمكن الإثارة إليه كذلك تقرير
كتبه أحمد نجيب الهللى " باشا " عن التعليم الثانوى ، من حيث عيوبه
ومشكلاته ، يخيل إلى قارئه أن واحدا من خصوم الوزير هو الذى كتبه لا
الوزير نفسه ، وبناء على ذلك كان الباحث مثلى يستطيع أن يكون أقرب ما
يمكن من الصورة الحقيقية لحال التعليم ، فيجئ التاريخ ، إلى جد كبير ،
صادقا أو شبه صادق .

لكننى عندما أحاول أن أتصور موقف الباحث الذى يريد أن يؤرخ
للتعليم فى مصر منذ التسعينيات ، بعد خمسين عاما ، مثلا ، لرثى لحاله
حقا وأتساءل : كيف ، مع هذا التقدم المذهل فى المعلومات وأجهزة
ووسائل الكشف عنها ، وما يتردد دائما عن الشفافية ، فعلمنا مجد نقدا
حقيقيا لما يجرى على أرض التعليم ، إلا من شكوى جزئية متفرقة عن "
حوش " مدرسة ، أو نتيجة بعض التلاميذ أو سلوك معلم أو مدير مدرسة
هنا أو هناك ، لكن المحصلة العامة التى يخرج بها كل من يتابع ما يكتب
فى الصحف والمجلات ، وما يذاع عبر أجهزة الإعلام المقروءة

والمسموعة والمرئية ، يخيل إليه أنه قد اصبح يعيش جنة رضوات
التعليمية !!

إن تفسير ذلك يعرفه البعض ، ويعرفون أيضا ما المصير الذى يلقاه
كل من تسول له نفسه أن يكتب ناقدا ، إلا من رحم ربي ! إلى الدرجة
التي تجعلنى أطلب الصفح والمعذرة من القارئ ألا أصرح بما أعرفه
الآن ، فقد وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا وبلغت من الكبر عتيا !
أما ما يصدر من تقارير وما نقرؤه من تصريحات فيقوم على التأكيد
أن النقد الذى واجهه وزراء تعليم فى قامة على مبارك والدكتور هيكل ،
والدكتور طه حسين ، وإسماعيل القباني ، ولطفى السيد ، والسنهورى ،
لا وجود لجزء مثله فى الوقت الحالى ووسيلة الهرب هنا معروفة
ومكتشفة ، ونرجو أن نكتب عنها فى مناسبة أخرى ، وبالتالي كيف
يستطيع أن يكتب مؤرخ التعليم بعد خمسين سنة عن حاله الآن ؟

سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

في حياتنا البشرية يمكن أن نلاحظ صنفين من الناس يمثل كل منهما نمطا من التفكير ، وبينهما ألوان طيف متعددة تختلف وتتباين وفقا لقبورها أو بعدها من هذا الطرف أو ذلك . .

فهناك صنف يحرص على أن تكون هناك خطوط عامة عريضة ، كلية ، شاملة ، يهتدى بها في سلوكه مع غيره من الناس ، ومع حاضره ومستقبله ، وأن تكون هناك أهداف تحدد أي البدائل التي يختارها ، وأي المسارات التي يفضل أن يسلكها .

وهو في تحديد هذه الخطوط العامة للكلية الشاملة ، وفي اختيار هذه البدائل وتلك المسارات ، يستند إلى مرجعية فكرية هي التي تكسب كل هذا لونه وروحه وما يميزه عن غيره ممن يستندون إلى مرجعيات فكرية أخرى .

أما الصنف الآخر ، فسلوكه يتسم بالعضوانية ، قد لا يرى أبعد من قديمه ، ضعيف الإرادة ، وأحيانا مسلوبها ، يترك نفسه وكأنه ريشة في مهب الريح ، هي التي تأخذه حيث تريد ، وما عليه إلا الاستسلام لأن تتجه به إلى هذا الاتجاه أو ذلك .

وهذا الصنف الثاني ربما يتصور أنه يستند إلى مرجعية فكرية ، لكن التأمل الدقيق في هذا يكشف أن لديه فهما مغلوطا عن نفسه وعن الدنيا

* مقدمة للرسالة التي تقدمت بها الباحثة هيا بنت عبد العزيز للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية من كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض ، حيث أعددتها بعد المناقشة التي شاركنا فيها ، للطباعة والنشر .

وعن هذه المرجعية نفسها (أَلْفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) (١١٥) ، سورة المؤمنون .

هذه الخطوط العامة التعريضة الكلية الشاملة للسير، واختيار البدائل المناسبة ، واستهداف مقاصد بعينها ، هو ما يمكن ، بصورة من الصور ، أن نسميه " سياسة " ، التي لا بد بدورها أن تستند إلى مرجعية فكرية ، مثلما نجد في كثير من المجتمعات من حيث الاستناد إلى العقيدة الإسلامية وما تحده من مقاصد .

والسياسة بهذا المعنى تتعدّد مستوياتها وتتنوع مجالاتها ، فهي تبدأ من سياسة الفرد لأمواله الشخصية ، إلى سياسة رب الأسرة لأفرادها وأحوالها ، إلى سياسة المؤسسة الاجتماعية لمن يعملون تحت مظلتها ، إلى سياسة المجال الذي تتسم أنشطته بطابع يميزه عن سائر المجالات الأخرى ، إلى سياسة الحاكم المركزي لشئون الدولة التي היאء المولى عز وجل لحكمها وإدارة أمرها .

وهكذا يمكن أن نقول بسياسة اقتصادية ، وسياسة اجتماعية ، وسياسة ثقافية ، وسياسة تعليمية . . . وهكذا .

إن كل هذه المعانى هي التي قصدها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عندما خاطب المسلمين مؤكدا لهم " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " ، حيث راع ، بعد أن وضع هذه القاعدة الكلية العامة ، يسوق الأمثلة المتعددة من واقع الحياة الإنسانية ، من حيث مسئولية هذا وذاك عما استؤمن على رعايته ، فكان " الرعاية " ، وفقا للمصطلح النبوى ، هي المرادف لما نسميه اليوم " سياسة " .

والسياسة بهذا المعنى ، أمر مفروض أن يخص كل إنسان ، ومن ثم يختص به ، وبالتالي مفروض أن يهم كل فرد ، بحيث يجعله محور عناية ، فكرا وممارسة .

لكن المستقرى لواقع حال الشعوب العربية والإسلامية ، يمكن أن يلاحظ حذرا شديدا من جانب المواطنين لأن يقربوا المسألة السياسية ، بل ، لنكن أكثر صراحة عندما نقول أن الكثرة الغالبة " تخاف " و " تهرب " إذا طلب أحد منهم أن يقوم بدور للمشاركة في مناقشة أو ممارسة في المجال السياسي .

بعيدا عن أسباب متعددة ، فإن السبب الأهم في نظرنا هو أن الناس يضيعون من معنى السياسة فيقصرونها على " ممارسات السلطة السياسية " فقط . صحيح أن هذه الممارسات مما يعد " قلب " السياسة ، لكن ليس هذا فقط هو مجالها الوحيد ، وإن كان هو المركزي ، ونترجع إلى المعنى الذي قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلى ما سبق أن أوضحناه وشرحناه في سطورنا الأولى .

إن الاهتمام برفع الغناء عن فئة من المواطنين ، من مرض أو مشكلات اجتماعية ، أو ضوابط اقتصادية ، هو سياسة ...
إن المشاركة في محو أمية الناس الذين لم تتح لهم فرص التعلم ، هو سياسة ...

إن نشر الوعي والاستشارة العقلية هو سياسة ...
إن تصويب بعض المفاهيم الدينية التي يخطئ البعض في فهمها ويسلكون ممارسات خاطئة بناء على هذا الفهم المظبوط هو سياسة ... وهكذا .

وهكذا تكون السياسة " مسئولية مجتمعية " ..
من هذا المنطلق يجد العاملون في قطاع التعليم ، بمستوياته المختلفة ، ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى السياسة ، فضلا عن النظر بعين الاعتبار أيضا لهذا المعنى العام الذي أوضحناه ، بحيث يصبح من الضروري كذلك

الاهتمام بالسياسة بالمعنى الضيق الذى يبرزها كممارسة للسلطة السياسية
... .

فالدولة هى لتي تصدر القوانين واللوائح المنظمة للعمل التعليمى فى
كافة مستوياته ومراحله وقطاعاته

والدولة هى التي تضع السياسة الكلية للمجتمع ، والتي لا بد ألا تخرج
سياسة التعليم عن إطارها العام

والدولة هى التي تمد التعليم بما يلزمه - غالبا - من أموال ضخمة ،
بدونها يعجز التعليم عن تحقيق أهدافه

والدولة هى التي - بالمشاركة مع قطاعات اقتصادية متعددة أخرى -
تتيح فرص عمل مناسبة لمن يتخرجون فى مؤسسات التعليم المختلفة
... . وهكذا .

وعلى الرغم من هذه العروة الوثقى للعلاقة بين السياسة والتعليم ، فإن
الكثرة الغالبة من المشتغلين بالفكر التربوى فى عالمنا العربى ، مع الأسف
الشديد ، قلما يقرّبون المسألة السياسية ، ولو فتشنا فى عينة كبيرة من
الكتب التربوية ، سوف نلمس هذا واضحا ، وإن كان الأمر قد يختلف ،
على مستوى البحوث والرسائل الأكاديمية ، حيث هناك بعض صور
التناول والبحث ، وإن كان عددها لا يتسق مع أهمية المجال وخطورته .

ونحمد الله أن يسر لنا الوعى بهذا منذ زمن بعيد حتى أننا كتبنا فصلا
ضمن كتاب عن التربية ومشكلات المجتمع عام ١٩٧١ ، كان عن النظام
السياسى والعلاقة الجدلية بينه وبين حال التعليم فى المجتمع الذى كتبنا
عنه .

ويسر لنا الله عز وجل أيضا أن نكتب مع زميل آخر عام ١٩٨٣
كتابا محدودا عن الأصول السياسية للتربية ، عدنا إلى تنقيحه وزيادته
زيادة كبيرة بمفرنا عام ١٩٩٧ ، فضلا عن عشرات البحوث والمقالات .

من هنا فقد سعدت أيما سعادة ، عندما عرفت من الباحثة " هيا بنت عبد العزيز " منذ ثلاث أو أربع سنوات على وجه التقريب أنها معنية بدراسة أكاديمية لنيل درجة الفلسفة فى التربية تخصص الإدولة التربوية ، عن سياسة التعليم فى المملكة ، تحت مظلة كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض .

ومما يشرف حقا أن تعرف المملكة منذ وقت مبكر أهمية توافر سياسة للتعليم توفر للعاملين فى قطاع التعليم الخطوط العامة للعريضة التى لا بد أن يترسموها وهم ينظمون المؤسسات التعليمية ، ويرسون الأسس ويضعون القواعد ، ويقررون المقررات ، ويختاروا الكوادر العاملة فى كافة المستويات ، ويستعيرون من النظم الأخرى ما قد يفيد المجتمع السعودى وينفع أبنائه فى بناء المستقبل .

كان هذا عام ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ، عندما أصدرت المملكة وثيقة سياسة التعليم كإعلان رسمى من الدولة يفصل الأسس والمبادئ التى يرتكز عليها مسار النظام التعليمى والدور المنوط به فى رعاية للنشء والشباب وإعدادهم للحياة ، وتزويدهم بمختلف المفاهيم والمعانى والحقائق والمهارات والاتجاهات والقيم التى تمكنهم من أن يكونوا بالفعل خير أمة أخرجت للناس .

فإذا ما تأملنا بعض الشئ فى مجرى الحضارة المعاصرة المتدفق ، نجد أن " الدنيا " الآن ، قد أصبحت غير " الدنيا " التى كنا عليها فى الوقت الذى كتبت فيه وثيقة سياسة التعليم فى المملكة ، ولم تعد فيه " السياسات التعليمية " تصاغ بالشكل الذى كانت تصاغ به منذ عدة عقود ، خاصة ونحن قد دخلنا القرن الحادى والعشرين منذ فترة ، ونكاد ننتهى من العقد الأول فيه ، ودخلنا القرن الخامس عشر الهجرى ، وتجاوزنا الربع الأول منه بعدة سنوات !

وإذا تذكرنا أن من المسلمات المتداولة في التعليم أننا نربى أولادنا
لزمان غير زماننا ، وتذكرنا أن زماننا نفسه قد تغير تغيرا كليا ، فما بالنا
بما سوف يكون عليه زمان أبنائنا ؟

الحق أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة ، كانت بحاجة ماسة لأن يعاد
النظر فيها قبل الآن بعدة سنوات ، ذلك لأن بعض الأمور لها تاريخ
صلاحية ، وخاصة بالنسبة للسياسات التعليمية ، لا بد بعد هذا التاريخ من
التحديث .

فإذا ما جاءت باحثة مثل " هيا " لتطرق الباب وتبحث وتدرس وتخطط
لسياسة مأمولة ، بعد أن تخضع السياسة القائمة منذ زمن طويل لأدوات
النظر العلمي والتفكير النقدي ، فلا بد أن نحمد الله عز وجل أن زرع في
قلب هذه الباحثة العزم والشجاعة أن تُقبل على ذلك ، ولا بد أن نحمد الله
عز وجل أن هيا لهذه الباحثة عقلا واعيا يُعين على المضى قُدما في البحث
والقراءة والنظر والتحليل والفهم والاستنباط والمقارنة بحيث تقدم لنا في
النهاية عملا علميا متميزا مما يمكن أن يكون " علامة " على طريق الفكر
للتربوي في المملكة .

ولعل من أبرز ما تميز به جهد الباحثة هو أنها لم تكتف بالطواف بين
ربوع الأدبيات المختلفة التي تناولت قضية سياسة التعليم عامة ، وفي
المملكة خاصة ، تستقرؤها وتحللها وتستنبط منها لِبَنَات تُعينها في بناء
البحث ، وإنما توجهت إلى أرض الواقع ، مستشرفة آفاق المستقبل
المأمول .

ولم يكن تحليلها لسياسة التعليم مبنيا من ثم على مجرد تأملات عقلية ،
وسَبَّحات فكرية ، بل وفق منهج علمي دقيق ، ومن هنا فقد قامت ببناء
نموذج لتحليل سياسة التعليم ، من خلال تطبيق استبانة الدراسة لتحديد
متطلبات ومعوقات عملية تحليل السياسة التعليمية ، وتقديم مجموعة من

التوصيات والمقترحات لتطوير عملية تحليل السياسة العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية .

وقد اقتصرَت للدراسة الميدانية على مدينة الرياض ، حيث قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على أهم جماعات المصالح ذات العلاقة المباشرة بالسياسة التعليمية (وزارة التربية والتعليم ، وزارة التعليم العالي ، وزارة الخدمة المدنية ، وزارة التخطيط ، وزارة العمل ، مجلس الشورى ، الغرفة التجارية ، المستثمرين في التعليم ، بينما تم اختيار فريق الخبراء للمشاركة في جولات دلفاي من خبراء السياسة التعليم داخل المملكة وخارجها لبناء النموذج المقترح .

للمؤلف

١. الفلسفة ، للصف الثالث الثانوى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٦٨
٢. المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢
٣. دراسات فى التربية والفلسفة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢
٤. تدريس المواد الفلسفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢
٥. التربية اليهودية الصهيونية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤
٦. قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤
٧. الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، وصدر فى طبعة أخرى فى سلسلة كتاب الهلال ، دار الهلال ، ١٩٨٦ بعنوان : (دور الأزهر فى السياسة المصرية) ، معدلا .
٨. أصول التربية الإسلامية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، وأعيد طبعه ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣
٩. التصور النبوى للشخصية السوية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩
١٠. أوضاع المربين العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩
١١. التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩
١٢. نشأة التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩
١٣. دراسات عن التعليم فى المملكة العربية السعودية (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠

١٤. دراسات فى اجتماعيات التربية ، (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، وكان قد صدر (بالاشتراك مع آخرين) بعنوان : التربية ومشكلات المجتمع عام ١٩٧٣ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية
١٥. دراسات فى فلسفة التربية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١
١٦. المدخل إلى العلوم التربوية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١
١٧. ديموقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ (صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٤ ، عن دار نشر الثقافة ، بالقاهرة) .
١٨. دراسات فى التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢
١٩. تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣
٢٠. الأصول السياسية للتربية (بالاشتراك) ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة منفردة مع تغييرات جذرية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٢١. النبات والفلاحة والرى عند العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ثم طبعة ثانية ، مزيدة ومنقحة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٢٢. تطور إعداد معلم المرحلة الأولى فى مصر (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣
٢٣. محنة التعليم فى مصر ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٤
٢٤. معاهد التربية الإسلامية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، وكانت قد صدرت منه طبعة مختصرة عام ١٩٧٨ ، عن دار نشر الثقافة بالقاهرة

٢٥. إنهم يخربون التعليم ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ،
القاهرة ، ١٩٨٦
٢٦. الفكر التربوى العربى الحديث ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم
والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ثم صدرت طبعة
ثانية ، مزيدة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٢٧. بحوث فى التربية الإسلامية ، مركز تنمية الموارد البشرية ،
القاهرة ، ١٩٨٧
٢٨. تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٩. الأمن التربوى العربى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٣٠. هموم التعليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٣١. هوامش فى السياسة المصرية ، الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠
٣٢. اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة
١٩٩١
٣٣. تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب
اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٤. محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب
اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٥. الأصول الإسلامية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٦. دراسات فلسفية (بالاشتراك) ، للصف الثالث الثانوى (المستوى
الرفيع) / وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٧. نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٨. رؤية إسلامية لقضايا تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ،
١٩٩٣

٣٩. التربية والحضارة فى بلاد الشرق القديم ، عالم الكتب ، لقاهرة ،
١٩٩٤ ، وصدرت طبعة أخرى موسعة ، الناشر نفسه ، ١٩٩٩
٤٠. مقمنة فى التاريخ للتربية ، عالم الكتب ، لقاهرة ، ١٩٩٥ ، ثم أعيد
طبعه موسعا عام ١٩٩٩ ، الناشر نفسه
٤١. التربية فى الحضارة اليونانية ، عالم الكتب ، لقاهرة ، ١٩٩٥
٤٢. سقوط تربية ، عالم الكتب ، لقاهرة ، ١٩٩٥
٤٣. فلسفات تربوية معاصرة ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ،
الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٥
٤٤. التربية علم له أصول ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبى
، لقاهرة ، ١٩٩٥
٤٥. التعليم فى مصر ، دار الهلال ، بلسلة كتاب الهلال ، نوفمبر
١٩٩٥
٤٦. التربية فى الحضارة المصرية القديمة ، عالم الكتب ، لقاهرة ،
١٩٩٦
٤٧. سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، لقاهرة ، ١٩٩٦
٤٨. التربية العربية فى العصر الجاهلى ، عالم الكتب ، لقاهرة ، ١٩٩٦
، كانت الطبعة الأولى منه بعنوان (تمهيد لتاريخ التربية الإسلامية) ،
الناشر نفسه ، ١٩٧٩
٤٩. التعليم وللخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الأهرام ، لقاهرة
، ١٩٩٦ ،
٥٠. - التربية عند بنى إسرائيل ، عالم الكتب ، لقاهرة ، ١٩٩٧
٥١. التربية التحليلية ، عالم الكتب ، لقاهرة ، ١٩٩٧
٥٢. البناء القيمى فى مجتمع الكويت (تحرير) ، السيون الأميرى ،
مكتب الإنماء الاجتماعى ، الكويت ، ١٩٩٧

٥٣. التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥٤. التربية (بالاشتراك) لمعلمى التعليم الفنى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥٥. عرب فى قاع الزمن عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٦. شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٧. رؤية سياسية للتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٨. نظرات فى التربية الإسلامية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٩. دفتر أحوال التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٦٠. مستقبل التعليم قبل الجامعى فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية (٨٣) ، القاهرة ، ١٩٩٩
٦١. الأصول الفلسفية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٦٢. القرآن الكريم ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٦٣. فقه التربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠١
٦٤. السنة النبوية ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٥. تراث طه حسين فى التعليم (دراسة وتحريير) ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٦. نشأة الفكر التربوى وتطوره ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٧. ثقافة البعد الواحد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٨. التعليم والتنشئة السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٩. ممالك هذا الزمان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣

٧٠. تجريف العقول ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤
٧١. التربية الإسلامية (بالاشتراك) ، الرياض ، مكتبة الرشد ،
٢٠٠٤
٧٢. التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم للكتب ،
٢٠٠٥
٧٣. التعليم والهوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٤. الخطاب التربوى الإسلامى ، الدوحة كتاب الأمة (١٠٠) ، ٢٠٠٥
٧٥. تجديد العقل التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٦. العدل التربوى وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم للكتب ، ٢٠٠٥
٧٧. تعليمنا بين الأمس والغد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٨. الحركة الفكرية فى التربية الحديثة (ج٠ نيللر) ، مترجم ، بالاشتراك
، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٥
٧٩. أصول التربية الإسلامية ، القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى
، ودار السلام ، ٢٠٠٥
٨٠. هاؤم اقرعوا كتابيه (قصة حياة أستاذ جامعى) ، القاهرة ، علم
الكتب ، ٢٠٠٦
٨١. أصول التربية العامة ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٨٢. أصول التربية الإسلامية ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٨٣. التربية الوالدية ، رؤية إسلامية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
، ٢٠٠٦ ،
٨٤. التطور الحضارى للتربية ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٦
٨٥. التربية الإسلامية وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار السلام ،
٢٠٠٦

٨٦. النزعة العقلية في الفكر التربوي الإسلامي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٨٧. نحو استراتيجيات لتطوير التعليم الجامعي ، القاهرة ، الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، ٢٠٠٧
٨٨. عسكرة التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٩. ثقافة الإصلاح التربوي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٩٠. التخطيط للكتب المدرسية (دوجلاس بيرس) ترجمة بالاشتراك مع محمد الأفقي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٩١. اجتماعية المعرفة في الفكر التربوي الإسلامي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٩٢. اختراق العقل الإسلامي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٩٣. الحوار ، ثقافة ومنهج ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩٤. التربية السياسية للأطفال ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩٥. كيف نربي أبنائنا ؟ القاهرة ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبي ، ديسمبر ٢٠٠٧
٩٦. التربية الإسلامية والنهوض بالأمة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨
٩٧. الإسلام والغرب ، تعايش أم صراع ؟ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨
٩٨. الفساد في التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٩. واتعليماه ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
١٠٠. ثقافة المقهورين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
١٠١. جامعات تحت الحصار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

فهرست

- مقالة / ٣
- المرأة موضوعا للتعلم والتعليم / ٧
- عندما يغيب الضمير المهني / ٨١
- نقابة نائمة ، حيا الله من يوقظها / ٩٨
- للثانوية العامة حكاية ورواية / ١٠٤
- البوصلة المفقودة / ١١٠
- نقوب في ذاكرة استراتيجية التعليم / ١١٦
- السياق الخانق لإصلاح التعليم في مصر / ١٢٢
- الجودة وحكايتها / ١٣٥
- كن شجاعا يا رجل واستقل / ١٤٦
- عندما يتمخض " الجمل " فيلد فأرا / ١٥٢
- تدرس الجامعة / ١٥٨
- الأداء الجامعي السليم في النظام السليم / ١٦٤
- دعوة لإلغاء المدارس / ١٧٠
- هذا عبث بالتعليم وليس إصلاحا / ١٧٦
- إصلاح التعليم وتربيع الدائرة / ١٨٢
- حتى لا يزيد ترزية التعليم مدلوسنا تخريبا / ١٨٨
- لا فض فوه / ١٩٤
- تحرير الجامعة المصرية / ٢٠٠
- تحية إلى أحرار الجامعة / ٢١٦
- لزمة الكتاب الجامعي / ٢٢٢
- ولا عزاء للفقراء / ٢٢٨

- لماذا نتأخر نحن ، ويتقدم غيرنا في التعليم ؟ / ٢٣٢
- إلى وزير التربية من أستاذ تربية / ٢٣٨
- نكسة يونية التعليمية ٠٠ من وراءها ؟ / ٢٤٢
- وقفة مع الصديق / ٢٦٠
- التعليم ، قضية أمن دولة أم أمن قومي ؟ / ٢٦٦
- كيف فقدنا المرجعية الفكرية لتطوير التعليم ؟ / ٢٧٢
- المرأة والتلفزيون / ٢٧٦
- أكبر مأساة في تاريخ التعليم في مصر / ٢٨٢
- سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية / ٢٨٥
- للمؤلف / ٢٩٢